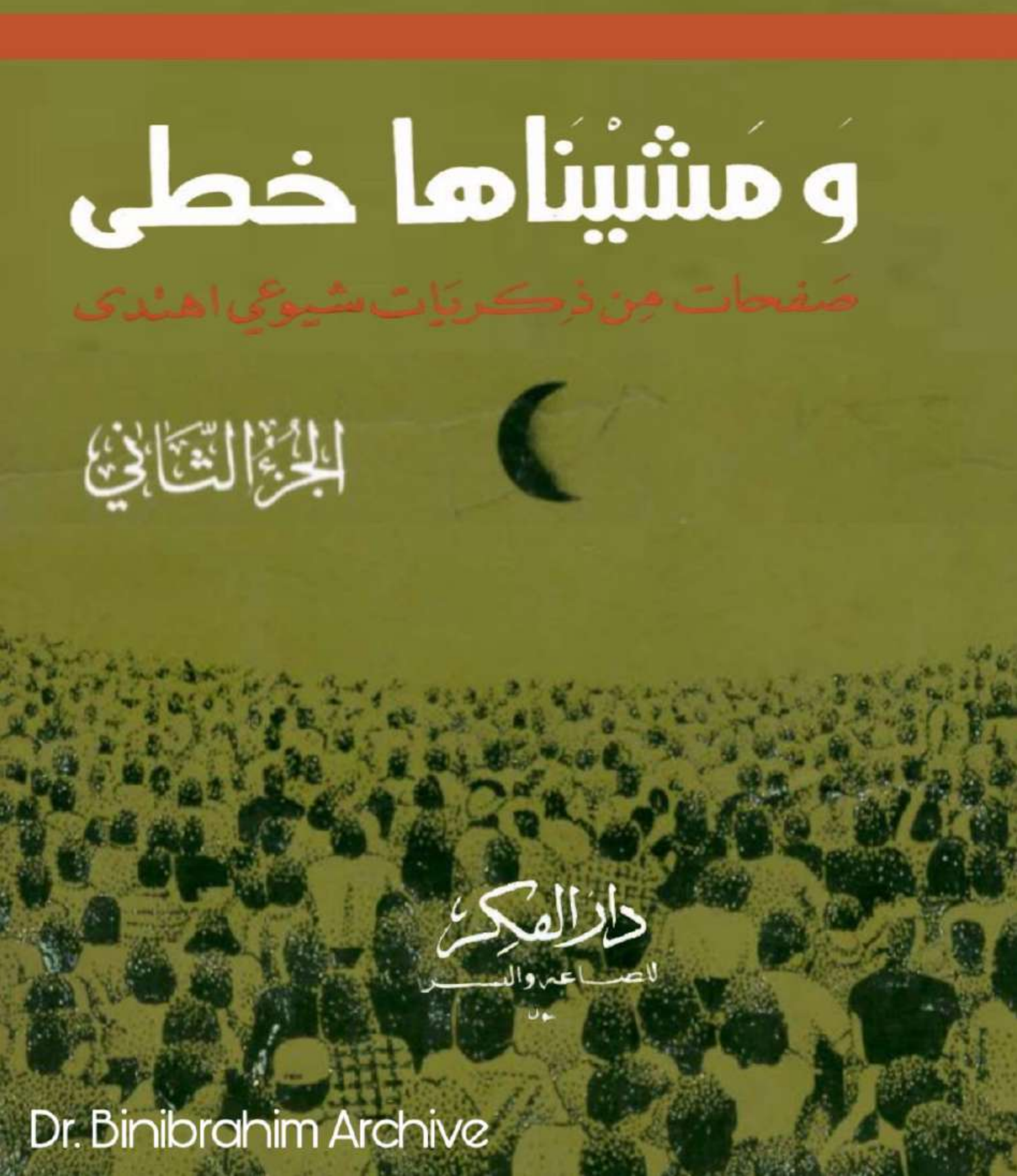
احمد سليمان



وَمَشَيْنَاهَا خطى
صَفحات مِن ذِكريَات شيوعي اهندى
الجزء الثاني
دار الفكر
للطباعة والنشر



احمد سليمان محمد احمد

– ولد في الرابع عشر من يناير ١٩٣٤ بمدينة أم درمان بالسودان .

– تلقى جزءا من تعليمه بكليـــة الآداب بالخرطوم، ثم كلية الحقوق جامعة فؤاد الاول بالقاهرة .

– من مؤسسي الحزب الشيوعي السوداني ومن قادة حزب الجبهة المعادية للاستعمار .

– فصل من عضوية الحزب الشيوعي في عام ١٩٧٠ .

– تقلد عدة مناصب وزارية منذ عام ١٩٦٤ فقد كان وزيرا للزراعة والغابات واستثمار الأراضي والمياه الجوفية فوزيرا للاقتصاد الوطني والتجـارة الخارجية ثم وزيرا للصناعة والتعدين وأخيرا للعدل .

– عمل سفيرا للسودان لدى الاتحاد السوفيتي ثم سفيرا بلندن ثم سفيراً لدى نيجيريـا . ويشغل الآن منصب رئيس مجلس ادارة سودان رن للكياويات والاسمدة .



صَفحات مِن ذِكريَات شيوعي اهتدى






وَمَشَيْنَاهَا خُطَى
صفحات من ذكريات شوقي افندي
الجزء الثاني

* **الطبعة الأولى**
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م

دار الفكر للطباعة والنشر
ص.ب. ١٧٤٧ - تلفون ٧٦٦٢٠ - الخرطوم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وما أبرىء نفسي إن النفس لأمّارة بالسوء إلا ما رحم ربي إن ربي غفور رحيم﴾

صدق الله العظيم

﴿وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى﴾

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى الذين لا زالوا في الضلالة يعمهون

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

هذا الحصاد القلمي المتواضع مواصلة للمسيرة التي جعلْتُ من عـام ١٩٤٧ نقطة بداية لانطلاقها ومن عام ١٩٥١ نهاية لمرحلتها الأولى حيث وقفتُ عند أعتاب أول زيارة لي لأقطار أوروبا الشرقية التي كان ونستـون تشرشـل أول من أطلق عليها وصف بلاد الستار الحديدي كناية عن الجهل بما يدور في داخلها أو صعوبة ولوجها والخروج منها.

وتقف الأحداثُ التي يتناولها هذا البحث عند مطلع عـام ١٩٥٦ حيث رفرف العلم خفاقاً معلناً مولد السودان الحر المستقل، لنردف السجل بجهد ثالث ورابع إنْ شاء الله وأذن ورضى لتكون الاجزاء الأربعة سِفراً يحكى قصة السودان الجديـد من بداية فترة التدرج الدستوري إلى هبَّة الشعب المجيد في رجب العتيد.

ونبادر إلى القول بأن هذا ليس مجرد تسجيل لأحداث أو محاولـة لتفسيرهـا، وإنما خلطة فريدة ومزج للاثنين معاً، اذ لن تكون دراسة التاريخ ذات معنى ومنفعـة وجدوى إنْ اقتصرت على رصد الوقائع أو لوْي أعناقها لتخدم غرضاً عارضاً.

وقد حرَصتُ أن لا أقحم تجربتي الشخصية إلا في الحدود الضيِّقة التي تُيسر الجمع بين التسجيل الصادق والتفسير الذي لا يمليه الغرض ولا يظلله الهوى.

وقد حاولت جهد استطاعتي أن لا يكـون هذا الـذي بين أيدي القـراء بمثابـة الدفاع عن موقفي السياسي قديماً وحاضراً، ورغم أني أعلم أن ذلك لن يكون ممكناً تماماً فقد آثرت أن أدلي بدلوي غير آبهٍ لما يُقالُ عني سلباً وظنّاً آثِما.

وان تجاوز القلم الحد وقَلى وطغى، وبدت بعض فصول الكتابة وكأنها سيـرة

ذات، فإن شفيعي أني لا أفعل ذلك تطفلاً وافتراء، وإنما بوصفي شاهد عدل غير باغٍ ولا عاد.

وكما انه لا يمكن لفرد أن يجعل من نفسه مرآة للتاريخ مهما علا شأنه ومهما كان مدى إسهامه في صنع أحداثه وتكييف وقائعه وصياغة أحكامه، فإنه لا يمكن أيضاً لجماعة أو قبيلة سياسية بعينها وفي عهد ما أن تصل إلى التفسير الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه وخلفه لأحداث التاريخ، اذ لا بد لسّبر غور الحقيقة السياسية كاملة وتقويمها تقويماً شافياً صادقاً من النظر اليها كظاهرة حيَّة متحركة لها جذور في تاريخ مضى وحاضر تعيشه، ومستقبل ينتظرها، وتفاعل مع أحداث أخرى، وظروف متجددة، وهو أمر لن يتسنى لمجموعة أو فرد، مهما تجردت المحاولة من الزيف والغرض،ولعل غياب هذه الحقيقة عن ادراك الشيوعيين، رغم ادعائهم الالمام بقوانين الديالكتيك وقواعد الجدل، هي سر غربة فكرهم وعزلتهم.

ومهما كان من حجم مساهمة الكاتب في صناعة الأحداث ومهما كان من شأن اشتراكه في تكييفها وتطويعها فإن ذلك لن يغنيه عن اللجوء إلى المصادر الأخرى وإلى تأسيس أحكامه على المعلومات الموثقة، وهو أمر نلحظ عدم الالتزام به من جانب كثير من كتب التاريخ الحديثة والسير الذاتية المعاصرة مما يوهن من عظمها ويضعف حجيّتها.

وأرجو أن أشير في هذا المقام إلى أنني أرخيت اللجام للقلم وتركت له العنان سائباً ليحدد حجم فصول الكتاب وفق ثقل الأحداث التي يعالج أمرها ووزنها.

كما أرجو أن أقرر مرة أخرى، كما فعلت في مقدمة الجزء الأول من و « مشيناها خطى »، انه ليس من أغراض صنوه هذا الذي بين يدي القارىء الكريم تجريح أحد أو تصفية الحساب مع أي تنظيم أو فرد، فأنا كما ظللت أؤكد دائماً أتحمل وزر كثير من الأخطاء التي سوَّدَتْ وجه الحياة الحزبية في السودان . . . ومن هنا كان الاهتداء بما جاء به القرآن الكريم على لسان امرأه عزيز مصر (وما ابرىء نفسي. . . . .).

بقيت كلمة أخيرة نقولها رداً على أولئك الذين يعيبون علينا نقدنا للحزب الذي نشأنا في كنفه السياسي اننا لم نكن البادئين بالظلم، ونضيف أنه ما كان لنا بعد أن زالت الغشاوة عن بصرنا وبعد أن بدا لنا الحق واضحاً أن نُسدر في غيِّنا وأن نواد القوم الذين يحادّون الله ورسوله. وصدق الحق دائماً وأبداً:

(لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا أباءهم أو ابناءهم أو اخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه ويدخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها رضي الله عنهم ورضوا عنه أولئك حزب الله آلا إن حزب الله هم المفلحون).

ونتوسل اليه تعالى أن يجعلنا من حزب الله المفلحين.

الخرطوم في التاسع عشر من ديسمبر ١٩٨٥ م

السادس من ربيع ثاني ١٤٠٦ هـ

أحمد سليمان

تمهيد

وقفت في السجل الأول من هذه الذكريات عند أعتاب أول زيارة لي لبلاد أوربا الشرقية التي أطلق عليها السوفيت في ذلك الوقت اسم بلاد الديمقراطية الجديدة. وكانت التسمية قد استهوتنا وراقت لنا وظللنا نرددها وبقية الحواريين زمناً طويلاً، رغم أن الديمقراطية منها ومن روسيا، موطن الشيوعية ومهدها، براء وخواء. فقد كان مثلنا كمثل الذي ينعق بما يسمع دعاءً ونداء، نصدِّق قول سادتنا من الرفاق الحمر ولو كان القول باطلاً، ظناً منا بل يقيناً أنهم لا ينطقون عن الهوى ولا يقولون إلا حقاً وصدقاً.

وكنتُ قد ختمتُ الفصل الأخير من صفحات ذلك السجل بالقول إن تلك الزيارة كانت بداية لمرحلة جديدة في مسيرة حياتي السياسية الحافلة العسيرة. وقد أشرتُ قبلها إلى الرسالة التي تلقيتها بالقاهرة من الرفيق هنري كورييل في منتصف يونيو من عام ١٩٥١ بعد أن أكملتُ دراستي القانونية وتخرجتُ في جامعتها، يطلب مني فيها مقابلته بروما التي كان قد اتخذها موطناً له بعد نفيه من مصر، وذلك قبل أن يستقر مقامه بباريس التي قضى بها ما يجاور ربع القرن كانت هي بقية سني حياته حين طالته يد غادرة أردته قتيلاً. وكان الرجل قد وعد في تلك الرسالة بتيسير أمر اشتراكي وبضعة نفرٍ من الطلاب السودانيين في مهرجان الشباب العالمي الثاني الذي كان مقرراً عقده ببرلين الشرقية في يوليو من ذلك العام. وكنت قد سردتُ أيضاً قصة سفري وزميلي عامر أحمد جمال الدين رئيس لجنة الشؤون القانونية بمجلس الشعب السوداني السابق وشاب آخر مصري إلى روما، حيث قابلنا كورييل الذي هيأ لنا نُزلاً صغيراً متواضعاً كان قد أُعد أصلاً لاستقبال الحجيج الكاثوليك الذين كانوا يزحمون مدينة الفاتيكان تلمساً لرؤية البابا والتماساً لمثوبته ورجاء مرضاته.

وقد تمكنتُ في أثناء الأيام القليلة التي قضيناها بروما من الانفراد بكورييل والاستماع لتحليله للوضع السياسي في مصر والسودان وإلى توجيهاته ونصائحه وارشاداته. وكان قد إختار لجلستنا إحدى المقاهي التي تطل على نهر التيبر الذي يحدثنا فقهاء القانون الروماني أن ثمة طائفة من المدينين العاجزين عن الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية كانت تنفى إلى ما ورائه حيث كان النهر حاجزاً جغرافياً يفصل مدينة روما عن بقية المناطق التي تحادّها، وقد كان ذلك على عهد جستنيان الأول أحد أشهر الأباطرة البيزنطيين والذي يقال إنه أمر في القرن السادس الميلادي بقتل مائتي ألف من القبط بالاسكندرية جزاء عدم انصياعهم لاوامره باخضاع الكنيسة لسيادته الامبراطورية حتى في مسائل العقيدة، وذلك على عكس ما فعله والي المسلمين عمرو بن العاص الذي أمّن قبط مصر على حياتهم وكفل لهم حرية مباشرة شعائرهم وممارساتهم الدينية تنفيذاً لوصية رسول الاسلام صلوات الله عليه وسلامه « إذا افتتحتم مصر فاستوصوا بالقبط خيراً فإن لهم ذمة ورِحما ». ولم يكن ذلك الموقف الانساني سابقة تميَّز بها ابن العاص ولا بادرة انفرد بها بين ولاة المسلمين، وإنما كان مظهراً للالتزام بالنهج الذي سار عليه الخليفة الراشد عمر بن الخطاب الذي وقّع عندما ولج باب ايلياء « بيت المقدس » عهداً التزم بمقتضاه تأمين أهلها، انفسهم واموالهم ودور عبادتهم، ولم يدخل المدينة إلا استجابة لرغبة كبير النصارى الأسقف سفرنيوس، وإلا بعد أن أنفذ صلحَ أهلِها وكتب لهم به. ومن قبل كان كذلك تصرف سيف الاسلام خالد بن الوليد عندما فتح دمشق. فقد حرص القائد المنتصر أن يُحرر لأهلها عهدَ الامانِ بيده، وذلك وفق رواية الإمام أبو الحسن البَلاذِري في كتابه « فتوح البلدان » حيث يشير إلى أن خالداً أمر بدواة وقرطاس وكتب:

« بسم الله الرحمن الرحيم: هذا ما اعطى خالد بن الوليد أهل دمشق إذا دخلها اعطاهم اماناً على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم. سور مدينتهم لا يُهدم ولا يُسكن شيء من دورهم. لهم عهد الله وذمة رسول الله ﷺ والخلفاء والمؤمنين. لا يُعرض لهم إلا بخير إذا أعطوا الجزية ».

وحقاً... ما أُصدق كلمة أديب فرنسا وضمير امته غوستاف لوبون التي ضمَّنها دفتي كتابه « حضارة العرب »... « لم يعرف التاريخ فاتحاً أرحم من العرب ».

مع كورييل في تطاوله وكفره

(١)

وامتدت جلستي مع كورييل في المقهى إلى بضع ساعات طوَّف خلالها بمواضيع شتى، أثنى فيها على الشيوعيين السودانيين ومدح واطرى، وقد كان نصيب زعيمهم عبد الخالق محجوب من ثنائه ووده النصيب الأكبر والأوفى. . . . وحسبتُ وقتها أني أحلّق معه في اجواء سماوات الفكر العُلى. ولعل الثناء المستطاب قد حجب عنا الفكر الناقد والبصيرة الثاقبة، وسلب ما بقي لنا من عقل كان ادراكه قاصراً. فقد بدا لنا أن اليهودي قد أحيط بكل شيءٍ علماً، ولذلك رضينا له قولاً، حتى عندما أسرف وتطاول على دين الله الذي زعم أنه يُشكّل خطورة على تقدم السودان وعقبة كبرى. . . وما كان يجوز لنا، نحن الذين نشأنا تحت راية القرآن أنْ نستمع لمثل ذلك اللغوْ ونصغي، ولكنا كنا كشياطين الأنس والجن يُوحي بعضُهم إلى البعضِ زخرفَ القولِ غروراً.

وكان الحديث عن حزب الأمة هو مدخل كورييل للتعرض للدين الاسلامي والنيل منه، فقد وصف ذلك الحزب بأنه حزب رجعي يقوم على الولاء الديني والدجل الطائفي، وأن خطورته تكمنُ في أن له قاعدة عريضة من الجماهير المتخلفة المقاتلة التي يتحكم فيها ابناءُ بيتٍ واحد اتخذوا الاستعمار قريناً بعد أن رموا راية النضال التي رفعها المهدي وقذفوا بها بعيداً، ورضوا أن يكونوا للغاصبِ عوناً ونصيراً، فجازاهم إحساناً باحسان بعد أنْ تمَّ ترويضهم بحيث أصبحوا دُمى طيِّعة تدور في فلكه، ولا تستطيع تحوّلاً ولا تبديلاً. وقال إنه لولا الدين المحمدي لما كان لمثل ذلك الحزب من شأن في بلد كالسودان. وكان كورييل يستصوب هذا الوصف لدين الله شأنه شأن المستشرقين المسرفين المنكرين لرسالة نبي الاسلام. وقال إنه رغم جهله بالكثير من القواعد التي تحكم التعامل بين المسلمين وعدم المامه بأصول فقه دينهم إلا أنه يرى نفسه مُحقاً في نعته الاسلام بالرجعية، حيث أنه، بزعمه،

صورة تكاد تكون « كربونية » للديانة الموسوية في كثير من احكامها وممارساتها واوامرها ونواهيها وفي قصصها وأساطيرها التي لا تضاهيها في مآسيها وخرافاتها إلا الميثلوجي الاغريقية. . . وضرب مثلاً لذلك بقصة صاحب الحوت يونس بن متى التي قال عنها إنها جاءت في القرآن مطابقة تماماً لرواية اليهود ولافك التلمود. . . ولعله نسيَ أو تناسى، وهو الذي كان قد إدّعى قراءة القرآن، قول الله سبحانه وتعالى مخاطباً رسوله الامين خاتم الأنبياء والمرسلين « وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدِّقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه »، وقوله تبارك وتسامى « وما كان هذا القرآن أنْ يُفترى من دون الله ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيلَ الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ».

وواصل إمام الكفرِ حديثه وقال إنه أُعجب كثيراً بشخصية ذي النون إذ أنه يبدو في القصة أقرب لدنيا البشر من انداده ورصفائه الأنبياء والمرسلين الذين تسند إليهم الكتب السماوية قوة احتمالٍ تنوء بحملها الجبال الثِقال، وتقول إنهم كالملائكة يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون. وكان يشير بذلك إلى تبرم سيدنا يونس وانصرافه عن مواصلة هداية قومه الذين صعب عليهم ترك ما الفوْا عليه اباءهم من معصية وغَيْ، ثم ما كان من أمره بعد أن ذهب مُغاضِباً وظنَّ أنْ لن يُقدر عليه. وقال كوربيل إنه كان يستلهم عِبَر تلك القصة كلما عزم الأمر، وكلما تملكه اليأس من امكانية نجاح دعوة الشيوعية في مصر، وكلما تبِّين له من مظاهر نفور المصريين وإعراضهم عن السير في موكب التقدم الذي يحسب الشيوعيون أنهم وحدهم الحاملون لراياته والقادرون على مواصلته. وأردف قائلاً إن إعجابه بصاحب الحوت هو الذي حدا به لاختيار يونس إسماً « حركياً » يُعرف به داخل تنظيمات الحركة الشيوعية في مصر وخارجها وكرمز سري له.

وعاد الرجل للكلام عن حزب الأمة، وكان كثير الاستطراد، وقال إن ذلك الحزب سيظل قذىً في عين الحركة الوطنية وترياقاً مضاداً لحركة التقدم في السودان، وسيفاً مُسلطاً على رقاب الشيوعيين حتى بعد جلاء المستعمرين الغاصبين، وإنه ما من سبيل للقضاء عليه إلا في حالتين، استيلاء الشيوعيين على الحكم أو عند تحقيق شعار وحدة وادي النيل، وقرر أن الاحتمال الأول، وهو استيلاء الحزب الشيوعي على السلطة، لا يمكن تصوره إلا في حالتين أيضاً. إما كتتويج لنضال مسلحٍ مرير، أو كنتيجة لانتصار الحركة الشيوعية العالمية. واسترسل يقول إن الكفاح المسلح أمرٌ ممكن في السودان رغم قسوته وصعوبته، بل هو أمر ضروري ولا مناص من اللجوء

اليه إنْ أردنا تحرزاً حقيقياً من قبضة الامبريالية العالمية وفكاكاً من أسار الاستعمار الحديث ونفوذه، والذي لن تجدي في مداراة إفكه وحيله ومكره أساليب النضال التقليدية أو لبرالية المثقفين حيث أنه يتكيَّف وفق مقتضيات الظروف ويتحايلُ لتحقيق مصلحته بطرْق كل الأبوابِ وبولوج كل السبل وكلُّها جائر. وقال إنه لا مساغة للادعاء بأن اتساع أرض السودان وانبساطها يشكلان عائقاً تستحيل معه مواصلة عمليات الكفاح المسلح وملاحقة ضروراته واحتياجاته، بل وعلى النقيض، ربما كان ذلك مدعاة للنجاح ولتحقيق النصر إذ يساعد كبر مساحة الأرض عمليات الكر والفر، ويُيسر انبساطها في شمال القطر ووسطه سرعة الحركة والمناورة. وضرب مثلاً لذلك بروسيا التي كان إتساع رقعتها عاملاً هاماً أسهم في انتصار البلاشفة على الجنرال دنكين الذي كان يقود جيشاً رجعياً قوامه عشرات الالاف من الروس البيض والإنجليز والفرنسيين وغيرهم من الجنود والمرتزقة الأوروبيين الذين استنفروا لمحاربة الشيوعيين ولانتزاع السلطة الوليدة من براثنهم قبل ان يشتدَّ ساعِدُهم ويستغلظ عودُهم. وقال إن شرق السودان بجباله ووديانه، وغربه بهضابه وكثبانه، وجنوبه بغاباته وانهاره إنما هي مسارح طبيعية تساعد عمليات التدريب العسكري والتكييف الطبيعي، وتُعين على التسلل والانقضاض والمباغتة. وعن العامل البشري قال إن شعب السودان مؤهل تماماً لخوض غمار المعارك الحربية حيث أنه شعب مقاتل شجاع يشهد له التاريخ أنه لم يعرف للنضال المسلح بديلاً إلا من بعد أن أجهضت ثورته العسكرية في منتصف العشرينات والتي أبلى فيها جنودُه بلاءً حسناً ومقدراً.

وعن امكانية استيلاء الحزب الشيوعي السوداني على السلطة في حالة نشوب حرب عالمية ثالثة قال إنه أمر طبيعي إذ أن انتصار معسكر الاشتراكية والتقدم أمر حتمي، وسيدفع الاتحاد السوفيتي « العظيم » الذي يتزعم ذلك المعسكر بالشيوعيين في كل انحاء العالم لتولي مقاليد الحكم، كما سبق وفعل في بلاد اوربا الشرقية إثر هزيمته للفاشية، والشيوعيون السودانيون ليسوا، بداهة، إستثناء من رفاقهم. وسيكون سحق حزب الأمة ومن والاه واجتباه على رأس قائمة مهام السلطة السودانية الجديدة بالطبع.

اما عن تصفية حزب الأمة في حالة تحقيق شعار وحدة وادي النيل فقد زعم انه امر منطقي، اذ لن يسمح البورجوازيون المصريون والاقطاع المصري أن ينفرد بيتُ المهدي، عدوهم التقليدي، بحكم جنوب الوادي وان تكون خيرات السودان وإمكاناته الواسعة، التي يسيل لها لعابُهم وترنو اليها ابصارُهم، نهباً وحكراً لذلك البيت واتباعه من شيوخ القبائل وزعماء العشائر وسدنة الادارة الاهلية، وإنه إنْ كانت

هناك ثمة مزية غير مرئية لوحدة وادي النيل فهي هذه اذ انها تنقذ الحركة السياسية السودانية من أخطر المؤسسات الرجعية الداخلية التي أسهم في خلقها الاستعمار البريطاني لتعينه على صد خطر النفوذ المصري وتيسر له، من ثم، الانفراد بحكم السودان، والتي رعاها لتكون خيرَ خلفٍ له في حالة اضطراره للجلاء عن البلاد. ثم استدرك قائلاً إنه يجب ألا يُؤخذ رأيه على اطلاقه إذ أن للسياسة مفارقاتها التي تمليها المصالح المتجددة وتفرضها الظروف المحلية والدولية المتغيرة، وإنه تأسيساً على ذلك لا يستبعد التقاء الرجعية المصرية مع ظهيرتها السودانية بهدف ضرب الحركة الشيوعية في السودان قبل أن يشتدَّ ساعدها ويستغلظ زرعها ويستوي على سوقه، كما أنه لا يركل احتمال لجوء المهدويين للتحالف المؤقت مع الشيوعيين السودانيين لدرء خطر التغول المصري. وقال إنه مهما كان من أمر التحولات المحتملة وغير المحتملة، والمصالحات والتحالفات المتوقعة وغير المتوقعة فإنه ينبغي على الماركسيين السودانيين أن يحافظوا على وحدتهم وأن يحرصوا على الحلف مع بقية قوى المعسكر الوطني التي يتزعمها حزب الاشقاء والا يسمحوا للتناقضات الثانوية بينهم وبين هذه القوى أن تتغلب على التناقضات الرئيسية والجوهرية بينهم وبين الاستعمار وأعوانه. وأشار إلى أن حزب أزهري يجمع شتاتاً من البشر فهو بذلك أقرب للجبهة منه إلى الحزب الذي يُعبِّر عن مصلحة طبقة بعينها، وانه ربما صعب، تبعاً لذلك، انتهاج نهجٍ مستقيم في التعامل مع قياداته وروافده، ولكن ليس ثمة مناص من اخذهم بالرفق ومعاونتهم على التخلص من سلبياتهم وتبصيرهم باخطائهم التي تنبع من فرط استعجالهم للنتائج الايجابية للنضال السياسي ومن اندفاعهم لالتقاط ثمره وينعه. وأردف قائلاً إنه ربما بادر نفر من هؤلاء بمعاداة الشيوعية وربما غلوا واشتطوا باكثر مما يفعل رصفاؤهم في حزب الأمة. وأضاف أنه يخشى علينا من الاستجابة الفورية للاستفزاز ومن سرعة اتخاذ المواقف والقرارات التي لا تمليها ضرورات النضال الثوري ولا تحتمها احتياجاته فقد تبيِّن له أن من خصائص المثقفين السودانيين الاندفاع العاطفي والحساسية المفرطة التي تجعل بعض مواقفهم السياسية تبدو أقرب لردود الفعل لاحداثٍ يفرضها عليهم الغير منها للالتزام بأهداف النضال الاستراتيجي. وحذَّر أن من شأن تلك الخصائص السلبية أنْ تغمرَ القراراتُ التكتيكية قصيرة المدى الخط السياسي الذي يحكم المسيرة خلال مرحلة النضال الوطني الديمقراطي وتطغى عليه.

وبعد أنْ أطال في الحديث عن البرجوازية الوطنية وخصائصها، وعن مثقفيها وخصالهم قال إنه قد حان الوقت لخلق واجهةٍ علنيةٍ للحزب الشيوعي السوداني تمكنه

من إيجاد الصيغ المناسبة لربط العمل السري بالنشـاط القانـوني، وتعينه على بسط نفوذه وسط الحركة الجماهيرية والفئوية، وتكون بمثابة المنبر الذي يسهم عن طريقه في جبهـة التحالف العـريضة المعـادية لـلاستعمار، والتي يجب أن تكـون الدعـوة لتشكيلها على رأس قائمة مهامنا الثورية في مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي والتي تمتد إلى ما بعد رحيل الاستعمار. وقال إنه مما يثقل موازين الحركة الشيوعية السودانية أنها استطاعت رغم صغر سنها أنْ تضم إلى عضويتها كوادر مقتدرة من العمال والمثقفين وأنْ تجذب إلى صفوفهـا شخصياتٍ مقبولة لدى الجماهير، وأن هذا مما ييسر قيام الواجهة العلنية المبتغاه. وختم حديثه بالقول إنه قد كتب للزميل راشد (عبد الخالق محجوب) بذلك وقد وعده هذا خيراً.

لغز كورييل!! وهل كان عميلاً للمخابرات السوفيتية؟؟؟؟

(٢)

وكانت مقابلتي لكوربيل بايطاليا هي آخر لقاء لي به. ولا أظن أنه قد تيسرت مقابلته في أوربا لأيٍ من الرفاق السودانيين الذين كان قد شملهم برعايته في مصر ابان فترة تزعمه «لحدتو» كبرى منظمات الحركة الشيوعية المصرية، اللهم إلا عبده دهب حسنين الذي حكى لي عن أحداث بضعة أيام قضاها في ضيافته بمنزله بباريس استجابة لدعوة تلقاها منه في عام ١٩٧١.

وقد حاول عبد الخالق محجوب زعيم الشيوعيين السودانيين والذي كان أقرب الطلبة السودانيين القاهريين إلى قلب كوربيل زيارته بباريس بعد اختتام جلسات مؤتمر الحزب الشيوعي البريطاني الذي انعقد بلندن في عام ١٩٥٤، وكان عبد الخالق قد دُعي لحضور ذلك المؤتمر ضمن ضيوف آخرين من زعماء الأحزاب الشيوعية «فيما وراء البحار» والذين كانوا قد رضعوا من ثدي الحركة الشيوعية البريطانية أو تربوا، وبدرجات متفاوتة، في حِجرها. ولكن السفارة الفرنسية بلندن رفضت الاذن له بدخول فرنسا.

ولا أستطيع أن أُقرر إنْ كان قد تَيسّر لعبد الخالق مقابلته بعد ذلك في أوربا أو غيرها. ولكن يمكنني أن أجزم أن ذلك لم يحدثْ حتى نهاية النصف الأول من عام ١٩٦٥ وهو بداية فتور علاقتي بعبد الخالق ثم توترها. وقد كنتُ قبل ذلك التاريخ ولمدى يجاوز الثلاثة عشر عاماً الصق الناس به ولم يكن لينتظر مني سؤالاً حول مثل هذا الأمر لِيُحْدِثَ لي منه ذكراً، وما كان له أن يخفي عني شيئاً أو يستر خبراً، أو يضنّ عليَّ بمعلومة مهما كان شأنها خطراً.

كما انني لا استطيع أن أقرر إنْ كانت العلاقة بينه واستاذه كوربيل قد تجددت نتيجة نجاح ثورة مايو وما كان من شأن تبوأ الشيوعيين لبعض المواقع الهامة في

الحكم، أو في الفترة التالية عندما بدأوا يكيدون لمايو ويعدّون لاغتيالها في مهدها، أو بعد أنْ سطع نجمهم في سماء الخرطوم إثْر انقضاضهم على مركزية السلطة فيها وأصبح زعيمهم بين عشيّة وضحاها ولمدة ثلاث ليالٍ وأربعة أيامٍ حسوماً رجل البلاد الأول وزعيمها الأوحد، والتي صال خلالها الحزبُ وجال حتى حسبه البعضُ قوة لا تُقهر ولا تُردّ. . . وما دروا أنه في حقيقة أمره إلا هر يحكي انتفاخاً صولة الأسد. وان ما تحقق له من مكاسب إنْ هو إلا متاع قليل يَفيضُ وينضب. ولا يبقى ولا يصمُد، إلا كما يصمد السقيم العليل أمام هجمة المرض الوبيل. . . وصـدَق الحقُّ الذي أنـذر وتوعد «فلا تعجل عليهم إنما نعد لهم عداً».

ولقد عجبتُ ولمَّا أزل لأمرِ هذا التعتيم، ولأمرِ هذا الستـار الذي أُسـدل على علاقة كوربيل بالحزب الشيوعي السوداني، وهـو الذي يُعتبـر بحق أباً روحيـاً لقمة قيادته. ولم أجدْ مبرراً للجفوة بينهما إنْ كانت ثمة جفوة حقيقية، او مسوِّغاً للشُقة إنْ كانت أصيلة غير مفتعلة، أو تفسيراً للفتور الذي أصاب تلك العلاقة. وقد حاول عبده دهب، الذي سبق لي أن ذكرتُ أنه كان وثيق الصلة بكوربيل أن يُجلي لي حقيقة هذا الأمر الذي ظل ولا يزال يؤرق فكري ويثير همة عقلي، لكن دون جدوى، حيث لم ينل تفسيره من اقتناعي موقعاً أو يصيب منه مرمى. فقد قال عبده إن كوربيل قد وصل إلى قناعة بأن عبد الخالق إنْ هو في حقيقته إلا رجل انتهـازي تصدى في غفلة منـه ومن الرفاق السودانيين إلى قيادة حزب كان يُرجى منه الكثير. ولما دفعتُ بأن ذلك لا يمكن أن يكون سبباً كافياً للقـطيعة بينـه وبين الرفـاق السودانيين الذين كان يمكنـه الاتصال بهم وتوثيق صلاته القديمة بهم خاصة وقد كان منهم من أدرك تلك الحقيقة عن عبد الخالق قبل أن يتحقق هو منها مثل عوض عبد الـرازق الذي كـان قد بـادر باتخاذ موقف معادٍ لابن محجوب، بل أول من وصفه بالانتهازية وأول من اتهمه بالردة عن الماركسية الصافية النقية.

وكان رد عبده على اعتراضي أو على ما لمسه من عدم اقتناعي أن كوربيـل لـم يكن يُحسن الظن بعوض أيضاً. فقد قال له إبان إقامته معه بباريس ان «عبد الخالق انتهازي وإن عوض قد عمَّق بدوره الانتهازية».

وليس ثمة ما يدعو للشك في صدق رواية عبده أو اتهـامه بـأنه إنمـا قصد أن يُصفّي حساباً قديماً مع عبد الخالق الذي لم يكن يبادله الود.

ولعل مما يدرأ ذلك الشك عمق صلة عبده دهب بعـوض عبد الـرازق. تلك الصلة التي يُفترض أنـها تدفع عن الأول مظنة اختلاقِ قولٍ يوهنُ من عَظْمِ صديقِه

ورفيق دربه السياسي، ويخفف من موازينه الثورية ويسند إليه تهمة تتصدر قاموس السباب السياسي ويلصق به صفة قبيحة تجلس متمهلة بين دفتي معجم لعنات الشيوعيين.

ومهما كان من شأن هذا الذي رواه عبده وما قصد إليه كورييل فإن الأمر يبدو غامضاً ومحيِّراً حيث لا نجدُ إجابةً شافيةً ولا ردّاً مقنعاً لأسباب فتور العلاقة بين تنظيم الحركة الشيوعية السودانية وراعيها.

وليت أمر ذلك الفتور قد اقتصر على صلة كورييل بالحزب الشيوعي السوداني وحده فقد امتد إلى علاقته بما بقي من فلول التنظيمات الشيوعية في مصر والتي كان هو أحد أبرز زعمائها ومؤسسيها.

ومما يضاعف الحيرة ويزيد من طينها بِلّة اننا لا نجد فيما دُوِّن عن كورييل وفيما كُتب عنه سواء إبان حياته أو بعد هلاكه، رغم كثرة ما كُتب عنه، ما يُجلي حقيقة الجمود والغموض اللذين ظلا يُغلّفان علاقته بالحركة الشيوعية في كل من مصر والسودان وما يبدد ظلمة الليل الطويل الذي أرخى سدوله على تلك الصلة وما يُعرِّي العوامل التي تدخلت بين «البصلة وقشرتها» كما يقول المثل.

وقد وقف بعض الدارسين المهتمين بأمر الحركة الشيوعية في الشرق العربي حيارى أمام موقف كورييل من الرفاق السودانيين والمصريين وابتعاده عنهم جميعاً. وقد كثرت الاجتهادات وتعددت التفسيرات. فمن القوم من يزعم أنه إن كان ثمة ما يفسر قطع علاقته بالرفاق المصريين الذين كانوا قد تتلمذوا عليه أثناء إقامته بمصر فإنه ليس هناك ما يسوِّغ قطع علاقته برفاق السودان. إذ ربما كان الرجل قد أخذ على الأوائل قبولهم حل تنظيمهم الشيوعي استجابة لضغوط السلطة ولوعود الرئيس عبد الناصر لهم بإفساح المجال أمامهم للمساهمة في العمل الوطني عِبرَ منابر تنظيمات الاتحاد الاشتراكي أو من خلال بعض مرافق الدولة التنفيذية. وقد كان كورييل شأنه شأن غالبية زعماء الأحزاب والتنظيمات الشيوعية العالمية في الأربعينات وفي مطلع الخمسينات ستالينياً متعصباً لا يستطيع فكاكاً من أسار مسلّماتِ اللينينية الستالينية الجامدة ولا يقبل التنازل عن أي من مقومات النشاط الشيوعي الصارمة وعلى رأسها ضرورة وحتمية بقاء الحزب الشيوعي كتنظيم قائد ورائد لنضال الطبقة العاملة. ولكن إن كان هذا هو سبب جفوته مع من تبقى في مصر من الفلول، فما بال بصره ينقلب خاسئاً وهو حسير عن نشاط الرفاق السودانيين وهم الذين لم يكن ليرى في نضالهم

عِوَجاً ولا أَمتاً ولا في تمسكهم برايات الحزب في الخمسينات وبداية الستينات أي تهاون أو خلل أو فطور.

ويرد البعض أن مباركة عبد الخالق محجوب لحل التنظيم الشيوعي في مصر بل ومبادرته بنصح بعض قادته للاستجابة لوعد ووعيد الرئيس عبد الناصر ومسايرة قيادة حزب السودان له كانت هي بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير. وان دعوته في منتصف الستينات لإعادة النظر في بنية الحزب الشيوعي السوداني بتقليم أظافره وتضييق مساحة الملعب الذي يباشر فيه نشاطه السياسي والتركيز على الحزب الاشتراكي العلني الذي دعا لتأسيسه قد أكدت لكوريل جنوحَ عبد الخالق الموغل نحو اليمين بل واتجاهاته التصفوية الانتهازية. وهكذا كان رأيه أيضاً عن اتجاهات عوض عبد الرازق التي صُوِّرت له على أنها تهدف إلى تصفية الحزب الشيوعي أو على الأقل إلى تمزيق أوصاله وانقاص أطرافه وإلى بعثرة نضال الشيوعيين وسط أحزاب البرجوازية الوطنية وبين التنظيمات المهنية والنقابية والاكتفاء بقلة متمرسة من الكادر السري تكون بمثابة القلب النابض للحزب والعقل المسيطر على نشاطه.

وثمة تفسير ثانٍ لموقف كوريل السلبي من شيوعيي مصر والسودان مقتضاه أنه لم يكن هو في حقيقة أمره وبقية المثقفين اليهود الكُثُر الذين بادروا بتأسيس التنظيمات الشيوعية في مصر وبقية البلاد العربية إلا صهاينة مقنعين حددتْ لهم الصهيونيةُ العالميةُ الدورَ الذي يقومون به في مسرح السياسة العربية، وهو بذر بذور الفتنة في المجتمعات العربية والدعوة المغلفة لقبول دولة اسرائيل كحقيقة ماثلة، وذلك بالتدثر برداء الماركسية والظهور بمظهر الحادب على الكادحين المستضعفين من أمة العرب واليهود معاً.

ويستند أصحابُ هذا الرأي على حقيقة أن الصهيونية السياسية لم تكن وليدة أحلام يهودية دينية أو عرقية بقدر ما هي تعبير عن طموحات استعمارية بربرية تتخذ وجهاً سياسياً تقدمياً وإنسانياً. وإن هذا الجيل من مثقفي اليهود الذين استوطنوا مصر وبلاد المشرق والمغرب العربي والذين تزعموا حركة اليسار فيها إنْ هم إلا تلاميذ جُنُبٌ، ولكنهم أذكياء نُجُبٌ، لليهود الذين نزحوا من روسيا وأوربا الشرقية وأصبحوا النواة الفاعلة للحركة الصهيونية بل عمودها الفقري. ولا يضعف من قوة هذا الزعم أن هؤلاء السابقين من السلف ظلوا يطلقون الشعارات الاشتراكية ويرددون بعض المقولات والمفاهيم الماركسية.

ويتساءل هؤلاء المفسرون عن مصير أسماء يهودية كثيرة كانت تقف من وراء



الحركات الشيوعية في مصر والبلاد العربية . . . أين هم الآن؟؟ ولماذا لا نكاد نحس منهم من أحدٍ أو نسمع لهم رِكزاً وهم الذين كانوا يملأون أجواء تلك البلاد السياسية ضجيجاً وصخباً؟ ويتساءلون لماذا لم يعد يُسمع لهم صوتٌ أو صدى في بلاد المنشأ أو في اسرائيل أو حتى في داخل الحزبين الشيوعيين الاسرائيليين المنقسمين؟ وهل انتهى دورهم بقيام وتأسيس دولة اسرائيل؟ ويشيرون إلى أسماء كثيرة كانت في الثلاثينات والأربعينات ملء بصر وسمع وفؤاد الشيوعيين المصريين ونفر من رفاقهم السودانيين مثل أسماء هنري كورييل وأخيه الأكبر راؤول، ومارسيل اسرائيل (شيريزي) الذي كان أحد أبرز قادة منظمة تحرير الشعب والذي يقال انه يقيم الآن بإيطاليا، وبول دي كومب الذي أسس اتحاد أنصار السلام في مصر واستقر به المقام بفرنسا، وسدني سلامون وسوسو خران اللذين كانا عضوين بأول لجنة مركزية للحركة المصرية (ح. م). وهناك هليل شوارتز (الزميل شندي) مؤسس منظمة «نحو حزب شيوعي مصري» والذي يرمز إليها بـ «نحشم» والذي كان يأتي في المرتبة التالية لهنري كورييل من بين شيوعيي اليهود المصريين. لقد انتهى به المطاف للإقامة بفرنسا حيث يعمل الآن مديراً لاحدى كبريات شركات الحفر الفرنسية والتي تقوم بحفر قناة جونقلي في جنوب السودان، وقد تعددت زياراته للخرطوم ولمنطقة عمل شركته بالاقليم الجنوبي.

وهناك تفسير ثالث لهجر كورييل لرفاق مصر والسودان مؤداه أنه ربما يكون قد يئس من إمكانية انتصار الحركة الشيوعية في البلاد العربية، وانه نتيجة لذلك قد آثر أنْ يتجه بنشاطه وجهةً أخرى تُؤتي طعاماً أزكى وأنفع، وتُحقق نتائج أكثر إثارةً وأسرع. فكان أنْ ولّى وجهه شطر الحركات الإرهابية والتخريبية وأصبح بذلك جديراً، عند البعض، بحمل لقب (رجل التخريب والهدم MR. SUBVERSION) الذي أطلقه عليه الصحفي البريطاني مستر أنتوني تيري حيث قيل إنه، أي كورييل، كان على صلة حميمة مع كل تنظيم إرهابي يساري في الغرب وفي بلاد العالم الثالث كزعم الكاتبة الامريكية كلير ستيرلنج في مؤلفها «شبكة الإرهاب».

وتستوي، بالطبع، حركات التحرر الوطني مع حركات الإرهاب والتخريب في نظر مسز كلير وأترابها وعند مستر تيري واضرابه. ولعل كورييل قد أدرك أن حالَه وسط الأحزاب الشيوعية كحال المُغنّي أو التائه في الوادي القفر لا يجد رجعاً لغنائه أو ندائه غير صداه، ولعله قد وصل إلى قناعة بأن تحقيق المجتمع الشيوعي في مصر وفي بلاد الشرق العربي وفي افريقيا الذي كان يحلم به أمر دونه خرقُ القتاد، فآثر النضال

بعيداً عن الأحزاب الشيوعية التي شاخت وسادت أروقتها البروقراطية والجمود واستشرى فيها الفساد، وتفرغ لمساعدة حركات التحرر الوطني بتقديم النصح لها وبوضع حصيلة تجربته الثورية تحت تصرفها.

وبداهة فان كورييل لم يكن ليقر بأية صلة له بحلقات الإرهاب والتخريب. وقد أشار إلى ذلك مستر تيري الذي كان قد أجرى معه حديثاً صحفياً بقرية دين DIGNE احدى ضواحي باريس والتي كانت قد حددت إقامته بها قبل بضع سنوات من واقعة اغتياله. فقد ذكر ذلك الصحفي أن كورييل اعترف له بأنه منذ أن حلَّ بفرنسا عقب نفيه من مصر في بداية الخمسينات ظل يتلمس مدّ جسورِ الصلة والثقة مع بعض التنظيمات التي تناضل من أجل تحرير المستعمرات، فانغمس بكلياته في نشاطها السري وعلى رأسها حركة تحرير الجزائر وأنه قد أقام تنظيماً أطلق عليه اسم التضامن SOLIDARITY مهمته «تجنيد» وتدريب الكادر الثوري في بلاد العالم الثالث، وإن الذي حدا بأجهزة الأمن الفرنسية لتحديد إقامته بتلك القرية التي يقل تعدادها عن الخمسة آلاف نسمة هو ما ترامى إلى علمها بأنه على صلة بحركتي التحرر الوطني في الكمرون وفي قواد الوب، احدى مستعمرات فرنسا الكاريبية، وقد نفى نفياً باتاً صلته بأي تنظيم إرهابي أو تخريبي ولكنه راوغ في الرد على سؤال من الصحفي البريطاني حول صلته بتنظيم الجيش الأحمر الياباني، وكان اسم كورييل قد ورد في التحقيق مع أحد أفرادذلك الجيش عندما ألقي القبض عليه بمطار «اورلي» بباريس، وكانت التحريات قد قادت إلى مصور فرنسي يدعى اندريه هابرمان André HABERMAN اختصاصي في تصوير أفلام «المايكرو» وفي تزوير جوازات السفر وإثبات الشخصية ثبت أنه على اتصال سري مريب مع كورييل.

وفي الواقع فإن الاجتهادات الثلاثة آنفة الذكر لا تشفي غليلاً ولا تعطي تفسيراً مقنعاً شافياً لأسباب انحسار مد الصلة بين كورييل ورفاقه السابقين في وادي النيل. ولعل أقرب التفسيرات للصواب وأكثرها تأهيلاً للإقناع الزعم بأن كورييل قد رضخ لتوجيهات أجهزة المخابرات السوفيتية بضرورة رفع يديه عن شئون الحركة الشيوعية المصرية ووقف صلاته برفاق السودان وتوجيه طاقاته لمساعدة حركات التحرر الوطني بمدارسها السياسية المختلفة واتجاهاتها المتعددة المتباينة حيث أن تلك الأجهزة لم تكن بعيدة عن نشاط تلك الحركات كما تدّعي وتُصر وكما يحلو لها أن تتنكر وتستتر، وحيث أن كورييل بما عُرف عنه من تأنٍ ورويّة، وما اتصف به من حسن إدراك ووقار ورزانة، وما توفر له من تجربة وخبرة، يُعتبر بحق ضمن طليعة الرفاق الدوليين

المؤهلين لرعاية ومراقبة تنفيذ مخططات تلك الأجهزة والسهر على تحقيق مصالحها.

ولعل خير دليلٍ على ثِقل وزنِ هذا الزعم أن كوربيل ظل رغم مؤهلاته الثقافية الماركسية المرموقة وتجربته الثورية الواسعة بعيداً عن مراكز القيادة والنفوذ داخل الحزب الشيوعي الايطالي الذي انتسب إليه بمجرد أن هبط ايطاليا بعد طرده من مصر، وفي أوساط الحزب الشيوعي الفرنسي الذي انضم لعضويته بعد ذلك وبقي داخل حظيرته مدة تنيف عن ربع القرن إلى حين اغتياله في الرابع من مايو من عام ١٩٧٨. ولا يدحض هذا القول محاولة إسناد كوربيل أمر إبعاده عن مواقع القيادة في الحزب الشيوعي الفرنسي إلى واقعة تأييده لمواقف الرفيق فرناند غرينيه الذي اتهمه موريس توريز أمين عام الحزب بموالاة الرئيس ديجول والغلو في تأييد التحالف مع حزبه داخل الوزارة الائتلافية التي تشكلت بعد الحرب برئاسته. وكان كوربيل على صلة بهذا الرفيق إذكان قداستضافه بمنزله بمصر قبل نشوب حرب فلسطين في عام ١٩٤٨.

وربما بدا الأمر غريباً للوهلة الأولى، أن يطلب السوفيت من كوربيل الكف عن مساعدة الشيوعيين المصريين، وأن يقطع ما اتصل من حبال الود الرفاقي مع شيوعيي السودان رغم اهتمام الاتحاد السوفيتي بمصر التي تمثل مركزاً ممتازاً في استراتيجيته العسكرية والسياسية لموقعها الجيوبوليتيكي الفريد ولمؤهلاتها التاريخية والسياسية كزعيمة للعالم العربي، ورغم أهمية السودان كنقطة ارتكاز داخل القارة الافريقية وكقاعدة للوثوب ولتسلل نفوذهم الايديولوجي داخل الدول الافريقية الثمان التي تحاده ولموقعه الاستراتيجي في القرن الافريقي. ولكن إمعان النظر في السياسة السوفيتية في تلك الحقبة تثبت أنهم كانوا أكثر حيطة وحذراً وأشد حرصاً من حالهم الآن على تلمس مواطىء أقدامهم، فقد كانوا يخشون غضبة عبد الناصر الذي لم يتوان عن تصعيد الأزمة بينه وبين خروشوف بسبب دعم الأخير للرفاق العراقيين إبان توتر علاقاتهم مع الرئيس المصري.... وقد استوعب الروس الدرس.

أما عن دوافعهم لإبعاد كوربيل عن شئون الحركة الشيوعية السودانية فتختلف، فقد كانوا عظيمي الثقة بقادتها الذين حسبوا انهم قد شبّوا عن الطوق ولم يعودوا بحاجة لوصاية أحد حتى ولو كان في مقدرة كوربيل وكفاءته وحسن ظنهم به، ولذلك آثروا أن تتولى أجهزةُ الحزب الشيوعي السوفيتي وأقلامُ مخابراتهم رعاية حزب السودان وشق قنواتِ الاتصال المباشرة مع زعمائه وروافده.

ولا يعني ذلك ضعف الثقة في كوربيل ومؤهلاته لرعاية نضال الشيوعيين وإنما

مرد الأمر إلى الموازنة في الأفضلية بين مردود نشاطه وسط الحركة الشيوعية في وادي النيل ووسط حركات اليسار التي توصف بالإرهابية، ولعلهم قد رجّحوا كفة ميزان قُوامته على الأخيرة.

وبداهة فان كوريبل لم ينل ثقة الروس عبثاً واعتباطاً فهم لا يقدمون عادة على اسناد الأدوار الخطيرة في الساحة الدولية إلا بعد التأكد من توافر المواصفات المطلوبة التي تؤهل العميل للدور الذي يدّخرونه له. ولا شك أن كوريبل قد أُخضع للرقابة السوفيتية الدقيقة والصارمة سواء إبان سنوات إقامته الأخيرة بمصر أو في أوربا بعد أن أُجبر على مغادرة القاهرة.

ولعله من غير اليسير تتبع وملاحقة بداية صلة كوريبل بأجهزة المخابرات الروسية ولكن الكاتب الفرنسي القدير جيل بيرو قد أشار في كتابه « رجل على حدة » «UN HOMME APART» الذي صدر أخيراً عن هنري كوريبل، إلى أن محاولات الرجل الأولى لخلق صلات مع السفارة السوفيتية التي افتتحت في عام ١٩٤٢ بالقاهرة قد باءت بالفشل حيث لم يتمكن من مقابلة السفير السوفيتي الجديد دانيل سولود رغم أن السفارة اتخذت لها مقراً مواجهاً لسكنه. وقد عزا المؤلف اختيار السفارة لذلك الموقع إلى الصدفة وحدها. ولكن كوريبل لم ييأس واستطاع أن يتحايل على الأمر عن طريق زوجته التي انتحلت لنفسها عدة صفات منها صفة «مندوبة البعثة الفرنسية» لولوج دار البعثة السوفيتية الدبلوماسية. وقد تهيأت له بعد ذلك مقابلة سكرتير السفارة عبد الرحمن سلطانوف الذي يقرر مؤلف الكتاب أنه كان مسئول المخابرات الأول وأن المقابلات بينهما لم تكن ودية. وربما كان الأمر كذلك بالنسبة للمقابلات الثلاث التي أشار إليها الكتاب حيث أن السوفيت يلتزمون جانب الحيطة في بداية علاقاتهم مع السياسيين الأجانب. ولكن مما يُثبت افتعال الجفوة وانقشاع سحابة الصيف بينهما قول كوف دي مورفيل الذي كان سفيراً لفرنسا لدى القاهرة ثم رئيساً للوزارة في بلاده «أن مدام هنري تدخل السفارة السوفيتية في مصر وكأنه بيتها».

بدايـة قوامـة السوفييت على الحزب الشيوعي السوداني

(٣)

وبقدر عزوف السوفيت وإهمالهم لشأن الشيوعيين المصريين بقدر ما كان إهتمامهم برفاق السودان. وكانت بداية مظاهر هذا الاهتمام دعوتهم لإرسال مندوبين يمثلونهم وروافدهم المقابلة لحضور المؤتمرات العالمية الكثيرة التي كانوا يدعون لها هم وحواريوهم من شيوعيي أوربا تحت مظلة الدعوة للسلم العالمي، ولتدعيم أواصر الصداقة بين شباب العالم ونسائه. وللتنسيق بين التنظيمات الفئوية والجماهيرية العالمية والمحلية، وللمساهمة في المهرجانات الشبابية والطلابية. ثم تطور الأمر إلى إسناد بعض المواقع الهامة لهم في الهيئات التنفيذية للتنظيمات العالمية الفئوية والنقابية كاتحاد الشباب العالمي الديمقراطي، واتحاد الطلاب العالمي، ومجلس السلم العالمي، واتحاد نقابات العمال العالمي. وتبرز في هذا المقام أسماء ثلة من الرفاق السودانيين، الطيب ابو جديري وحسن ستاده وحسان محمد الأمين وابراهيم زكريا الذي ظل يعمل بسكرتارية اتحاد نقابات العمال العالمي ببراغ منذ عام ١٩٥٧ إلى أن تصب في السنة الماضية (١٩٨٤) أميناً عاماً له وهو أرفع مناصب التنظيمات العالمية التي تتخذها الحركة الشيوعية العالمية واجهة لها. وقد كان المنصب من قبل وقفاً على الرفاق السوفيت ثم الفرنسيين الذين كانوا يتقاسمون هم والايطاليون أعلى منابر التنظيمات الدولية التي تدور في الفلك الروسي بوصف أن الحزبين الفرنسي والايطالي هما أكبر الأحزاب الشيوعية خارج روسيا وكتلتها الشرقية.

وتصاعدت الثقة في حزب السودان إلى أن بلغت في عام ١٩٥٨ إلى مرتبة دعوة اثنين من قيادته لحضور المؤتمر الحادي والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي الذي انعقد في نهاية تلك السنة تحت رعاية الرفيق نيكيتا خرشوف والذي كان يومئذ في أوج مجده الحزبي. وقد كُلفتُ وابراهيم زكريا لحضوره كممثلين لحزبنا، وكنت وقتها اقضي فترة نقاهة في الاتحاد السوفيتي بعد عملية جراحية أُجريتْ لي هناك.

وكانت تلك الدعوة اعترافاً صريحاً بجدارة الحزب الشيوعي السوداني للانضمام لعضوية أسرة الأحزاب الشيوعية العالمية. وقد كنا أول حزب شيوعي افريقي يُحظى بتلك الثقة كما كان لنا وضع مميز بين أحزاب الشرق العربي التي حضر من زعمائها الرفيق فؤاد نصار عن الحزب الشيوعي الأردني والرفيق عادل سلام زعيم الحزب الشيوعي العراقي الذي أعدم عند الاطاحة بنظام عبد الكريم قاسم. كما حضره عن الحزب الشيوعي الاسرائيلي المنقسم توفيق طوبى أحد اثنين من أبرز زعمائه العرب. كما كانت تلك الدعوة إيذاناً من السوفيت للأحزاب الأوربية الأخرى في دول الكتلة الشرقية للاعتراف بالحزب الشيوعي السوداني، واخطاراً بضرورة دعوته لحضور مؤتمراتها. فكان أن توالت وتواترت دعوات هؤلاء لنا لحضور مؤتمرات أحزابهم.

وقد تطورت ثقة الروس بالشيوعيين السودانيين إلى أن وصلت في عام ١٩٧١ حد التآمر معهم لانتزاع الحكم من سلطة مايو التي كانت لا تدع سانحة أو واردة تمر، وقتئذ، إلا استغلتها لتبدي ودها بل ولاءها للاتحاد السوفيتي (العظيم؟؟) فكان أن وقع انقلاب يوليو الذي أصبح نقطة تحول في علاقات سدنة مايو بروسيا وأعوانها المحليين. وقد أثبتت التحريات التي أجريت في أعقاب إجهاض محاولة الاستيلاء على الحكم تدخل سفارة السوفيت بالخرطوم في أحداث الأيام الثلاثة التي كانت هي عمر الانقلاب. وكان واسطة الاتصال بين السوفيت وقادة الحزب في تلك الأيام العصيبة بضعة نفر من موظفي السفارة على رأسهم سكرتيرها الرفيق مخائيل ج. اورلوف الذي كان يعمل بسفارة بغداد إلى عام ١٩٦٣ حيث تم نقله للسودان ليطرد منه نتيجة تأزم العلاقات بين الخرطوم وموسكو. كما كان منهم الياج. زركفيلوف الذي كان قد طُرد من تركيا قبل ذلك لنشاطه التجسسي. وبوريس الكسندرفيتش الذي نقل ليعمل بسفارة القاهرة ليطرد منها في عام ١٩٧٢ بعد سنة واحدة من طرده من الخرطوم. واناتولي نيكولوفيتش نيكولايف الذي أجبر على مغادرة الخرطوم بعد إعلانه شخصية غير مرغوب في بقائها. ولم يكن هؤلاء هم وحدهم وكلاء المخابرات الروسية الذين عملوا بالسودان منذ إعلان استقلاله وبعد تبادل التمثيل الدبلوماسي مع روسيا. وقد أشار إلى بعض منهم جون بارون في كتابه الجيد بل موسوعته عن الـ ك. جي. بي ـ المخابرات الروسية ـ ونشاطها وعملائها الدبلوماسيين. ومن هؤلاء الذين عملوا بالسودان سفرو زاروفيتش الذي كان قد طرد من اثيوبيا في عام ١٩٦٤ وعمل بالسودان من عام ١٩٦٦ إلى سنة ١٩٦٩ وفلادمير الكسندروفيتش كوداكوف الذي عمل بالسودان منذ افتتاح السفارة إلى عام ١٩٥٩ حيث نقل إلى غانا ثم إلى كينيا حيث طرد منها في عام ١٩٦٦ ثم إلى ليبيا وفيدور رومانوفيتش اوبلنتسيف الذي

قضى بالسودان ثلاث سنوات كانت نهايتها عام ١٩٦٢ ومن بعدها بليبيا حيث طرد منها في عام ١٩٦٦، ويوري الكسيفتش يوكالوف من عام ١٩٥٧ إلى ١٩٦٠ ومنها إلى كينيا حيث طرد منها في ١٩٦٦ ومن بعدها لتنجانيكا (تنزانيا). ويقف تعدد وكثرة ممثلي المخابرات السوفيتية بشقيها المدني الـ كي. جي. بي، والعسكري الـ ـ ج ر و، خير شاهد على اهتمام الروس بالسودان.

وهناك من يرى ثمة تشابهاً بين مهمة كوربيل في مصر والسودان وهي خلق البلبلة في البلدين تمهيداً لقيام دولة اسرائيل، وبين مهمة ت.ا. لورنس في شبه الجزيرة العربية والتي انتهت بزوال نفوذ آل عثمان وقيام دول الهلال الخصيب.

وكما كان دور كوربيل، في رأي البعض، ينحصر في إثارة القلاقل داخل مجتمع وادي النيل لصرف أنظاره عن المشاكل الخارجية التي تحيط به وعلى رأسها المسألة الفلسطينية كذلك كان تدبير رجال الحرب البريطانيين وفي مقدمتهم اللورد كتشنر أن يهدف نشاط لورنس إلى زعزعة النفوذ التركي في البلاد العربية مما يخفف من ثقل أعباء الحرب بين بريطانيا وتركيا وييسر من ثم للأولى مزيداً من التفرغ لمجابهة القوى العسكرية الالمانية.

وكما اختلف بعض المهتمين بالشئون العربية حول حقيقة لورنس ودوافعه وأصالة وده مع العرب كذلك كان حالهم مع كوربيل وحول جدِّية العوامل التي حدت به لخلع قميصه البرجوازي وحتَّمت عليه التنصل عن أصله الطبقي وإلى التزام جانب الكادحين في وادي النيل، أو محاولة التزلف لهم والتمسح بأعتابهم.

وبالمثل وكما ساهم لورنس بسلوكه المريب وبصمته المطبق على تكثيف ظلال الشك حول مصداقية عواطفه العربية خاصة بعد تنكر حكومته وحلفائها لوعودهم لأمة العرب، فإن انزواء كوربيل وبعده عن الأضواء في منفاه قد ساعد على تفاقم الخلاف حوله.

ورغم أن لورنس قد أزاح جانباً من عبء التعريف بنفسه بنشر كتابه «أعمدة الحكمة السبع» والذي حكى فيه طرفاً من سيرته الذاتية إلا أن نفراً من المؤرخين يرون أن الكتاب قد ضاعف من تعتيم الحقيقة حوله وذلك لاحاطته ذاته بجو من الغموض المسرحي واسباغه على نفسه صفات البطولة ومسوح القديسين وبافتعال التواضع. كما ذهب آخرون إلى حد إتهامه بالنرجسية وبعدم الأمانة الفكرية ومنهم الكاتب رتشارد الدنقتون RICHARD ALDINGTON الذي قال عن «أعمدة الحكمة

السبع» انه سِفر سطَّره قلم طيِّع وصوَّره خيال خصيب أكثر منه سجل صادق لوقائع التاريخ.

ومهما كان من أمر محاولة لورنس لتقديم نفسه للقراء فإننا لا نكاد نجد مخلفات سياسية مدونة أو تراثاً أدبياً لكوريل غير التقرير الذي قدَّمه للجنة المركزية لحدتو قبل إعلان حرب فلسطين ببضعة شهور حول الخط السياسي الذي يحكم مسار النضال الشيوعي في مصر طيلة مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي والذي فجَّر صراعاً حاداً داخل الحركة الموحدة الوليدة وأدى إلى تفاقم الخلاف بين تيار ح.م الذي كان يتزعمه هو وتيار (إسكرا) الذي كان يقوده كل من شهدى عطيه (سليمان) وعبد المعبود الجبيلي (عادل).

وكما اكتنف الغموض حقيقة ودوافع نشاط كل من كوربيل ولورنس كذلك كان الحال حول هلاكهما. فمن الناس من يزعم أن لورنس قد راح ضحية حادث دبرته المخابرات البريطانية لتدفن معه أسرار مخططاتها الإجرامية في المنطقة العربية في فترة الحرب العالمية الأولى، ومنهم من ينكر ذلك ويسند موته إلى حادث تصادم عفوي بين دراجته البخارية التي كان يمتطيها وبين عربة نقل جامحة. أما كوربيل فقد تعددت الروايات حول القوى التي خططت ونفذت اغتياله كما سيجيء في مقبل الصفحات.

ولكن رغم انقطاع صلة كوربيل بالحزب الشيوعي السوداني وانفصام العروة التنظيمية الوثقى بينهما والتي كان الظن أنها لن تنفصم فإن الآثار السلبية لتربيته السياسية لقمة قيادة الحزب لا تزال تبدو، بالرغم من تقادم السنين، واضحة جلية في سلوك الرفاق وفي أخلاقيات الكادر النضالية. ولا يقف أثر تلك السلبيات على حياة الحزب الداخلية وإنما يتخطاها ليفتك بتجربة البلاد السياسية اليافعة وليترك بصمات غائرة على جُدر الحياة السودانية الحزبية المعاصرة، وذلك رغم صغر سن الحزب النسبي وقلة عددية عضويته. ولعله مما ساعد على سرعة ذلك التأثير فتنة الطلاب والشباب والقوى الحديثة بالأساليب المستوردة من تجربة الأحزاب الشيوعية الأوربية والآسيوية وانبهارهم بالتعابير التي يزخر بها معجم الألفاظ الماركسي، وإعجاب نفر منهم بجرأة الشيوعيين وإقدامهم على تخطي حواجز التقاليد والموروثات التي ضاق بها البعض ذرعاً، واقتحامهم قواعد العرف المستقر التي كان يقف منها الآخرون موقفاً حائراً ومتردداً.

وكان كوربيل، كما أسلفنا ستالينياً متعصباً، وهو في هذا لم يكن استثناء من

رفاقه المعاصرين من زعماء الأحزاب الشيوعية العالمية والأوربية والعربية من أمثال راكوشي وديمتروف وأنور خوجه وموريس توريز وخالد بكداش، وربما تميَّز عنهم بالجسارة والمقامرة وهما صفتان لا بد من توفر القدر المتيقن منهما، بجانب صفات أخرى قد تبدو متناقضة ومتباينة، في الكادر الثوري الذي يتصدى لممارسة النشاط السري والذي توكل إليه مهمة الإشراف على عمليات الاغتيال السياسي والذي لا يتردد في ارتكاب جرائم الإرهاب الجماعي إنْ ظنَّ في اتباع نهجها نفعاً.

وكان الرجل يؤمن إيماناً غليظاً مطلقاً بزعم لينين الذي أصبح قولاً مأثوراً بأن السلطة تقرر واقع الحال، وأن كل شيء يخضع لحكمها وهي التي تجعل من المستحيل أمراً ممكناً وقدراً معلوماً والتي اتخذها ستالين ومن حذا حذوه من السلف والرفاق إنجيلاً وزبوراً. ومن هنا كانت فتنة كوربيل بالجند وحرصه على كسب نفرٍ منهم لصفوف تنظيمه السرية واعدادهم لتسلق أعلى مدارج النفوذ الحزبي فيها، بوصفهم أقدر القوى على الاستيلاء على السلطة السياسية وعلى قصم ظهر الاقطاع والبرجوازية معاً. وقد كان يرى أنه ليس ثمة مناص ولا سبيل بديل أمام الشيوعيين المصريين لتولي الحكم في بلادهم غير الانقلاب العسكري الذي يُحظى بتأييد الشعب. ورأيه حول هذا الأمر يختلف عن رأيه في إمكانية النضال المسلح في السودان الذي أشرنا إليه من قبل والذي كان يحسبه أمراً ميسوراً بل ولازماً. وقد أفلح كوربيل في كسب نفر من خيرة صغار العسكريين المصريين لحظيرة تنظيمه. وكان على رأس هؤلاء سيد سليمان رفاعي الذي كان جندياً يعمل ميكانيكياً بسلاح الطيران المصري. وقد أُعجب به كوربيل أيما إعجاب مما جعله يعده لخلافته في زعامة الحركة الشيوعية بوصفه مصري أكثر تأهيلاً من غيره من اليهود والمتمصرين. وقد كان بدر، وهو اسمه الحزبي الحركي، جديراً بالريادة والزعامة. فبجانب ذكائه وسرعة استيعابه وسعة أفقه كان إيجابياً في تفاعله مع الأحداث وفي نظرته للظواهر الاجتماعية وفي تعامله مع الرفاق وعامة الناس. ومنهم فؤاد حبشي الذي كان يعمل ميكانيكياً بأحد أسراب سلاح الجو المصري وكان زميلاً لسيد سليمان، ومنهم أيضاً خالد محيي الدين الذي كان أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة الذي أطاح بحكم الملك فاروق والذي يترأس اليوم حزب التجمع في مصر، ومنهم أيضاً أحمد حمروش رئيس هيئة التضامن الآسيوي الأفريقي الذي بدأ نشاطه بعضوية تنظيم (القلعة) ثم «اسكرا» وأخيراً «حدتو»، وقد قال عنه جيل بيرو في كتابه الذي أشرنا إليه انه «أعطى عمل الضباط دفعة حاسمة». وقد روى الكتاب قصة أول اتصال للحركة

المصرية للتحرير الوطني مع ضباط الجيش المصري، وقال إن صلة الوصل كانت فتاة يهودية متمصرة تدعى ديدار روسانو، وكان والدها اليهودي يتمتع كسائر الأجانب بالامتيازات الأجنبية وكان يعمل في البنك الأهلي المصري. أما زوجها عثمان فيبدو أنه كان سودانياً إذ يشير الكتاب إلى أنه «دخل فلسطين على رأس فيلق من السودانيين وقاتل بشجاعة وأصيب في مؤخرته».

ويعزو بعض المهتمين بدراسة تاريخ الحركة الشيوعية في مصر والسودان أمر اهتمام كورييل بالجند والعسكر إلى طبيعته القلقة كمثقف يستعجل النتائج ويضيق ذرعاً بالعمل الجماهيري الذي يتطلب الصبر والعمل اليومي المتأني الدؤوب، وإلى وضعه الاجتماعي كيهودي ينتمي إلى أقلية نزحت إلى مصر فراراً من الاضطهاد العرقي. حيث يقال ان جدوده قد فروا من الأندلس في نهاية القرن الخامس عشر عقب انهيار دولة الإسلام والتي كان اليهود يتمتعون فيها بكافة الحقوق التي يكفلها الإسلام للذميين الذين يدفعون الجزية طواعية أو صاغرين. وقد أصابهم ما أصاب المسلمين على أيدي الكاثوليك من الاسبانيين الذين أقاموا محاكم التفتيش وأذاقوا اليهود والمسلمين الأمرين. وقد أشار كتاب «رجل على حده» إلى واقعة الهجرة هذه وتابع نشاط سلف كورييل بمصر إلى أن أصبحوا من كبار رجال المال والأعمال. ولكن كورييل كان قليل الكلام عن أصل عائلته بل وضنيناً بالقول حتى عن نشأته هو ونشاطه إبان طفولته وشبابه، وكهولته. وليس كورييل هو الوحيد بين الرجال الذين لعبوا دوراً خطيراً في تاريخ المنطقة العربية الإسلامية من الذين يقال ان جذورهم القديمة تمتد إلى أيام مجد العرب بالأندلس والذين ولّوا منها فِراراً خوفاً من أنْ يظهر عليهم المسيحيون ويذيقوهم من العذاب صنوفاً، أو يعيدوهم في ملتهم بعد أن مُلئوا منهم رُعباً. فقد زعم البعض ومنهم الكاتب الإسلامي الشهير الشيخ علي طنطاوي في مذكراته أن مصطفى كمال أتاتورك الذي أسس تركيا الحديثة على أنقاض دولة الخلافة العثمانية، من نسل يهودي هرب جدوده، من الأندلس واستقر بهم المقام بسالونيك، من أعمال آسيا الصغرى التي هي تركيا الآن.

وكما اختلف البعض حول نشأة كورييل وبداية نشاطه الثوري، وكما عميت عنهم بعض الحقائق عن طبيعة ممارساته السياسية في إيطاليا وفرنسا بعد أن نُفي من مصر، فكذلك كان الحال حول اغتياله. فهناك من يغلو ويشتط ويشير إلى أنه عميل لاسرائيل بل ومن قادة جهاز مخابراتها «الموساد»، ومنهم رفاق كاسترو الذين يزعمون أنه قد وضع تجربته الثورية تحت تصرف المخابرات الفرنسية التي كانت تعلم سلفاً

مدى تغلغل نشاطه بين الجزائريين ومـع الانفصـاليين الفرنسيين الكنـديين، وتبارك صلته مع الاسبان والالمان والايـطاليين المناهضين لأنـظمة الحكم في بـلادهم من أعضاء تنظيمات بادرماينهوف والألوية الحمـراء، وتنظر بعين الـرضا لثقـة تنظيمـات الثورة الفلسطينية والجيش الأحمر الياباني به، وتغض الطرف عن نشاطه بين الأقليات المهاجرة من مستعمرات هولنـدا وبلجيكا والبرتغـال ومن المغـرب وإيران. وتـدعم بطرف خفي صلاته بثوار أمريكا اللاتينية، وتزود بها من ثم حلفاءها الأمريكان. وعلى نقيض ذلك فمن القوم من يزعم أنه عميل متمرس وهام لجهاز المخابرات السوفيتي وزعيم للارهاب العالمي.

وتبعاً لتباين الآراء حول ولاءاته السياسية، اختلفت المـزاعم والروايـات حول القوى التي اغتالته وخططت للتخلص منه. ولعل آخر تلك الروايات هو ما ذهب إليه البعض من تلامذته وحوارييه القدامى بمصر الذين بدأوا يطلون برؤوسهم هذه الأيام ويرددون القول بـأنه راح ضحيـة لتدبيـر المخابـرات المصريـة التي قامت بتصفيته الجسدية تنفيذاً لأوامر أنور السادات الذي بات يخشى في أيامه الأخيرة عودة الروح إلى الشيوعية المصرية بعد أن كان الظن أنها قد ماتت وشبعت موتاً.

ولعل الذي أثار حفيظة السادات وكلاب صيده تواتر المعلومات التي تسـربت من أوربا بأن ثمة محاولات جادة للدعوة إلى اجتماع تأسيسي يعقد في اليونان ويترأسه كـوريبل هـدفه إنشـاء حزب شيـوعي مصري جـديـد وذلـك بعـد أن اعتـرف بعض الشيوعيين القدامى الذين تزعموا الانقسامات التي تلت انقسام شهدى عطية، بأنهم قد أخطأوا في حق هنري كوريبل وأن الخط السياسي الذي انتهجه وكان يسير عليه هو عين الصواب. وعلى رأس هؤلاء محمد سيد أحمد ود. أنور عبد الملك.

والكلام عن هنري كوريبل يطول فهو جدير بأن نفرد لـه سطوراً بـل صفحات اخريات في هذا السجل فقد كان أثره علينا بالغاً في أيـام جاهليتنـا الأولى. كما أن أفكاره حول مسيرة الحركة الشيوعية في مصر والسودان طيلة مرحلة النضـال الوطني الديمقراطي والتي قدّمها لقيادة حدتو قبل أربعين سنة لا زالت هي التي تحكم الخط السياسي للحزب الشيـوعي السوداني حتى بعـد وفاة عبـد الخالق محجـوب تلميذه وخليفته في أرض السودان.

ولعل خير من يتحدث عن كوريبل من رفاق الأربعينات السودانيين والمصريين عبده دهب حسنين الذي أشار إليه جيل بيرو وأفرد له حيّزاً من كتابه نورد طرفاً منه كما جاء في الترجمة العربية التي انفردت صحيفة الأخبار المصرية بنشره:

«قال هنري كورييل إن اهتمامه بالسودانيين أتى من تعلقه الشديد في شبابه بخادم من النوبة السودانيين كان يعمل عند والده. كان عبده دهب واحداً من المهاجرين السودانيين إلى القاهرة فقيراً وشاطراً وقد أصبح صديقاً لكورييل وعضواً في حمتو ـ الحركة المصرية للتحرر الوطني ـ. وبفضل دهب بدأ تجنيد طلاب سودانيين وتكوين خلايا منهم. حكى أحد هؤلاء الطلاب لهنري ذات يوم أنه في أثناء اجتماع لجمعية سودانية سأله ضابط مصري من أم سودانية عن موقف الشيوعيين من المشكلة السودانية. وكان ذلك الضابط هو محمد نجيب الذي أصبح أول رئيس لجمهورية مصر. وكان ذلك السؤال حافزاً دفع كورييل لكتابة تقرير طويل لخص فيه تصوره السياسي لحل قضية السودان. وقد حدد مرحلتين يتم فيهما الحل النهائي للمسألة. الأولى مرحلة النضال المشترك للشعبين ضد الامبريالية، والتي تتلوها تتم فيها ممارسة شعب السودان لحقه في تقرير مصيره».

عن عبده ذهب
رفيق درب كورييل

(٤)

ونترك الحديث لعبده دهب ليحدثنا عن طرف من سيرته الذاتية بمصر وعن بدء علاقته بكورييل وتطورها. وعبده قمين بأن يحتل مكاناً مميزاً في هذا السجل فقد كان أثره كبيراً على سلوكنا الاجتماعي والسياسي إبان دراستنا الجامعية بمصر، كما كان أقدم السودانيين الشيوعيين صلة بكورييل ومن أحبهم إليه.

يبادر عبده بنفي الزعم بأنه قد عمل في بداية حياته بمصر خادماً لدى والد كورييل. ويقول إنه رغم اعتزازه بصلته بهنري إلا أنه لم يكن طيلة علاقته به والتي امتدت لأكثر من عقد كامل من الزمان إلا صديقاً وفيّاً ومخلصاً لتلك الأسرة الكريمة. وإنه ربما التبس الأمر على مؤلف كتاب «الرجل على حده» فقد كان هناك نوبي سوداني آخر من منطقة إشكيد بحلفا يعمل لدى عائلة كورييل اسمه عباس وكان هنري يبادل خادمهم هذا وداً بود ووفاء بوفاء.

وعن بداية صلته بكورييل يقول عبده إنه لما تعسر عليه مواصلة دراسته بحلفا نزح كعادة كثيرين من مواطنيه النوبيين إلى القاهرة حيث التحق بمدرسة لتعليم أبناء العمال بحي بوابة الحديد.

ويرجع الفضل في التحاقه بمدرسة العمال تلك كتلميذ غير مسجل إلى ناظرها القبطي الذي سبق له أن عمل موظفاً بإدارة سكك حديد السودان بعطبره. ولم تمنع دراسة عبده المسائية وعمله بالنهار كأجير يومي من ملاحقة بعض كبار الكتاب والأدباء والسياسيين المصريين في ندواتهم ومحاضراتهم ومناظراتهم. وكان على رأس هؤلاء سلامه موسى الذي فتنه بأفكاره التحررية والليبرالية وزكي مبارك وأحمد حسين مؤسس حزب مصر الفتاة. وكانت دور الشبان المسلمين والمسيحيين وقاعة إيوارت صوامعه التي يلوذ بها كلما تيسّر له الفراغ من دراسته أو التحايل على عمله الشاق الرتيب.

وفي أواخر الثلاثينات وبعد بضعة سنين من استقراره بالقاهرة انضم لحزب مصر الفتاة وعمل موظفاً بمجلة الجلاء التي كان يحررها ويشرف عليها عصام عبد المعطي الذي انشق عن زعيمه أحمد حسين وكوّن تنظيم «كتلة الشباب».

وواصل عبده عمله بتلك المجلة إلى أن تمت مصادرتها لتطرفها في معاداة الانجليز. واضطر عبده للعمل مساء «كتذكرجي» بنادي فكتوريا بشارع الهرم. وكان ذلك النادي مركزاً من مراكز الحركة الفاشية الإيطالية العديدة التي أقامها ذوو القمصان السود بمصر للتعريف بحركة موسليني الفاشية والدعوة لأفكاره والثقة بمقاصده وطموحاته التوسعية.

وفي أثناء فترة عمله بنادي فكتوريا اتصل به أحد المسئولين عن النشاط الرياضي في المدارس الايطالية بالقاهرة وكان يسمى بودزيني وكان الظن أنه من كبار زعماء الفاشست. وقد جذب انتباه عبده بصدق قوله وبأمانته الفكرية عندما قال له إننا لا نحارب الانجليز لتحريركم أنتم وبقية المستضعفين في الأرض وإنما لنحل محل الانجليز في استغلال خيرات بلادكم ولاستعماركم. وفي مناسبة تالية سأل عبده عن رأيه عن روسيا. ولم يعجبه رد عبده بأنها دولة ملحدة، ولم يستحسن إتهامه لها بأنها بلد منحل. ولم يكتف الرجل بمعارضة آراء عبده عن روسيا وإظهار امتعاضه لجهله لما يدور في داخل الاتحاد السوفيتي كأول دولة اشتراكية في العالم وإنما بدأ يحاضره عن المجتمع الاشتراكي وكيف أنه يتفوق على كافة المجتمعات التي عرفتها البشرية في رحلتها الطويلة العسيرة، وانه لا يمكن لدولة يسودها التفسخ الخلقي أن تصمد أمام جحافل النازية وتلحق بها هزيمة منكرة كما فعل الاتحاد السوفيتي بالمانيا الهتلرية.

وعزّز أفكاره تلك بتقديمه كراسات تحوي بحوثاً عن مجتمعات الشيوعية البدائية الأولى ومجتمعات الرق والعبودية والاقطاع والرأسمالية. وقد انكب عبده على دراستها بنهم وحماس بالغين. وبعد أن توثقت أواصر الالفة بينه وبين الإيطالي وعده هذا الأخير بتعريفه بهنري كورييل لمواصلة دراسة الماركسية معه. ولكن لم يتمكن من تنفيذ وعده فقد قبض على السنيور بتهمة الفاشية. وأسقط في يد عبده حيث لم يجد وسيطاً بديلاً يوصله بكورييل. وذات صباح قرأ عن خبر مناظرة طرفاها كل من سلامه موسى وزكي مبارك عن « المرأة المصرية والأوربية في كفتي ميزان» إنتصر فيها الأول للأوربية والثاني للمصرية، وقد أختيريت «دار الاتحاد الديمقراطي» بشارع سليمان باشا مكاناً للمناظرة. وفي الدار تعرّف عبدهُ على عدد من المثقفين

المرموقين. وكان واسطته لذلك عصام عبد المعطي الذي انحاز عبده لكتلته التي انقسمت عن حزب مصر الفتاه. وكانت غالبية الحضور من الشخصيات التي عُرفت باتجاهاتها الماركسية وولاءاتها لمدارس اليسار ومنهم عصام حقي ناصف وجورج حنين ابن صادق باشا حنين وبولا العلايلي حفيدة أمير الشعراء أحمد شوقي، وكانوا ثلاثتهم من المثقفين الشيوعيين. كما كان هناك لطف الله سليمان ورمسيس يونان اللذان عُرفا باتجاهاتهما التروتسكية، كما كان بين الحضور هنري كورييل وهليل شوارتز (شندي). وقد اشترك عبده في المناقشات وأيد وجهات نظر سلامه موسى عن تقدم المرأة الأوربية وزاد بأن عزف نغم الاتحاد السوفياتي «العظيم» وعن تفوق نسائه على كافة نساء الأرض. وقد جذب هذا انتباه الشيوعيين إليه وخاصة كورييل وشوارتز ومارسيل اسرائيل أحد قادة منظمة تحرير الشعب. وكان هؤلاء من مؤسسي «دار الاتحاد الديمقراطي»، وقد طلبوا من عبده بعد أن اختلوا به بعد نهاية المناظرة أن يحدثهم عن السودان وعن رأي مثقفيه حول مستقبله السياسي. وكان كورييل أكثر الحاضرين اهتماماً بردود عبده الذي لاحظ أنه يركز على الأسئلة ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي مثل مشروع الجزيرة وأحوال مزارعيه الاجتماعية والمعيشية. وبعد أن انفض السامرُ انتحى كورييل بعبده جانباً وحدَّد له موعداً لمقابلته في شارع الشواربي في أصيل اليوم التالي للمناظرة.

وكان عبده يتعجل اللقاء. وفي الموعد المحدد رأى كورييل يقف أمام دار تحمل اسم «بنك نسيم دانيال كورييل» وبادر عبده بسؤاله عن أمر الايطالي بودزيني وكان ذلك إيذاناً ومدخلاً لحديث طويل من كورييل عن الحرب وأسبابها وعن الفاشية وأهدافها التوسعية وعن عدائها للشيوعية التي وصفها بأنها دعوة المساواة والعدل. وتوطدت العلاقة بينهما وتوالت اتصالاتهما التي كان محلها بيت هنري بالزمالك والذي يجاور منزل صدقي باشا رئيس وزراء مصر الأسبق ورئيس اتحاد الصناعات المصرية والذي كان يعتبر، وبحق، العدو الأول لليسار في مصر. وكان أبو كورييل ضريراً مما جعل هنري يقتسم هو وأخوه الأكبر راؤول تصريف مهام أعمال والدهم الكثيرة. وقد تفرغ هو لإدارة البنك وراؤول للإشراف على مزارعهم الواسعة، وكان هذا يسارياً أيضاً ولكن ليس في مثل حماس واندفاع أخيه الأصغر. كما كانا يتناوبان مهمة الإشراف على بنك التسليف العقاري الذي كان شراكة بين والدهم ويهودي آخر يدعى صروف.

وكان مجلس هنري في بيته عامراً ولم يكن ليخلو من الضيوف الذين كان من

أبرزهم الاقتصادي المصري المعروف د. تحسين المصري والذي كان يعمل وقتئذ مديراً لشركة ركتا للورق وكان قد نال تعليمه بفرنسا، والدكتور عبد الفتاح القاضي مديرالصحة المدرسية ومن خريجي جامعات المانيا، وكذلك الدكتور الاهواني أحد المرموقين من رجال التربية والتعليم بمصر وكانت قضية تأسيس حزب شيوعي مصري تستحوذ على جل اهتمامهم وتثير جدلاً متصلاً هادئاً بينهم.

وذات يوم طلب كورييل من عبده أن يعدَّ نفسه لمرافقته في رحلة للاسكندرية وقد فعل. وفي مساء يوم وصولهما للمرفأ المصري توجها لزيارة صديق لهنري. وفي الطريق قال كورييل إن ثمة مفاجأة طيبة تنتظر قدوم عبده. وفي المنزل المقصود وجدا ثلة من الأصدقاء تلتف حول الشيخ صفوان أبو الفتح الذي كان يحدثهم عن تجربته في عام ١٩٢٤وصديقه محمود حسني العرابي حول تكوين أول حزب شيوعي مصري. وكان من ضمن الحضور سوداني عرف فيما بعد أنه من مواطني المحس بدنقلا اسمه الرفيق عمروف يتكلم الروسية بطلاقة فقد نشأ وترعرع في روسيا. ويذكر عبده أنه لم تتسن له مقابلته مرة ثانية إلا في عام ١٩٤٨ عندما التقيا في معتقل الطور. وكان الرجل قد شاخ وبلغ من العمر عِتيّاً. وكان هناك أيضاً مصري يدعى الهامي. وقد تبين لعبده فيما بعد أن كل الحضور ما عداه هو وصاحبه هنري من خريجي جامعة شعوب الشرق بموسكو والتي كانت تشرف عليها الدولية الثالثة «الكومنترن» وثمة شخص آخر بين الحاضرين غير مصري عرف في نهاية الاجتماع أنه كامل الجادرجي رئيس ومؤسس الحزب الديمقراطي العراقي. وقد أعدم إبان حكم الطاغية نوري السعيد.

وفي اليوم التالي لرجوعهما للقاهرة عقد اجتماع موسع ضمَّ هنري وصاحبه عبده وثلاثين آخرين غالبيتهم من المصريين والقلة من اليهود المتمصرين. وكان الموضوع الذي طُرح للنقاش «كيفية تكوين تنظيم شيوعي مصري» يتولى مهمة تحرير البلاد من الاستعمار ويقودها إلى مشارف الاشتراكية الوضاءة. وقد انقسم اليهود الحاضرون إلى رأيين أحدهما بقيادة شوارتز والذي كان يعارض فكرة قيام حزب تلصق به صفة المصرية لأن ذلك يعارض مبادىء الماركسية اللينينية التي تترفع عن مزالق التعصب الوطني، ولأنه يجافي واقع الحال إذ أن طليعة الفكر اليساري في مصر كانت في ذلك الوقت من اليهود والأجانب. وقد انتصر الاجتماع لرأي كورييل الذي كان يصر على ضرورة اسباغ الصفة المصرية على التنظيم. وكان على رأس مؤيديه من اليهود سدني سلامون.

وتوثقت صلة عبده بكورييل الذي طلب منه أن يتفرغ للعمل الحزبي الشيوعي كمحترف سياسي وحدّد له مرتباً شهرياً قدره ثماني جنيهات. وفي الحال ضم عبده لعضوية اللجنة المركزية الأولى للحزب وهناك تعرف على الرفاق كمال شعبان (شوقي) من خريجي كلية الفنون الجميلة، وسيد سليمان (بدر)، والزميل شيحه، وفؤاد حبشي وكانوا ثلاثتهم بمرتبة «صول» في سلاح الطيران المصري. وبجانب هؤلاء ضمت اللجنة المركزية د. تحسين المصري ود. عبد الفتاح القاضي ود. أحمد فؤاد الاهواني، وجو ماتلو، وسيدني سلامون، وسوسو حران، وكان الثلاثة من اليهود المقيمين بمصر. كما كان هناك الطيار ابراهيم العطار الذي كان يعمل بسلاح الطيران الخاص بجلالة الملك فاروق، وأيضاً أحمد الدمرداش التوني صهر السياسي المصري المعروف محمد محمود جلال. وكان العدد الكلي للجنة المركزية الأولى تسعة عشر عضواً احتفظ هنري كورييل لنفسه بموقع المسئول السياسي. ورشح سيد سليمان لتولي أعباء المسئولية التنظيمية.

وبعد ذلك بأسابيع قليلة دُعي أعضاء اللجنة المركزية ورفاق آخرون لحضور مدرسة للكادر بعزبة كورييل بالمنصورية وكان العدد الكلي للحضور ثلاثين. وقد امتدت فترة اجتماع الرفاق اثني عشرة يوماً تلقوا أثناءها محاضرات عن مواضيع شتى أسهم فيها محاضرون مصريون وآخرون من البلاد العربية من بينهم فرج الله الحلو الزعيم الشيوعي اللبناني الشهير ود. هيبه من قادة الحزب الشيوعي العراقي. وكان أبرز المصريين المحاضرين أحمد دمرداش التوني وكيل وزارة التموين الذي قدم بحثاً عن الوضع السياسي العالمي ود. تحسين المصري الذي شرح نظرية فائض القيمة. وكان إسهام الرفيق الحلو محاضرة عن جامعة شعوب الشرق والدولية الثالثة. أما د. هيبه فقد حاضر المجتمعين عن الحرب العالمية الثانية، أسبابها ودوافعها.

وكان يوم الرفاق يبدأ بترديد نشيد الأممية «الانترناسيونال» الذي ترجم للعربية بأسلوب ركيك:

يا بؤساء الأرض قوموا … يا محرومين من الخير
سخطكم بقى رعد قوموا … جاء الانفجار الأخير
انسوا الماضي وامسحوه … كونوا كل شيء كونوا كونوا
ونظام العالم غيروه … واجعلوا آخر الحروب أهليه
تسود الدولية … جميع الجنس الحي

وكانت المحاضرات وما يعقبها من مناقشات تمتد للعاشرة مساء كل يوم.

وفي نهاية فترة انعقاد مدرسة الكادر اقترح كوريبل طرح المسألة السودانية للمناقشة. وخلص الاجتماع إلى حتمية ممارسة السودانيين لحقهم في تقرير المصير بعد جلاء المستعمر عن وادي النيل وإلى ضرورة الاهتمام بخلق حركة شيوعية سودانية وتربية كادر سوداني صحفي وسياسي وزراعي وصناعي، وقد رشح عبده دهب ليتفرغ للعمل الصحفي. ثم أردف ذلك باقتراح آخر حول تسمية التنظيم باسم «الحركة المصرية للتحرر الوطني» وقد أقر المجتمعون الاقتراح واكتفوا بالإشارة إلى الحركة بـ (ح. م) وذلك بناء على اقتراح من أحد أعضاء مدرسة الكادر الأزهريين هو الشيخ أبو الحسن الغنيمي الذي قال إن هذا الرمز (ح. م) لفظ قرآني وكان يشير بذلك إلى أوائل بعض سور القرآن الكريم. وقد سعد كوريبل بقول الشيخ الأزهري وقال إن ذلك ربما كان مدعاة لجذب المسلمين إلى التنظيم الذي ورد ذكره في القرآن... كبرت كلمة تخرج من أفواههم إنْ يقولون إلا كَذِبا.

وكان كوريبل يعتزّ كثيراً بوجود الشيخ أبو الحسن بين ظهراني تنظيمهم، ويدفعه إلى محاولة تطويع دين الله لأغراضهم الدنيوية. وكان أن ألّف الشيخ كتاباً عن الصحابي الجليل أبي ذر الغفاري وصفه بأنه أول ثائر في الإسلام. ولم يكن الشيخ الغنيمي هو الوحيد بين الأزهريين الذين حضروا مدرسة الكادر الشيوعية بالمنصورية فقد كان هناك عالم أزهري آخر يقول عبده دهب إنه صار في سنين لاحقة شيخاً للأزهر هو الإمام الأكبر البهي وكان يسكن في شقة تقع مباشرة تحت مجلة الجماهير بشارع الجامع الاسماعيلي بالقرب من لاظوغلي.

وكان آخر المتكلمين في نهاية الاجتماع رفيق من فلسطين خاطب الحضور بأنهم قد اصبحوا بانتهاء فترة انعقاد المدرسة من الكوادر الثورية يحق لهم أن يفرضوا أنفسهم على الكفاح لأنه بعد وضع الخط السياسي يصبح الأمر بيد الكادر الذي يقرر كل شيء.

وكان مسك الختام نشيد مصر والسودان والذي جاء فيه:

يا شعب قم خوض بحار الدماء	لا تبكي الآن فقد حل وقت الفداء
شعب الشمال وشعب الجنوب	وحِّد أيادي ووحد قلوب
ترمي بها قلب مستعمر	فالاتحاد سلاح الشعوب

وهنا اعترض البعض على أساس أن هناك تناقضاً بين شعار حق تقرير المصير وبين الدعوة إلى الاتحاد وتوحيد الأيادي والقلوب. ولم يكن كوريبل في بادىء الأمر

قد فهم جدلية الاعتراض وحجيّته ولكنه بعد أن تبين له الأمر أبدى إعجابه بالمناقشة وقال إنها تُنبئ وتُنم عن فهم عميق لخصوصية العلاقة بين شعبي وادي النيل.

كوربيل، كما يراه عبده ذهب

(٥)

وقد أدى تفرغ عبده دهب للنشاط الحزبي واحترافه العمل الثوري إلى توثيق صلته بكورييل حتى أصبح ساعده الأيمن الذي يستعين به في قضاء كافة حوائجه الخاصة والعامة. وكان كل منهما كَلِفاً بصاحبه مفتوناً به رغم أنهما يختلفان طبعاً ومزاجاً وأصلاً وطبقة. ولعلهما كانا يكملان بعضيهما ليصح قول اليتيمة:

ضدان لما استجمعا حسُنا والضد يظهر حسنه الضد

وكان عبده شديد الولاء لرفيق صباه، ولا زال عظيم الوفاء لذكراه، ولا يجد حرجاً في الاعتراف بأنه غَرْسَةُ يدِه السياسية وفَضْلةُ إحسانه، وقد كان كل منهما خيرَ قرينٍ لصاحبه وخيرَ مَعين.

ويكاد عبده يقول شعراً في خصائل الرجل وفضائله الكُثر، فهو عنده فريد لا صنو له بين الرفاق ولا مَثَل. وهو في حسبانه ثابت كالجبل لا تثيره الأحداث ولا تهزه المحن. وبسيط لا يصيبه الغرور ولا تبطره النعم. ومقسط لا يتحيَّف ولا يشتط ولا يتعصب لرأي أو فرد أو ملة أو نحل. ولا يفتر عبده ولا يمل عن رواية القصص التي تعزز رأيه الحسن عن الرفيق الذي رحل. ويقول عنه إنه كان في سلوكه ونهجه مصرياً أكثر منه يهودياً. وأنه كان يعيش عيشة الرفاق بما فيها من معاناة وكفاف. يتزود بزادهم الذي تفيء به أرض مصر، من بقلها وقثائها وفومها وعدسها وبصلها، وكشأن أهله الغابرين الذين استبدلوا الذي هو أدنى بالذي هو خير. ولم يفلح أهله وذووه أن ينتزعوه من حياته التي اعتادها مع الرفاق حتى بعد زواجه من يهودية لا تقل عنه ثراء ونعمة. وقد ظل يستقبل زمرة الشيوعيين في منزل الزوجية المتواضع الجديد بشارع مصطفى كامل باشا إلى أن تم اعتقاله في منتصف عام ١٩٤٨.

وقد اتسمت احتفالات زواجه بالبساطة التي كانت مدعاة لاستهجان أبناء طبقته من

الارستقراط وأبناء الذوات. فقد اقتصرت على دعوة متواضعة لبعض الأهل والرفاق. وقد حرص ألا يغير من مظاهر حياته. فملبسه كما هو سروال قصير، وقميص لا يستر كل اليدين، وحذاء مفتوح الجانبين. وظل وفيًّا لسيارته القديمة الستريون التي لازمته عدة سنين ولم يستبدلها بغيرها كشأن أبناء طبقته الموسرين. ولم يكن مثلهم يشرب الخمر ويرتاد الحانات «وعلب» الليل. ولم يكن يتعاطى الدخان ولا يلعب الميسر، وكانت حياته أقرب لحياة النساك الراهبين منها لحياة أبناء الباشوات المتبطلين بالوراثة.

ويسوق عبده قصة كوريل مع حاخامية اليهود بمصر كدليل على انفصاله عن طبقته وعن أبناء جلدته. ويقول انه عندما هاجمت فرق من جماعة الاخوان المسلمين محلات اليهود التجارية في مصر وعلى رأسها شيكوريل وعمر افندي (اورزدي باك) وداؤود عدس في الثاني من نوفمبر ١٩٤٦ بمناسبة ذكرى وعد بلفور الذي اعترف بوطن قومي لليهود في فلسطين، أقام حاخام اليهود نيابة عن الجالية اليهودية المصرية الدعوى المدنية ضد الشيوعيين المصريين وزعيمهم هنري كوريل مطالباً بتعويض مالي قدره ستة ملايين من الجنيهات وذلك تأسيساً على الزعم بأنهم كانوا هم المحرضين على التخريب وأنهم هم الذين عملوا على إثارة جماعة الاخوان وقادوهم إلى حارة اليهود بالقرب من الخازندار ليعيثوا فيها فساداً وليُتبِّروا ما علوْا تتبيرا. وقد صمد كوريل ودحض الادعاءات الكاذبة وفنّد مزاعم الحاخام مما أدى إلى شطب الدعوى.

وكشاهد على ثبات كوريل وشجاعته يحكي عبده عن انتصاره لقضية المجندين اليونانيين الذين سُرِّحوا في نهاية الحرب بعد أن حاربوا الفاشية إلى جانب القوات الانجليزية، فقد كانت هناك فئتان بين صفوفهما احداها تمثل اتجاهاً يمينياً والآخر يسارياً متطرفاً وكان يشار إليهما بـ (ايدس وايلاس). وعندما رفض اليساريون تسليم السلاح واظهروا تضامنهم مع الشيوعيين الذين كانوا لا يزالون يحاربون بالوطن الأم تحت قيادة الرفيقين ماركوس وزخاريادس اعتقلهم الانجليز وزجّوا بهم في معتقل أقاموه مؤقتاً بكلية التجارة بالمنيرة. فما كان من كوريل إلا أن يكوِّن فرقة من اليونانيين ويقتحم بهم المعتقل بعد أن ارتدوا ملابس الجيش الانجليزي ويقدم الأغذية والمشروبات للجند المعتقلين.

ومثل آخر يبين ثباته وحسن تصرفه أنه بادر ومنذ أول يوم لاعتقاله ضمن زعماء الحركة الشيوعية في مصر في الحادي عشر من يوليو ١٩٤٦، إلى تنظيم المعتقلين

بسجن الاستئناف وكان من ضمن النـزلاء بجانب الشيـوعيين أنور السـادات وصهره الطيار حسن عزت وابراهيم طعيمه. وقد أثمرت جهوده في تنظيم النزلاء مما أدى إلى تحسين ظـروفهم المعيشية داخـل المعتقل وإلى إطـلاق سراح بعضهم. ووفاءً من المسجونين واعترافاً بفضله وبشجاعتـه كانـوا يقفون عنـد خروجـه وعند عـودته من التحقيق ويهتفـون له «يحيـا الكونت». ومثـل آخر يـدل على شجاعتـه وثباته أمـام الملمـات أنـه وقف في عـام ١٩٤٨ في طليعـة الشيـوعيين بصـد هجـوم الاخـوان المسلمين عليهم والذين كانـوا يشاركـونهم الإقامـة بمعتقل الهـاكستيب. وقد وقف خطيباً وسط جموع الاخوان الثائرة الهادرة وذكرهم بـأنهم كلهم ضحايـا الظلم وأن مطلبهم واحد وهو تصفية المعتقـل واطلاق سـراحهم جميعاً. وقـد أفلح في تهدئـة الموقف وفي السيطرة عليه.

ويواصل عبده الحديث عن مناقب استاذه ورفيق دربه ويقول إنه عندما أُسقطت عنه الجنسية المصرية نتيجة حكم قضائي بعد إعلان قيام دولـة اسرائيـل واعتقالـه تقدم بطلب استئناف ضد الحكم بواسطة المحامي زهير جرانه. ولما شُطب استئنافه طلبت الحكومة من محاميه أن يحمله على التقدم بالتماس على صفحات الأهرام يعلن فيه ولاءه للملك وتنصله عن الشيوعية وذلك كمقابل لإلغاء أمر إسقاط الجنسية عنه ولبقائه بمصر ولرد أمواله التي كانت قد صودرت بقرار إداري من الوزارة، وكان أبوه قد مات في أثناء اعتقالـه هو بـالهاكستيب وهـاجر أخـوه راؤول إلى برازفيـل، وكانت ثـروته المصادرة تقدر بثمانية ملايين من الجنيهات. وعنـدما تقـرر نفيه من مصـر بعث من المركب التي كانت تمخر عباب البحر الأبيض المتوسط ببرقية إلى الشعب المصري جاء فيها:

« وأنا أغادر مصر الحبيبة أُحيي نضـال الشعب المصري من أجـل التحرر من الاستعمار واذناب الاستعمار».

وقد نشرت البرقية جريدةُ المصري لسان حال حزب الـوفد والتي كـان يرأس تحريرها الاستاذ محمد مندور.

ويجتر عبده ذكرياته عن صديقه ويقول عنه إن حبه لمصر جمٌ وعميق، وولاءه لها صادق وأصيل، وانه لا يجاريه في هذا أي من الأجانب الذين ارتبطت اسماؤهم بالحركة الشيوعية المصريـة. وإنه كـان يحرص ومنـذ بدايـة اعتلائـه عتبة المســرح السياسي في نهاية الثلاثينات على تأكيد جدارة وأهلية المصريين الاصلاء على قيادة التنظيم الشيوعي الطليعي، وذلك على عكس رأي غالبية اليهود والمتمصرين الذين

تصدوا لرعاية الغرس الشيوعي في مصر وعلى رأس هؤلاء هليل شـوارتز الـذي كان يعارض إسناد المراكز القيادية في الحركة الشيوعية الوليدة للمصريين على أساس أن الـذين جذبتهم الحـركة إلى صفـوفهـا في سنـوات نشـأتهـا الأولى كـانـوا من أبنـاء الارستقراط ومن مثقفي البرجوازية وشبه الاقطاع، وان منهم من يجاهر بولائه لأفكار تروتسكي ويرفض فكر ستالين وآراءه حول المسألة الوطنيـة. وكان شـوارتز كثيـراً ما يستنجد باقتباسات من كتابات لينين في مجلة اسكـرا في عهدهـا الأول أيام زمـالته لبليخانوف ومـارتوف واكـزلرد في هيئـة تحريـرها وخـاصة مـا جاء في العـدد الثامن والثلاثين حول إمكانية إشراف الأجانب على قيام التنظيم الشيوعي في مراحل تكوينه الأولى وتعهد نموه إلى أن يتم تأهيل المواطنين الأصليين لتولي مهام قيادته. وقد أدى الخلاف الحاد بين الاثنين إلى تأسيس تنظيمين أحدهما بزعامة هنري كورييل، اتخذ من واجبات مرحلة التحرر الوطني اسماً له هو « الحركة المصريـة للتحرر الـوطني» والثاني بقيادة شوارتز الذي اتخذ من كلمة « اسكرا » الروسية عنواناً لـه. وهي تعني الشرارة، وكانت اسماً للصحيفة الروسية الأولى التي كان يحررها لينين مع نخبة من المـاركسيين الـروس الـذين كـان يـطلق عليهم في مـطلع القـرن العشـرين صفــة الاشتراكيين الديمقراطيين.

وقد جذب تنظيم شوارتز نفراً من مثقفي شبـاب مصر، وكـان طبيعياً أن يتجـه هؤلاء نحو زملائهم من خريجي الجامعات. فكان أن بـادروا بتأسيس دار سمـوها، « دار الأبحـاث العلمية » اتخـذوها مقـراً يلتقون في رحـابه ويلقـون من فـوق منبـره محاضرات متنوعة عن قضايا المجتمع المصري من وجهة النظر الماركسية. وكان في مقدمة هؤلاء، كما يقول عبده، عبد الرحمن الناصر من كبار موظفي وزارة التموين، وأحمد رشدي صالح الكـاتب المشهور الـذي كان يسهم في تحـرير مجلة الفجـر، وسعيد خيال أحـد البارزين من زمرة دار الثقافة، ولطيفـه الزيـات المفكرة والكـاتبة المصرية المرموقة. وكان كورييل يقول لرفاقه وحوارييه لا تغـرَّنكم كثرتهم والضجـة التي يثيرونها فإنهم كبغاث الطير لا يملكون من أمرهم رشداً ولا يضروكم إلا اذى، وإن العصبة التي تـلتف حول شوارتز وتشكل معه قيـادة اسكرا إنْ هم إلا أبنـاء بيت واحد. وكان يشير بذلك غمزاً إلى أسرة الجبيلي التي كان منها شهدي عـطيه وعبـد المعبود الجبيلي وحكمت الجبيلي وأحمد زاهر الجبيلي وغيرهم من آل الغزالي الذين يرتبطون بأسرة الجبيلي نسباً وصهراً.

وبقدر ما كان اندفاع كورييل في عدائه لمنظمة اسكرا عشيّة تأسيسها بقدر مـا

كان حماسه لتحقيق الوحدة معها في بداية النصف الثاني من الأربعينات حيث بدأ يهتم كثيراً بالأخبار التي ينقلها إليه حواريوه من طلبة الجامعة ومن سكرتارية الشباب عن بداية تنسيق النشاط السياسي داخل جامعة القاهرة بينهم وبين رفاق اسكرا فقد اعتبر ذلك إرهاصاً لقيام الوحدة بين المنظمتين. وكان يؤكد على ضرورة الارتقاء بالنضال اليومي المشترك إلى مستوى توحيد الإرادة والعمل.

ولعل الذي أدى إلى ذلك التحول في فكر وسلوك كورييل رسالة سرية بعثت بها قيادة الحزب الشيوعي الفرنسي إلى الشيوعيين المصريين تطالبهم فيها ببذل قصارى جهدهم لتحقيق الوحدة بين صفوفهم أردفها الفرنسيون بمقال رئيسي في صحيفة الاومانتيه، لسان حال حزبهم أشاروا فيها إلى صيغة التحالف الذي كان قائماً بينهم وبين الديجوليين وقالوا ان وحدة الشيوعيين المصريين تدخل في دائرة المطلوب بل ومن باب أولى إذ أنها ضرورة ثورية. وأشاد المقال ولأول مرة بنضال الشيوعيين السودانيين وسط صفوف الحركة الشيوعية المصرية وقالوا إن دورهم يبدو واضحاً جلياً كوضوح الحزام الأسود الذي يتوسط فستاناً أبيض..

ولكن رغماً عن الضغوط الرفاقية العالمية لتحقيق الوحدة تحفَّظ كورييل ووضع شروطاً بعضها سياسي وبعضها تنظيمي استمرت مناقشتها على مستوى القاعدة والقيادة مدة تجاوز الثمانية أشهر، وذلك رغم التوجيه الرفاقي الفرنسي أن تتم الوحدة دون شروط وعلى أن تحل كل المشاكل وتناقش داخل التنظيم الموحد. وكانت اشتراطاته السياسية قاصرة على ضرورة الحفاظ على عدم قانونية التنظيم وسريته، وعلى سيادة شعار الكفاح المشترك مع شعب السودان والاحتفاظ له بحقه في تقرير مصيره، وعلى قيام دولة النضال المشترك بين اليهود والعرب في فلسطين. أما الشروط التنظيمية فقد أصر كورييل على أن يكون المسئول السياسي والتنظيمي في كل وحدة من وحدات التنظيم المقترح والموحد من عضوية (ح. م) وذلك تأسيساً على زعمه بأن رفاق اسكرا كانت تنقصهم المقدرة التنظيمية كما أنه لم يكن لديهم خط سياسي واضح ولكن وبما أنهم كانوا أكثر اطلاعاً على الأدب الماركسي وأكثر ثقافة من حوارييه فقد وافق أن يكون المسئول الثقافي في كل وحدة من مثقفي اسكرا. وأمام اعتراض شهدى عطية اقترح كورييل أنْ يُخلق موقع جديد في كل وحدة ويسمى شاغله بالمسئول الجماهيري وأن يكون ذلك من نصيب الاسكراويين، وبذلك تتوازن كفتا الميزان، اثنان من المسئولين لكل من المنظمتين.

وأُعلن عن قيام التنظيم الموحد وسمي بالحركة الديمقراطية للتحرر الوطني

(حدتو) وأصبحت صحيفة الجماهير لسان حال التنظيم الجديد، وشُكِّلت اللجنة المركزية الموحدة وكان من أبرز أعضائها من اليهود المتمصرين كورييل (يونس) وشوارتز (سندي) وسدني سلامون. وكان عبده دهب هو السوداني الوحيد بين أعضائها، أما عبد الخالق محجوب فقد تم اختياره عضواً مناوباً «عضو مرشح» يجوز له حضور اجتماعات اللجنة المركزية (ل. م) دون أن يكون له حق التصويت عند اتخاذ القرارات. وكان في طليعة أعضائها من المصريين سيد سليمان ومحمود النبوي ابن عبد اللطيف باشا محمود والذي كان من مؤسسي اسكرا ولكنه بادر في بداية مراحل الوحدة إلى إعلان انضمامه لتيار (ح. م)، وكمال شعبان وشهدي عطيه الشافعي وعبد المعبود الجبيلي ومحمد سيد أحمد وعلي الشلقاني المحامي ونقولا ورد. أما عضوية المكتب السياسي لأول لجنة مركزية للتنظيم الموحد فقد آلت إلى هنري كورييل الذي نصب سكرتيراً سياسياً لحدتو وكمال شعبان الذي أصبح المسئول التنظيمي وهليل شوارتز المسئول الثقافي وعبد المعبود الجبيلي المسئول المالي.

وعمَّت الفرحة أوساط الرفاق وتفاءلوا خيراً وحسبوا أنهم بوحدة الصف والهدف كفيلون بقيادة كفاح الشعب المصري من أجل التحرر والاستقلال، وقادرون على إزالة كافة السدود والموانع التي تقف حجر عثرة أمام تطوره وأمام تحقيق المجتمع الاشتراكي المنشود..... ولكنها فرحة لم تتم إذ سرعان ما ظهرت أعراض السقم في جسم التنظيم الوليد وبدأت بوادر الخلاف تدُب في أوصال (حدتو). فقد قررت اللجنة المركزية تشكيل لجنة لوضع الخط السياسي الذي يحكم مسار التنظيم ويحدد واجبات ومهام المرحلة. وكُونت اللجنة بقيادة المسئول السياسي هنري كورييل وعضوية كل من كمال شعبان والصحفي المصري مصطفى طيبه ومحمد سيد أحمد وسدني سلامون وتقدمت اللجنة بتقريرها الذي وصف الحزب بأنه حزب العمال والقوات الوطنية الديمقراطية. وكان هذا في حقيقة الأمر تصور كورييل لطبيعة الحزب. وقد أثار ذلك التصور نقاشاً حاداً في الاجتماع الموسع الذي دعت له اللجنة المركزية وخصصته للوصول لرأي موحد حول الخط السياسي. وكان على رأس الرافضين لتعريف كورييل لطبيعة الحزب الثورية سليمان (شهدي عطيه)، وعادل (عبد المعبود الجبيلي) على أساس أن كورييل بتصوره ذاك إنما يضع العمال في مرتبة ثورية واحدة مع بقية القوى الوطنية الأخرى من بورجوازية وطنية وصغرى، وانه يضع نفسه هو ورفاقه المؤيدين لتصوره في الدرك الأسفل الذي هو مستنقع الانتهازية. وتسبب الخلاف في انفصام الحركة الشيوعية وفي بداية الانقسامات من جديد. وقد كوَّن شهدي وصحبه تنظيم (م ش م) منظمة شيوعية مصرية، وتبعه شوارتز (شندى)،

الذي كوَّن تنظيماً جديداً سماه نحو حزب شيوعي مصري وكان يرمز إليه بـ (نحشم).

وأعلنت حرب فلسطين لتكيل التراب على ما بقي من جسم الحركة الوليدة وليتم دفنها كموءودة الجاهلية.

ويختم عبده، أو الزميل جلال كما كان يُعرف في داخل الحركة الشيوعية في مصر والسودان، حديثه عن كورييل بالقول إن الكرم كان سيد صفات الرجل وأنه لم ير بشراً تُحرك مشاعره مآسي الناس وآلامهم فيهب لنجدتهم في حياء وخجل وكأنما هو المُعان وليس المعين كهنري كورييل الذي تتجسد فيه صورة الكريم الذي عناه الشاعر:

تراه إذا ما جئته متهللاً كأنك تعطيه الذي أنت سائله

وغفر الله لعبده دهب فقد كان كورييل رغم كل المحاسن والأفضال التي يتغنى بها من الزمرة الكافرة التي تعشُ عن ذكر الرحمن.... فبئس القرين وبئس المولى وبئس العشير. ونتوسل لله العلي الكبير أن يتولى صديقنا عبده برحمته ويدخله في زمرة الصالحين مثل ذلك الذي كان له قرين، فقال له عندما إطّلع فرآه في سواء الجحيم

﴿تالله إنْ كدتَ لتردين ولولا نعمة ربي لكنتُ من المحضرين﴾

مع الشبيبة الالمانية

(٦)

ولبثنا في روما ثلاثة أيام بلياليها لم يفارقنا فيها كورييل إلا ساعات قليلة. وقد أصر على أن يصحبنا إلى محطتها الشهيرة حيث القطار الذي أقلنا ليلاً إلى النمسا في طريقنا إلى برلين الشرقية. ولا زالت صورته ماثلة أمام ناظري وهو يلوّح لنا مودعاً في تأثر بالغ بكلتا يديه، وكأنما قد أوحي إليه انه الوداع الأخير وكأنما كُشفت عنه الحجب فأيقن أنها النظرة الأخيرة.

وأصبح الصبح فإذا بنا في ايزنبورك درة التيرول وزينة الدنيا وبهجتها والتي كانت القبلة التي يؤمها القوم الذين طُبع على قلوبهم وأتبعوا أهواءهم يريدون حرث الدنيا وعرضها ولا يذكرون الله إلا قليلا. وكنا قد قرأنا عنها قبل الحرب كثيراً فقد كانت ملاذاً يهرع لها سادة مصر وسدنتها يلهون ويمرحون ويزدادون آثاماً. وكان التابعي سيد صحفيي مصر في الثلاثينات مفتوناً بها وبرصيفتها سان موريتز يألفهما شتاءً وصيفاً ويقص القصص ويكتب عنهما ما شاء الله أنْ يكتب. وكنا نحن صغاراً يافعين قد فُتنا بدورنا بقلمه، وكنا نسرح هياماً ونتزحلق معه خيالاً على الجليد ونرتع معه ونلعب كذباً في سهول التيرول ووديانه، نداعب حسانه بخيال مريض، ونعيش أحلام اليقظة كحال الفتية المراهقين. وكنا نلاحق التابعي ونتابع قلمه في اللطائف المصورة، وفي كل شيء والدنيا، وفي روز اليوسف، ولا نكاد نمل له قولاً مكتوباً ولا حديثاً مسطوراً. ولا زلت أذكر كتاباته وتحقيقاته الصحفية التي كان مسرحها ايزنبروك وفينا وليتز عن الفتاة القاصر ماري هوبنر لاعبة التنس النمساوية التي يُقال إنها خلبت لب توفيق نسيم باشا رئيس وزراء مصر الأسبق وأكلت ما يحمل رأسه من عقل، كما أكلت من قبلُ الطيرُ من الخبز الذي حمله على رأسه أحد صاحبي سجن ابن يعقوب، وكاد أنْ يتزوجها أو لعله فعل ذلك سراً.

وفي ايزنبروك كانت ثمة مفاجأة، فقد اقتحمت ثلة من الجنود السوفيت القطار

وأخذ أفرادها يفحصون في غلظة وثائق سفر الركاب. وكانت النمسا قد قُسِّمت في نهاية الحرب إلى مناطق نفوذ لقوات الحلفاء وكذلك عاصمتها فيينا. وكان يطلق على كل قطاع من تلك المناطق لفظ « زون » وكان يفصل بين الزون الروسي ورصفائه قطاع دولي يتوسطه شارع «رينر ستراسا». وكان لكل قطاع تأشيرة دخول خاصة به وكان الروس أكثر الحلفاء حرصاً على التثبت من مصداقية تلك التأشيرات وسلامتها من التزوير والتحوير. ولكن شدة الروس وغلظتهم لم تؤثرا علينا سلباً ولم تتركا لدينا أثراً سيئاً، بل على العكس فقد اعتبرنا الغلظة مظهراً للقوة والبأس الشديد اللذين هما صفتا إيجاب يزينان هاماتِ الجند ويضيفان إلى الهيبة المفترضة والمطلوبة..... ومن قديم كان القول: عين الرضا عن كل عيب كليلة.

وبعدها بوقت قصير دخلنا فيينا واستقبلنا فيها استقبالاً حسناً، وقد تبين لنا أنه كان قد ألحق بالقطار مركبات خاصة تحمل طائفة من الشباب الإيطالي الذين كانت برلين وجهتهم كما كان شأننا.

ومكثنا بفيينا يومين كاملين كانت أهم احداثهما المؤتمر الذي دعا له اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي (W.F.D.Y.) الذي كان يشرف على تنظيم وإدارة مهرجان الشباب والطلبة المزمع عقده في برلين والذي كان الاشتراك فيه هدفنا. وقد خاطب المؤتمر كل من الرفيق برلنقوير زعيم الاتحاد والذي صار فيما بعد أميناً عاماً للحزب الشيوعي الايطالي، أكثر الأحزاب الشيوعية غير الحاكمة عدداً وأعزها نفراً، والسنيور دي فيتريو زعيم الحزب الاشتراكي الايطالي. وكان كلاهما خطيباً مفوهاً لا يُجارى. ولعل الموسيقى الكامنة في بنية اللغة الايطالية وانسياب الفاظها ومقدرة الطليان الفائقة على الإثارة وعلى تطويع اليدين وتسخير الأصابع للتمثيل والبيان والإشارة، قد أخذت منا كل مأخذٍ فوقفنا مشدوهين مأخوذين فاغري الأفواه تتمايل طرباً يمنة ويساراً رغم أننا لم نكن نفقه من الحديث إلا نذراً يسيراً.... فكان مثلنا كمثل الحمار يحمل اسفاراً. وكنت وزميلي عامر جمال الدين نتبارى أيُّنا أقدر على معرفة زعماء الأحزاب الشيوعية والاشتراكية والديمقراطية الأوربية المتحالفة مع الماركسيين في بلادها والذين دُعوا لحضور المؤتمر والمهرجان مثلنا.

وكان حفل وداعنا في فيينا رائعاً، وكانت سعادتنا طاغية لاتعادلها إلا تلك التي غمرتنا عندما القينا عصا التسيار بمحطة برلين حيث كان الاستقبال صاخباً والحفاوة بالغة وكان الشباب والأطفال الالمان يتبارون، ذكراناً وإناثاً، في الترحيب بالفتية الذين جاؤوا من وراء البحار مهطعين، ومن كل حدب ينسلون.

وفي برلين انضم إلى ركبنا الأخوة فخر الدين محمد نائب وزير الخارجية السابق وابراهيم نور وكيل وزارة التربية والتعليم الأسبق والسفير المتقاعد الأمين محمد الأمين وكانوا ثلاثتهم يتلقون العلم بجامعات بريطانيا مبعوثين من قبل حكومة السودان، وقد تفضلوا والأخ عامر بتنصيبي رئيساً لوفد السودان بالمهرجان. وربما كان الدافع لاختياري رئيساً لوفدهم اني كنت أكبرهم مقاماً إذ كنت اكثرهم «حمرة» وهي ميزة لها أهميتها في بلاد يحكمها رفاق حمر، أو لعلهم أرادوا أن يحمّلوني أعباء الرئاسة ليتفرغوا هم للمتعة التي لم تكن كلها طاهرة وبريئة...... وما دروا أن للرئاسة نصيباً من ثمار الطيش أكثر، وحظاً من حصاد البغيْ أوفر.

وقد كانت أيام المهرجان الأربعة عشر كلها بهجة ومسرة عشناها رخاءً ورغداً.... فقد كنا شباباً نعيش اللحظة ولا نحمل هماً ولا غماً، ولا نخاف بخساً ولا رهقاً. وقد ضاعف من أسباب بهجتنا وجود الصديق العزيز الشاعر الكاتب عبد الرحمن الشرقاوي على رأس وفد مصر. وكنا نقيم في نزل واحد. وكان عبد الرحمن وبعض أعضاء وفده يصرون على مرافقتنا في «زواعتنا» في حواري برلين وبين منتزهاتها. فقد كان لنا نحن السمر أو الخضر أو السود أو سمّنا ما شئت حظوة عند فتيات المانيا. ولا تعجب لوصفنا أنفسنا بالخضر فقد سبقنا إلى ذلك شاعر ابن مخزوم الذي قال معتزاً:

وأنا الأخضر من يعرفني ... أخضر الجلدة في بيت العرب
من يناجزني يناجز ماجدا ... يملأ الدلو إلى حد الركب

وكان الشرقاوي يداعب جمعنا ويقول إن المضطر يركب المركب الصعب، وإن صداقته لنا مفتعلة اقتضتها المصلحة المؤقتة وإنها ستنتهي بمجرد إنتهاء المهرجان إذ أنه لا خير في معاشرة السود أمثالنا وكان يترنم مازحاً ومحرّفاً بيت الشعر:

ومن نكد الدنيا على «الحر» ... أن يرى «عبداً» ما من صداقته بد

ويردد المقولة «عربد الزنج وقتلوا ابن هانىء» وهو يشير بذلك إلى مقتل ابن هانيء الأندلسي بتونس بعد أن نزح من الأندلس والذي لم يكن في حقيقة الأمر نتيجة طيش الزنج ونزقهم بقدر ما كان حصيلة تدبير آثم نفذته فرقة دينية متطرفة كانت تخشى على دينها من اتجاهات ابن هانيء الذي عُرف بميوله الشيعية وتعصبه لأبناء فاطمة الزهراء.

ولم يكن اختيار برلين الشرقية مكاناً للمهرجان في تلك السنين الأولى لنهاية

الحرب العالمية الثانية صدفة أو اعتباطاً فقد ظل السوفيت يهتمون بأمر المانيا اهتماماً شديداً جعلهم يحرصون على تقسيمها وعلى رفض توحيدها. وما زالوا يبذلون قصارى جهدهم لاقتلاع الروح التي أدت بالشباب الالماني إلى الانسياق كالسوائم وراء تخطيطات زعمائهم العدوانية والتي أدت إلى إشعال الحرب العالمية مرتين في النصف الأول من هذا القرن. ولذلك اتجه سعي الحركة الشيوعية العالمية للخروج بالشباب الالماني من عزلته القاتلة التي ساعدت على سيادة الروح العسكرية بين صفوفه. ومن هنا كان اهتمام السوفيت بالمهرجانات الشبابية وتعهدهم لمختلف ضروب الممارسات الرياضية التي تشكل أرضية خصبة لإثارة حماس الشباب وتعلقهم بالوطن الشيوعي الذي ردَّ إليهم كبرياء كانوا قد فقدوه نتيجة هزيمتهم العسكرية في الحربين التي تسببوا في إشعال نيرانها.

وهكذا أصبح النشاط الرياضي بديلاً يجُّب ما عداه من نشاط ويبتلع النزعات العسكرية التي طغت وكادت أنْ تصبغ الحياة الالمانية بطابعها العدواني. وقد نجح الروس ورفاقهم الالمان في تحقيق مراميهم، حتى غدت المانيا الشرقية في طليعة الدول التي تحصد جوائز المنافسات العالمية حصدا. وتقف حصيلتها الوافرة من « الميداليات » الذهبية والفضية في اولمبياد ميونخ ومونتريال وموسكو وغيرها من المنافسات الدولية والاقليمية دليلاً وشاهداً على طول باعها في هذا المضمار. وقد بلغ اهتمام السوفيت وحوارييهم بالرياضة في المانيا الشرقية حدًّا جعلهم يعتبرون ممارسة مختلف أنواع النشاط الرياضي حقاً يكفله الدستور للمواطنين وكذلك الحق في الانضمام لعضوية الأندية الرياضية وبالمجان، وقد بلغ عدد تلك الأندية أكثر من مائة ألف نادٍ رياضي واعتمدت لها الدولة ميزانية تجاوز المائة وعشرين مليون جنيهاً استرلينياً.

ولعل الدليل على أن ثمة غرضاً سياسياً يكمن وراء اهتمام السوفيت بنشاط الشباب الرياضي في المانيا أنهم لا يبذلون نفس الجهد في بلاد أوربا الشرقية الأخرى التي أُبتليت بهم كما أُبتليت المانيا. ففي بلد كبلغاريا شمل الفساد ملاعب كرة القدم حتى أصبحت نتائج المباريات تقرر اسبوعياً في موائد القمار. وحتى أصبحت لحكام كرة القدم أسواق للنخاسة تباع فيها الذمم وتشترى. وصار موظفو الفرق الرياضية يجوبون أصقاع البلاد يتصيدون اللاعبين ويقدمون لهم الرشاوى خاصة حراس المرمى، مما اضطر الحزب الشيوعي أنْ يعلن عن اتخاذ اجراءات صارمة ولكن دون جدوى، فقد طفح الكيل وسال الزبى.

وقبل يومين من حفل ختام المهرجان همس في أذني مسئول الشباب الالماني المرافق لوفدنا بأنه بناء على تعليمات صدرت إليهم فقد تقرر استضافتي لبضعة شهور أقضيها في ضيافة تنظيمهم. ولم أشأ أن أسأله عن الجهة التي تفضلت بالتوجيه بعد فترة إقامتي بين ظهرانيهم إذ كان كوريل قد أسَّر إليَّ أثناء انفرادي به في روما انه قد نظم لي سلسلة لقاءات مع المسئولين في تنظيم الشباب الالماني الحر (اف. دي. يوت)، وربما اقتضى الأمر أن أبقى بالمانيا عدة أسابيع بعد نهاية المهرجان أتعرف خلالها على نشاط تنظيمات الشباب، أبارحها بعدها إلى براغ حيث رئاسة مجلس السلام لأتزود من تجارب حركة السلام العالمية ثم من بعدها إلى فيينا لأقضي فترة تدريبية مع الرفاق في قيادة اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي. وصدَّق كوريل وعده، ولعل ذلك يدل على صلته الحميمة بالقوى المركزية التي تحرك تلك التنظيمات على اختلاف مشاربها وتعدد أهدافها المعلنة.

ومكثتُ في المانيا بضعة أشهر في ضيافة شبابها انتقل معهم ما بين لايبزج وايزناخ وفيمر وبينا اتتبع آثار عمالقة الأدب والشعر والموسيقى والسياسة واللاهوت ومخلفات جوته وهايين ومارتن لوثر وباخ وكارل ليبنخت ورفيقة دربه روزا لكسمبورج وكارل ماركس.

وقولة حق أقولها عن تنظيم «الشباب الالماني الحر» أنه ورغم أن الحياة المعاصرة تمد جيل الشباب بأسباب المتعة رقصاً وخمراً ونساء فإن ذلك التنظيم كان يحرص على أن يعصم أعضاءه من مغبة الإسراف في الموبقات ويعمل جاهداً لحل مشاكلهم ولرعاية أسباب كرامتهم. وهو عكس حال المسئولين في اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي الذين خبرتهم في رحلتي تلك فقد كانت أرواح غالبيتهم مجدبة وقلوبهم متحجرة وكانت كلماتهم وحدها هي الحبلى بالنضال حيث لا نضال ولذلك لم تكن هي وشعاراتهم تقنع أحداً غيرهم وغيرنا نحن الذين كنا نَسْبَحُ معهم في بحور التيه والضلالة على أيام جاهليتنا الأولى.

وكانت أمتع أيام سياحتنا في المانيا الشرقية وأحفلها تلك التي قضيناها في لايبزج، التي قرر المشرفون على أمرنا، وكنا عصبة مختارة من بعض الوفود التي اشتركت في المهرجان، أن تكون مبتدى تجوالنا، حيث أنها تحتل حيزاً مرموقاً في قلوب الالمان كافة، فهي من أكثر مدنهم عراقة وأصالة. وقد كانت في طليعة مراكز الثقافة الأوربية. وتعتبر جامعتها التي حملت اسم كارل ماركس بعد نهاية الحرب العالمية الثانية من أقدم جامعات أوربا وأعزها حسباً ونسباً. وقد اقترن اسم المدينة

باثنين من عمالقة الموسيقى الالمان، باخ الذي اتخذها مقراً له بعد أن هجر مدينة هالة ثم أصبحت لرفاته مقاماً، وفاجنر الذي يعتبره البعض عبقري الموسيقى وفيلسوفها الأول فقد كان أول الماني يخضع الموسيقى لروح الشعر وأول من أدخل الدراما في اوبراته. كما تشتهر المدينة بالموسوعتين العلميتين اللتين وضعهما مواطنها هوبنر في العقد الأول من القرن الثامن عشر.

ويعتبر مبنى دار قضائها الأعلى بمثابة الحرم الذي يحج إليه غلاة الشيوعيين القدامى الذين شهدوا أو عاصروا محاكمة جورجي ديمتروف الزعيم الشيوعي البلغاري الذي كان قد اتهم في عام ١٩٣٣ بالاشتراك في مؤامرة حرق البرلمان الالماني (الريشتاج) على أيام هتلر الأولى. وقد دافع الرجل عن نفسه بثبات أهّله لأن ينصبه ستالين سكرتيراً عاماً للكومنترن بعد سنة واحدة من مثوله أمام محاكم النازيين، وظل يشغله إلى حين حله في عام ١٩٤٣ حيث اختير لرئاسة مجلس وزراء بلغاريا عندما دخل الجيش الأحمر صوفيا عاصمة بلاده في أعقاب هزيمة الرايخ الثالث. وقد احتفظ الشيوعيون الالمان بشريط يحمل تسجيلاً لفقرات من دفاع ديمتروف أمام المحكمة كما جاء بلسانه ابان محنته، وهم يحرصون على أن يستمع إليه كل زائر لمدينتهم ولا يأبهون لحاجز اللغة الذي ربما وقف حائلاً دون إدراك مضمون المرافعة وحيثيات الدفاع.

وتمجيد السوفيت وكلاب صيدهم الالمان الشرقيين لدور ديمتروف في محاكمة «الريشتاج» يثبت تعصبهم لعملائهم دون الآخرين الذين لا يكونون طوع بنانهم حتى ولو كان هؤلاء جديرين بالإشادة والتمجيد. فقد كان ديمتروف أحد خمسة أجانب مثلوا أمام محكمة النازيين في السابع والعشرين من فبراير ١٩٣٣، أربعة منهم من البلغار وخامسهم مواطن هولندي يدعى فان دير لوب Van der LUBBE وكان هذا أشد المتهمين بأساً وأكثرهم صلابة وافصحهم لساناً وقد ابتلي بالتعذيب أكثر من ديمتروف ومواطنيه. وقد تم تنفيذ حكم الإعدام عليه في ابريل من عام ١٩٣٤ بينما بُرئت ساحة ديمتروف ورفاقه الثلاثة، ومع ذلك لا تكاد تسمع ذكراً للهولندي أو تقرأ عنه شيئاً في «سجلات الحركة الشيوعية الروسية أو العالمية».

في رحاب رئاسة مجلس السلم العالمي

(٧)

وكانت براغ وجهتنا الثانية التي قصدناها بعد انتهاء فترة اقامتنا في المانيا الشرقية، وقد استقبلني على رصيف محطتها مندوب من مجلس السلم العالمي الذي اتخذت رئاسته من العاصمة التشيكية مقراً لها وذلك قبل ان تنتقل الى فينا ومن بعدها الى هلسنكي حيث هي الآن.

وتعبيراً عن اهتمام المجلس بالمستضعفين امثالنا فقد احسن مندوبه استقبالي واكرم وفادتي وقادني الى « الكرون » افخم فنادق المدينة في ذلك الوقت حيث طلب من إدارة الفندق أن يكون نزلي بيتهم منزل صدق فكان ان اختاروا لي جناحاً لا يقل فخامة وابهة عن تلك التي خصصت للاقامة المؤقتة لنفر من كبار موظفي السفارة الامريكية.

وكمظهر ثانٍ للاهتمام بامري حدد المرافق المنوط به السهر على خدمتي ميعاداً لمقابلة الأمين العام لمجلس السلم في اليوم التالي مباشرة لمقدمي، وكان فرنسياً يدعى ميسو لافيت. وقد بادر هذا بتأكيد اهتمام المجلس بشعوب العالم الثالث وقال إن المعركة من أجل تحرير المستعمرات لا تنفصم عن حركة النضال من اجل السلم العالمي واستقراره، حيث ان العدو واحد وهو الامبريالية العالمية والاستعمار الحديث. وكان التعبير الأخير لفظاً جديداً لم تستهلكه الالسن الغلف بعد ولم يألفه القوم الذين جعلوا عقولهم في آذانهم ليحمّلوه اكثر مما يحتمل وليزجوا به في كل مساجلة أو مقالة. وقال الرجل إنه يدرك صعوبة الدعوة للسلم في المستعمرات حيث ان الواجب يقتضي محاربة المستعمرين ولو أدى الامر لحمل السلاح، ولكن يجب ان تفهم الشعوب المقهورة أن حربها ضد الاستعمار هو في حقيقته مساهمة فعالة من أجل استتباب السلام العالمي اذ أن الصراع من أجل الاستئثار بخيرات المستعمرات

وإعادة النظر في خريطة العالم السياسية بغرض إعادة تقسيم مناطق النفوذ وتوزيعها هو الذي يؤدي في النهاية الى نشوب الحروب العالمية.

واستطرد الأمين العام لمجلس السلم قائلاً انه رغم صعوبة إدراك مضمون الدعوة للسلم بالنسبة لشعوب المستعمرات إلا أن الأمر يهون كثيراً بالنسبة للشعوب المسلمة إذ أنه ليس ثمة دين يدعو للسلام كالاسلام الذي يعلم أن اسمه مشتق من كلمة السلم وقال إنه قد علم من اصدقائه المسلمين في حركة السلام المغربية أن هناك آية صريحة في القرآن تدعو المسلمين ليجنحوا للسلم إذا ما أبدى عدوهم الرغبة فيه بل علم أن هناك أكثر من سورة في كتاب الله تمجد شجرة الزيتون التي اتخذت حركة السلام من غصنها أداة مكملة لشعارها الذي هو حمامة بيضاء تحمل في منقارها غصناً من الشجرة المباركة التي تخرج من طور سيناء تنبت بالدهن وصبغ للاكلين. وقد بهرني دجل الرجل وسرني ما قاله وبدا لي أنه قد أوتى من العلم شيئاً كثيراً، ولم أكن أدري وقتها أن بضاعتي أنا هي المزجاه القليلة حيث ان القرآن الكريم لم يكن هو الوحيد بين الكتب السماوية الذي أشار إلى شجرة الزيتون المباركة فقد ورد ذكرها في التوراة حيث لقاء موسى الكليم، وفي الانجيل حيث صعد يسوع إلى جبل الزيتون مع أمه الصديقة ليجني من ثمار الشجرة التي سمى الجبل باسمها، بل وقد سبقت الميثولوجية الاغريقية الكتب السماوية في الاشارة إلى غصن الزيتون الذي كان مقدساً لدى «بالاس اثيين» ابنة اله النهر «تريتون» الرب الذي خلق مدينة اثينا، وقد جعلت الابنة المقدسة من الزيتون رمزاً للسلام وصاغت منه تيجاناً تتوج هامات الأبطال الذين يقدّمون أجل الخدمات للوطن وعقوداً تُزين رقاب الشباب الذين يفوزون بجوائز ألعاب الالمبياد في اثينا القديمة.

أما عن الحمامة التي تحمل غصن الزيتون فقد قال مسيو لافيت انها تجسيد لحمامة السلام التّي دلت سيدنا نوح الى المرسى الذي استوت عليه سفينته.

وقد سحرني الرجل بافكه كما قلت رغم أنها لم تكن تلك اول مرة استمع فيها لمثل هذا اللغو ولمحاولات طمس معاني القرآن الكريم وتطويع آياته لخدمة اهداف الشيوعية التي لا تعترف برب ولا دين، والتي ستظل سادرة في غيها حتى تُطوى الأرض وتَميد وإلى أن تنشق السماء وتبيد.

وقد كان أول عهدي بمثل هذه المحاولات في أواخر أيام دراستي الجامعية بالقاهرة عندما انتهت مدة خدمة البنداري باشا كأول سفير لبلاده بموسكو. وكان الرجل مفتوناً بالدولة السوفيتية وبنضال أهلها ضد التازية حتى صار داعيتها الأول في

مصر، وحتى صار يُلقب بالباشا الأحمر رغم أنـه من كبار مـلاك الأراضي الزراعيين وأقرب الاقطاعيين لقلب الملك السابق فؤاد الأول. وقد فتحت صحيفة الكاتب دفتيها لأحاديثه وكانت لا تخلو صفحاتهـا من صوره. وكـانت حركـة السلام المصـرية قـد جعلت من الصحيفـة لسانـاً لحالهـا وقد اسنـدت الاشراف على إدارتها وتحريـرها للأستاذ يوسف حلمي المحامي أمين عام الحركة الوليدة الذي كـان صديقـاً حميماً للباشا يُزيّن للناس مجالسه ويدعوهم لـزيارتـه وللاستفـادة من علمه وتجـربته. وقـد استجابت جموع الشيوعيين لنداءات المرحوم يوسف حلمي وصاروا يهـرعون لـدار البنداري زرافاتٍ ووحدانا، صباحاً وضحى ومساء، والباشا لا يكل ولا يمل الحديث والقول، يلقى زواره هاشّاً باشّاً ويترحاب ليس هو من شيم أهل طبقته وأبناء بجدته، وقد التبس عليه الحق بالباطل من كثرة القصص التي ظـل يرددهـا ويرويهـا تمجيداً لستالين ولدولة الكادحين. وكنا نعيد بدورنا ما يقول الباشا الأحمر بزهو ما بعده زهو فقد تفجَّر الحقُ من لسان شاهد من أهلها كما يتفجَّر الماء الزلال من الحجر الصلد.

ولا زلت اذكر حديثه عن حمامة السلام وكيف أن بيكاسو الرسام الاسباني قد استوحى شعار السلام من قصص القرآن فقـد اطلقها نـوح عليه السـلام من السفينة لترتاد حالة الطوفان. فلما عادت ومعها غصن الزيتـون أدرك أن الأرض قد انكشفت وتعرَّت بعد أن انزاح عنها الماء وانبتت من كل زوج بهيج زيتوناً ونخلاً وحدائق غُلباً. وعن شجرة الزيتون التي انتزعت منها الحمامة غصناً قال إنها شجرة تكثر فوائدها زيتاً وخشباً وطعاماً طيّباً، وإن أقرب منابتها طور سيناء عند الـوادي المقدس طُـوَى الذي ورد ذكـره في كلام الله، وعنـد البقعة التي بـوركت اذ التقى فيها مـوسى بربـه فخرّ صَعِقا. وإنها هي الشجرة التي طفق آدم وحواء يخصفان من ورقها على سوءآتهما في الجنة التي كانت لهما مُستقراً ومقاماً قبل أن يغويهما الشيطان ويزلهما ويخرجهما منها معاً.

ولكن مهما كان من أمر إفك البنداري باشا ودجل مسيو لافيت وإعجاب هـذا بنفسه وبثقافته التي سرَّه أنها قد بهرتني فإنه لم يزج باسم الاتحاد السوفيتي ولم يجعل منـه القلعة الأولى التي تحمي السـلام العـالمي كمـا يفعـل اليـوم تـدليسـاً وافتـراء المسؤولون في حركة السلام العالمية وعلى رأسهم كبيرهم روميش شاندرا الذي كان احد ابرز أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الهندي قبل تعيينه منذ عدة سنين أميناً عاماً لمجلس السلم العالمي والذي جعل من مجلسـه بوقـاً للدعايـة السوفيتيـة ومنبراً، والذي ما انفك يـردد القول الكـاذب «إن الدعـوة للسلم العالمي قـد ظلت الهاجس الأول للدولة السوفيتية والركن الأشد لسياستها منذ تأسيسها في نهاية الحرب

العالمية الأولى والتي ستظل دائماً الراية التي تستظل بها. وإن الاتحاد السوفيتي قد وقف دائماً ولا زال بجانب كافة الشعوب التي تناضل من أجل التحرر والسلام لا يبغي مصلحة تعود بالنفع عليه وحده دون سائر الشعوب، وقد برهن بمواقفه الصلبة المتعددة أنه وحده الدولة العظمى التي لا تبطن شراً ولا تخفي سراً آثماً».

والحق أنه ليس ثمة كذبة مفضوحة بلغاء في المعترك الدولي كمثل هذا الذي ظل يكرره شاندرا. فالاتحاد السوفيتي ينطلق في كل مواقفه من مواقع مصلحته الذاتية، وليس في ذلك، بداهة، ما يشين ويضير إذ الدول كالافراد مطالبة بحماية مصالحها ورعاية حقوقها. ولكن مشكلة الروس أنهم يتحيّفون ويسرفون ويشتطون ويقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم، يظهرون الود والوفاق ويبطنون الشر والنفاق، ويحبون أن يُحمدوا بما لم يفعلوا فكأنما هم الذين عنتهم آية آل عمران الكريمة «لا تحسبن الذين يفرحون بما آتوا ويحبون ان يُحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ولهم عذاب اليم». وما فعلتهم التي فعلوا بافغانستان وما مواقفهم الأخيرة حول فيتنام وتحريضهم لها على مزيد من العدوان في جنوب شرق آسيا الا شاهدا عدل على تعديهم الحدود التي يقررها القانون الدولي وعلى عدم احترامهم لقواعد التعامل بين الأمم التي استقر عليها العرف الدولي المرعي.

وان كان للاتحاد السوفيتي فيما مضى ومن قبل أن يصبح إحدى الدولتين العظميين ما يبرر جزعه وفزعه ومن ثم حرصه على حماية نفسه حتى ولو أدى الأمر الى بعض التجاوزات دفعاً للمخاطر أو تحوّطاً ضد المفاجآت فإنه لم يعد ما يسوّغ غزوه لأفغانستان التي التزمت ومنذ أوائل الثلاثينات كل حكوماتها المتعاقبة وعلى اختلاف مشاربها وتعدد أنظمتها بمعاهدات الصداقة واتفاقيات عدم الاعتداء المبرمة معه، ولا ما يبرر احتفاظه فيها بقوة عسكرية يتجاوز تعداد افرادها المائة ألف جندي، ظلت ولا تزال ترتكب كل يوم من المآسي والمظالم ما تقشعر منه الابدان وما يشيب لهوله الولدان. كما أنه ليس هناك من سبيل للدفاع عن تأييد السوفيت المطلق لفيتنام في غزوها لكمبوديا البلد المستقل والصديق.

والحق انه ليس ثمة ما يكشف عوْرة السياسة السوفيتية ويفضح افكها مثل موقفها من الدعوة لاستتباب السلم العالمي والحفاظ عليه. فقد كان هدف تلك السياسة في الفترة التي سبقت تفجير الاتحاد السوفيتي للقنبلة الذرية منع نشوب حرب عالمية نتيجتها الحتمية هزيمته بل فناؤه. ولكن بعد أن توازنت قوته العسكرية أو كادت مع الولايات المتحدة وأصبح نِدّاً لها في بعض المواقع خاصة بعد فترة التيه والغفلة والعزلة التي عاشها الأمريكان في السنوات التي تلت نهاية حرب فيتنام هبط

نبض دفاعه وفتر حماسه لحركة السلم العالمية مما أدى إلى خفة وزن مجلس السلم العالمي وانحسار الضجة حوله وحول نداءاته ومؤتمراته التي كانت لا تنفض إلا لتنعقد من جديد.

وظللتُ أتردد على مكاتب رئاسة مجلس السلام يومياً طيلة فترة إقامتي ببراغ. ولم يكن لديَّ ما أفعله غير الاطلاع على نشرات المجلس التي تُمجد مواقف الاتحاد السوفيتي ونضاله من أجل السلام وتحكي عن تعاظم القوى المحبة للسلم وعن نشاط لجانها المحلية في أوروبا وآسيا وامريكا اللاتينية، اذ لم يكن ثمة وجود لمثلها في أفريقيا التي كانت تخوض شعوبها معاركها الفاصلة من أجل التحرر والاستقلال وتعاني من آلام الطلق والمخاض وتسعى جاهدة للانفلات من قبضة المستعمرين.

وقبيل انتهاء مدة استضافتي ببراغ أعد لي التنفيذيون في رئاسة المجلس بالتعاون مع الرفاق التشيك برنامجاً حافلاً لزيارة أقليم سلوفاكيا ومنطقة السوديت ومدينة بلزن التي اشتهرت بانتاج الجعة التي سُميت باسمها والتي تعد من أهم مصادر العملة الأجنبية للاقتصاد التشيكي. وانتهى بي المطاف اخيراً في منتجع كارلوفي فاري التي كان يطلق عليها اسم كارلسباد أو مدينة شارلس والتي كان يلجأ لها الملك السابق فاروق وحاشيته ونفر من كبار باشوات مصر وعلى رأسهم النحاس باشا للاستشفاء بمياهها المعدنية التي يقال إنها خير علاج للأمراض الجلدية وآلام المفاصل.

ولم تكن تلك آخر زيارة لي لبراغ فقد ارتدتها بعد ذلك كثيراً. كما أن صلتي بمجلس السلام العالمي لم تنقطع بنهاية استضافتهم الأولى لي حيث اسهمتُ بعد رجوعي للسودان في تأسيس حركة السلم السودانية وتوليت مسؤولية الاشراف الحزبي على نشاطها في فترات متقطعة قبل أن يسند أمر ذلك الاشراف لأحمد محمد خير شقيق الشاعر ميمان والذي فر بجلده من عضوية الحزب الشيوعي السوداني ولاذ بالرفاق الصينيين في أوائل الستينات، وبعد أن اعلن انحيازه لهم في معركتهم ضد السوفيت. وقد تيسَّر لي الاشتراك في عدد من المؤتمرات العالمية التي دعا لها مجلس السلام العالمي. وكان أولها مؤتمر برلين في عام ١٩٥٤ م الذي مثلت فيه حركة السلم السودانية مع الصديقين حسن الطاهر زروق طيب الله ثراه والبروفسور محمد عبد الله نور عميد كلية الزراعة الأسبق مد الله في أيامه.

وقد كان مؤتمر برلين أقرب للمهرجان منه للمؤتمرات التقليدية من حيث عدد الوفود التي اشتركت فيه ومن حيث تركيبها الذي ضم نفراً من علية القوم في بلادها،

وطائفة من رجال الفن والأدب على رأسهم فاديف الروائي الروسي الشهير ورئيس إتحاد الكتاب السوفيت الذي انتحر بعد ذلك ببضعة سنين كتعبير نهائي عن سخطه وتذمره، وكاحتجاج على ما وصل إليه الحال في الاتحاد السوفيتي من مصادرة لأعمال الفكر وتضييق لحريات العلماء والأدباء، وإليا اهرنبيرج أحد أبرز الكتاب اليهود الروس والذي اشتهر بقصتيه « العاصفة » و « سقوط باريس » والذي اتهم بالاسراف في تمجيد ستالين خوفاً وطمعاً، وكذلك كان من بين الأدباء الروس الرفيق شولوخوف الذي يقال انه كان على رأس المتعاونين مع جهاز المخابرات الروسي الـ (كي . جي . بي) والذي مهد لـه السبيل لرئاسة إتحاد الكتاب السوفيت في الستينات والسبعينات. وقد أثار كتابه الذي اشتهر به « ويجري نهر الدون هادئاً » زوبعة لعلها لم تهدأ بعد داخل الأوساط الأدبية في الاتحاد السوفيتي وخارجه اذ قيل إنه من تأليف ضابط من خيالة الكوساك قُتل في اثناء الحرب الأهلية الروسية تحصل الرجل على حصيلة قلمه ونسبَ عطاءه إلى ذاته. ويدلل المتشككون في إصالة قدرات ميخائيل شولوخوف الأدبية بالقول إنه لم يصدر عنه بعد ذلك مؤلف يؤبه بـه غير قصته التي تحكي طرفاً من تجربة تأميم الزراعة وتجميع التعاونيات في روسيا السوفيتية والتي سماها « وعُزقت الأرض البكر ». ومن غير السوفيت كان هناك الشاعر الشيلي بابلو نيرودا والكاتب الماركسي البرازيلي جورج أمادو الذي نالت قصته « الأرض الجامحة » شهرة واسعة في أمريكا الجنوبية وكذلك كتابه « فارس الأمل » الذي خلد فيه سكرتير حزبه الشيوعي، والذي يقال انه قد ثاب إلى رشده مؤخراً وانفصل عن قافلة الرفاق.

والمؤتمر الثاني لحركة السلام العالمية الذي اشتركت فيه كان في هلسنكي بعد عقد كامل من الزمان وكان الوفد السوداني يضم المغفور لهم التجاني الماحي وابراهيم يوسف سليمان والشفيع أحمد الشيخ وكان ذلك بعد انتهاء حكم اكتوبر الذي كان الاثنان الاولان عضوين بمجلس سيادته، والشفيع أحد أبرز أعضاء وزارته.

وكان مؤتمر استكهولم آخر مؤتمرات السلم العالمية التي اسهمتُ في مداولاتها وكنت ضمن وفد ضم الصديقين المرحوم الدكتور عقيل أحمد عقيل والاستاذ الرشيد الطاهر المحاميين. وكان ذلك في أعقاب حل الجمعية التأسيسية التي كنت والرشيد عضوين بها أو لعله في أثناء فترة انعقادها.

عندما كنت حاكماً على فيينا

(٨)

ويممتُ وجهي شطر فيينا بعد انتهاء زيارتي لشيكوسلوفاكيا وكان ظني أنني سأقضي بعض الوقت مع الرفاق المسؤولين عن تنظيم إتحاد الشباب العالمي الديمقراطي أتعرف خلاله على نشاط الاتحاد الذي كان ولا زال احدى واجهات الحركة الشيوعية العالمية، وأنهل من معين تجارب قيادته التي كان أملي فيها عظيماً. وفي براتسلافيا عاصمة أقليم سلوفاكيا والتي تتاخم حدود النمسا علمت أنه قد تقرر الاستعانة بي في بعض أعمال الترجمة من العربية إلى الانكليزية وانني سألتحق بفرقة من الجيش الأحمر تشرف على إدارة الهجرة والجوازات في القطاع (الزون) السوفيتي. ورافقني ضابط روسي إلى فيينا حيث حجز لي بفندق بدا لي في الوهلة الأولى أنه يتدنى كثيراً عن رصيفه الذي نزلت به ببراغ ولكنه لم يكن كذلك في حقيقة أمره، بل ربما كان يتفوق عليه، بمقاييس جاهليتنا الأولى، حيث كان مرتعاً ترتاده الفتيات الساقطات تحت حماية ورعاية الشرطة العسكرية الروسية وفي صحبة الجند السوفيت ومن التحق بخدمتهم أمثالنا. وفي الفندق قدَّم لي الضابط الروسي المرافق شاباً افريقياً يدعى دزموند باكل هجر موطنه الأصلي في جنوب افريقيا وأقام فترة بأكرا ومنها إلى لندن حيث طاب له المقام. وكان الشاب محل ثقة الروس مثلي يقوم بأعمال الترجمة والاتصال مع الوفود الافريقية كما كنتُ أفعل مع الوفود العربية. وكنا نرافق المسؤولين السوفيت المناط بهم رقابة حدود القطاع السوفيتي لاستقبال اعضاء الوفود الذين كانوا يحضرون للاشتراك في مؤتمرات العمال والشباب والسلام وما كان اكثرها يومئذ. وسرعان ما توطدت اواصرُ الصداقة بيني وبين الرفيق الافريقي وكنا نقضي الأمسيات والليالي معاً وكانت وثائق إثبات الشخصية « الكارنيهات » الروسية التي نحملها تبيح لنا بوصفنا حواري الجيش الحاكم، دخول المنتديات والمراقص والملاهي في القطاع الروسي. وكان ملهى « التنبرجهوف » و « المولا روج » وهو

مرقص يشابه سميّة بحي بيجال بباريس من حيث الفجور المعروف ومن حيث الاثام والفـواحش التي ترتكب داخله أحبهـا الينا. وكنـا عندمـا نلج باب دار البغي يهـرع المشرفون على أمرها ويسارعون باعداد المكان الذي يليق بمقام الخُلّص الذين وثق فيهم الجيش الحاكم فاختارهم دون سواهم لمسـاعدتـه. وكان أول مـا يفعله اولئك المشرفون وضع العلم الروسي في المنضدة التي نجلس حولها ثم تتوالى الصحاف والاطباق وتدور الكؤوس بما لذ وحرم وطاب.

ولم يكن هناك ما يشغل وقتنا نهاراً، فقد كان عملنا مع قوات الحدود لا يتجاوز بضـع ساعات في الأسبوع، وربما مضت أيام كاملة وأسابيع دون التماس الاستعانة بنا. وقد هيأ لنا الفراغ الذي نعيشه فرصة التجول داخل فيينا وضـواحيها، ولم تكن هناك صعوبة في الحصول على الأذن بـدخول قـطاعات الحلفـاء الأخرى. وكـانت المدينة رغم الدمار الذي أصاب بعض احيائها تعج بالمواقع وبـالظواهـر والمتاحف التي تستهوي الزائر وتلفت نظره، وتزخر بالاثار التاريخية التي تستحق الزيارة، فهناك جامعتها القديمة التي يرجع تاريخها إلى القرن الرابع عشر وقبلها كاتدرائية القـديس استيفن التي تم بناؤها في القرن الثاني عشـر وهناك دار الأوبـرا وفيينا فيلهـارمونيـك والقصر الامبراطوري الهلفبورج وهناك الأماكن التي ارتبطت باسماء نفر من ابنائها، موزارت وهايدن وشوبرت وسيجموند فرويـد وآخرين من الـذين نزحـوا إليها وآثـروا الاقامة بها والانتساب إليها مثل بيتهوفن وبرامس وريتشارد استراوس وغيرهم من كبار فناني القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وقد كانت فيينا مركزاً متقدماً للفنون والعلوم والموسيقى والطب النفسي، وظلت كذلك من منتصف القرن التاسع عشر إلى الربع الأول من القرن العشرين. والغريب في الأمر أن بداية نكستها الأدبية زامنت سقـوط دولة الاقطاع امبراطورية هابزبرج في نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان احتلال هتلر لها عام ١٩٣٨ قاصمة الظهر بالنسبة لسمعتها الأدبية والفنية والموسيقية فقد أصـابها الموات بعد أن جثت تحت أقدام النازية وبعد أن احتواها الرايخ الثالث.

ولا أذكر أنه طيلة مدة اقامتنابفيينـاالتي جاوزت عدة أسابيع أن حـدث خلاف بيني وزميلي الإفـريقي دزمونـد رغم أننا كنـا لا نكاد نفتـرق نهاراً وليـلاً ورغم كثرة المواضيع التي كنا نناقشها والتي كانت توحي لنا بهـا زياراتنـا المتواصلة والمتعـددة لاماكن شهدت أحداثاً تاريخية تركت بصماتٍ غائرة في السياسة الدولية كمؤتمر فيينا الدولي الذي حـاول في الثلث الأول من القرن المـاضي أن يرسم خـريطة سيـاسية جديدة لاوروبا ويضع تسـوية للمشكـلات التي خلقتها الحـروب النابليـونية. ولكن

مناقشة قصيرة أثارتها وقفة عابرة أمام تمثال لملك سلافي في احد شوارع فيينا كادت أن تُصيب مقتلاً من صداقتنا، فقد ذكر لنا المرافق النمساوي الذي كان يصحبنا في تجوالنا وكان من قُدامى الشيوعيين النمساويين الذين عاصروا كاوتسكي وانشقوا عليه أثر الخلافات الفكرية الحادة بينه وبين لينين، حكى لنا قصة التمثال وقال إنه قد وُضع تمجيداً لذكرى ذلك البطل الذي أنقذ فيينا من حصار الاتراك لها، بعد أن كادت أن تسقط في أيديهم. وقد أشار إلى تاريخ ذلك الحصار الذي لا أذكره الآن، فقد كانت فيينا فريسة لهجوم العثمانيين مرتين في النصف الأول من القرن السادس عشر وفي الثلث الأخير من القرن الذي تلاه. وقد أشاد دزموند بالقائد السلافي وقال إن العالم مدين له إذ انقذ البشرية من هجمة الاسلام البربرية الضارية إذ لو تيسر للمسلمين الأتراك الانتصار في معركة فيينا لما استطاع أحد أن يوقف زحفهم على بقية بلاد أوربا، وأضاف أن ذلك يذكره بمعركة بواتييه التي اتخذت اسمها من المدينة الفرنسية التي اوقف القائد الفرنسي شارل مارتيل عرب الأندلس عند أبوابها في عام ٧٣٢ م بعد أن كادوا أن يغزوا كل فرنسا ويسيطروا من ثم على اوروبا. وقال إنه لولا تلك المعركة الحاسمة لكان العالم اليوم يغط في سبات عميق ولكنا نحن السود سلعة تُباع وتُشترى في أسواق النخاسة العربية التي كانت لها تجارة رائجة لا تبور على أيام سيطرة المسلمين. وقد بدا النقاش بيننا هادئاً ولكنه اشتد بعد ان اتهمتُه بالتحامل والغلو وبالانحياز للغربيين المسيحيين الذين انتشرت تجارة الرقيق على أيديهم، وقد ردَّ هو بأن حِمية الجاهلية هي التي دعتني للدفاع عن العرب، وزلة التعصب الديني هي التي أدتْ إلى غضبي. ولعل التهمة الثانية هي التي أثارت حفيظتي وباكثر من قرينتها الأولى فقد كان مجرد الدفاع عن الاسلام والمسلمين يعتبر هوساً يقف في قمة النواقص والسلبيات التي يجب على الماركسي أن يتخلص منها وان يُطهِّر نفسه من أدرانها. ولم يكن يهمني وقتها وطيلة فترة تيهي العقلي أن يُطعن في ولائي الديني بقدر ما كان حرصي أن لا يُمس التزامي الماركسي وأن لا يكون ارتباطي بالشيوعية محلاً للشك والظن. . . . وغفر الله لنا فقد كانت أياماً نرجو أن لا يعيد امثالها وأن لا يزيغ أبصارنا بعد إذ هدانا.

وبالطبع لم أكن قد اطلعت على رأي جارودي الفيلسوف الفرنسي الماركسي عن تلك المعركة والذي ضمنه مؤلفه القيم « حوار الحضارات » اذ لم يكن قد طُبع بعد، ولم اكن قد قرأت كذلك قول اناتول فرانس كاتب فرنسا وناقدها المتحضر والذي ورد على لسان أحد شخصيات روايته « الحياة الجميلة »: « إن اشأم يوم في

تاريخ فرنسا وأعسرها كان يوم معركة بواتييه عندما تراجع العلم العربي والفن العربي وانحسر مدُّ الحضارة العربية أمام هجمة الفرنجة ».

وذات صباح إتصل بي رسول من رئاسة اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي وقال إنهم قرروا استضافتي لمدة أسبوع اسافر بعدها إلى وارسو ضمن وفد من الشبيبة العالمية استجابة لدعوة كريمة من تنظيم الشباب البولندي المعروف بـ (زد. أم. بي).

وظللتُ أتردد طيلة أيام استضافة الاتحاد لي على مكاتب رئاسته وقد ساءني ما لاحظتُ من مظاهر سلبيات كادره والتي كانت تتمثل في التقاعس والكسل وعدم الجدية في العمل بل وفي افتعال الغيرة عليه. وفي الواقع فإن اتحاد الشباب العالمي الديمقراطي كان في سني نشأته الأولى مجرد واجهة للحركة الشيوعية العالمية مثله في ذلك مثل إتحاد الطلاب العالمي واتحاد النقابات العالمي ومجلس السلم العالمي وبقية التنظيمات المهنية الأخرى التي كانت في الأصل تنظيمات سياسية تزعم كذباً أن مهمتها تتجسد في ترقية وترشيد المهن التي ترتدي ثيابها وتستظل براياتها.

وكانت مهمة تلك التنظيمات تنحصر في الدعوة لتحريم استعمال القنبلة الذرية والتخلص من المخزون منها حيث لم يكن الاتحاد السوفيتي قد نجح بعد في تجارب تفجيره النووي، ولكن بعد أن تفاقمت منعة الروس العسكرية واصبحوا ندا للأمريكان اتجهت سياسة تلك الواجهات نحو تصعيد الحملة ضد الوجود الامريكي في أوروبا وإلى تصديع دعائم حلف ناتو وفي تقويض مرتكزات الاستراتيجية العسكرية الامريكية. وقد اقتضى الأمر أن يبث السوفيت الروح من جديد في تلك الواجهات بدعمها مادياً وبابداء النوايا السلمية الطيبة التي تعينها على مهمتها وافكها ودجلها.

عن معتقل اوشفتز
حيث تردى الانسان اسفل سافلين

(٩)

واستقبلنا ممثلو الشباب والطلائع البولندية بمحطة وارسو أحسن استقبال وقادونا إلى فندق برستول الذي كان من الفنادق القليلة التي انتصرت على محاولات تدمير معالم وارسو وبقيت على قيد الحياة. وكنا سبعة وثلاثين شاباً وشابة، كنت أنا والصديق إبراهيم عبد الحليم الشقيق الأكبر للشاعر المصري كمال عبد الحليم الوحيدين من أفريقيا والبقية من آسيا وأمريكا اللاتينية والكثرة الغالبة من الأخيرة.

وقد هالنا منظر وارسو وبشاعة حالها فقد كانت من أكثر المدن الأوروبية التي أبتليت أثناء سني الحرب دماراً وخراباً إذ تعرضت للتخريب مرتين أولاها عند اعلان الحرب وبداية الغزو النازي لها وثانيها في الشهور القليلة التي سبقت نهاية الحرب عند بداية الهجوم الروسي الذي استهدف دول المحور وتحرير الاراضي المحتلة من قبضة الألمان.

وكنا قد شقينا قبلها بالتخريب الذي أصاب برلين وتعسنا لحال فيينا ولكن حال وارسو كان أمرّ وأدهى.

ولعل المدينة الوحيدة من بين المدن التي زرتها في رحلتي الأولى لوسط اوروبا التي لم تصبها الحرب بالدمار والبلى كانت براغ التي يقول الشيوعيون التشيك الموالون للاتحاد السوفيتي أن الفضل في سلامتها يرجع للرفيق ستالين الذي استجاب لالتماس سكانها وأمر قائده مارشال زوكوف بتحويل مسار هجوم احدى فرقه لانقاذ المدينة قبل أن يتم نسفها وتخريبها بواسطة جيش الاحتلال الالماني الذي كان على وشك ان يفعل قبل مغادرته المدينة مذموماً مدحوراً. ولعل ستالين أراد بذلك أن يرد جميلاً سبق وديناً مستحقاً عليه من التشيك اذ يقول ونستون تشرشل في مذكراته الجامعة عن الحرب العالمية الثانية انه سبق لادورد بنش رئيس جمهورية

تشيكوسلوفاكيا أن بعث لستالين برسائل سرية في منتصف الثلاثينات ينبهه فيها الى خطورة الانزلاق وراء تقارير الجستابو المزورة والتي كانت تهدف إلى إثارة هوْس ستالين وهواجسه بتسريب معلومات كاذبة ضد قيادات الجيش الأحمر وإظهارهم بمظهر الخونة المتعاونين مع اعداء الاتحاد السوفيتي، ولكن ستالين لم يستبن النصح وسدر في غيه وحماقته يلعق من دماء خيرة ضباطه ويطيح برؤوس طليعة شباب قواته مما يسر انتصار هتلر في سنوات الحرب الأولى واندحار الجيش الأحمر.

ومكثنا ببولندا قرابة الشهر زرنا خلالها بعض مدنها الشهيرة وعلى رأسها كراكوف التي لجأ لجبالها متخفياً لينين في ١٩٠٩، وشهدنا في أثنائها وضع الأساس للمدينة الجديدة «نوفاهوتا» بالقرب من كراكوف والتي كان الأمل أن تصبح اكثر مراكز الصناعة تقدماً في بولندا. وقد شُرفتُ بغرس شجرة في باحتها الرئيسية باسم اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي وكان مرد اختياري دون كافة الآخرين إلى افريقيتي إذ لم يكَن ثمة ما يميزني عن بقية الرفاق.

واذكر أنه عند إعلان بداية احتفالات وضع حجر الأساس للمدينة الجديدة أن حاول سكرتير الحزب الشيوعي في المنطقة إطلاق سراح حمامة بيضاء كرمز للسلام وكبشير بالخير العميم الذي يتوقعه لبولندا على يدي المدينة الجديدة التي ستكون قلعة للعلم الحديث وللتكنولوجيا. ولكن الحمامة رفضت باباء وشمم أن تفرد جناحيها مما أدى إلى سقوطها تحت قدمي الرجل الذي سارع مرافقوه إلى حملها خارج المسرح وعجّلوا باطلاق مئات غيرها تغطية للحادث الذي اعتبره كثيرون نذير شؤم وفالاً سيئاً.

وقد صار الحال بالفعل كذلك، فقد صدق الظن الكاذب ودخلت نوفاهوتا على أهلها بالساحق والماحق كما يقول المثل الساذج، إذ ظلت النكبات تتوالى على بولندا والخطوب تترى وما للبلد من ولي ولا ناصر. وقد تأزم الحال طيلة ما بقي من أيام بوسلاف بيروت الذي فرضه الروس ليخلف فلادسلاف جوملكا الذي كانوا نصبوه من قبل والياً على البلد التعيس. ويرجع سوء الحال إلى عجرفة الروس وسطوة كلاب صيدهم المحليين وإلى ارتفاع تكاليف المعيشة ارتفاعاً لم تشهد له البلاد مثيلاً. وقد أدى التردي الذي آلت إليه الحالة في منتصف عام ١٩٥٦ إلى اضطرابات دامية عرفت باحداث بوزان، أطاحت بالحكومة الموغلة في ولائها للروس واعادت جوملكا للحكم من جديد بعدان ظل رهين الحبس عقداً كاملاً من الزمان. وقد تميز عهد جوملكا الأخير ببعض مظاهر الاستقلال الذاتي عن نفوذ موسكو المباشر. ولكن

الحال لم يستتب ولم يستقر اذ تفجرت الثورة التي قادها العمال في بعض مدن البلطيق، فكان أن قرر الروس قمعها، ولمَّا لم تنجح اجراءات القمع اصدروا تعليماتهم باقصاء جوملكا عن السلطة للمرة الثانية واستبدلوه بادوارد فيريك الذي كان اكثر اذعاناً من سالفه.

ولم يكن مصير هذا بأفضل من سلفه فقد اطاح به الروس أيضاً أثر هبة العمال البولنديين وانتفاضة الشعب بقيادة نقابة التضامن ـ سولدارتي ـ التي تزعمها عامل كهربائي مغمور يدعى ليش فاليسيا. وكان الروس قد اوعزوا إلى أعوانهم من كبار قادة الجيش البولندي بالتدخل. وبالفعل استولى وزير الدفاع الجنرال جاروزيلسكي على السلطة في الثالث عشر من ديسمبر ١٩٨١ ونصب نفسه رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع وأميناً عاماً للحزب الشيوعي، وقد سارع باعلان حالة الحرب والطوارىء بعد أن استوثق أن جذوة العداء للروس تضطرم لهيباً، وبغضهم للشيوعية يزداد سعيراً، وفرض حظر التجول في وارسو وبعض المدن، وقطع كل وسائل الاتصال الهاتفي والسلكي واللاسلكي، وأغلق المطارات، ومنع السفر داخل البلاد وخارجها، واقتحم دور العبادات من بِيَع وكنائس بحثاً عن القادة المناوئين، وزج بالالاف في معسكرات الاعتقالات والسجون، وجعل دباباته تجوب الشوارع تبث الرعب وتثير الفزع، وطائراته العمودية والحوامة تحلق في الأجواء تحسباً للمفاجآت ورصداً لما يكون قد خفي.

ولم يشفِ كل ذلك غليلَ الروس فقد امروا عميلهم، الذي لم يكن ليعصي لهم امراً، بتعطيل جلسات البرلمان بعد أن امتدت يد المقاومة إلى داخله حيث كان ظنهم أنه منطقة مقفولة للحزب الشيوعي الذي طغى وبغى. بل تجاوزوا الأمر إلى الاشارة بتجميد الحزب نفسه بعد ما ثبت أن ثلث عضويته قد هجرته وانتظمت في صفوف نقابة التضامن، وأن ما تبقى من الأعضاء، ان هم إلا رجع صدى لقادة الحزب القدامى، الذين تحجَّرتْ قلوبُهم وتحنطتْ عقولُهم واصبحوا كالمومياء، لا يختلفون عنها إلا من حيث القدرة على النطق وترديد الشعارات البالية الجوفاء.

ولعله لم يكن من باب الصدفة أن يتكرر مشهد حمامة السلام التي رفضت أن تفرد جناحيها في سماء نوفاهوتا في مسرح بلد آخر يبعد آلاف الفراسخ والأميال من بولندا ولكنه يشترك معها من حيث ابتلائه بكيد البغاء من زبانية الشيطان وبحكم طاغوت البشر. فقد حدث بعد ذلك بعدة سنين وبالتحديد في اليوم الأخير من مايو ١٩٦٠ أن اطلق د. فيرفورد، طاغية جنوب افريقيا في احتفال، حشد له الناس

وجمعوا ضحى، حمامة بيضاء كرمز للسلام والرفاهية اللذين زعم أن بلاده تنشدهما وتسعى لتحقيقهما، ولكن الحمامة قبضت جناحيها وابتْ أن تفردهما فسقطت ميتة لتوها بعد أن نزفت دماً. وانفض سامر الحفل وتطيَّر القومُ بعد أن جعلوا من رمز الحمامة مسخاً مشوهاً يستغله الشيوعيون والعنصريون على السواء بعد أن التبس الحق بالباطل واختلط الحابل بالنابل وبعد أن صاروا كالبقر يتشابهون. . . . . ولله في خلقه شؤون.

وانتهى بنا المطاف باوشفيتز. وكانت زيارتنا لتلك القرية آخر الاماكن في برنامج تجوالنا ببولندا. واشفيتز هذه قرية تبعد عن كراكوف مسيرة ساعة بالقطار وقد اشتهرت باستضافتها لأكبر المعتقلات التي أقامها النازيون في أوربا لابادة اليهود. وقد كانت حصيلتها من هؤلاء اربعة مليون رجالاً ونساء ثيباتٍ وابكاراً شيوخاً وشباباً واطفالاً ورُضَّعاً، وكان المعتقل عبارة عن أرض فسيحة جرداء احيطت باعمدة صلدة قُرنت بها اسلاك شائكة ممددة كانت تُشحن ليلاً ونهاراً بتيار الكهرباء ليصعق من تحدثه نفسه بمحاولة الفرار من المعتقل الذي كان لنزلائه كنار الله الموقدة عليهم موصدة. وعلى امتداد تلك الاحاطة اقيمت ابراج للمراقبة لا تبتعد عن بعضها الا امتاراً قليلة. وقد استرعى انتباهنا كثرة المداخن التي تبيَّن لنا عندما ولجنا باب السور الذي ضُرب حول المعسكر انها كانت مداخن لافران ظاهرها برىء وباطنها فيه العذاب اذ كان المعتقلون يلقون فيها صفوفاً احياءً وأمواتاً، بعضهم فوق بعض درجات، لا يفصل بينهم إلا الواح من الخشب رُصَّت طبقات فوق الرفات وكانت الطاقة التي تولدها النار التي وقودها الناس تستغل في تدفئة مساكن وأماكن عمل المشرفين على قتل الابرياء من مستضعفي اليهود الذين جيء بهم من كل حدب وصوب ليستأصلوا من حافة الأرض كحل نهائي لمشكلة طائفة من الساميين الذين قال عنهم هتلر انهم حثالة البشر.

وفي داخل المعسكر شاهدنا غرف الغاز التي كان يُحشر فيها المعتقلون عنوة واقتداراً والتي كان يسرع إليها البعضُ فراراً من الكلاب آكلة لحوم البشر التي كانت تُطلق عليهم لتحثهم على استعجال الدخول في غرف الموت.

وكانت مخازن المعتقل ملأى بأحذية وملابس النزلاء الذين كانوا يجردون من كل ممتلكاتهم بمجرد دخولهم المعسكر في طريقهم إلى الدار الأخرة. كما كانت هناك غرف خُصصت لحفظ خصائل الشعر المجتث من مختلف منابته في أجسام المعتقلين التعساء ليصبحوا كما ولدتهم امهاتهم قبل استعبادهم عُرياً غُرلا.

ولم تكن زيارتي لمعتقل اوشفيتز أول زيارة لي لأحد معسكرات الاعتقال النازية فقد زرتُ من قبل وأثناء تجوالي برفقة الشباب الألماني في المانيا الشرقية معسكر بوخفالد المشهور والذي يجاور كل من فايمر وينا. وبالرغم من العجب الذي شهدته من المخلفات التي تنبيء عن انحطاط النازيين الذين كانوا يشرفون عليه وعن الدرك الاسفل الذي ترددوا اليه فإنه كان يزوّر تواضعاً بالنسبة لما كان عليه الحال في اوشفيتز، هذا رغم أنه كان من بين المعروضات في يوخفالد شمعدانات كهربائية صُنعت جدرُها ومظلاتها من جلود النزلاء الذين كانت غالبيتهم من اليهود وقلتهم من الشيوعيين الألمان خلفاء ليبنخت ورفاق أرنست تيلمان الذين بادروا نظام هتلر بالعداء، وقد كان صُنع تلك الشمعدانات الهوّية المفضّلة لمدام كوخ زوجة مدير المعتقل.

ولم يكن وضع زيارة معتقل اوشفيتز في نهاية قائمة زيارتنا لبولندا صدفة او اعتباطاً فقد قصد المشرفون على الزيارة على جعلها خاتمة لسياحتنا في بلادهم، لأنهم كانوا يدركون أن الحالة السياسية والاجتماعية وخاصة الاقتصادية في بولندا من السوء بالدرجة التي لا بد وأن تترك اسوأ الأثار لدى الزوار القادمين من اوربا وأمريكا بشقيها الشمالي والجنوبي، ولذلك عمدوا لأن يحمّلوا الغزو النازي والحرب التي لم يكن قد مضى على وضعها اوزارها غير بضع سنوات تبعة كل النقائص والسلبيات التي لم تكن لتخفى على الزوار، حتى اولئك الذين عميت ابصارُهم وصُمّت آذانهم واحتواهم بيت العنكبوت كأمثالنا رغم أنه اوهن البيوت.

وبالحق فإن شيئاً من رذاذ خيبة الأمل كان قد اصابنا، فقد لعب « الفار في عبنا » كما يقول المثل، بمجرد أن وطأت أقدامنا أرض المنطقة التي احتلها الروس في النمسا. فقد كان يقيننا أن الخير معقود لواؤه للروس كما هو للجياد الصافنات وأن الأرض الجرز الخاشعة لا بد أن تهتز وتنبت الأشجار الباسقة بمجرد أن يضع الروس عليها أياديهم القادرة. وقد صعقنا أول الأمر عندما خرجنا من الزون الروسي إلى المنطقة المحايدة عند « راينر شتراسا » ثم إلى مناطق الامريكان والانجليز والفرنسيين فقد لمسنا الفارق الحضاري بين تلك ومنطقة رفاقنا. وكان حالنا كذلك وبأسوأ منه في المانيا إذ كانت المقارنة بين برلين الشرقية والغربية غير متكافئة، فكفة الغرب كانت ولا تزال هي الراجحة. وكان يقال لنا إنها الحرب وما خلفته من دمار ولكن ذلك الزعم لم يكن ليقنعنا القناعة الشافية إذ أن الدمار لم يكن وقفاً على برلين الشرقية دون أختها. ويجيء رد الرفاق مسرعاً مُهطعاً أن الجزء الشرقي من برلين شهد أشد أنواع

المقاومة من النازيين حيث كانت إقامة هتلر الأخيرة تحت ظلال الزيزفون في شارع « انتردن ليندن » وحيث « الرايخ كانسلاي » مقر المستشارية والحكومة. كما كانوا يقولون إن الغرب قد أراد أن يجعل من المانيا الغربية نافذة يطل منها الزوار على مدى تقدم الغرب الحضاري والصناعي. ولم تكن هذه الحجة الداحضة كاختها السالفة تشفي لنا غليلاً .... فماذا كان يمنع الروس أن يجعلوا من برلين الشرقية، بدورها، وجهاً مُسفراً مُستبشراً. وكان دعاة الغرب قد جنّدوا شبابهم ويسّروا لهم دخول برلين الشرقية إبان أيام المهرجان، إذ لم يكن هناك حائط يفصل المدينتين بل كان الترام يربط بين الجانبين. وقد كان هؤلاء يندّدون بالروس ويقولون إنه بينما يقدم الأمريكان المساعدات والمعونات المالية والاقتصادية لدول غرب اوربا المنكوبة تحت مختلف الوجوه والأسماء وعلى رأسها مشروع مارشال نجد أن السوفيت قد استغلوا موارد البلاد التي احتلوها استغلالاً بشعاً ونهبوا مدخراتها ومرافقها الصناعية والزراعية. ولم يشفع لتلك البلاد أنها ذاقت ويلات الحرب وعانت من دمارها ورزاياها بأكثر من روسيا نفسها، كبولندا التي كانت أكثر بلاد العالم ابتلاء بالحرب. فبجانب الدمار التام الذي أصاب بعض مدنها وقراها كان ابتلاؤها بنقص الانفس والثمرات أكبر نسبياً من ابتلاء الاتحاد السوفيتي، حيث أنها فقدت ستة ملايين من سكانها الذين كان تعدادهم لا يزيد عن العشرين مليوناً إلا قليلاً.

وقد اسهمت الخيرات التي نهبها السوفيت من تلك البلاد، والأموال العينية المنقولة والمسلوبة في إعادة بناء روسيا، وفي بث الروح في خططها الاقتصادية الخمس التي اعلن ستالين عن بداية تطبيقها في أوائل عام ١٩٤٦، وفي تعويض جزء من خسائر الحرب حيث لم يكتف الروس بالاستيلاء على احتياجات صناعاتهم من المواد الخام والمعادن وتصديرها إلى مختلف جمهورياتهم السوفيتية، وإنما قاموا بفك كثير من المصانع والمعامل وأعادوا تشييدها في عدد من مدنهم كاستالنجراد ولينينجراد، وفرضوا الهجرة إلى داخل الاتحاد السوفيتي على قطاعات كبيرة من القوى العاملة في دول البلطيق والبلقان لاستغلالها في مختلف الأعمال الانشائية وفي استصلاح أراضي سيبيريا الشاسعة، ولاستخراج المعادن والفحم. هذا بجانب التعويضات التي قررت بمقتضى معاهدات الصلح واقتطعت من الدول التي هُزمت في الحرب أو اسهمت في المجهود الحربي لدول المحور.

وتشير الاحصائيات، التي لا سبيل للطعن في صحتها إلى أن ما قبضه الروس من التعويضات التي فُرضت على بلاد وسط أوربا وشرقها كانت تمثل في الفترة من

أول عام ١٩٤٥ إلى نهاية اكتوبر من عام١٩٥٦ عشرة بالمائة من جملة موارد الدولة السوفيتية.

ولما أحس السوفيت ببداية تذمر شعوب تلك البلاد، التي كانت تنزف دماً وتتضور جوعاً، واستنكارهم للنهب الاستعماري السوفيتي المتواصل والمستمر لجأوا إلى أساليب الغش والتدليس، ومنها تأسيس شركات أسهم مشتركة بينهم وبين دول أروبا الشرقية كانت لهم فيها اليد الطولى الغالبة، والنصيب الأوفى. ومنها أيضاً إقامة سوق مشتركة فرضوا عضويتها على البلاد التابعة. وكان السوفيت، ولعلهم لا يزالون، يعتقدون أن ما أصابهم من أذى وما نالهم من عنت أيام الحرب يكسبهم حقاً في استلاب خيرات ألمانيا بوصفها الدولة المعتدية ويبيح لهم التقاط ثمرات البلاد الأوربية التي تعاون بعض ساستها مع هتلر عن طوعٍ أو صاغرين. وكان ستالين يرى أن تضحيات الجيش الأحمر وحق الفتح تخول له بسْط نفوذه على الأراضي المحتلة وأنه مُستخلف في قدراتها يستغلها كيف شاء ووفق هواه لمنفعة الاتحاد السوفيتي تعويضاً لخسائره الجسيمة إبان الحرب. وقد سجل له التاريخ مقولة في حفل أقيم بالكرملين مساء أحد أيام يوليو من عام ١٩٤٤ تفضح نواياه وتلخص طموحاته وتكشف طرفاً من رؤيته لعالم ما بعد هزيمة النازية:

« ليست هذه الحرب كسابقاتها، فكل من يحتل أرضاً يفرض عليها نظامه الاجتماعي. وكلٌ يستطيع أن يفعل ذلك إلى المدى الذي تقف عند أبوابه جيوشه وقواته المسلحة.... ولن يكون الأمر خلاف ذلك ».

وكان الرجل لا يسمح لأي من كان أن يتنازع الروس السيادة على تلك البلاد حتى ولا أهل الدار.

وقد التزم قومه من بعده بقوله واستَنوا شرعه وساروا على نهجه ينهبون البلاد التي أبتليت بهم، يدقون رؤوس المعارضين ويذلون الأعناق، ويقربون شذاذ الأفاق من العملاء والرفاق وغيرهم من المرتزقة وأهل الشقاق الذين يبطنون النفاق ويبدون الوفاق.

ارهاصات ثورة يوليو المصرية

(١٠)

وكانت بولندا آخر محطات زيارتنا الأولى لأقطار أوربا الشرقية. وحلّقت بنا الطائرة في سماء وارسو معلنة نهاية المطاف وبداية رحلة الرجوع إلى الخرطوم عن طريق زيورخ والقاهرة وإيذاناً بجولة جديدة ولكنها جولة فكر وسياحة عقل وطواف روح استعرضنا خلالها نتيجة تجوالنا البدني بالبلاد التي كان ظننا عندما يمّمنا وجهنا شطرها أول مرة أنها جنة الله في الأرض، لا نستنشق فيها إلا عبيراً ولا نستقبل إلا طيّباً ولا نسمع من أهلها إلا تمجيداً للشيوعية وإلاّ تسبيحاً بحمد الاتحاد السوفيتي الذي حرر الرجال بعد أن كانوا عبيداً، والذي فك الوثاق وحلّ العقال لتنطلق الطاقات التي تحقق مجتمع الوفرة والعزة والكرامة، مخلّفة وراءها وإلى الأبد كل مظاهر استغلال الإنسان لأخيه الإنسان وكل رواسب القهر الطبقي والاضطهاد العرقي.

وكانت حصيلة التجربة غير رابحة، وكفة السلب ومن أول وهلة هي الراجحة، فقد كانت الوجوه عابسة صارمة، والنفوس قاتمة مظلمة، ومظاهر البؤس والشقاء بادية طاغية تكاد تلمسها في كل مناحي الحياة ودروبها وضروبها.......... ولكن سرعان ما كانت تنتابنا الهواجس ويتنازعنا التعصب المذهبي فتطل المسوّغات تحجب عنا الرؤية الموضوعية الصائبة للأسباب والعوامل التي تقف حائلاً دون تحقيق المجتمع المنشود والذي كانت الدعاية الماكرة تقول لنا إن دعائمه قد أرسيت في بلاد الديمقراطية الجديدة وان ركائزه قد ارتفعت سامقة شاهقة بجهد الرفاق وبعون السوفيت الذين كنا نحسب أنهم كجند سليمان لا يصعب عليهم فعل ولا يستعصي عليهم أمر، ونظن أنهم كهيئة الجن يقدرون على فعل كل شيء.

وتنهض التبريرات من كبوتها وتطرح الذرائع نفسها زاعمة أنها الحرب التي لم يمض على وضع أوزارها إلا بضع سنين، وأنه هتلر وزبانيته الذين أفنوا زهرة الشباب

الأوربي وحرموا المجتمع الجديد من سواعد الفتية ذوي الهمة والعزم الحديد والذين كانوا هم الأمل والرصيد.

ونمضي في طوافنا الفكري نُقلّب الأمور ونجتر ذكريات المآسي التي لمسناها في المانيا وتشيكوسلوفاكيا والنمسا وبولندا ونستعرض مظاهر البؤس التي كانت واضحة في الوجوه الكالحة.... ومرة أخرى يطل علينا شبح اوشفتز يحمل معول الهدم ويلوِّح بفأس الموت، وتطوف أمام خاطرنا المناظر المؤسية، شوارع برلين الخربة وعمارات وارسو المهدمة، ويتراجع من ثم وعلى الفور الغم الذي تملكنا والقلق الذي إستبدَّ بنا ونجد العذر للرفاق وللروس ونقول ماذا يفعلون أمام كل هذا الخراب وكل هذا الدمار..... إن الوقت وجهد الرفاق كفيلان باصلاح ما أفسد العطّار وما أصاب الديار على أيدي الرأسماليين والفاشست إذ لا بد للظلمة أن تنجلي وللمصاعب أن تنزوي، ولا بد لجرح الحرب أن يندمل.

وقد ظل الأثر السلبي لتلك الزيارة الأولى يلاحقنا ونحن نحاول ردَّه بما يجِدُّ من المستحدثات وبما نقرأ ونسمع عن مجهودات لتذليل الصعاب إلى أن أذن الله وشاء أن ينشلنا من براثن العزة بالإثم ويلزمنا كلمة التقوى ويطلق لساننا بعد أن طال علينا الأمد فقست القلوب أو كادت، وعمت الأبصار أو أوشكت.

ووصلنا مصر وتلقفنا الرفاق يسألون عن حال السعداء الذين ينعمون بالعيش والهناء في جنان البروليتاريا. وكنا نكتم الغيظ ولا نكاد نهمس بما كان يختلج في نفوسنا وما يدور داخلنا من صراع بين حقيقة ما رأينا وبين الصورة الزاهية التي كنا نحملها من قبل بين جوانحنا. فكان الصدر يضيق ولكن اللسان لا ينطق وكنا نتحرز أن يفلت عفو الخاطر ويكشف ما بنا من جرح وما نحس به من خيبة أمل.

ورغم أن القلب كان مثقلاً بما رأى إلا أنه كان مشدوداً إلى الماركسية التي تشحذ الهمم وتستنهضها كَذِباً وترفع رايات التفاؤل عالية.... فإن عجز الرفاق في أوربا أن يحققوا مُثُلَها فهذا شأنهم، أما نحن فإننا كفيلون بأن نجعل الأماني واقعاً والمستحيل ممكناً..... والكل ميسر لما يقدر عليه.

وقضينا بقاهرة المعز ثلاثة أيام حافلة أدركنا خلالها أنها حبلى بالثورة ولكنها كما يقول العرب كالحامل المتم لا يدري أهلها متى تفجؤهم بولادها ليلاً أو نهاراً. وكانت البلاد تعيش أحداثاً كباراً وفواجع جساماً فقد خرجت مدينة الاسماعيلية لتوها من مجزرة بشرية راح ضحيتها أكثر من مائة وثلاثين من قوات شرطتها ما بين قتيل

وجريح على أيدي فرقة من الجيش البريطاني المرابط بالشاطىء المصري لقنال السويس هدَّت دار المحافظة وثكنات البوليس على رؤوس من فيها.

وتلت أحداث الاسماعيلية حريق القاهرة الشهير الذي التهم كثيراً من المتاجر والمطاعم ودور الرقص والسينما والفنادق ومكاتب الشركات والمخازن والمساكن والتي لا زال المؤرخون يقفون حيارى أمام تسمية القوى التي دبرتها وإنْ كان هدفها واضحاً كما يقول السادات في كتابه «البحث عن الذات» (لم يُعرف حتى الآن من الذي دبَّر حريق القاهرة، ولكن الهدف كان واضحاً لدى الجميع).

وقد أشار حسن يوسف باشا وكيل الديوان الملكي على عهد الملك فاروق في مذكراته عن القصر ودوره في السياسة المصرية إلى الأقوال التي أدلى بها علي ماهر باشا في هذا الصدد أمام المحكمة العسكرية العليا في قضية التحريض على حريق القاهرة بوصفه رئيس الوزراء الذي تولى الحكم إثر ذلك الحريق، فقد قال «إنه لا يمكن أن يكون الأطفال الذين يمثلون أمام المحكمة هم الذين يقومون بهذه الأعمال وحدهم. ثم أن الأدوات التي استعملت في الحريق كانت غريبة. وقد تبين أن هناك يداً أجنبية متفقة مع يد وطنية على تدبير الحوادث».

وقد ثبت أن احدى الشركات الأجْنبية بالقاهرة كانت قد ركُبت قبل الحريق على واجهاتها أبواباً حديدية ضخمة، كما تبين أن بعض المتظاهرين كانوا «يحملون مفرقعات ومواد ناسفة ومسدسات مصنوعة في الخارج ولا يقدر على استعمالها إلا أشخاص مدربون».

ولعل أغرب الروايات ما ورد في شهادة حافظ عفيفي باشا، الذي كان آخر من تولى منصب رئيس الديوان الملكي، أمام محكمة الغدر في آخر مايو من عام ١٩٥٣ من أنه قد سمع أن لوزير دولة بولندا الاشتراكية ضلعاً في أحداث حريق القاهرة، وقد أشارت تقارير الشرطة الرسمية إلى أن ذلك الوزير قد آوى وبذار المفوضية أحد المتهمين في جريمة الحريق. وقد روى حسن يوسف باشا طرفاً من قصة هذا الوزير البولندي، نبثها هنا لندحض الزعم بأن الدبلوماسيين السوفيت وأعوانهم من ممثلي أقطار أوربا الشرقية ينأوْن بأنفسهم عن مزالق التدخل في شئون البلاد الداخلية المعتمدين لديها. تقول مذكرات الباشا «لهذا الوزير الملقب بالكونت الأحمر قصة. فهو عندما رشحته حكومته وزيراً مفوضاً لها في مصر بعث السفير البريطاني في القاهرة بكتاب شخصي إلى وزير الخارجية المصرية أوضح فيه أوجه النشاط الهدام الذي مارسه هذا الكونت عندما كان ممثلاً لبلاده في كولومبيا والمكسيك وغيرهما من

بلاد أمريكا اللاتينية. ويبدو أن هذا الإيضاح جاء في وقت توترت فيه العلاقة بين انجلترا ومصر بسبب إخفاق مفاوضات المعاهدة. فلم يلتفت إليه. ووصل الكونت الأحمر في سبتمبر ١٩٥١ وباشر عمله في مصر فوراً.

وما أن انتهى التحقيق في حوادث الحريق حتى بادرت وزارة، الخارجية المصرية إلى طلب سحب هذا الوزير المفوض وغادر مصر فعلاً في الثاني عشر من أبريل ١٩٥٢ ولم يمضِ فيها سبعة أشهر».

ويضيف الباشا. . . . «وثلج عليَّ الذاكرة في أن أشير هنا وأنا أقيم في شقة مطلة على مبنى مفوضية بولونيا إلى أن أحد أفراد أسرتي شاهد في النصف الثاني من شهر ديسمبر ١٩٥١ شاحنة تحمل صناديق عديدة يظن أنها تحتوي على مشروبات واردة بمناسبة الأعياد وإنما كان مما يلفت النظر أن الصندوق الواحد كان يحمله اثنان أو ثلاثة من العمال تحت إشراف سكرتير المفوضية. وبالرجوع إلى صفحات الأهرام، عن تلك الأيام تبين أنه في الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٥١ أبحرت ثلاث سفن بولونية من ميناء «جيينيا» على بحر البلطيق إلى الصين تحمل أسلحة وذخائر وأن بعض هذه الأسلحة تم توزيعها في الاسكندرية».

وقد تصدت مذكرات الباشا المصري لتفنيد مزاعم الشيوعيين المصريين والعرب وإذاعة موسكو التي كانت تتهم كلا من الانجليز والسراي بأن لهم ضلعاً في التدبير الأثم. فقد قرر وكيل الديوان الملكي أن الانجليز كانوا أكثر الجاليات خسارة في الأرواح والممتلكات وقد أشار إلى ما حدث لنزلاء «الترف كلوب» ولشركة الخطوط الجوية البريطانية ولبنك باركليز. كما أشار إلى أن القوات البريطانية كانت في التل الكبير على مقربة من العاصمة منذ منتصف يناير ١٩٥٢ «ولو كان في نيتهم احتلال القاهرة لما بادروا قبل الحريق إلى تحذير الحكومة المصرية من الاضطرابات وسؤالها عما إذا كانت قادرة على حماية العاصمة كما ورد في إفادة وزير الدولة عبد المجيد عبد الحق في قضية التحريض على حوادث ٢٦ يناير - يوم الحريق -. ثم أن الانجليز كانوا يعلمون أن قوات كبيرة من الجيش المصري كانت ترابط في القاهرة وكانت قادرة على صد أي هجوم أجنبي «وعن الزعم بأن الملك كان يقف وراء تدبير حريق القاهرة» يقول وكيل الديوان الملكي إن معنى هذا الزعم أن الملك أراد أن يتخذ من الحريق ذريعة لإقالة حكومة الوفد بعد أن أعيته الحيلة في إيجاد المبرر الذي يسوِّغ الإطاحة بها والتخلص من النحاس باشا، وأن معناه أيضاً أن الملك نسي أن الدمار قد يمتد إلى قصر عابدين، وفيه ولي عهده وهو في المهد ولم تمض عشرة

أيام على مولده!!» ودحضاً للزعم يستنجد ببعض أحداث التاريخ ويقرر.

«إن من يقرأ تاريخنا المعاصر يجد أن الملك فاروق سبق أن أقال وزارة الوفد في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ متحدياً في ذلك نصيحة السفير البريطاني، وكان النحاس باشا وقتها هو بطل المعاهدة وصاحب الفضل في إلغاء الامتيازات الأجنبية كما أن الملك أقال وزارة الوفد في ٨ من أكتوبر ١٩٤٤ وهي مستندة إلى حراب الانجليز في حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وكانت تتمتع بكامل ثقته وتعمل جاهدة إلى مرضاته. وفوق هذا وذاك، فإن النحاس باشا قدم استقالته شفهياً يوم ١١ ديسمبر ١٩٥١ م، وما كان أسهل على الملك من قبول الاستقالة دون حاجة إلى إحراق العاصمة تبريراً للإقالة».

ويستزيد الباشا ويضيف إلى الحجة المتقدمة «أن إقالة الوزارة في مصر لم تكن تتطلب أكثر من أن يتباطأ القصر في توقيع المراسيم المقدمة من الحكومة، أو أن يطلب رئيس الوزراء مقابلة الملك فلا يجاب إلى طلبه، وقد حدث هذا عدة مرات دون حاجة إلى حريق أو تخريب».

وبالرغم من الحجج التي ساقها وكيل الديوان السابق في مذكراته فإن بعض المؤرخين والكتاب يصرون على أن أصابع حاشية الملك كانت هي التي دبرت ونفذت حريق القاهرة لتكون تكأة يرتكز عليها الملك لإقالة النحاس باشا. ويستدلون على ذلك بأنه تم بالفعل إسقاط الحكومة في أعقاب الحريق وعُرضت رئاسة الوزارة لأحمد نجيب الهلالي باشا الذي اعتذر عن تشكيل الوزارة تسبباً على سوء حالته الصحية، ثم أُسندت إلى علي ماهر باشا الذي لم يبق بها إلا بضعة أسابيع حيث خلفه الهلالي باشا في أول مارس ١٩٥٢ ليبقى فيها إلى نهاية يونيو من نفس العام ليخلفه حسين سري باشا الذي أطاحت به ثورة الثالث والعشرين من يوليو التي فتحت صفحة جديدة في تاريخ مصر والسودان.

وكان النحاس باشا إبان رئاسته للوزارة قد تلا في مساء الاثنين الثامن من اكتوبر ١٩٥١ مراسيم أربعة ألغى بمقتضى أولها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ الذي سبق صدوره بالموافقة على معاهدة ١٩٣٦ بين الحكومتين المصرية والبريطانية، ويقضي ثانيهما وثالثهما بدعوة البرلمان لتعديل الدستور ليصبح لقب الملك «ملك مصر والسودان» بعد أن كان «ملك مصر» ويقضي رابع تلك المراسيم بأن يكون للسودان دستور خاص تضعه جمعية تأسيسية تمثل أهله.

وكان النحاس باشا قد وصف تلك المعاهدة عندما وقعها في عام ١٩٣٦ بوصفه

رئيساً لمجلس الوزراء المصري مع سير انطوني ايدن وزير خارجية بريطانيا بأنها «معاهدة الشرف والاستقلال». وقد سعد بها المصريون أيما سعادة إذ كانت أغلبيتهم تدين بالولاء السياسي لحزب الوفد ولزعيمه «المحبوب» النحاس باشا وقد عملت أجهزة أعلام الحكومة وصحف الوفد على تزيينها وإلباسها حللاً زاهية واعتبرتها تتويجاً لجهد مُضنٍ طال مداه، فقد سبقتها محادثات عدلي كيرزون عام ١٩٢١، وثروت ـ تشمرلين عام ١٩٢٧ والنحاس ـ هندرسن ١٩٣٠. وكان السودان هو الصخرة التي تحطمت عليها كل المحادثات والمفاوضات.

وقد كان من أسباب سعادة المصريين أن الاتفاقية أكدت من جديد حقهم في السيادة على السودان، ذلك الحق الذي تمثل في مساواتهم مع «الرعايا البريطانيين في شئون التجارة والمهاجرة والملكية وأن تكون هجرتهم إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام» ومن أسباب سعادتهم أيضاً قبول الجانب البريطاني لعودة الجيش المصري إليه بعد أن كان قد طُرد منه عقب اغتيال حاكم عام السودان سير لي ستاك بالقاهرة في عام ١٩٢٤. ومما ضاعف من فرحتهم في هذا الشأن أن الجيش قد عاد بقيادات مصرية خالصة لا تخضع لإشراف الضباط البريطانيين كما كان عليه الحال قبل إجلائه، هذا رغم احتفاظ حاكم السودان العام بمنصبه كسردار للجيش المصري.

ولعل الظروف الدولية التي كانت سائدة آنذاك وبوادر نُذر الحرب، وغزو ايطاليا الفاشية لأثيوبيا وإعلان موسليني عن أطماعه في حوض البحر الأبيض المتوسط باعتباره بحيرة إيطالية، وإصراره ورفيق دربه هتلر على إعادة النظر في الخريطة السياسية للعالم بما يحقق لهما نصيباً وافراً من المستعمرات هي التي حدت ببريطانيا لأن تُغيِّر من مواقفها المتشددة التي أدت إلى قطع المفاوضات السابقة، وإلى بدء المحادثات من جديد والتي كانت نتيجتها إبرام اتفاقية ١٩٣٦.

وكما كان توقيع الاتفاقية تتويجاً لجهد متصل من جانب الساسة المصريين وعلى رأسهم النحاس باشا، فقد كان كذلك إلغاؤها نهاية لمحاولات عديدة لتعديلها وإلى الفكاك من قبضتها القانونية. وقد كان أمر تعديلها على رأس قائمة المهام التي التزم بها النحاس باشا عندما ألف وزارته الأخيرة في أواخر الأربعينات. وقد اغتنم هو ووزير خارجيته محمد صلاح الدين فرصة زيارة عابرة للقاهرة قام بها وزير خارجية بريطانيا مستر آرنست بيفن في مطلع عام ١٩٥٠ وأبديا رغبتهما في تعديل المعاهدة.

وبعد خمسة أشهر من تلك الزيارة بدأت المباحثات بين وزير خارجية مصر

والفيلد مارشال سير وليام سليم ثم بين الأول والسفير البريطاني في القاهرة سير رالف ستيفنسون، ومرة ثالثة بين محمد صلاح الدين ومستر بيفن في نيويورك في ديسمبر من تلك السنة عندما كان الاثنان يحضران جلسات الجمعية العمومية للأمم المتحدة. ولكن لم يتسع الوقت للحديث عن السودان. وبعد وفاة مستر بيفن بدأت المحادثات من جديد بين حكومة الوفد ومستر هربرت موريسون الذي خلف بيفن في وزارة الخارجية وكان ذلك في منتصف أبريل عام ١٩٥١، ولكن النحاس باشا رفض مقترحات الوزير البريطاني الجديد لأنها أغفلت ذكر السودان. ولم تقدم جديداً إيجابياً في شأن الجلاء من مصر. ومن هنا كان تفكير حكومة الوفد في إلغاء المعاهدة وقد صرح بذلك محمد صلاح الدين باشا الذي قطع عهداً أمام البرلمان في جلسة السادس من أغسطس ١٩٥١ بأن النحاس باشا سيلغي معاهدة ١٩٣٦، قبل نوفمبر من تلك السنة. وقد فعل النحاس باشا وبر بوعد وزير خارجيته. وفي الواقع، فإن النحاس باشا لم يكن هو الأول بين الزعماء المصريين الذين فكروا جدّياً في إلغاء المعاهدة من جانب واحد. فقد سبقه إلى ذلك محمود فهمي النقراشي باشا الذي قطع مفاوضاته مع الانجليز في يناير من عام ١٩٤٧ عندما تبيّن له من مناقشته معهم حول تفسير بروتوكول صدقي - بيفن أن بريطانيا ترى أن وضع السودان تحت التاج المصري لا يحول دون أن ينال السودان الاستقلال بما يعني الانفصال عن مصر.

بشارات الأمــل

(١١)

وغادرت القاهرة وأهلها يعيشون تباشير الثورة العارمة ويتيقنون أنها آتية لا ريب فيها ولا محالة، فقد جاء إشراطها وهب نسيمها ينعش النفوس الصادئة ويستنهض الهمم الفاترة ويبث الروح في مجمع ظن الكثيرون أنه لا قدرة له على النهوض من عثراته وكبوته، ومن رقدته وسباته العميق.

ووجدت الخرطوم تعيش بدورها أحداث القاهرة، جسوم الناس في كليهما شتى وأرواحهم معاً، كما يقول بن العباس، يرقبون المستقبل بقلق وتحفز ويعانون آلام الطلق والمخاض جميعاً. وتباينت ردود الفعل لإلغاء اتفاقية ١٩٣٦. فقد بادرت الحكومة البريطانية الى تكرار القول بأنها تلتزم بالعهدين اللذين سبق لها أن قطعتهما على نفسها فيما يختص بالسودان أولهما أنها لن تقدم على تغيير الكيان القانوني للسودان إلا بعد استشارة أهله وثانيهما أنها عند وعدها بضمان حق السودانيين في تقرير مصيرهم، كما أوحت لسفارتها بالقاهرة أن تصدر بياناً رسمياً في اليوم التالي لإعلان بطلان سريان الاتفاقية ترفض فيه التصرف من جانب واحد وتعتبر الإلغاء باطلاً لا يرتب أثراً وكأنه لم يكن.

أما حكومة السودان أو الادارة البريطانية فقد سرّها موقف الجمعية التشريعية التي سارعت بإصدار بيان نددت فيه بتصرفات الحكومة المصرية ونبذت محاولتها لفرض سيادتها على السودان وأثنت فيه على موقف الحكومة البريطانية لرفضها أن يكون السودان سلعة تُباع وتشترى في سوقي المصالحة والمزايدة مع مصر.

ورغم أن حكومة السودان كانت تعلم خفة وزن الجمعية التشريعية الجماهيري خاصة في المدن إلا أنها زعمت أن معارضة الجمعية لإلغاء المعاهدة يمثل رأي غالبية الشعب السوداني. وبالطبع فإن انجليز الخرطوم كانوا منطقيين مع مصالحهم، فقد

هزَّ اسقاط المعاهدة وما ترتب عليه من فسخ وفاق ١٨٩٩ الثنائي الأرضَ من تحت أقدامهم وزلزل المرتكز القانوني الذي كانوا يتكئون عليه في اغتيالهم لحق السودانيين في السيادة على أقليمهم.

وفي الحق فإن السودانيين كانوا قد انقسموا بين مؤيد لموقف مصر ومعارض له وذلك وفق ولائهم للجبهتين الاستقلالية والاتحادية.

ومهما يكن من أمر التقويم التاريخي لمعاهدة ١٩٣٦ فإنها قد أيقظت حِمية السودانيين وفجّرت بوادر الدعوة بينهم لضم الصفوف وتوحيد الجهود وإلى قيام مؤتمر الخريجين الذي نرجو أن نفرد له الصفحات المقبلات قبل أن نعود إلى مواصلة الخطى في مسيرة الذات وصحبة الرفاق الذين نستعير فيهم قول الإمام الغزالي الذي لا نتطلع إلى موقع قدمه ولا يجرأون هم أن يرتقوا إلى مداس نعال أصحابه.

غـزلتُ لهم غـزلاً رقيقـاً فلم أجد   لغـزلي نسّـاجـاً فكسَّـرتُ مغـزلي

كان السودانيون على وفاق بأن معاهـدة ١٩٣٦ لم تكن لترضي طموحهم ولا تشبع تطلعات مثقفيهم رغم أنها نصت في البند الحادي عشر منها على أن الغاية الأولى لإدارة السودان يجب أن تكون «رفاهية السودانيين» ولكن دون مساس بمسألة السيادة عليه. وكانت الحكومة البريطانية قد اشترطت تضمين ذلك النص صلب الاتفاقية كمقابل لموافقتها على عودة الجيش المصري للسودان وتأكيد إشراك مصر في السيادة عليه، كل ذلك لتبدو أمام السودانيين، بمظهر الحادب على تطورهم والعامل على رفعتهم.

وكان بين أبناء السودان من فتنته حضارة الهند وغمره جلال تراثها الثقافي فأدمن قراءة ما سطرته أقلام مفكريها وما جادت به قريحة شاعريها الخالدين طاغور ومحمد اقبال. ومنهم من استهواه نضالها السياسي فعكف على دراسة كتابات وأقوال زعمائها، المهاتما غاندي وجواهر لآل نهرو ومولاي أبو الكلام ازاد، وظل يتابع من بعيد تجربة «مؤتمر الهند» الذي ارتضته مدارسها السياسية والفكرية، على كثرتها وتعدد مللها ونحلها، تنظيماً رائداً يُجسِّد وحدة أبناء الهند، وحادياً يقود المسيرة ومنبراً يَجُّب خلافاتهم ويعبّر عن إراداتهم الواحدة التي لا ترضى بغير جلاء المستعمر بديلاً. وكان ذلك النفر الطليعي من مثقفي السودان يرنو ببصره ويتطلع إلى اليوم الذي يتحقق لشعبهم تنظيم قائد جامع مثله.

وسنحت الفرصة عقب إعلان نصوص معاهدة ١٩٣٦. وجاء البشير من قلب

الجزيرة فقد دعا بعض أعضاء نـادي الخريجين بـود مدني إلى قيـام تنظيم يجمـع الشمل ويقود الركب. وكانت الدعوة بطبيعة الحال أكثر تواضعاً وأقـل طموحـاً إذ لم يكن ممكناً تحت كل الظروف التي كانت سائدة آنـذاك الدعـوة لخلق تنظيم يجهـر بمبادئه السياسية وينتظم عموم السودان كشأن تنظيم الهند. وعليـه فقد اكتفى كـرام متعلمي الجزيرة بالدعوة لقيام مؤتمر تقتصر عضويته على خريجي مدارس السـودان على اختلاف درجاتها ومراحـل التعليم فيها. وتلقّف «شيـخ أنديـة الخريجين» بـأم درمان الدعوة وتبادل أعضاؤه الرسائل والخطابات وجـابت رسله أصقاع البـلاد تبشر بالدعوة وتدعو لتنفيذها.

وأذّن المؤذن يدعو جموع الخريجين وممثليهم إلى الحـج إلى «بقعة الإمـام» ليشهدوا الاجتماع التأسيسي للمؤتمر الذي حُددت لـه أيام معـدودات هن أيام عيـد الفطر المبارك الذي كانت بدايته الثـاني عشر من فبـراير ١٩٣٨. واستجـاب الكرام البررة وشدّوا الرحال إلى أم درمان التي أتوها رجالاً وعلى كـل ضامـر ومن كل فـج عميق. واكتظ بهم فناء نادي الخريجين العام وانتخبوا لقيادته لجنة من ستين عضـوا واختير اسماعيل الأزهري أميناً عاماً للمؤتمر في دورته الأولى.

هناك من يزعم أن فكرة قيام مؤتمر خريجي مدارس السودان كـانت أصلاً من وحي مكتب مخابرات الإدارة البريطانية الاستعمارية في الخرطوم الذي كـان يهدف إلى خلق تنظيم يكون بمثابة الترياق المضاد للتدخـل المصري في السـودان والذي أطل بوجهه من جديد بعد إبرام اتفاقية ١٩٣٦ بعد أن كان الظن أنـه قد قُضي عليـه تماماً في أعقاب أحداث عام ١٩٣٤ وبعد جلاء القوات المصرية وضمور نفوذهم في مؤسسـات حكمه. وقد نفى سير أنجس جيلان هذا الزعم في احدى زياراته لي عندما كنتُ سفيراً للسودان بلندن في منتصف السبعينات، ولكنه أشار إلى اختـلاف الرأي بين كبار موظفي الإدارة البـريطانيـة حول التقـويم الصحيح للمؤتمـر فمنهم من كان يتوجّس منه خيفة بوصفه تعبيراً عن القـومية السـودانية وإنّ كـانوا جميعـاً يلتقون في النظرة إليه كمنبر يحجب تغلغل النفوذ الحزبي المصري في السودان وخاصة حـزب الوفد الذي كانت أغلبية مثقفي السودان تتعاطف معه. وسير أنجس هذا ظل يعمل في خدمة الإدارة البريطانية في السودان من عام ١٩٠٩ إلى عام ١٩٣٩ حـيث تقاعد بعد أن تبوأ منصب السكرتير الإداري للحكومة.

ولم تكن المخاطر الكامنة في قيام مثل ذلك المؤتمر لتخفى على استعمـاري في تجربة جيلان، ولكنه كان يدرأ تلك المخاطر بمحاولة إقناع السودانيين بـأصالـة

الثقافة البريطانية وبسمو التقاليد الانجليزية وبالمكاسب التي يمكن للسودان أن يجنيها من الارتباط بقيم تلك الثقافة وبممارسة النهج البريطاني. فقد ذكر في منشور وجهه في الثامن من مارس ١٩٣٨ إلى مديري المديريات البريطانيين:

« إنني مقتنع بأن سبيلنا إلى اقتحام جُدر ثقةِ الجيل القادم من متعلمي السودان هو تبصيرنا لهم بمزايا الثقافة البريطانية وتقاليدها ودعوتهم لالتقاط ثمارها والالتزام بقيمها، فذلك أدعى لهم وأفضل من أن ينساقوا وراء أباطيل وكيْد المصريين».

لقد حاول الدكتور جعفر محمد بخيت في رسالته عن «الادارة ـ البريطانية والحركة الوطنية في السودان ١٩١٩ ـ ١٩٣٩» أن يخفف من غلواء التهمة بأن مؤتمر الخريجين كان صناعة بريطانية ولكنه لم يفلح في درئها، فقد ألمح إلى أن الفكرة وإن كانت بمبادرة من السودانيين إلا أنها ترعرعت في أحضان المخابرات البريطانية. يقول الدكتور:

«وذكر ج بني مدير الأمن العام للمديرين في عام ١٩٣٦ بأن فكرة إنشاء هيئة استشارية من الخريجين بدت ارهاصاتها بعد التوقيع على معاهدة ١٩٣٦ وكان يصر عليها أمام البريطانيين سودانيان كبيران، هما المفتي الشيخ السيد أحمد الفيل والشيخ سيد أحمد عثمان القاضي. وأكد بني للمديرين بأن أصحاب تلك الفكرة ليسوا مطالبين بإنشاء برلمان وطني أو جمعية منتخبة للخريجين بل بضربٍ من ضروب مجالس الشيوخ والأعيان. ولعل من الممكن أن تبدأ باعتدال كجمعية منتخبة بواسطة الخريجين لإدارة مالٍ يساهم به الخريجون لإرسال السودانيين في بعثات خارجية. وقد يتطور على الزمن إلى ضرب من ضروب التنظيم الوطني لتجمع السودانيين المعتدلين في مواجهة التدخل المصري على أساس المناداة بمبدأ السودان للسودانيين».

ويواصل الدكتور بحثه عن أصول حركة المؤتمر العام للخريجين وعن تأسيسه فيقرر أن أول مذكرة أرسلها المؤتمر بعد إعلان قيامه إلى الحاكم العام كان قد صاغها بعض السودانيين «بإشراف من موظفين انجليز» فقد ذكر بالحرف:

«وقام عضوان هما الدرديري محمد عثمان وأحمد محمد صالح بمعاونة من بني مدير الأمن العام والسكرتير القضائي بصياغة مذكرة موجهة للحاكم العام لإخطاره بتكوين المؤتمر وأغراضه. وأرسل اسماعيل الأزهري سكرتير المؤتمر المذكرة إلى السكرتير الإداري بصفة رسمية».

وأشار الدكتور إلى «اللهجة الدبلوماسية والاعتدال والمعقولية» . . . التي صيغت بها المذكرة، ولعله أراد بذلك أن يدلل على ما ذهب إليه أو على الأقل ليدعمه.

ولا شك أن كلا الرأيين قد جنحا إلى المبالغة والغلو فالفكرة لم تكن أصلاً من بنات أفكار المستعمرين كما أن المؤتمر لم يكن في أي من سني حياته مطيّة للإدارة الاستعمارية أو أداة طيّعة في يدها وإنما كان نبتاً طبيعياً أفرزته تطلعات أبناء السودان الوطنية وأملته الظروف الدولية التي كانت تسود العالم في النصف الثاني من الثلاثينات.

وقد أكثر الدكتور جعفر من الإشارة إلى لبرالية السير جورج ستيوارت سايمز الذي كان قد عُيّن حاكماً عاماً للسودان في عام ١٩٣٣ بعد أن انتهت مدة خدمته كحاكم عام لتنجانيقا. وأفرد الدكتور جعفر حيّزاً كبيراً من رسالته بل باباً كاملاً عدّد فيه الاصلاحات الإدارية التي تمت في عهده وتناول فيه ما أطلق عليه اسم «نظرية سايمز الجديدة» التي تدعو للتعاون مع الوطنيين. ولعله أراد أن يشعر القارىء بالدور الكبير الذي لعبه سير جورج في تلك الفترة الحرجة والحاسمة من تاريخ البلاد. وربما كان الأمر كذلك بالفعل ولكن، بداهة، لم يكن هو المخطط لتلك السياسة بقدر ما كان منفذها. فقد كانت هناك ظروف موضوعية أجبرت الحكومة البريطانية على تغيير النهج الذي ظلت تسلكه بعد أحداث عام ١٩٢٤، ودعتها إلى إعادة النظر في سياستها بالنسبة لمصر والسودان معاً. وقد كان على رأس تلك الظروف تغير المعطيات الدولية التي سبق أن أشرتُ إليها، ومنها أيضاً رصد الادارة البريطانية لنشاط مثقفي السودان وإرهاصات تحفزهم وبداية سريان الدم من جديد في عرقهم بعد الأمنة والنُعاس الذي غشيهم أثر النكسة التي ألمت بالحركة الوطنية في أعقاب اغتيال سير لي ستاك.

وكان الانجليز، بالطبع، أعلم الناس بمقدرة مثقفي السودان وبأهليتهم للتصدي والتعبير عن رغبات شعب ظل يصارع الاستعماريين منذ أن دنّست أقدامهم أرضه الطاهرة ولم يثنه عن رغبته في التحرر وعزمه على تحقيقه فشل محاولات أبنائه المتعددة والتي كان مسرحها مختلف أنحاء القطر وأصقاعه.

ولا أخالني أتعدى على الحقيقة ولا أظنني أجانب الصواب إنْ زعمتُ أنه حتى أسلوب مؤتمر عموم الهند والذي تمثّل في طَرقِ باب المقاومة السلبية والتماس سبل العصيان المدني كان دون مستوى وتقاليد شعبنا الثورية. إذ يكاد السودان أن ينفرد

بظاهرة من النضال فريدة، فلعله الوحيد بين الشعوب الأفريقية والعربية التي أُبتليت بالغزو الأجنبي وبالاستعمار الذي لم يعرف بديلاً للنضال المسلح ضد الغاصب الدخيل وعلى مدى قرن كامل من الزمان امتد من بداية العقد الثالث من القرن التاسع عشر إلى العقد الثالث من هذا القرن أي منذ بداية الغزو التركي في عام ١٨٢١ إلى ١٩٢٤ حيث ثورة عبد الفضيل الماظ وصحبه.

ولعل عدم التوازن بين إمكانات السودان للكفاح المسلح وبين قوة الدولة المستعمرة، وفشل تجربة مقاومة الأثيوبيين للغزو الفاشي الايطالي رغماً عن ظروف الحبشة الطبيعية المساعدة، والتي كانت ماثلة للعيان حينذاك، هي التي دعت المثقفين السودانيين، ورثة التراث الخالد من النضال المسلح، لارتياد طريق بديل للمقاومة العسكرية. ولا يستطيع أي مؤرخ ولا ينبغي له أن يتخذ من أدب المخاطبة ومن اللغة المهذبة التي خاطب بها سكرتير المؤتمر الحاكم العام معلناً له بقيام مؤتمر الخريجين دليلاً على الضعف دعك عن الادعاء بأن المؤتمر نشأ في أحضان المستعمر أو أنه قد رضع من ثدي مخابراته، ولا يجوز النظر إلى بساطة الأهداف التي أعلنها والتي ضمنها دستوره والتي كانت تدور حول ضرورات الاصلاح الاجتماعي وخاصة في مجالي الصحة والتعليم، مسوّغاً للتقليل من شأنه.

ولعل مبادرة الخريجين وحتى المعتدلين منهم واستغلالهم لأول سانحة ومطالبتهم بحق شعبهم في تقرير مصيره خير شاهد على حقيقة ما كانوا يبطنون وما كانوا يريدون لتنظيمهم أن يكون.

والدفاع عن أصالة حسب ونسب مؤتمر الخريجين وتبرئته من الظن الآثم بأنه بذرة زرعها الاستعمار في رحم الأمة السودانية لا يعنيان إنكار طرف من الحقيقة بأن من دهاقنة الاستعمار من كان ينظر إليه بعين الرضا ويرى فيه متنفساً لطاقات مثقفي السودان الكامنة والمحبوسة، ودرءا يقف سداً منيعاً أمام التوسع في الامتيازات التي حققتها معاهدة ١٩٣٦ للمصريين، وحصناً منيعاً يصد أطماع مصر في مزيد من الامتيازات، وعلى رأس هؤلاء المستعمرين سير دقلاس نيوبولد الذي عمل سكرتيراً إدارياً لحكومة السودان من عام ١٩٣٩ إلى حين هلاكه في سنة ١٩٤٥.

مؤتمر الخريجين يسفر عن وجهه

(١٢)

وحرص المؤتمر على تأكيد دوره غير المعلن كتنظيم سياسي. وكان قادته وعلى اختلاف مدارسهم ودورات انعقاده يغتنمون الفرصة التي تتيح لهم إعلان ما يضمرون ولو بطريق غير مباشر.

وكانت أولى مبادراتهم في هذا الشأن تأييدهم لحكومة صاحب الجلالة البريطانية بمجرد إعلانها الحرب على ألمانيا اثر اجتياح الجيوش النازية لأراضي بولندا في الأول من سبتمبر ١٩٣٩. وكذلك دعوتهم أعضاء المؤتمر والمواطنين للتجنيد في قوة دفاع السودان عندما أعلنت ايطاليا الحرب على بريطانيا بعد سقوط فرنسا وحينما باتت قواتها تهدد حدود السودان الشرقية.

وكان الانجليز ومنذ الغزو الفاشستي لأثيوبيا في عام ١٩٣٥، يدركون المخاطر التي ربما تعرض لها السودان إذا ما دخلت بريطانيا الحرب ضد دول المحور. وكذلك كان يتعين عليهم أن يتحوطوا للأمر فكان أن استبدلوا الحاكم العام المتقاعد سير جورج ستيوارت سايمز بآخر عسكري هو الجنرال سير هيوبرت هدلستون ولكنهم لم يستطيعوا أن يضاعفوا من منعة البلاد العسكرية ومن إعدادها الإعداد الحربي الذي يؤهلها لصد الهجوم الذي كان محتملاً بل وبات وشيكاً.

وقد أسعدهم موقف مؤتمر الخريجين الذي بادر بتأييد قضية الحلفاء. ولكن ذلك لم يمنع رجلاً مثل نيوبولد من أن يُحذِّر المؤتمر من استغلال ظروف الحرب بتجاوز الحدود التي رأت الادارة البريطانية أن لا يتخطاها. ومن هنا كانت بعض مناوشاته المفتعلة مع اسماعيل الأزهري بوصفه سكرتير عام المؤتمر.

وقد يسّرت زيارة قام بها علي باشا ماهر وبصحبته وزير الحربية، صالح حرب باشا للخرطوم في النصف الأول من عام ١٩٤٠ الفرصة لمؤتمر الخريجين ليفصح

عن هويته وليكشف عن وجهه السياسي.

وكان ماهر باشا أول رئيس وزراء مصري يقوم بزيارة للسودان ولعله أراد بذلك أن يؤكد مشاركة مصر في السيادة عليه وأن يتعرف على حقيقة التيارات التي كانت تمور في سماء البلاد، وتسود الشارع السياسي، وتتفاعل وتتصارع في الساحة الطائفية، وأن يطلّع بنفسه وعلى الطبيعة على تجربة مؤتمر الخريجين الذي تواترت الأنباء في مصر على أنه خلق استعماري قُصد به أن يكون تعبيراً عن القومية السودانية ذات الكيان الخاص وذات المصلحة في التطور المستقل عن مصر. وقد بدّدت الاستقبالات الحارة والعواطف الجياشة التي لمسها الرجلان في حلهما وترحالهما الهواجس التي أثارتها الأخبار التي كانت تتناقلها الألسن في مصر وتتداولها أوساطها. وأقام لهما رجال المؤتمر حفلاً حافلاً جامعاً بمقرهم بنادي الخريجين بأم درمان، وركز خطيبهم الذي كان هو نصر الحاج علي المدرس بكلية غردون التذكارية على تأكيد العلاقات الأزلية بين الشعبين وعلى حرص السودانيين على بقائها صافية وصيانتها نقية. وتعبيراً عن أصالة الروابط بين شعبي وادي النيل التمس المؤتمر من رئيس الوفد مساهمة مصر وعونها المالي تحقيقاً لمشاريع الإصلاح الاجتماعي وخاصة التعليمي منها. وقد وعدهم رفعه الباشا خيراً، وقد فعل. وكانت حرارة الاستقبال والتماس العون علناً من مصر ضربتين أصابتا الإدارة البريطانية وأثارتا حفيظتها، كما أنهما أسهمتا في نسف مخاوف المصريين وربما «فتحتا النفس والشهية» لمزيد من المكاسب ومن المواقف الوحدوية الجريئة.

ولعل من المناسب أن نشير إلى واقعة رواها نفر من أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر آنذاك، فقد اعترض البعض على تكليف حماد توفيق بإلقاء خطاب المؤتمر في الحفل، ولم يكن سبب الاعتراض شكاً في مقدرته، فقد كان حماد من أكفأ السودانيين، ولا تقليلاً من شأنه، فقد كان هو السكرتير العام للمؤتمر في تلك الدورة وإنما كان مرده إلى خشية أن يشيع الانجليز وأعوانهم أن الدعوة لتعزيز الصلة بين شقي الوادي ما هي إلا زوبعة مفتعلة مصدرها قلة من السودانيين الذين ينتمون إلى مصر نسباً وصهراً.

وثمة قصة أخرى رواها نصر الحاج علي، أنه في صبيحة اليوم التالي لإلقائه خطاب المؤتمر اتصل به ادورد عطية الموظف بإدارة الأمن هاتفياً وطلب منه باسم مستر نيوبولد، السكرتير الإداري، أن يمتنع عن توقيع المذكرة التي أعدتها لجنة المؤتمر التنفيذية والتي قررت إرسالها لعلي ماهر قبل مبارحته السودان. وكان الأستاذ

نصر رئيساً للمؤتمر في تلك الدورة. ولما أجابه هذا بـأن المذكـرة قد سبق وسُلمت لرئيس الوزراء المصري طلب منه ادورد أن يدعو اللجنة التنفيذية للاجتماع ويخطرها بتوجيهات أو رغبة مستر نيوبولد. ويضيف الأستاذ نصر بأن الأستاذ اسماعيل الأزهري كان يجلس بجواره، وكان ذلك بمكتبه بمبنى كلية غردون بالخرطوم حيث كان الأستاذ ضمن هيئة التدريس بها، وأنه بعد التشاور بينهما ردّ على مستر عطية بـأنه ليس من سبيل لاسترداد المذكرة وما من مسوِّغ لدعوة اللجنة التنفيذية للاجتماع. وبعدها بقليل استدعاه مستر سكوت عميد كلية غردون ونقل إليه غضب السكرتير الإداري ومن فوقه الحاكم العام من تصرف اللجنة التنفيذية وخاصة أولئك الذين كان الانجليز يثقون في حكمتهم ومعقوليتهم من بين أعضائها.

ويشير الأستاذ نصر إلى كيفية تسليم مذكرة مؤتمر الخريجين لعلي ماهر بـاشا فيقول أن الذي قام بتسليمها له معنى محمد حسن عضو لجنة المؤتمر الستينية الذي كان يعمل مهندساً بالري المصري، وكان البـاشا يقضي ليلتـه في جبل الأوليـاء في ضيافة كبير المهندسين المصريين المقيمين بالخزان. وكانت المذكرة تحـوى مطالب عامة وتـدعو الحكـومة المصـرية لمـزيد من المسـاهمة في تـطوير أوجـه الحياة في السودان.

لم تكن تلك أول مـرة يبدي فيهـا الانجليز عـدم ارتياحهم لتصـرفات مؤتمـر الخريجين إزاء رحلة علي ماهر، فقد غضب السكرتير الإداري من فكرة إقامة حفل تكريم للضيف المصري الكبير وطلب إلغاء الحفل تأسيساً على أن المؤتمر ليست له الأهلية لدعوة رئيس وزراء احدى دولتي الحكم الثنائي لمثل تلك المناسبات، ولكن المؤتمر أصر على موقفه وكان أن أتم تكريم الـرجل بـدرجة فـاقت تصور الانجليـز وضاعفت من غيظهم.

ولعل أبرز انجازات مؤتمر الخريجين الوطنيـة وأمجدهـا والتي أسفر فيهـا عن حقيقته كتنظيم سياسي طليعي يعبر عن أمـاني الشعب وآمالـه في التحرر والـرخاء، المذكرة التي بعث بها إلى حاكم السودان العام الجنرال هيوبرت هدلستون باشا في الثالث من أبريل ١٩٤٢ والتي وقعها نيابة عن المؤتمر رئيسه في تلك السنـة الأستاذ ابراهيم أحمد المدرس بكلية غردون.

وقد تضمنت المذكرة اثني عشر مطلباً. ولأهمية المذكرة التي تعتبر بحق من معالم نضالنا السياسي الحديث فقد رأيت أن أنقلها بتمامها.

أم درمان في ٣ أبريل ١٩٤٢

حضرة صاحب المعالي حاكم السودان العام

بواسطة سعادة السكرتير الاداري لحكومة السودان

يا صاحب المعالي،

يتشرف مؤتمر الخريجين العام بأن يرفع لمعاليكم بصفتكم ممثلين لحكومتي صاحبي الجلالة الملك جورج السادس ملك بريطانيا والملك فاروق الأول ملك مصر المذكرة التي تعبر عن مطالب الشعب السوداني في الوقت الحاضر.

إن التطور العالمي وإحداث الحرب العالمية بعثت في الشعوب ميلاً قوياً لتحقيق العدل الإنساني وحرية الشعوب كما أوضحت بذلك تصريحات الساسة البريطانيين ومواثيق رجال الديمقراطية العالميين.

والسودان كشعب من الشعوب التي تضافرت مع الامبراطورية البريطانية في هذه الحرب منذ نشوبها قد أدرك إدراكاً صحيحاً حقوقه كشعب ينشد الحياة بعد ما يقرب من نصف قرن قضاه في أحضان حكم منظم. ومؤتمر الخريجين العام الذي يمثل الرأي العام الذي يمثل الرأي المستنير وهو ثمرة ناضجة من ثمرات الحكم الثنائي يشعر بعظم مسئوليته إزاء بلاده ومواطنيه جميعاً.

ولهذا يتقدم بهذه المذكرة راجياً أن تجد التقدير الذي تستحقه والترحيب الذي يطمع فيه وهو بعد واثق من أنها تعبر تعبيراً صادقاً عن ميول وأماني هذه البلاد:

١ ـ اصدار تصريح مشترك في أقرب فرصة ممكنة من الحكومتين الانجليزية والمصرية بمنح السودان بحدوده الجغرافية حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة وإحاطة ذلك بضمانات تكفل حرية التعبير عن ذلك الحق بحرية تامة كما تكفل للسودانيين الحق في تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصري والسوداني.

٢ ـ تأسيس هيئة تمثيلية من السودانيين لإقرار الميزانية والقوانين.

٣ ـ تأسيس مجلس أعلى للتعليم أغلبيته من السودانيين وتخصيص مالا يقل عن ١٢٪ من الميزانية للتعليم.

٤ ـ فصل السلطة القضائية من السلطة التنفيذية.

٥ ـ إلغاء قوانين المناطق المقفولة ورفع قيود الاتجار والانتقال عن السودانيين داخل السودان.

٦ ـ وضع تشريع بتحديد الجنسية السودانية.

٧ ـ وقف الهجرة إلى السودان ما عدا ما قررته المعاهدة الانجليزية المصرية.

٨ ـ عدم تجديد عقد الشركة الزراعية بالجزيرة.

٩ ـ تطبيق مبدأ الرفاهية والأولوية في الوظائف وذلك:

أ ـ بإعطاء السودانيين فرصة الاشتراك الفعلي في الحكم بتعيين سودانيين في وظائف ذات مسئولية سياسية في جميع فروع الحكومة الرئيسية.

ب ـ تحصر الوظائف على السودانيين. أما المناصب التي تدعو الضرورة لملئها بغير السودانيين فتملأ بعقود محدودة الأجل يتدرب في أثنائها سودانيون لملئها في نهاية المدة.

١٠ ـ تمكين السودانيين من استثمار موارد البلاد التجارية والزراعية والصناعية.

١١ ـ وضع قانون بالزام الشركات والبيوتات التجارية بتحديد نسبة معقولة من وظائفها للسودانيين.

١٢ ـ وقف الاعانات لمدارس الإرساليات وتوحيد برامج التعليم في الشمال والجنوب.

هذه المطالب التي نرى في استجابتها إرضاء لرغبات السودانيين في الوقت الحاضر والمؤتمر يتطلع إلى معونتكم ويأمل أن يحظى بما يفيد بالموافقة عليها والشروع في تنفيذها.

وتفضلوا يا صاحب المعالي بقبول فائق الاحترام.

إمضاء/ ابراهيم أحمد
رئيس مؤتمر الخريجين العام

وقد رد عليها السكرتير الاداري مستر د. نيوبولد نيابة عن الحاكم العام وكان ملخص رده أن المثير من المطالب التي تضمنتها المذكرة «تمس مباشرة مركز السودان السياسي ودستوره المؤسس على اتفاقية الحكم الثنائي سنة ١٨٩٩ والمعاهدة الانجليزية المصرية سنة ١٩٣٦» وأن حكومة السودان ليست مستعدة لأن تبحث في أمر تنقيح ذلك الدستور مع أية مجموعة من الأشخاص ولكن إذا قررت الدولتان

المتعاقدتان في أي وقت إعادة النظر في الاتفاقية أو المعاهدة، فحكومة السودان تأمل أن تستشير الرأي السوداني المسئول (!) ولا يمكن لحكومة السودان أن، تعطي وعوداً إلى أية مجموعة من الأشخاص لا باسم الدولتين المتعاقدتين ولا باسمها هي». كما جاء في الرد (أن مؤتمر الخريجين بدعواه تمثيل جميع السودانيين وبمحاولته تحويل صفته إلى هيئة سياسية وطنية فقط يستحيل عليه أن يحتفظ بالتعاون مع الحكومة بل لن يكون له أمل في استمرار اعترافها به).

وخلص إلى القول بأن المؤتمر بتقديمه للمذكرة (وبالعبارات) التي وردت بها فإنه قد فقد ثقة الحكومة ولا يمكن أن تعود إلا إذا أعاد تنظيم إدارة شئونه بحيث تكون الحكومة واثقة من أنه يحترم رغباتها ويلاحظ انذاراتها (!) وتسبيباً على ذلك (يجد صاحب المعالي الحاكم العام أنه ليس في استطاعته أن يقبل هذه المذكرة وهي لذلك مردودة إليكم) كما أشار إلى اصرار الحكومة على أن يحصر المؤتمر نفسه في شئون السودان الداخلية وأن يقلع عن أية دعوى صريحة أو ضمنية في تمثيل البلاد تمثيلاً عاماً ـ وأنها ستصر على ذلك.

وختم السكرتير الاداري رده بأن الحاكم العام كلفه (أن أقول أنه يأسف لأنكم رأيتم من المناسب اتخاذ هذه الخطوة المتسرعة بتقديم هذه المذكرة).

وقد ردت هيئة المؤتمر بالخطاب التالي:

أم درمان في ١٩٤٢/٥/١٧

حضرة صاحب المعالي حاكم السودان العام
بواسطة سعادة السكرتير الاداري لحكومة السودان

يا صاحب المعالي،

نتشرف إذ نخبركم بأننا اطلعنا على كتاب سعادة السكرتير الاداري المؤرخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٤٢ والذي تضمن رأي معاليكم في موضوع المذكرة التي رفعناها إليكم بتاريخ ٣ أبريل ١٩٤٢ وأن المؤتمر الذي عمل منذ تأسيسه على التعاون مع الحكومة والذي قدم الكثير من الخدمات النافعة التي اعترفت بها الحكومة في وقتها، ليأسف أن يتلقى هذا الرد السلبي على مطالب أدرك بحكم مسئوليته إزاء بلاده ومواطنيه جميعاً ضرورة بسطها للمسئولين عن إدارة شئون البلاد.

لقد كنا نعلم جيداً أن المطلب الأول وحده يمس مركز السودان السياسي ودستوره المؤسس على اتفاقية سنة ١٨٩٩ والمعاهدة الانجليزية المصرية سنة ١٩٣٦. ولذلك

عندما طلبنا اعطاءنا حق تقرير المصير بعد الحرب إنما قصدنا أن نحتفظ لبلادنا بالحقوق التي كفلها ميثاق الأطلنطي للشعوب وعهود ومواثيق رجال الديمقراطية العالمية. على أننا حين طلبنا ذلك ما كنا لنجهل ما قد يقتضيه تحقيق هذا المطلب من تفصيلات يصح أن تكون موضع مباحثة. وكذلك ما كنا نجهل أنه ليس من سلطة حكومة السودان أن تبت في هذه النقطة ولا أن تعطي وعوداً لا باسم الدولتين المتعاقدتين ولا باسمها هي... ولهذا يرى المؤتمر أنه كان ينبغي على حكومة السودان ـ وهي لا تملك أمر دستور الحكومة الثنائية ـ أن ترفع هذا المطلب إلى جهتي الاختصاص. ولا سيما أنه ليست هناك قاعدة تربط الشعب السوداني باتفاقيات لم يكن طرفاً في إبرامها. وكنا نأمل أن تقف حكومة السودان إلى جانبنا بما تؤديه من شهادة عن المستوى الذي بلغه هذا الشعب تحت إشرافها المنظم.

إن المؤتمر يتقيد بدستوره الذي نص بصراحة على أن غرضه خدمة المصلحة العامة فإذا طلب إليه أن يتقيد بقيود أخرى تتعارض مع دستوره فهو بلا شك يستمسك بذلك الدستور. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الأحداث التي تتابعت بعد كتاب السير أنجس جيلان في ٢٢ مايو سنة ١٩٣٨ ـ ذلك الكتاب الذي استند عليه سعادة السكرتير الاداري الحالي في خطابه المؤرخ ١٩٤٠/١٠/٣٠ ـ غيرت المعالم والحدود ووضعت الدنيا بأسرها في جبهتين متقاتلتين يحدو كل منهما الأمل إحراز نصر يتكيف العالم بنتائجه. ثم موقف السودان بتضحياته المالية والمعنوية في هذه الحرب والدور الذي لعبه وما زال يلعبه ليتبوأ مكانة في العهد الجديد... كل هذا لا بد أن يدخل تعديلاً كبيراً في النظرة إلى الحياة وإلى الحقوق ولا بد أن يدعو كل فرد وكل هيئة في أي بلد إلى نوع آخر من التفكير الذي يستتبع حتماً تغييراً في الأوضاع.

ولهذا لا نرى محلاً لاستنكار هذا الاتجاه الطبيعي على هيئة تقوم في بلاد تعلم الحكومة أكثر من غيرها مسئولية أبنائها المثقفين وأنه لبعيد عن الانصاف أن يقرن هذا المظهر وهو نتيجة حتمية للتطور العالمي بفقدان الثقة ما دامت أساليب هذه الهيئة في بسط مطالب البلاد لم تتعد الأساليب المشروعة. ولذا فإن المؤتمر لا يخفي دهشته من سحب الحكومة لثقتها ويأسف لأنها بقرارها هذا قد أرادت قطع وشيجة التعاون القائم. كما يأسف لأنها علقت تلك الثقة بشروط غير محددة وغير مفهومة فيما أسمته «تنظيم إدارة شئوننا». وغير عادلة فيما أفصحت من رغبات وانذارات.

والمؤتمر لا يسعه إلا أن يبدي أشد الأسف على ردكم للمذكرة لأن هذا الرد في ذاته ينطوي على ما ينقض أسس العدالة وينافي الروح الديمقراطية الصحيحة وعلى

نظرة الجفاف والعنف التي ترمق بها الحكومة ـ إن لم تكن رغبات وأماني هذه البلاد ـ فعلى الأقل هذه الهيئة التي اعترفت الحكومة نفسها بأنها تمثل الطبقة المستنيرة.

وما دمتم يا صاحب المعالي ومستشاركم على علم بما يحتاج إليه السودان وبالرغبة الطبيعية المشروعة التي تختلج في نفوسنا فلماذا تستأثر الحكومة وحدها بالبت في شئوننا دون أدنى اعتبار لوجهة نظرنا؟!

إن للوصاية يا صاحب المعالي شروطاً عديدة يهمنا أن نثبت منها حق القاصر فإن القاصر إذا بلغ سن التمييز وجب أن يستشار وإذا بلغ سن الرشد وجب أن يعطى حقه فنحن إن لم نبلغ الثانية فقد بلغنا الأولى على أقل تقدير وقد مضى ما يقرب من نصف قرن.

ولو أن سياسة الحكومة في مسألة اشتراك السودانيين في إدارة شئون بلادهم لم تبعث في جميع مظاهرها وحقائقها الطمأنينة في النفوس. فإنه لما يسر أن تقرر الحكومة أنها راغبة في أن تبرهن للطبقات المتعلمة على أنها ذات كفاءة ومقدرة لاحتلال مركزها المناسب في إدارة شئون هذه البلاد وهذا يؤيد ما ورد في مذكرتنا عن المطالب التي تحقق هذه الرغبة.

على أنه يبدو غريباً ومتناقضاً أن تؤكد الحكومة ان أي تقدم نحو ذلك المركز المناسب لا يمكن أن يتم مالم يحصر المؤتمر نفسه في شئون السودان الداخلية وأن يقلع عن أي دعوى في تمثيل البلاد تمثيلاً عاماً. وكأن الحكومة بذلك تعتبر مسلك المؤتمر هو مسلك البلاد جميعها حتى جاز أن تحاسب عليه في تقدمها.

إن المؤتمر يعمل بمقتضى دستوره وكلما تضمنته مذكرته داخل ضمن هذا النطاق بما في ذلك البند الأول الذي شرحنا وجهة نظرنا فيه. ومع ذلك فالحكومة رفضت جميع المطالب شكلاً وموضوعاً ولم تحصر رفضها فيما اعتبرته ليس من اختصاصها.

أما تمثيل المؤتمر تمثيلاً عاماً فقد برهنت الحوادث على أن قراراته وأعماله جميعاً محل اهتمام وتأييد جميع الطبقات كما أنه ليست هنالك هيئة مماثلة له. فهو والحالة هذه لا شك أنه يعبر تعبيراً صحيحاً عن الرأي العام في البلاد ولذا لا نرى ما يدعو لإصرار الحكومة على أن يتنازل المؤتمر عن مركزه هذا.

يا صاحب المعالي: إن المؤتمر غير مقتنع بما تضمنه خطاب سعادة السكرتير الاداري المشار إليه وانه مؤمن ومصر على ما حوته مذكرته من مطالب عادلة ربما

فهمت على غير وجهها الصحيح. وليس هناك ما يحول دون التفاهم بشأنها إذا كان صالح البلاد هو الهدف المشترك.

على أن المؤتمر قوى الأمل في أن هذه المطالب التي كانت تتجاوب في نفوس أبناء هذه البلاد منذ زمن ليس بالقصير ستجد طريقها إلى التحقيق في ظل المبادىء الديمقراطية التي اشترك السودان اشتراكاً فعلياً في الذود عنها.

وتفضلوا يا صاحب المعالي بقبول فائق الاحترام

الامضاء

ابراهيم أحمد

رئيس مؤتمر الخريجين العام

مذكرة المؤتمر معلم بارز في
نضال المثقفين السياسي

(١٣)

لقد كانت مذكرة الخريجين، معلماً بارزاً في تاريخ نضالنا السياسي الحديث ولذلك حرصتُ على إعادة نشر نصها كاملاً وكذلك نص رد المؤتمر على السكرتير الإداري عليها ولعله من المناسب أن نشير، باقتضاب، الى بعض الظروف الدولية والمحلية التي أسهمت وأدت إليها وإلى الملابسات التي صاحبت صياغتها وتقديمها.

ظلت بريطانيا تتحمل وحدها عبء الحرب ضد هتلر بعد أن اجتاحت جيوشه بولندا وبعض دول اسكندنافيا ودول البنولكس وبعد أن استسلم له المارشال بيتان رئيس حكومة فيشي.

وفجأة وفي يوم الأحد الثاني والعشرين من يونيو ١٩٤١، غزت قواته الأراضي السوفيتية وأعلن هتلر أنه سيمسح اسم موسكو من خريطة العالم الجغرافية وأنه سيحطم روسيا إلى الأبد. وسعد تشرشل وزمرته وربما الشعب البريطاني أيضاً إذ كان من شأن فتح جبهة القتال الجديدة تخفيف وطأة الحرب عليهم وتهيئة وقت إضافي لهم يستعدون خلاله لمجابهة غزو الجزر البريطانية الذي كان وشيكاً والذي كان هتلر قد أنذر به وتوعد .

ولكن مقام السعادة بين ظهراني البريطانيين كان قصيراً، فقد تداعت القوات السوفيتية وتساقطت مدن وقرى أوكرانيا والقرم أمام قاصمات الظهر الألمانية كما تتداعى بيوت الرمال وكما تتساقط أوراق الخريف. وتراءى للناس أن هتلر قادر على تحقيق نبؤته بسحق روسيا التي شبهها بالمارد الذي لا عقل له والذي لا يخيف أحداً حيث أنه قد صنع من فخار وسُوي من طين. وبدا أنه قادر على تنفيذ وعيده بتحطيم الصنم في فترة غايتها العشرون اسبوعاً.

وخاب رجاء تشرشل وانحسر مدُ أملِه وخشي أن تضيف ثروات روسيا الزراعية والمعدنية وامكاناتها الصناعية والسكانية إلى منعة الألمان بعد أن صارت في متناول أيديهم، ولم يبق أمامه من سبيل، غير تكثيف الجهود لكسب المزيد من مساعدة أمريكا. ولم يكن ذلك بالأمر اليسير اذ كان الرأي العام الأمريكي يرفض الدخول في حرب ظن أنه لا ناقة له فيها ولا جمل. وكانت بعض دوائر وول ستريت المالية التي عُرفت بتعاطفها مع هتلر خاصة بعد غزوه لروسيا ترقب وترصد تصرفات رئيس الجمهورية فرانكلين د. روزفلت الذي كان يجاهر بعدائه للنظامين الفاشي والنازي ولا يرى بديلاً للديمقراطية أساساً للحكم.

وسعى رئيس وزراء بريطانيا مستر ونستون تشرشل لعقد اجتماع مع روزفلت. ونشطت سفارته بواشنطن وأقلام مخابراته لتحقيق الأمر وترتيبه. والتقى الرجلان ولأول مرة في التاسع من أغسطس ١٩٤١ في عرض المحيط الأطلنطي على ظهر البارجة (برنس أوف ويلز) ثم انتقلا إلى السفينة الحربية الأمريكية (أوغستا) التي كانت راسية في خليج بلاسنتيا بنيو فاوند لاند. . . . وكان مولد ميثاق الأطلنطي الذي التزم فيه الزعيمان باعطاء الشعوب المقهورة على أمرها الحق في تقرير مصيرها عند نهاية الحرب والذي وضع الأساس لقيام هيئة الأمم المتحدة. وربما تساءل البعض عن السر في موافقة تشرشل على ذلك الميثاق وهو الذي عُرف بأنه من بناة الامبراطورية البريطانية ومن دعاتها وأكثر الناس حِرصاً على بقائها ولكن الرجل كان مكرهاً ولا بطل فقد كان ذلك هو الثمن والمقابل لمزيد من المساعدات الأمريكية.

وتلقتْ شعوبُ المستعمرات النبأ بسعادة غامرة وكان مدعاة لمضاعفة جهدها الحربي وتدعيم مساعداتها لبريطانيا.

وبعد أربعة أشهر وبالتحديد في السابع من ديسمبر ١٩٤١ هاجم الأسطول الياباني وطائراته بيرل هاربر وألحق أضراراً بالغة بالميناء الأمريكي وبسفن الأسطول الامريكية التي كانت راسية بها وكان أن أعلنت الولايات المتحدة الحرب على اليابان وبعدها بأربعة أيام أعلن هتلر بدوره الحرب رسمياً على أمريكا، ودخلت الحرب بذلك مرحلة جديدة وحاسمة وأكد روزفلت من جديد التزام دولته بتحقيق المبادىء التي تضمنها ميثاق الأطلنطي.

وتَقبّل السودانيون تصريحات روزفلت وتأكيداته بسرور بالغ. وأقبل الخريجون على انتخابات مؤتمرهم العتيد في دورته الجديدة لعام ١٩٤٢ بحماس دافق وكانت المعركة مستعرة بين جناحين عرف أحدهما بالتطرف والآخر بالاعتدال وكان الأول

يضم اسماعيل الأزهري وزمرته من الأشقاء، وكان هذا هو الوصف والاسم الذي أطلقه عليهم اثنان منهم هما شيخ البدري الريح المدرس بمصلحة المعارف السودانية وصديقه عبد الرزاق العتباني الموظف بالمصلحة القضائية، فقد كان جمعهم يتميز بتكاثر الأخوة الأشقاء بين صفوفهم فقد كان من بينهم اسماعيل الأزهري وشقيقه علي الأزهري وأحمد محمد يس وأخوه حسن محمد يس ويحيى الفضلى وأخوه محمود الفضلى والشيخ عبد الله عبد الرحمن وأخوه الشيخ علي عبد الرحمن والبدري الريح وأخوه عمر الريح . . . الخ وكان هذا الجناح قد عرف بميوله نحو مصر وبمجاهرته العداء للادارة البريطانية بالسودان وباتقانه « لفنون لعبة الانتخابات » التي ظلوا يمارسونها منذ تأسيس نادي الخريجين بأم درمان ومنذ قيام المؤتمر. ولكنهم فشلوا في تلك الدورة، فقد اكتسحها المعتدلون الذين بادروا بتنصيب امامهم وشيخهم إبراهيم أحمد رئيساً للمؤتمر بعد أن بسطوا نفوذهم على هيئة المؤتمر الستينية وبالتالي على لجنته التنفيذية. ولم يكن ذلك ليتيسر لهم لو لا انسلاخ فريق من مثقفي حي أبي روف من زمرة أزهري وانضمامهم و (أبناء الهاشماب) لطائفة المعتدلين وكان على رأس قائمة مثقفي أبي روف حماد توفيق وإبراهيم يوسف سليمان وابراهيم عثمان اسحق وعبد الله ميرغني وحسن أحمد عثمان وتوأمه حسين أحمد عثمان وإسماعيل العتباني وخضر حمد وكانوا كلهم محاسبين بمصلحة المالية ما عدا الأخير الذي كان كاتباً بمكتب السكرتير الاداري وحسن نجيلة وكان مدرساً بمصلحة المعارف وخلف الله بابكر الموظف بالمصلحة الطبية.

أما (أبناء الهاشماب) فقد كان أبرزهم (القاضي) محمد أحمد محجوب والدكتور عبد الحليم محمد والصحفي أحمد يوسف هاشم ومحمد إبراهيم هاشم الموظف بقسم الكتبة التابع لمكتب السكرتير الاداري.

ويعزى البعض سبب الفراق بين جماعة أبي روف وبين أصدقائهم الألداء الأشقاء ما آنسه الأولون من ود بدأ حبله يتصل وجسره يمتد بين أزهري وجماعته وبين السيد عبد الرحمن المهدي وكانوا هم قد قرروا أن ينأوا بأنفسهم من الارتباط بفرق الطائفية وأن يعملوا جاهدين على حماية المؤتمر وتنظيمات المثقفين من نفوذها ومن شرورها وآثامها.

أما (أبناء الهاشماب) فقد كان هناك سببان أحدهما موضوعي والآخر شخصي دفعا بهم لمخالفة رغبة السيد عبد الرحمن في تأييد الأشقاء بالرغم من ولاء بيتهم

التقليدي له، فقد كانوا يتوجسون خيفة من الدعوة لوحدة وادي النيل التي بدأت تطل برأسها من جديد.

أما الجانب الشخصي فقد تمثل في العداء الذي كان مستعراً وفي الخصام الذي اشتد أواره بين أحمد يوسف هاشم أحد أبرز أبناء الهاشماب وبين يحيى الفضلي قطب الأشقاء الذي خطط ومد الجسر بين جماعته وبين السيد عبد الرحمن، ولقد يسَّرت له صلة النسب والقرابة بمحمد علي شوقي، أحد كبار موظفي قسم تسجيلات الأراضي التابع لمكتب السكرتير القضائي وأحد المقربين للسيد عبد الرحمن، سبُل الاتصال بإمام الأنصار الذي كان يحرص على ذلك التقارب بل ويسعى إليه.

لقد روى حسن نجيلة طرفاً من الملابسات والظروف التي أحاطت وصاحبت نشأة فكرة مذكرة الخريجين فقد أشار إلى إحدى الأمسيات بنادي الخريجين بالخرطوم ولعلها في شهر فبراير أو مارس ١٩٤٢ وكان الخريجون بالعاصمة المثلثة قد اجتمعوا ليشهدوا تسليم شعلة المهرجان الأدبي من مثقفي واد مدني إلى مثقفي الخرطوم وليستمعوا للتقرير الذي أعدته لجنة مهرجان الجزيرة عن التجارب التي اكتسبتها أثناء التحضير له في العام المنصرم علّها تكون عوناً لخريجي الخرطوم الذين كان دورهم قد حان للتحضير للمهرجان الثاني، وكان الخريجون قد اتفقوا على مواصلة انعقاده دورياً وفي مختلف أندية الخريجين. وفي أثناء تلاوة التقرير انضم إلى جمع الخريجين أحمد يوسف هاشم وكان قد حضر لتوه من القاهرة حيث كان في رحلة عمل وراحة، وبأسلوب جافٍ لم يخل من تهكم ومرارة خاطب شلة من أصدقائه كان من بينها أحمد خير الذي كان قد التحق بمدرسة الحقوق بالخرطوم طالباً، يدرس القانون بعد أن ركل وظيفته السابقة كمترجم برئاسة المديرية بواد مدني. وأثار أحمد يوسف حِمية مستمعيه بأن طالبهم بأن يرتفعوا إلى مستوى الأحداث العالمية وأن يتجاوزوا مرحلة الخطابة والمهرجانات الأدبية والليالي الشعرية وأن يكفّوا عن التغني بأمجاد العرب وبطولات أسلافهم أنصار المهدي وخليفته وعن اجترار ذكريات حوادث ١٩٢٤ واضراب طلبة كلية غردون. وأشار إلى ميثاق الأطلنطي وإلى الآفاق الجديدة التي فجرَّها والى الفرص التي تفتحت أمام المستعمرات للمطالبة بحقها في تقرير مصيرها بعد نهاية الحرب. واقترح اعداد مذكرة يرفعها مؤتمر الخريجين إلى دولتي الحكم الثنائي تطالب وتحتفظ للسودانيين بحقهم في تقرير مصيرهم.

وتلقف أحمد خير الفكرة وسعى لتحقيقها... وعلى مائدة غداء أقامه محمد

علي شوقي بمنزله بحي العرضة بأم درمان على شرف إبراهيم يوسف سليمان بمناسبة نقله لحسابات مديرية كسلا ودعي إليه كل زملاء المحتفل به من أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر، تمت صياغة المذكرة بعد جهد وعناء كان مصدره اختلاف وجهات النظر حول ما ينبغي أن يكون عليه مستقبل البلاد السياسي بعد نهاية الحرب.

وقد روى لنا الرئيس إسماعيل الأزهري عندما كنا صحبة سجنه بمعتقل جوبا في عام ١٩٦١ ان الاجتماع الذي تمت فيه الموافقة على الصياغة النهائية للمذكرة انعقد بمنزله بأم درمان وقد كان هو « الشقيق » الوحيد الذي انتخب لعضوية اللجنة التنفيذية في تلك الدورة، وأذكر أنه داعب عبد الله ميرغني الذي كان يشاركنا المعتقل أيضاً والذي كان من قادة حزب الاتحاديين بأنه أي أزهري كان بين بقية أعضاء اللجنة التنفيذية كصالح في ثمود.

وتوصل المجتمعون إلى رأي توفيقي كان ثمرته البند الأول من المذكرة والذي جمع بين شتيتين وأبرم عقداً بين ضدين فبينما يطالب الشق الأول منه دولتي الحكم الثنائي باصدار تصريح مشترك يمنح السودانيين حق تقرير مصيرهم بعد الحرب مباشرة « واحاطة ذلك بضمانات تكفل حرية التعبير عن ذلك الحق بحرية تامة » نجده يضع في شقه الثاني وصفاً بل قيداً على تلك « الحرية التامة » اذ يضيف (كما تكفل للسودانيين الحق في تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصري والسوداني).

وبالطبع لم يكن عدم التناسق بين مقومات نص البند الأول خافياً على الفتية الذين صاغوا المذكرة والذين أجازوها، ولكن كما قيل للضرورة أحكام، فقد كان هناك تياران يتجاذبان لجنتي المؤتمر التنفيذية والستينية، تيار المعتدلين وتيار اسماعيل الأزهري ورفاقه وكان من رأي المعتدلين أن يقتصر النص على المطالبة بحق تقرير المصير دون قيد ودون إشارة إلى العلاقات مع مصر أو غيرها. . . . وكانت حجتهم، كما تبدو من ظاهرها، معقولة ومنطقية اذ المطلوب تهيئة الفرص وكفالة الحرية التامة للجميع ليدلوا برأيهم حول الشكل الدستوري الذي يريدونه لبلادهم دون تأثير أو ايحاء. أما جناح أزهري فقد انتابته الشكوك حول منشأ الدعوة لاعداد المذكرة وحول المطالبة بحق تقرير المصير وخشى أن يكون في باطن الأمر وبين طياته تخطيط استعماري هدفه صرف النظر عن شعار وحدة وادي النيل الذي بدأ الأشقاء يروجون له ويجمعون الناس حوله.

وأخيراً ارتضى الطرفان حلاً مزج بين نقيضين. . . وجاء مولد النص الذي

يطالب بكفالة (الحق) في (تقرير المصير) وفي نفس الوقت يشير الى (الحق) في (تكييف الحقوق الطبيعية) بين مصر والسودان.

ولا بد هنا من وقفة قصيرة تعيننا على البحث عن مصدر تخوف الأشقاء وتدلنا إلى سبب ريبتهم وظنونهم.

لقد سبق القول بأن أول من دعا لاعداد المذكرة هو أحمد يوسف هاشم أحد أقطاب (جبهة الهاشماب) وكان من بين هؤلاء من تتلمذ في أوائل الثلاثينات على يدي ادورد عطية أحد مثقفي (الشوام) الذين استعانت بهم الادارة الانجليزية لتثبيت دعائم مؤسسات الحكم الاستعماري في البلاد وكان هذا من أعمدة مكتب المخابرات والأمن بالخرطوم وقد عرف بعدائه لمصر والمصريين وكان قد جمع حوله فئة من المثقفين أتخذت من مجلة الفجر منبراً لبث آرائها الاصلاحية وربما السياسية اذ كانت مقالاتهم تدور حول تأكيد الذاتية السودانية وتشير إلى ارهاصات البعث القومي. وكان أحمد يوسف هاشم يسهم في تحرير الفجر ويكثر في مجالسه من نقد أسلوب حياة المصريين وسلوكهم ويجاهر بالعداء لمصر ويشير إلى موقف ضباط حاميتها بالخرطوم بحري في عام ١٩٢٤ ويحمّلهم وزر خيانة عبد الفضيل الماظ ورفاقه الذين استشهدوا في المعركة ضد الجيش الانجليزي احتجاجاً على صدور الأمر بجلاء قوات مصر المسلحة من السودان في أعقاب اغتيال السير لي ستاك بالقاهرة اذ كان الضباط المصريون قد اتفقوا مع زملائهم السودانيين على مقاومة أمر الجلاء ولو أدى الأمر إلى امتشاق الحسام وإلى استعمال السلاح ولكنهم لم يفعلوا. كما كان يشير دائماً إلى محاولة بعض الأوساط في مصر لابعاد تهمة اغتيال حاكم السودان العام عن الشبان المصريين والصاقها ببعض المثقفين السودانيين الذين كانوا قد نزحوا لمصر وأقاموا بالقاهرة في أوائل العشرينات.

وقد كان لأصل مولد فكرة المذكرة وانبعاثها من رجل لم يُعرف بوده لمصر بل من غلاة المعادين للوحدة معها كأحمد يوسف هاشم أثره في إثارة هواجس الأشقاء وشكوكهم.... ولعله مما ضاعف من تلك الهواجس أن بعض الموظفين الذين عُرفوا بولائهم للادارة البريطانية قد احتضنوا الفكرة وصاروا يدعون لها ومنهم من كانت تربطه صلات مع السكرتير الاداري سير دوقلاس نيوبولد الذي عُرف بدهائه وبذكائه وبثقافته الواسعة وكان هو من أولئك المثقفين البريطانيين الذين نهلوا من مدرسة « القارديان » الليبرالية التي كانت تؤمن بضرورة مد جسور الثقة مع مثقفي المستعمرات حتى يتسنى للمصالح البريطانية أن تجد الحماية والرعاية مستقبلاً من

القواعد الفكرية المحلية التي تخلفها والتي ربما كانت خيرَ خلَفٍ للقواعد العسكرية الاستعمارية وخير بديلٍ للحكم الاستعماري المباشر الذي فجّرت الحرب إمكانية نهايته والتي بدأ الكل يحس بارهاصات زواله، خاصة بعد اعلان ميثاق الأطلنطي.

وقد أسهمت الصحافة المصرية وأجهزة الحكومة المصرية التي كانت تعمل بالسودان في مضاعفة الشكوك حول الدعوة لتقرير المصير وكانت تشير إلى أنها (مناورة) استعمارية قُصد بها طمس العلاقات الأزلية بين مصر والسودان. وكانت تلك الأجهزة تتمثل في مكتب المفتش العام للري المصري وفي مكتب الخبير الاقتصادي المصري وفي رئاسة القوات المصرية المقيمة بالسودان وفي بعض ادارات البنك الأهلي المصري. ولم يكن في مقدور الادارة البريطانية أن تفعل شيئاً أمام نشاط المصريين بالرغم من أنها كانت ترصده وتراقبه فقد كان هؤلاء يستظلون بمظلة الحماية التي اسبغتها عليهم اتفاقية الحكم الثنائي والتي أكدتها وكرستها اتفاقية ١٩٣٦.

وفي الواقع فإن شكوك الأشقاء لم تكن وقفاً على مصدر فكرة المذكرة وعلى أصل نشأتها، ولا حول الدعوة لتقرير المصير، فقد كانوا قد توجسوا، ومنذ البداية، خيفة من فكرة قيام المؤتمر نفسه اذ كانوا يعتقدون أن الغرض منه هو إيجاد التنظيم البديل عن أندية الخريجين التي كانوا هم يسيطرون على لجانها وعلى اداراتها وجعلوا منها أجهزة تجمع شمل مثقفي السودان ومنبراً يبثون من خلاله أفكارهم حول الاصلاح الاجتماعي والتعليمي.

وقد بذل أحمد خير وأصدقاؤه من مؤسسي الجمعية الأدبية بمدني جهداً بالغاً لازالة تلك المخاوف إذ كان هو منبع فكرة قيام المؤتمر وكان ذلك في محاضرة ألقاها في احدى الأمسيات بنادي الخريجين بواد مدني وكانت لجنته الأدبية قد طلبت من أعضائها القاء سلسلة من المحاضرات عن الأثار المرتقبة لمعاهدة ١٩٣٦ وعلى وجه التحديد عن (واجبنا بعد المعاهدة). وبعد مقدمة كانت آية في الابداع معنىً ومبنىً تناول فيها « الدوافع لطرق الموضوع » التمس أحمد خير تغيير عنوان حديثه إلى (ما هي الخطوات التي يراها الخريجون لازمةً لرعاية مصالح الأهليين ورعاية الحقوق الوطنية) وتساءل عن (كيف يتأتى لهم حمل الحاكمين على الاعتراف بهذه الحقوق وكيف يعبرون عن تلك المصالح؟ فيطالبون برفع مستوى التعليم واحترام الشعور القومي، كيف يستنكرون ما يمس كرامة الأمة من قوانين وما يضعف وحدتها من لوائح. كيف يجهرون في حزم وجد بأن سياسة الادارة المالية والمعارف العمومية

وقوانين العدل ونظام شركات الاحتكار وكل ما يفرضه الحاكم من نظم وما يوزعه من عدل يجب أن يكون موضع المشورة منهم وأن يكون لهم رأي محترم؟ وأخيراً أيها الخريجون ما وسيلتكم وما حيلتكم للاطلاع على أسرار المالية والاقتصاد والتجارة وما هي حكمة تلك القروض الضخمة وما أحاط بها من ظروف وما أثر فيها من عوامل؟ القروض التي بقيت محافظة على قيمتها الأولى رغم ما أدخل على كل صفقة مالية في العالم من تسوية وتعديل) وتساءل أيضاً (كيف يضطلع الخريجون بكل هذه الواجبات أو جلها وهم هيئة لا وجود لها واسم على غير مسمى والخريجون أفراد مشتتون في البلاد، تراهم في العاصمة كثرة مختلفة الرأي متباينة المزاج، وهم في الأقاليم وعواصم المديريات أقلية من العمال المكدودين وآلة الحكومة المنهوكة. . . .) ثم رسم صورة دقيقة ولكنها قاتمة عن حياة الخريجين (يترك الشاب المدرسة ويلج معترك الحياة، فخوراً بآمال الصبا المعسولة وبريق النظريات الذهبية وأحلام الرجولة عجولاً على تطبيق ما حفظ ولُقن وإنْ هي إلاّ أسابيع وشهور في جو العمل الموبوء وبيئته العليلة حتى تخور قواه وتضعف حيويته ويموت في نفسه الطموح، ثم تأتي الكهولة فيفقد كل أمل وإيمان في حياة الجهاد) وعزى السبب في المأساة التي يعيشها الخريجون والتي تعاني منها البلاد إلى (فقدان وانعدام القائد والدليل) وخلص إلى أن الواجب الأول هو الاتحاد الفكري وقال انه يعني (بالاتحاد الفكري انتظام الطبقة المستنيرة في هيئة مُحكَمَة النظام لاستغلال منابع القوة والنضال في هذه البلد واستغلالها في شتى النواحي، في الدعاية، في التعليم والتربية، في المالية والتجارة، وفي الرياضة والفن، وفي الخبرات والاجتماع) وأشار صراحة إلى تجربة (المجلس الوطني الكبير) في تركيا وإلى (الوفد) في القاهرة وإلى (الكتلة الوطنية) في دمشق وإلى تنظيم (سِنْ ـ فين) الذي كان اعلان استقلال ايرلندا وقيام النظام الجمهوري بها ثمرة من ثمار نضاله، ثم اتكأ على تجربة الهند وقال إنها لم تكن لتبلغ المستوى الذي بلغته بدون المؤتمر. . . . ودعا في نهاية حديثه إلى قيام رابطة أو مؤتمر أو نقابة يكون لها برنامج قومي ومركزها نادي الخريجين بأم درمان وفروعها في الأقاليم.

ولقد شاءت الظروف أن يكون أحمد يوسف هاشم ضمن المستمعين لتلك المحاضرة ولعله قد حضر خصيصاً من أم درمان لحضورها وسارع بنشرها على صفحات مجلة الفجر التي آلت إليه رئاسة تحريرها بعد وفاة منشئها عرفات محمد عبد الله في يوليو ١٩٣٦ تحت عنوان واجبنا السياسي ـ مؤتمر الخريجين. وكان أحمد خير هو الذي وضع ذلك العنوان.

وكانت مبادرة أحمد يوسف هاشم واهتمامه بنشر الحديث مدعاة أيضاً لشكوك أزهري ورفقته.

ولم تتبدد مخاوف الأشقاء إلا من بعد أن بسطوا نفوذهم على المؤتمر بعد أن اكتسحوا انتخابات هيئته الستينية ولجنته التنفيذية وتم انتخاب أزهري أول سكرتير عام لمؤتمر الخريجين العام.

تطابق بنود مذكرة المؤتمر
ونصوص اتفاقية القاهرة

(١٤)

من مفارقات الحياة السياسية في السودان أن مذكرة الخريجين بالرغم من آثارها ونتائجها الباهرة وبالرغم من أنها كانت بداية أسلوب جديد في المجابهة السياسية بين طليعة القوى الوطنية وبين الادارة الاستعمارية إلا أنها لم تُقَوَّم تقويماً صحيحاً ولم تتبوأ مكانها اللائق بها بين الأحداث السياسية التي قادت إلى اعلان استقلال البلاد.

ولعل الشكوك التي صاحبت مولدها والتي أثارها قادةُ الأشقاء ومن ورائهم المصريون قد أدت إلى التقليل من شأنها بل وفي كيْل التراب على هامتها. وربما كان توالي الأحداث بعدها ونشأة الأحزاب واشتداد الصراع فيما بينها قد أسهمت في إسدال الستار عليها.

إن أول ما يلفت نظر المطلع عليها بساطة الأسلوب الذي صيغت به ووضوح المطالب التي اشتملت عليها، ولا يضير هذا القول ولا يدحضه نص بندها الأول الذي ذكرنا أنه ثمرة جهد توفيقي، كذلك فإنه مما يثير الانتباه الجسارة والحدّة التي كانت طابع أسلوب الخطاب الذي رد به المؤتمر على تعليق السكرتير الإداري على المذكرة ولا يضعف هذا الزعم الوصف الذي نسبه رئيس المؤتمر لنفسه والذي قدم به توقيعه من أنه «خادم مطيع» للحاكم العام، فقد كان زلة قلم ربما شفع لها أدب المخاطبة والتقليد الذي استقرت عليه وسارت به المكاتبات في دواوين الحكومة بين المرؤوسين ورؤسائهم.

ولعله من معالمها أيضاً أنها كانت المحاولة الجادة الأولى التي يدّعي فيها المؤتمر لنفسه تمثيل الأمة بل ويصر عليها ويظهر ذلك واضحاً جلياً في رده على السكرتير الإداري.

أما من ناحية المضمون فإن أهمية المذكرة تبدو في أنها خرجت بالمثقفين من

حالة التيه السياسي والشعارات المطلقة السائبة اذ خلقت أرضية سياسية مشتركة يقف عليها مثقفو البلاد، فقد حددت المطالب وبلورت أهداف المرحلة السياسية في فترة الحرب وإلى ما بعد نهايتها المرتقبة.

ويمكن تلخيص تلك الأهداف في الغاء اتفاقية ١٨٩٩ بمجرد انتهاء الحرب ومن ثم انتزاع السيادة على السودان من دولتي الحكم الثنائي وتمكين السودانيين من ممارسة حقوقهم على أراضيهم الاقليمية بالطريقة التي ترتضيها أغلبيتهم. وإلى أن يتم ذلك فإن المذكرة تطالب بنظام للحكم هو أقرب ما يكون لنظام الحكم الذاتي.

ولعلنا نجد تشابهاً حقيقياً بين المطالب التي احتوتها المذكرة وبين تلك التي جاءت بها اتفاقية القاهرة التي أبرمت بين مصر وبريطانيا في الثاني عشر من فبراير ١٩٥٣ حيث نصت هذه على فترة انتقالية يتم فيها تصفية مؤسسات الادارة الثنائية ويمارس السودانيون خلالها الحكم الذاتي الكامل على أن يبقى الحاكم العام ممثلاً للسلطة الدستورية العليا إلى حين نهاية مدتها التي حُددت بثلاث سنوات يعقبها ممارسة تقرير المصير.

وبالطبع لا يُستساغ الادعاء بالتطابق بين بنود هذه ونصوص تلك، ولكن المعالم الرئيسية في كلٍ تكاد تكون واحدة فالمطلب الرئيسي واحد وهو كفالة حق تقرير المصير والمطالب التي تدنوه تهدف في الحالتين إلى قيام وضع جديد يحل محل الادارة القائمة بالتدرج ويؤدي إلى إشراك السودانيين بطريقة فعالة في إدارة حكم البلاد وإلى أن يحين الوقت المحدد لممارسة تقرير المصير.

وفي الحالتين أيضاً فإن أبرز معالم فترة الانتقال المنشودة قيام مجلس نيابي يشارك في ممارسة أعمال السلطة التشريعية ولكن الفارق بين الذي احتوته المذكرة وبين ذلك الذي نصت عليه اتفاقية القاهرة في هذا الشأن يكمن في التفصيل وليس في الجوهر. فالمؤتمر اكتفى بالمطالبة بقيام « هيئة تمثيلية من السودانيين لاقرار الميزانية والقوانين » بينما عالجت اتفاقية الحكم الذاتي موضوع السلطة التشريعية بوضوح أكثر وبتوسع اقتضته ظروف إبرام تلك الاتفاقية فقد أشارت إلى أنها تتكون من الحاكم العام ومجلس الشيوخ وآخر للنواب وحددت اختصاصات مجلسي البرلمان وطريقة اختيار عضويتهما.

وكما طالبت مذكرة الخريجين بفصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية فكذلك فعلت اتفاقية القاهرة فقد حددت اختصاصات الهيئة القضائية بالطريقة التي

تجعل منها سلطة قائمة بذاتها بل وحارسة للدستور.

وفيما يختص بتمكين السودانيين وتأهيلهم لتولي الوظائف ذات المسؤولية السياسية، فقد طالبت بذلك مذكرة المؤتمر في الفقرتين (أ) و (ب) من البند التاسع. وإلى هذا أشارت أيضاً اتفاقية ١٩٥٣ ولكنها تميزت بأن نصت على قيام لجنة للسودنة تشرف على تنفيذها.

وبقدر ما اهتمت مذكرة الخريجين بوحدة القطر والذي تمثل في المطالبة بالغاء قوانين المناطق المقفولة ورفع القيود التي تحد من حق السودانيين في الاتجار والانتقال داخل حدود بلادهم وفي المطالبة بسن قانون يُعرّف الجنسية السودانية ويحدد مقوماتها وفي الدعوة لتقييد الهجرة إلى السودان، بقدر ما اهتمت اتفاقية القاهرة فقد ركزّت على ضرورة النظر للسودان كوحدة لا تتجزأ.

ولعلنا لا نفتري على اتفاقية الحكم الذاتي إنْ قلنا إن مذكرة الخريجين التي سبقت مولدها بما ينيف عن العقد من الزمان تتميز عنها بأنها انفردت بالمطالبة بضرب بعض المواقع الاستعمارية الرئيسية في القطاع الاقتصادي، فقد طالبت في بندها الثامن (بعدم تجديد عقد الشركة الزراعية بالجزيرة) وقد كانت هذه المؤسسة أهم وأخطر مؤسسات الاستعمار الاقتصادية كما نادت في البند العاشر بضرورة تمكين السودانيين من استثمار موارد البلاد التجارية والزراعية والصناعية.

ويبدو أن الادارة البريطانية الاستعمارية بالسودان قد تحسبت المخاطر السياسية التي تفجرها المذكرة وربما كان إدراكها لخطورة آثارها المرتقبة على النشاط السياسي في البلاد أكبر من إدراك أولئك الذين صاغوها وتقدموا بها، واهتمامها بها أكبر، في حقيقة الأمر، من الاستهانة المفتعلة ومن الاهمال المصطنع ومن عدم الاكتراث الذي حاولت أن تظهر به.

ولقد أشار بيتر وودوارد في مؤلفه « الحكم الثنائي والوطنية السودانية » الذي أصدرته « دار كولنجز » في عام ١٩٧٩ إلى طرف من الظروف والملابسات التي صاحبت استلام الادارة البريطانية لمذكرة مؤتمر الخريجين وإلى ردود الفعل لدى بعض أوساطها. فقد ذكر أنها ضاعفت من هواجس حكومة السودان التي لم تكن قد فاقت بعد من المتاعب التي صاحبت إعلان الحرب، اذ خشيت أن يُسبب لها التسليم بمطالب المؤتمر مخاطر لا قِبل لها بها، ليس أقلها انه ربما أُعتبر اعترافاً ضمنياً بأهلية المؤتمر للتحدث باسم السودان كافة، كما رأت في الجلوس مع رجال المؤتمر والتفاوض معهم حول المذكرة امتهاناً لكرامة كبار رجالها الذين يعمل قادة المؤتمر

تحت إمرتهم كموظفين، ولكنها كانت تخشى في نفس الوقت مغبّة رفض النظر في المطالب التي احتوتها المذكرة مما يؤدي إلى سوء التفاهم مع المؤتمر الذي كانوا يحرصون على مواصلة كسب تعاونه في سني الحرب الأخيرة.

ولم يكن القرار بقبول المذكرة أو رفضها أمراً سهلاً، فقد رأى بعض كبار انجليز حكومة السودان ضرورة التفاهم. وكان على رأس هؤلاء سير دوقلاس نيوبولد وفي المقابل كانت هناك زمرة الصقور التي كانت تنادي بوجوب الرفض ويقودها سير توماس كريد السكرتير القضائي. وقد انتصرت الفئة الأخيرة والتي كانت ترى أن المؤتمر قد تجاوز الحدود باثارته قضايا دستورية تدخل في صميم اختصاصات حكومة السودان.

ولكن بالرغم من الرفض وما ترتب عليه من توتر بين الحكومة وبعض أصدقائها من كبار الخريجين السودانيين فإن نيوبولد لم يفقد الأمل في التعاون مع هؤلاء، وقد حرص على الحفاظ على مظاهر الودّ معهم وإلى مواصلة لقاءاته وتبادل الرسائل بينهم وكان يأمل أن يحافظ المعتدلون على مراكزهم القيادية داخل أجهزة المؤتمر، ولكن خاب ظنه، فقد أدى موقف الحكومة الرافض إلى اشتداد ساعد أزهري وجماعته الذين أسفروا عن عدائهم لحكومة السودان وبدأوا في تعميق صلاتهم بالمصريين وفي الدعوة إلى تحويل المؤتمر من مجرد منبر يعبر عن تطلعات بعض المتعلمين من موظفي الحكومة إلى تنظيم أقرب ما يكون للحزب السياسي. وقد أفلحوا في دعوتهم حيث تسنى لهم اكتساح انتخابات المؤتمر. وقد لخص مستر هندرسون استياءهم لنتيجة الانتخابات بقوله في كتابه « بناء السودان الجديد »:

« ومرة أخرى يعود إسماعيل الأزهري، الرجل الذي عُرف بعدم الاتزان، للرئاسة ومعه زمرته التي لا وزن لها ». وسرعان ما بدأ أزهري وصحبه ييممون وجوههم شطر مصر وشطر طائفة الختمية التي كانت ترقب بحذر وقلق موقف حكومة السودان من السيد عبد الرحمن المهدي زعيم الأنصار.

ولم تقف حكومة السودان مكتوفة الأيدي فقد أصدر الحاكم العام قانون إنشاء المجلس الاستشاري لشمال السودان وحدد اختصاصاته في « تقديم المشورة للحاكم العام في مسائل الحكم الهامة من ناحية وفي تلقي بيانات عن سياسة الحكومة في بعض المواضيع من ناحية أخرى. وللمجلس أن يشمل في مداولاته جميع نواحي النشاط الحكومي في شمال السودان ».

ولكن المجلس كان قصير العمر فقد تبيّن أنه لا يشبع القدر المتيقن من طموح حتى أولئك الذين كانوا قد باركوا فكرة انشائه وقبلوا عضويته، ولذلك أصدر مجلس الحاكم العام قراراً بعد سنتين فقط من انشاء المجلس الاستشاري بتشكيل ما سمي بمؤتمر إدارة السودان، حددت مهمته في التقدم بتوصيات حول توسيع المدى الذي سهم فيه السودانيون في إدارة شؤون بلادهم. وتلخصت توصيات المؤتمر التي جاءت بعد سنة من صدور أمر تشكيله على ضرورة قيام جمعية تشريعية تكون أكثر تأهيلاً من حيث السلطات الادارية والمالية والتشريعية وأوسع تمثيلاً شعبياً من نظيرها الذي خلفته.

وقد سبق لنا أن تعرضنا بشيء من التفصيل في السجل الأول من هذا السفر « ومشيناها خطى » للظروف التي صاحبت نشأة المجلس الاستشاري ومدته وقيام الجمعية التشريعية وهلاكها على يدي ثورة الثالث والعشرين من يوليو في مصر.

ونرجو أن نرخي الستار مؤقتاً عن الجمعية التشريعية وعن تأثير ثورة مصر على مجريات الوقائع السياسية المعاصرة وعلى التطورات الدستورية في بلادنا لنصل ما انقطع من حبل الذكريات ونواصل الحديث عن تجربة الذات، لنعود بعدها لسرد قصة الاستقلال وأحداث السنوات الحافلات التي أدت إلى استرداد السودانيين للسيادة على أراضيهم بعد طول غياب.

عـن الصراع الداخلي في الحزب الشيوعي
قبل فترة الحكم الذاتي

(١٥)

قلتْ اني وجدتُ الخرطوم بعد رجوعي من أوربا تترقب كالقاهرة ميلاد فجر جديد، فالمصير واحد والليالي حبالى مثقلات والاثنتان دون سائر البلدان تتقاسمان السراء والضراء وتشتركان في التُقى والأنساب شِرك العَنان كما يقول نابغة بني جعدة، ولا غرو ولا عجب فحال أهليهما كحال أبي فراس الحمداني وصاحبه.

وإني وإياه لعين واختها   وإني وإياه لكف ومعصم

وهبطت بنا طائرة الخطوط الجوية البريطانية أرض مطار وادي سيدنا، وكان الوحيد في العاصمة الذي يستقبل الغاديات ويودّع الرايحات من عابرات الفضاء. وتلقفنا رجال الأمن ولا تقول زبانيته وعلى رأسهم كبيرهم بابكر الديب. ونشهد أنه لم يكن فظّاً ولا غليظ القلب وكان هو حينذاك أحد اثنين من السودانيين يتبوآن أعلى مدارج السلم الوظيفي في مرفق الشرطة. وكان رصيفه أمين أحمد حسين لا يقل عنه رقة وتأدباً وربما فاقه حياء وتلطفاً، وكان الديب يشرف على قسم المباحث والأمن ورفيقه على شئون إدارة الجهاز وماليته. وتخطيتُ في معية الديب وصحبه حواجز الجمارك سريعاً واتجهت بنا سيارتهم نحو الخرطوم تُلاحقنا أعين موظفي المطار والغادين والرائحين من المسافرين. وقد تمثلتُ وأنا في محنتي بمعية العسس حال ديفيد كوبرفيلد بطل رواية تشارلس ديكنز الذي سار بين رفاقه التلاميذ مزهواً رغم أنه كان قد تلقى لتوه خبر وفاة والدته من حضرة ناظر المدرسة، فقد أسعدني أن أكون موضع نظر رواد المطار وموضوع الهمس والهمهمة بينهم.

وفي صومعته برئاسة الأمن بالقرب من القصر الجمهوري ووزارة المالية وحيث هي الآن أحد مرافق وزارة النقل والمواصلات، أكرم الديب وفادتي وأمر بقدح الشاي، فقد كان الفجر يغالب الليل ليخرج منه ويولج في النهار. وبعد قليل طلب

مني أن أرافق أحد معاونيه ولعله الصول عابدين، أحد أنشط المعروفين من رجال الأمن في الخمسينات ومنتصف الستينات، لحضور إجراءات عملية تفتيش حقيبتي في المكتب المجاور له. وكم كانت دهشته عظيمة عندما قلت له إني أثق في أمانة رجاله وعليه فإني لا أرى ثمة داعياً لأن أقف بجانبهم عند البحث عن الممنوعات التي لا أحمل شيئاً منها. ولعله قد سرَّه ردي، لكنه استدرك قائلاً ألا تخشى أن نَدُسَّ لك في داخلها شيئاً يجعلك عُرضة للمساءلة الجنائية كقطعة حشيش مثلاً تشين سمعتك وتقتالك أدبياً وأنت مُقبل على مستقبل زاهر في المحاماة. فقلت له على الفور، ودون افتعال وبتلقائية أدرك صدقها أنني أربأ برجال أمن السودان أن يفعلوا ذلك فبجانب تربيتهم الأصيلة، هناك أخلاق المهنة المكتسبة من تقاليد مدرسة الشرطة البريطانية التي اقتبسوا منها ونهلوا من معينها والتي تعصمهم من الذلل ومن توجيه التهم للأبرياء جُزافاً.

وقد علمتُ منه بعد ذلك بسنوات وفي السبعينات وفي مقابلة لي معه عابرة في بيروت التي كان يعمل بها آنذاك بعد تقاعده، أن ثقتي بأمانة رجاله قد فتحت قلبه على مصراعيه وذهبتْ بالغِل الذي كان يحمله عليَّ وأنه قد عمل جاهداً لإزالة كل العقبات التي كانت تقف حائلاً دون منحي رخصة مزاولة المحاماة بعد نجاحي في امتحان المعادلة. ولم أكن أعلم قبل ذلك أن قلة من المحامين الكبار قد رفضت قبولي للتمرين بمكاتبهم العامرة كمحامٍ ناشىء رغم تأكيده لهم أن الحكومة لا تمانع في ادراج اسمي ضمن المحامين العاملين بل وأن سلطات الأمن ترى أن مزاولتي للمحاماة وما يتبعها من تحسين وضعي المالي ربما صرفتني عن الشيوعية أو على الأقل ربما امتصت قدراً من الطاقة التي كان سيستأثر بها نشاطي الهدام. وقد ذكر لي أن الوحيد بين المحامين الذي بادر بقبولي للتدريب بمكتبه دون تزكية منه كان هو الرجل الذي لا أزال أدعو له عقب كل صلاة والذي نفتقده كلما طاب لنا مجلس ولقاء، درة المحافل وريحانها، المغفور له محمد أحمد محجوب طيب الله ثراه.

وانغمستُ لتوي في النشاط السياسي، وقد أُسندت إليَّ مسئولية الإشراف على النشاط الحزبي في أم درمان، كبرى دوائر منطقة الخرطوم في تنظيم الحزب الشيوعي السوداني، كما طلب مني أن أسهم في قيادة النواة الحزبية التي أوكل إليها أمر متابعة مسار حركة السلام العالمية وتدعيم نشاطها المحلي وترشيد الحملة لجمع التوقيعات على نداءات مجلس السلم ومؤتمراته. وقد كان هذا المجلس كما أشرنا آنفاً يعمل بتوجيه مباشر من موسكو التي كانت تولي نشاطه اهتماماً بالغاً. ولم يكن

احتضان موسكو واهتمامها بذلك النشاط قاصراً على دفع وملاحقة الأحزاب الشيوعية لتكثيف حملتها من أجل توسيع القواعد المحلية لحركة السلم وإنما كان يتعداه لكافة تنظيمات المجتمع الدولي وعلى رأسها الجمعية العمومية لهيئة الأمم ومجلس الأمن. وقد أشار إلى ذلك أركادي شفشنكو في كتابه الممتع «قطيعة مع موسكو» فقد ذكر أن موسكو كانت تطلب منه بوصفه نائب الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة وكبير مندوبيها بتلك المنظمة الدولية أن يساعد على بث ونشر النشاط الدعائي لمجلس السلم العالمي الذي كانت تعج أروقته على حد قوله بأسراب من ضباط قلم المخابرات السوفيتية رغم أنه كان يترأسه هندي «فقد كان عليّ أن أساعد في إعداد خطابات رئيسه روميش شاندرا الموجهة إلى المنظمات التابعة لهيئة الأمم وأن أهيىء له الاجتماعات مع كبار موظفيها وأن الاحق فالدهايم السكرتير العام لإرسال مندوبين عن السكرتارية لحضور اجتماعات مجلس السلام ومؤتمراته. وكانت موسكو تهدف من وراء كل ذلك إلى مضاعفة نفوذ مجلس السلم حتى تثقل موازينه الدولية ويحتل مكاناً مرموقاً بين ظهراني حركة السلم العالمية».

وفي مجال النشاط الحزبي العلني أُلحقت بهيئة تحرير صحيفة الجهاد التي كان يرأسها صاحبها المرحوم عبد المنعم حسب الله الذي قبل التعاون معنا رغم أنه لم يكن شيوعياً في أي من أيام حياته القصيرة الحافلة، فقد كان اتحادياً ينتمي إلى جماعة حماد توفيق وصار فيما بعد من أبرز أعضاء الحزب الوطني الاتحادي الذي أسهم رجال ثورة يوليو المصرية في تكوينه والذي ضم شتات الأحزاب والجماعات التي كانت تدعو لوحدة وادي النيل أو ترتبط، وبدرجات متفاوتة، مع مصر. وكان شاباً نشطاً، مقاتلاً جلداً، وكاتباً مقتدراً ونافذاً ساخراً لاذعاً. رغم أن حظه من التعليم النظامي كان قليلاً، فقد كانت اللغة عنده ملكة وطبعا. وكان من أولئك النفر الذين ثقفوا أنفسهم ذاتياً وقرأوا للعقاد كثيراً وتأثروا بمدرسته العصامية. وكان رغم صلابة عوده وجسارته ودوداً شهماً يستقبلك بالترحاب ويلقاك بالبشر كلهما. وكان شديد الاعتزاز «بجعليته» التي كانت تضاهي حمية الجاهلية والتي ما أنفك يحمد الله عليها كلما استدعي مقامها مقالها.

وكانت بداية عملي «بالجهاد» تحرير سلسلة من المقالات عن تجربتي في بلاد أوربا الشرقية وكان ذلك بتوجيه مباشر من سكرتير الحزب عبد الخالق محجوب الذي رحبَّ بمقدمي وحرص على تدعيم أواصر الزمالة بيننا. ولعله قد قصد، في البداية، أن يبعدني عن محور عوض عبد الرازق الذي كان أقرب إليّ منه عندما كنا ثلاثتنا

بمصر. وقد توطدت عرى الصداقة بيني وبين عبد الخالق إلى أن صرنا أعز صديقين بين الزملاء الرفاق. وقد أثار ذلك حفيظة البعض الذين عملوا جاهدين على هدم جسور الود بيننا حتى تيسر لهم تحقيق ما أرادوا. ولا ندري سبباً لهذه الظاهرة، ظاهرة الحسد والغيرة، التي تسود أوساط الشيوعيين لتزيدهم سقماً على سقم، والتي تبدد طاقاتهم في صراعات لا تنتهي لتعصف في النهاية بوحدتهم وتفتت أوصالهم.

وكانت الحملة العدائية ضد عوض عبد الرازق على أشدها وفي عنفوانها عندما رجعت للخرطوم، فقد سبق مقدمي طرده من السكرتارية المركزية وهي الهيئة التي تقود العمل اليومي للحزب وتشرف على نشاط كافة تنظيماته على كثرتها وتعددها السري والعلني، والتي تتولى تنفيذ قرارات المكتب السياسي بين فترات انعقاده والذي يقوم هو بدوره بأمر قيادة الحزب بين فترات انعقاد اللجنة المركزية. ولم يكتف عبد الخالق بذلك بل لاحق عوض عبد الرازق إلى أن تم اقصاؤه نهائياً من الحزب. ورغم أنه لم تكن هناك تهم محددة وواضحة ضد عوض، فقد انسقنا وراء سكرتير الحزب الذي كان كزوجة قيصر فوق الشبهات ليست لذاتها وإنما لقيصر، وكذلك كان هو ليس لذاته وإنما للشيوعية التي ارتضيناها مرشداً ومنيراً، وتعثرنا في طريقها الجائر حيناً من الدهر طويلاً، فقد كانت غالبيتنا صدى لصوته وانعكاساً لظله وإن اختلف مدى الصوت وطول الظل.. وقول السكرتير في الأحزاب الشيوعية، إبان توليه مهام منصبه، أمر. ونهيه زجر. ونقده موعظة وعبر. وهو كبقرة الهندوس المقدسة. أو كعجل السامري لا يبرح الرفاق عاكفين عليه حتى إذا رجع إليهم الرشد مؤقتاً أو سقط، أوسعوه ضرباً ولغطاً وقولاً فاحشاً.

وقد رجعنا إلى أدب الحزب الشيوعي السوداني وإلى وثائقه على قلتها فلم نجد إلا تهماً زائفة وكلاماً مبهماً مرسلاً في حق المرحوم عوض عبد الرازق. ولعل أول ما نقرأ حول ذلك ما جاء في الطبعة الثانية من كتيب (لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني) الذي صدر في مطلع عام ١٩٦٠ من أن الحزب لم يستطع أن يستغل المكاسب التي حققها في عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨م، حيث «تسلل إلى قيادة الحزب الانتهازي اليميني عوض عبد الرازق فقاد الحزب في طريق خاطىء.... الخ».

وقد تناسى الرفاق الذين حرروا هذا الغثاء أن تلك المكاسب التي أشاروا إليها كانت إبان تفرغ عوض لقيادة الحزب بينما كان عبد الخالق محجوب يعمل موظفاً مع محمد أحمد عمر الذي لم يكن يخفي صلاته بكبار الاستعماريين الانجليز بلندن

والخرطوم والذي لم يجد حرجاً في أن يدعو علناً للانضمام لرابطة الشعوب البريطانية تحت تاج بلاط سنت جيمس بعد الاستقلال الذي كان يراه بعيداً ويراه المناضلون قريباً. ولم يكن عوض عبد الرازق أو ل ضحايا تخطيط عبد الخالق وطموحاته فقد سبقه إلى المشرحة نفر من خيرة سياسيي الأربعينات الذين انضموا إلى الحركة السودانية للتحرر الوطني طوعاً واختياراً رغم أنهم كانوا في طليعة مثقفي حزب الأشقاء وعلى رأس هؤلاء المهندسان خضر عمر وحسن أبو جبل اللذان كانا يشغلان منصبين مرموقين في أكبر أحزاب السودان الاتحادية واللذان أهلهما نضالهما ومواقفهما الصلبة ضد مؤسسات الاستعمار إلى عضوية اللجنة المركزية للتنظيم الشيوعي. ومرة أخرى لا تجد في «اللمحات» المشار إليها إلا أسباباً واهية لا تسوِّغ فصلهما من الحزب، وإلا تهماً جزافية مثل القول بأنه كان من الممكن أن «يؤدي تكوين النواة الأولى للحزب الشيوعي . . . إلى نتائج أبعد مدى. ولكن الحلقة القائدة كان يسيطر عليها مثقفون من الطبقات المتيسرة سلكوا طريقاً انتهازياً في بناء الحزب، وفي الميدان الفكري والسياسي . . . . وقد وضعت تلك الحلقة الحزب كجناح يساري في نطاق الأحزاب الوطنية . . . ولم تعمد اللجنة المركزية القائمة حينذاك إلى تنظيم الطبقة العاملة وارتباط الحزب الوثيق بها وتكوين قادة عماليين هم قلب الحزب ودعامته. «وهكذا تستمر الاتهامات عاجزة عرجاء تفقد ما يثبتها من أدلة وقرائن إلى أن تثب فجأة ودون ركيزة إلى اتخاذ القرارات الادارية بالفصل والطرد».

«وقد وصل الفراغ الداخلي في الحزب إلى أقصى درجاته في صيف ١٩٤٧ فطردت العناصر الانتهازية من اللجنة المركزية وشكلت لأول مرة لجنة مركزية من العناصر الثورية بدأت في انتهاج سياسة ثورية بين الجماهير وفي بناء الحزب».

ونسي مؤلفو اللمحات أن اللجنة الجديدة هذه كانت بقيادة عوض عبد الرازق الذي قاد المعركة ضد الجمعية التشريعية والتي «وضعت في صيف ١٩٤٧، وخلال النضال ضد الاتجاهات الانتهازية الأسس الثابتة لبناء تنظيم ثوري يطلع بمهامه التاريخية». . وهذا، ليس من عندياتنا وإنما هو ما خطته أقلامهم في الصفحة الثامنة والعشرين من «اللمحات».

ولم يكن عوض ولا خضر عمر ولا حسن أبو جبل أول وآخر من استل عبد الخالق سيفه السياسي لقتلهم فقد كان أول من وجه إليه سهامه القاتلة عبده دهب ولكن عبده استطاع بفضل شعبيته وسط حركة اليسار في مصر وبفضل صلته الوطيدة بكورييل أن يغالب ضربات عبد الخالق وطغيانه ولكنه لم ينجو من آثارها عندما صفى

أعماله بمصر وقفل راجعاً للسودان فقد صرعه كيد الرجل ورمى به بعيداً خارج الحزب حيث عوض عبد الرازق وشيعته ومن والاه.

وفي مصر كان من ضحايا تطلعات عبد الخالق المبكرة لزعامة الحركة الشيوعية السودانية عبد الماجد أبو حسبو الذي كان قد ارتقى أعلى درجات سلم الحركة الشيوعية المصرية وهو عضوية لجنتها المركزية والذي ظل منذ إبعاده من الحزب عام ١٩٤٧ وإلى ما بعد مايو ١٩٦٩ في قطيعة تامة مع عبد الخالق لا يرد له تحية ولا يحضر معه مجلساً. وقد امتد عداء وغِل عبد الخالق إلى رفاق أبو حسبو من قدامى الشيوعيين الذين أسسوا معه قسم السودان بالحركة المصرية ومنهم الدكتور عبد الوهاب زين العابدين ومحمد أمين حسين المحامي ولم ينج من سوط عذابه وسليط لسانه إلا الدكتور عز الدين علي عامر الذي مسه طرف من رذاذه والذي لم يستعِد مكانه في الحركة الشيوعية إلا بعد كثير من الجهد والمعاناة والمثابرة.

وحتى الرفاق المصريين لم يكونوا كلهم في مأمن من أذاه وتجريحه فقد مس نفراً منهم القرحُ كما مس طائفة من رفاق السودان قرحٌ مثله. ومن هؤلاء المصريين شهدي عطيه (الزميل سليمان) وقريبه ورفيقه عبد المعبود الجبيلي (الزميل عادل).

ولم يكتف عبد الخالق باتهام عوض عبد الرازق بالاسراف اليساري، تارة وبالجنوح إلى اليمين تارة أخرى بل ذهب في نهاية الأمر إلى اتهامه وبعض الذين فصلوا معه بالعمالة «للدوائر أجنبية مشبوهة وعدوة للاستقلال». وكان عوض يرد على ذلك بقوله: «رمتني بدائها وانسلت». «ولعله كان يشير بذلك إلى صلة عبد الخالق بمحمد أحمد عمر».

وبينما يعزو عبد الخالق في «اللمحات» الذي كان هو مؤلفه الرئيسي كما تدل على ذلك مقدمته، ويسند اضطراب سياسة الحزب إلى اتجاهات عوض اليمينية التي «لا تضع بين الحزب والوطنية والبرجوازية حدوداً كما حدث في عام ١٩٤٨، وحيث يعود الحزب مرة أخرى يشكو الانعزال واليسارية. ولن يكون هذا سوى النتيجة المنطقية لأية سياسة تدّعي الماركسية في بلادنا ولا تنظر إلى الجماهير الكادحة مصدر قوتها ـ جماهير العمال الكادحين ـ بقدر ما هي مشغولة بالنظر في الرأسمالية الوطنية واخضاع كل شيء للتقرب منها». نجده بعد كل ذلك يقول، وبعد ثلاث صفحات فقط من اتهامه لعوض باهمال شأن العمال، أن التيار الذي يتزعمه عوض عبد الرازق يتهم الحزب بأنه «تخلى عن تنظيم الطبقة العاملة وأنه يبعثر نشاطه، كذا، وسط

الفئات الاجتماعية الأخرى وأن على الحزب أن يركز نشاطه بين الطبقة العاملة وحدها حتى يسير نحو الاشتراكية».

ومرة أخرى وفي صفحة ٦٦ يقول عبد الخالق «وتحت ستار تركيز قوى الحزب بين الطبقة العاملة عارض اتجاه عوض عمل الحزب بين الفئات الثورية الأخرى وبشكل رئيسي بين جماهير المزارعين وكذلك كان يقدم أساليب عمل جامدة وبالية».. ولكن دون أن يبين عبد الخالق ماهيّة هذا الجمود ومدى ذلك البلى ومظاهر كل منهما.

وبعد أن ظنَّ عبد الخالق أنه قد قضى على عوض وجَّه نيرانه إلى طائفة من خيرة مثقفي الحزب وعلى رأسهم الأمين حاج الشيخ أبُو أحد أبرز قادة طلاب جامعة الخرطوم والذي ركل الوظيفة ليتفرغ للنشاط الحزبي كمحترف ثوري. فقد قال عنه «في نفس الوقت الذي كان الحزب الشيوعي يسعى لتأهيل ذاته لمواجهة الظروف الجديدة بتقدير لها ماركسي سليم وباتباع لأساليب للعمل ملائمة وبالنظر إلى قضية بناء الحزب وأشكال الاتصال بالجماهير... وفي ظروف تميزت بتراجع نسبي في الحركة الجماهيرية وبالمصاعب الذاتية التي يواجهها الحزب كما أشرت، بدأت تظهر أفكار متحللة لا تستهدف إعادة النظر في عمل الحزب من أجل تجديد أشكاله على أسس ثورية بل تستهدف تصفية الحزب الماركسي اللينيني. نعم لم يجرؤ معتنقو تلك الأفكار على التعبير الجريء عنها والإصرار عليها كما فعل دعاة الأفكار الجامدة، ولكنها ظهرت على أي حال في بعض مقالات الشيوعي بأقلام الأساتذة حسن سلامة والأمين حاج الشيخ أبو وخاصة في اجتماع اللجنة المركزية في أبريل ١٩٥٨. ظهرت في تلك المقالات وفي مناقشات الأستاذ الأمين حاج الشيخ أبو آراء تدعو إلى تحويل الحزب إلى حزب للانتخابات أو إلى حزب ديمقراطي على اعتبار أن الماركسية اللينينية لا تصلح في بلد كالسودان».

ولم يكن الأمين أبو وصحبه آخر العنقود الذي قطفه عبد الخالق ثم داس عليه بنعله فقد أردفهم بثلة من قادة العمال وعلى رأسهم محمد السيد سلام رئيس اتحاد عمال السودان ثم قفيَّ على آثارهم بطائفة من الرفاق بلغ عددهم اثني عشر، كنا ضمن جمعهم، زاعماً كدأبه دائماً أنهم يتآمرون على وحدة الحزب ويعملون على تحنيطه توطئة لتصفيته أو ذبحه في محراب سلطة مايو ووضعه في طبق شهي لتلتهمه هنيئاً مريئاً. فعل ذلك بأن دعا الزمرة المتآمرة معه من أعضاء اللجنة المركزية لاجتماع طارىء وسري وفي غيبة الأعضاء الآخرين الذين دبَّر للقضاء عليهم

واستصدر قراراً بفصل نصف أعضاء اللجنة المركزية الذين كانوا في الخرطوم. فعل ذلك رغم أنف دستور الحزب الذي يحكم نظامه الداخلي ويحدد حقوق وواجبات الأعضاء ويضع قواعد الصراع الحزبي ويقيم الجدر والأسوار التي يجب ألا يخرج الجدل والحوار الحزبي عن نطاقها.

فدستور الحزب يحدد في الفصل الثاني منه شروط العضوية وحقوق الأعضاء وواجباتهم، ويقرر في الفقرة السادسة من ذلك الفصل الأحوال التي يجوز فيها الفصل من العضوية وطريقة ذلك. فهي تنص: ـ

«يحرم من عضوية الحزب كل من يثبت، **نتيجة تحقيق دقيق تقوم به هيئة حزبية مسئولة وتراجعه هيئة اختصاص** أو هيئة أعلى منها....».

ثم تحدد بنودها من (١) إلى (د) الأحوال التي تسوِّغ الفصل. ثم تشير في (ز) إلى «أن عضو اللجنة المركزية تفصله اللجنة المركزية وتقدم تقريراً بذلك للمؤتمر التالي». ثم أردفت نص الفقرة السادسة بتحفظ تنقله بحذافيره: ـ

«بما أن الفصل أقصى عقوبة حزبية فعلى الهيئات أن تعالجه بحرص شديد وحذر وبعد استيفاء كل اجراءات التحقيق والمساءلة.

وفي الحق فإن عبد الخالق وعصبته لم يلتزموا بتلك القواعد وبالضوابط ولم يأبهوا للتحذير الذي كان هو الذي اقترح تضمينه ذيل الفقرة السادسة، بل سدروا في غِيهم وأصدروا قرار فصل نصف عضوية اللجنة المركزية ودون إخطار افراد ذلك النصف، الذين اعتبروهم كَمّاً مهملاً، للمثول أمام اللجنة المركزية التي كانوا أعضاء بها.

لقد فعل عبد الخالق كل ذلك رغم أنه كانت هناك لجنة شكلها المؤتمر التداولي الذي انعقد في صيف ١٩٧٠ أي قبل بضعة أسابيع من اغتياله، لعضوية رفاقه الأثني عشر لتنظر في أمر الدعوة للمؤتمر الخامس للحزب لحسم أمر الخلافات التي كانت تسوده.

ولعل الذي حدا بعبد الخالق تخطي الاجراءات وإهدار نصوص الدستور وعدم الالتزام بقواعد الصراع الحزبي الداخلي هو فشله في محاولة إقصائي من الحزب فقد كان قد طلب في رسالته التي بعث بها من القاهرة في السابع عشر من أبريل ١٩٧٠ إلى رفيقة دربه السياسي السيدة سعاد ابراهيم أحمد أن تتخذ اللجنة المركزية قراراً «بفصلي مباشرة» من الحزب أي دون التزام بنص الفقرة السادسة من الفصل الثاني

من دستور الحزب الذي أشرنا إليها آنفاً.

وبالطبع لن نكون نحن آخر ضحايا الطغمة الباغية التي تهيمن على الحزب الشيوعي إذ لا بد من كبش فداء يحمل في عنقه أخطاء القادة وينوء تحت أثقال نقائص وسلبيات الزمرة التي تُحادّ الله ورسوله، ولا بد من ضحايا للصراعات التي تفجّرها محاولات الاستئثار بالسلطة داخل الأحزاب الشيوعية والتي أصبحت سيما ظاهرة وصفة ملازمة لها.

ومن قبلُ ومنذ البداية كان الصراع بين كارل ماركس وأساتذته وزملائه وتلاميذه. ثم تلاه لينين الذي سار على درب أستاذه ثم ستالين والتابعون وتابعو التابعين. وحتى لا نُتهم بالتجني نسوق الأمثلة ونذكر بعض الأسماء التي مسّها القرحُ والتي وجه لها ماركس وتابعوه وحواريوه نيران أقلامهم وسلطوا عليها حمم ألسنتهم. فقد شن كارل ماركس حملات عنيفة على من سبقوه وعاصروه من دعاة اليسار ومفكريه وعلى رأسهم ميخائيل الكسندروفيتش بوكانين الذي قاد ثورة ١٨٤٨ في ألمانيا. ولم يوقف ماركس ورفيق دربه فرد ريك انجلز الحملة عليه حتى بعد أن تم لهما ما أرادا بفصله من تنظيم الدولية الأولى «الكومنترن» رغم أنه كان أحد أبرز مؤسسيها. وجاء الدور من بعده على الاقتصادي الفيلسوف الألماني يوجين أهرنج، الذي كتب عنه انجلز مؤلفه الشهير الذي سماه «ضد اهرنج «ANTI-DUHRING» ثم المفكر الألماني فردناند لاسال الذي اتهمه ماركس بالانتهازية رغم أنه أثرى الحركة العمالية بثاقب فكره، ثم بيير برودون الذي كان من كبار علماء الاقتصاد الاشتراكيين الفرنسيين والذي اشتهر بمؤلفه «فلسفة الفقر» فرد عليه ماركس بكتاب سماه «فقر الفلسفة». والذي يصفه معجم السير الشيوعي بأنه من مؤسسي المدرسة الفوضوية، وغيرهم، من الذين أصابهم عنت ماركس وصفاقته، كثيرون.

أما لينين فحدث عنه ولا حرج إذ لا يكاد يسلم أحد من أساطين المدارس المختلفة والمتعددة في مجالات الاقتصاد السياسي أو الاشتراكية أو الفلسفة الذين سبقوه أو عاصروه من لسانه الذي لا ينطق إلا إثماً وقلمه الذي ينفث سماً وينزف دماً. وحتى أساتذته وعلى رأسهم جورجي بليخانوف والذي كان، بحق، أول، داعية للماركسية بروسيا القيصرية لم ينج من نقده اللاذع إلى حين هلاكه في عام ١٩١٨ حيث مات ناقماً على البولشفيك وغاضباً على تجاوزاتهم. ثم بافل اكسلرود والذي كان زميلاً للينين في هيئة تحرير مجلة اسكرا (الشرارة) في مطلع هذا القرن والذي انحاز للمنشفيك في معركتهم ضد تغول لينين وإسرافه واستئثاره بالسلطة الحزبية، ثم

الكسندر مارتينوف الذي انضم بدوره للمنشفيك استهجاناً لمواقف لينين الذي رافقه في هيئة تحرير اسكرا. ثم كارل كاوتسكي الذي يعتبر أحد أعظم المفكرين الماركسيين والذي لم يبغض لينين أحداً مثله قط، وقد كتب عنه كتاباً بأكمله سماه «كاوتسكي المرتد».

ومن بعد لينين كان ستالين الذي أضاف بُعداً جديداً للصراع الحزبي الداخلي إذ لم يكتف بفاحش القول وبالهجاء المقذع كأسلافه ولا بالإجراءات الإدارية مثل الفصل من عضوية الحزب وإنما أدخل أسلوب التصفية الجسدية والاغتيال كحل حاسم للخلافات الايدولوجية وحتى الفكرية التي كان يمكن حسمها بالحوار وبمزيد منه. وعلى رأس ضحاياه ليون تروتسكي الذي أثرى المكتبة الماركسية بأكثر منه بل وبمقدار يضاهي إسهام لينين عدداً وكمّاً. وربما أصالة وعِزّاً، والذي لم يكتف ستالين بفصله من الحزب ومن عضوية الدولية الثالثة بل وقضى بنفيه خارج روسيا حيث لاحقه بالمكسيك التي اتخذها هذا مقراً له. وهناك سلط عليه مارد الكرملين أحد عملاء أجهزة مخابرات دولته فقضى عليه بضربة من فأس عاتية. وغير تروتسكي كثيرون من رفاق لينين وقادة البولشفيك الذين أرداهم ستالين وقضى عليهم بالموت أمثال نكولاي بوخارين الذي تم إعدامه في مجزرة ١٩٣٨، ولف كامينيف الذي كان نائباً لرئيس الوزراء والذي أعدمه ستالين قبل ذلك بسنتين.

وتطول القائمة بعد ستالين لتشمل بيريا وكاقانوفتشي ومالينكوف وبولجانين ومولوتوف وخروشوف وبدجورني، وسيظل السجل يستقبل كل يوم ضحايا الصراعات الحزبية ليس في الاتحاد السوفيتي فحسب وإنما في أوربا الشرقية أمثال أمرى ناجي، وجوملكا، ودبشيك، وجيريك.

وهذا الحال ليس وقفاً على أحزاب أوربا الشيوعية وحدها فهناك الصين أيضاً التي أكل حزبها الشيوعي رجله الثاني لي شاوشي الذي كان يلي ماوتسي تونج في المرتبة الحزبية وكان رئيساً للدولة والذي يعتبر مؤلفه عن الصراع الداخلي في الحزب مناراً يُهتدى به ودستوراً يحكم قواعد ذلك الصراع، ولكن تلك القواعد لم تسعفه هو نفسه عندما هبت الرياح ضده، فقد ضُرب بها عرض الحائط عندما قدَّر ماوتسي تونج تنحيته وقرر أكل لحمه حياً. وكذلك كان مصير لِنْ بياو الذي نصبه الرئيس ماوتسي خلفاً لشاوشي وليكون خليفته هو في زعامة الصين والحزب. ولكن سرعان ما قلب له ماوتسي ظهر المجن وقضى بإعدامه. وقد قيل إنه احترق في حادث طائرة استغلها هارباً من الصين إلى روسيا.

وتستوي في هذا السلوك المزري الأحزاب الشيوعية كلها صغيرها وكبيرها. فهناك بجانب المثل الذي سقناه من الصين تجربة البانيا وهي التي يفوق تعداد الصين تعداد سكانها بأربعمائة ضعفاً. فقد اتهم زعيم حزبها أنور خوجه رئيس وزرائه محمد شيخو والذي كان هو الرجل الثاني في الحزب اتهمه في العاشر من نوفمبر ١٩٨٢ وبعد سنة كاملة من وفاته بأنه خائن وجاسوس، حيث كان «يخدم بحماس أجهزة مخابرات الولايات المتحدة ويوغسلافيا والاتحاد السوفيتي على حد سواء». وقد أعلن أنور خوجه هذا الاتهام في اجتماع عام دعا له في تيرانا عاصمة البانيا. وكان الحزب الشيوعي الألباني قد أصدر بياناً حول هلاك شيخو في ديسمبر ١٩٨١ قال فيه إن الرجل «قد حطم رأسه على جدار وحدة الحزب والشعب» وأن «الانتحار قد تم في لحظة من الحزن العصبي والندم». ولم تشفع له سنه التي جاوزت السبعين ولم يسعفه تاريخه النضالي حيث كان من أبرز مؤسسي الحزب وأصلبهم عوداً في محاربة الفاشية إبان احتلال قوات موسليني لبلاده.

من حقيبة ذكريات مطلع الخمسينات

(١٦)

وبجانب نشاطي الحزبي العلني والسري كان عليّ أن أعد النفس للجلوس لامتحان المعادلة في القوانين التي كانت سارية في السودان منذ الغزو الاستعماري وأصولها الانجليزية والهندية. وكانت الإدارة الاستعمارية قد اشترطت النجاح في ذلك الامتحان كعقبة لا بد من اجتيازها قبل الأذن بمزاولة مهنة المحاماة في البلاد. وكانت تطيل من فترات الاعلان عن تلك الامتحانات حتى تثبط همم الراغبين في المثول أمام المحاكم الجنائية والمدنية كمحامين فينصرفوا عنها. وقد ظل عدد يسير من خريجي كلية الحقوق بالجامعة المصرية يترقبون لسنين عديدة تحديد موعد امتحان المعادلة إلى أن أذن الله أن ينعقد في مطلع نوفمبر من عام ١٩٥٢. ولعل إحساس الإدارة الاستعمارية بدنو غروب شمسها نتيجة للظروف الدولية ولاشتداد ساعد الحركة الوطنية وتصاعد النضال في مصر والسودان كان له الأثر الفعال في استعجال تحديد ذلك الموعد الذي لم يكن في الحسبان في الشهور الأولى من عام ١٩٥١ عندما أكملنا دراستنا القانونية الجامعية.

وأعلنت النتيجة في التاسع عشر من نوفمبر ١٩٥٢ وكنت ثالث ثلاثة منّ الله عليهم بنعمة النجاح أولها على محمد ابراهيم وثانيهما هنري رياض سكلا. ولعل الذي مكنني وصديقي علي من اجتياز العقبة القدر الذي تيسر لنا من الإلمام باللغة الانجليزية التي حررت بها الأسئلة والأجوبة حيث كان زميلي علي قد أكمل دراسته بكلية الآداب بالمدارس العليا، وكنت قطعت شوطاً من الدراسة بها قبل التحاقنا بكلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول، جامعة القاهرة الأم الآن. أما هنري فبالرغم من أنه لم ينل الحظ الوافر الذي أصبناه من دراسة اللغة الانجليزية بمدارس السودان إلا أنه كان طالباً جاداً ومثابراً، أخذ نفسه بالشدة وروضها على الصبر والمعاناة وطوعها على الحفظ والاستذكار.

وكـان لزامـاً على كل منـا بعد اجتيـاز الامتحان أن يلتحق بمكتب أحـد كبـار المحامين ليقضي ستة أشهر كفترة تدريب لا يسمح له في أثنائها المثول أمام المحاكم إلا بمعية الأستاذ المحامي الذي يشرف على تدريبه، على أن يحق له بعد انتهائها أن يترافع بمفرده أمام كافة المحاكم وعلى اختلاف أنواعها المدنية والجنائية وعلى تباين درجاتها من محكمة أول درجة إلى محكمة الاستئناف العليا بشقيها والتي كانت هي سنام المحاكم وقمة هيئات التقاضي.

وكان أن وقع اختيار الأستاذ أميل قرنفلي المحامي على صديقي علي والأستاذ لبيب سوريال على الزميل هنري. أما أنا فقد شملتني أريحيـة الأستاذ محـمـد أحمد محجوب وكرمـه. وكانت بـادرة المحجوب أول قـطرة من الغيث الذي انهمـر وظل يغمرني به طيلة أيام حياته الحافلة بالفضل والعـامرة بحبـه للناس وحبهم لـه، سواء بالخرطوم أو بالعاصمة البريطانية التي اختارها منفى له إلى حين، والتي تزامنت أيامه فيها بالفترة التي قضيتها بها سفيراً لدى بلاط صاحبة الجلالة ملكتها. ولم ينل من ودنا خلالها اختلاف الرأي بيننا ولا فارق السن ولا عزة الدنيا وسمو مقامه كشيخ للمحامين وكزعيم للمعارضة البرلمانية وكوزير للخـارجية وكقـائد لـلأغلبية الحـزبية الحـاكمة وكرئيس لمجلس الوزراء لفتـرتين. ولم يكن يفعل ذلـك معي رداً لجميل سـابق أو لسالف عارفة. وكان المحجوب أو «البوص» كما أطلقت عليه وظللت أناديه بـه وأنا محام تحت التمرين بمكتبه أو وزير يشـاركه المسئولية ويتقـاسمها معـه في مجلس الوزراء إبان حكومتي اكتوبر الأولى والثانية، كان بليغاً طلق اللسـان، سـاحر البيـان، يفيض إذا تكلم. وكان من أفصح أبناء جيله وكأنـه من هذيـل وهم أفصح العـرب. وكان خطيباً، وكان بين السياسيين والمحامين كشعيب بين الأنبياء وكالشافعي خطيب الفقهاء. وكان شاعراً، وكان ناثراً، وكان ناقداً وكان كريماً، ولا أسرف إن قلت انني على طول عشرتي وملازمتي له لم أره يجلس للمائدة وحده لتناول الغـذاء أو العشـاء سواء في داريه العامرتين بالخرطوم ولندن أو في نزله بالقاهرة وبيروت اللتين كان يلجأ إليهما طلباً للراحة وحيث أصدقاؤه الكثر الذين يهرعون لمجلسـه ويحيطون به إحاطة السوار بالمعصم لا يملُون له حديثاً ولا ينكرون له موقفاً ولا يكادون يتركونه وحيداً فقد كان عندهـم كذلك الذي وصفه البحتري «غاية المجد قائلاً وفعـولاً» خاصـة بعد أن بلغهم عنه أنه قد أقتيد لجوبا معتقلاً وأسيرا، مناضلاً جسوراً ومقاتلاً عنيدا.

ولا أجد وصفاً بليغاً ينطبق على المحجـوب إلا ذلك الـذي كتبه الشيـخ علي الطنطاوي في مذكراته عن استاذه بهجة البطار.

«كنا عنده كأننا في بيوتنا، إن جعنا طلبنا الطعام، وإن نعسنا ذهبنا للغرفة الأخرى لننام، وإن أنسنا قعدنا، وإن استعجلنا إستأذنا فانصرفنا. وهو في الحالات كلها مشرق الوجه، باسم الثغر، لين القول. يتحرك لسانه ما بين ترحيب بنا أو كلام نافع لنا، فقوله درس وسلوكه قدوة ومجالسه متعة ما بعدها متعة رحمه الله».

وأشهد الله أنني ما ان قرأت هذا الذي كتب الشيخ علي، وكان ذلك قبل عدة سنين إلا وأسرعت للقلم أمسكه لأثبته فقد تمثلت صورة «أبو سامي» وكانت هذه كنيته وكانت تلك صفاته، رحمه الله وأجزل له الثواب.

وكان محجوب عندما انتقلت لمكتبه في نهاية نوفمبر من عام ١٩٥٢ في أوج مجده كمحامي وكسياسي. وكان قد اشتهر في المجالين بعد أن استقال من سلك القضاء لينضم إلى وفد الجبهة الاستقلالية برئاسة السيد الصديق المهدي والذي توجه إلى ليك سكسسي ليراقب الموقف عن كثب في هيئة الأمم التي قرر رئيس وزراء مصر النقراشي باشا نقل خلافه مع بريطانيا حول السودان إلى أروقتها وعرض القضية المصرية أمام جمعيتها العمومية ومجلس أمنها. كما ذاع صيته بعد ذلك لقيادته للمعارضة من داخل الجمعية التشريعية التي كان الحاكم العام قد اختاره لعضويتها ليكون له ولإدارته هماً وغماً وحزناً. فقد تقدم باقتراح للجمعية، وقبل أن تكمل هذه عامها الأول، يطالب فيه بمنح السودان الحكم الذاتي في أو قبل ديسمبر ١٩٥٦، وهو موعد انتهاء سريان نصوص معاهدة ١٩٣٦ والتي كان يخشى أن يقوم طرفاها بتعديلها بما لا يتفق مع مصلحة البلاد. وقد ضاعف من معاناة الإدارة البريطانية الاستعمارية وزاد في إحراجها بتقديمه لاستقالته من عضويتها في أبريل من عام ١٩٥٠. وقد تبعه آخران هما أحمد يوسف هاشم صاحب صحيفة «السودان الجديد» وصالح عبد القادر أحد رموز ثورة ١٩٢٤ والذي انسلخ من زمرة دعاة وحدة وادي النيل بعد أن كفر بأصالة وعود مصر وظنّ السوء بأهلها وبنواياها. وقد وصفتهم الصحف والدوائر السياسية آنذاك «بالفرسان الثلاثة» تشبيهاً لهم بشخصيات الكاتب الفرنسي الكسندر دوماس في روايته الرومانتيكية «الفرسان الثلاثة» والتي استقى أحداثها من وقائع حقبة من التاريخ الفرنسي في القرن التاسع عشر.

وكانت استقالة محجوب أول صفعة تهز أركان الجمعية من داخلها وقد توالت الأحداث والعواصف التي خلخلت جذورها إلى أن تمّ اقتلاعها بإعلان هلاكها في اكتوبر من عام ١٩٥٢ بعد ان اقتنعت الإدارة الاستعمارية بعدم جدوى إطالة حياتها للمرة الثانية إذ كانوا قد أضافوا لعمرها القصير ستة أشهر أخرى.

وظللت أعمل بمكتب المحجوب واستظل بظله الوارف المديد إلى أن أتممت فترة التدريب المقررة في منتصف عام ١٩٥٣ حيث افتتحت مكتباً خاصاً بي لمزاولة المحاماة ليصبح عدد الـذين يمارسونها في كل أنحاء السودان تسعة أحدهم انجليزي يدعى مستر فرينوود. وقد أسهمت قلة عدد المحامين في رواج سوقهم وفي تهـافت المتقاضين عليهم كما أدى انتعاش الحالة المالية والاقتصادية في أوائل الخمسينات إلى انتفاخ جيوبهم وإلى ازدياد حرثهم الدنيوي فقـد رفعت الحرب الكـورية أسعـار القطن إلى ارتفاع لـم يشهد السـودان له مثيلاً من قبـل، وكذلـك كان لانهمـار المال الحرام والذي زودت به دولتا الحكم الثنائي سماسرتها في سوق النخاسـة السياسيـة أثـره أيضاً في كثـرة الأموال المتـداولة المستجلبـة والمستوردة. وكنـا من المنتفعين بتصعيد الصراع وبحدة المنافسة بين الفرقتين المتقـاتلتين وأعوانهمـا خاصـة بعد أن بدأت معالم المعركة الانتخابية بين الاتحاديين والاستقلاليين تنجلي وتظهر إثر توقيع اتفاقية فبراير ١٩٥٣ وما ترتب عليها من اللجوء للمحاكم كملاذ للفصل في الدعاوى الانتخابية وكحكم في النزاعات التي فجرها اصدار قانون الأساليب الفاسدة. وكـان حظنا من المال في مقابل اتعابنا القانونية وافراً، ولكنا لم نستطع له جمعاً ولا حفظاً، فقد ذهب من حيث أتى والحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه.

وكان قد مضى على تفجير ثورة يوليو المصـرية سنـة بالتمـام والكمال عنـدما افتتحت مكتبي، وقد قصدت أن أفعل ذلك تيمناً بيوم الثالث والعشرين من يوليو الذي شهد نحر النظام الملكي في مصر على يدي تنظيم الضباط الأحرار وقد كان للثـورة المصـرية أكبـر الأثر في استعجـال الـخطى الـدستـوريـة في مسيـرة السـودان نحـو الاستقلال. وكان الشارع السياسي السـوداني يعج بـالحركـة في صيف عام ١٩٥٣ عندما بدأت حياتي المهنية الجديدة فقد كان قد فات على توقيع اتفاقية القاهـرة بين حكومتي مصر وبريطانيا حول السودان نصف السنة وكانت القوى السياسية التي تسود الحلبة تعد نفسها لانتخابات الحكم الذاتي الذي حددت الاتفاقية زمنه ونهاية فترتـه التي تقرر أن تتوج بممـارسة الشعب السـوداني لحقه في تقـرير مصيـره أما بـإعلان الاستقلال أو باختيار نوع من الصلة والارتباط السياسي بمصر. وقد جاءت الاتفاقية أقرب لتحقيق وجهة النظر المصرية والأحزاب السودانية التي تحتضنها وتماليهـا منها لوجهة نظر الإدارة الاستعمارية البريطانية خاصة في ملاحقها الثلاثة التي تتحدث عن قيام لجنة، على انتخابات الحكم الذاتي وعن لجنة لسـودنة الـوظائف، فضـلاً عن موادها التي نصت على الطريقة والضمانات التي تكفل ممارسة حق تقرير المصير.

وقد أسندت الاتفاقية رئاسة اللجان الثلاث لأجانب وضمت سودانيين لعضويتها.

وبمقتضى سجلات مكتب السكرتير الاداري التي تحتفظ بها دار الوثائق بالخرطوم فإن عدد الأحزاب السياسية التي كانت تتصارع في المسرح السياسي في شمال السودان في مطلع عام ١٩٥٢ اثنتي عشر تضمها كتلتان، الجبهة الوطنية وتدعو، لوحدة وادي النيل ومركز ثقلها حزب الأشقاء وبمعيته وحوله أربعة أحزاب أخرى يتفاوت مدى الإيمان بالوحدة عندها ما بين الاندماج الكامل بين شطري وادي النيل تحت التاج المصري إلى نوع من الاتحاد الكونفدرالي بين القطرين كخطوة أولية وضرورية في التوجه نحو الاستقلال. وينسق مع هذه الجبهة ويتحالف معها اتحاد نقابات العمال والجبهة المتحدة لتحرير السودان وكلاهما يقعان تحت سيطرة الشيوعيين وفق تقديرات حكومة السودان حينذاك.

وفي مقابل الجبهة الوطنية تقف الجبهة الاستقلالية وتضم حسب قول وثائق السكرتير الإداري ستة أحزاب، أربعة منها لا يكاد يؤبه بها وتدعو كلها إلى الاستقلال العاجل أو المؤجل لفترة قصيرة.. أما الحزبان الكبيران فهما حزب الأمة والحزب الجمهوري الاشتراكي الذي أعلن عن قيامه على عجل في ديسمبر من عام ١٩٥١..

ويجدر بنا ونحن نؤرخ لجانب من تاريخ السودان الحديث والمعاصر أن نتعرض بشيء من التفصل للجبهتين الاستقلالية والاتحادية والقوى التي كانت تقف خلفهما تغذيانهماوتدعمانهما. ولنبدأ بالجبهة الاستقلالية وحزبيها الكبيرين.

فقد أعلن عن تأسيس حزب الأمة عام ١٩٤٥، وقد جاء ذلك كرد فعل لتعاظم النشاط الداعي لوحدة وادي النيل والمناهض للتطورات الدستورية التي بشّرت بها الادارة الاستعمارية في السودان والتي أدت إلى التقارب بين ثالوث الأشقاء والختمية والمصريين خاصة في المدن. وقد أثار ذلك النشاط قلق طائفة من أعضاء المجلس الاستشاري لشمال السودان الذين استقر رأيهم بعد أن خلصوا نجياً مع بعض كبار رجال الادارة الاستعمارية على أن يسمح لهم بإصدار صحيفة ترد غائلة المصريين وأعوانهم المنادين بالوحدة، تماماً كما فعل الأسلاف من قبل عندما أصدروا حضارة السودان في عام ١٩٢٠، صحيفة تؤيد حق السودانيين في تقرير سيادتهم على اقليمهم وتصد عنهم أطماع مصر ومكر باشواتها وأحلام أحزابها التوسعية. وقد سارع السيد عبد الرحمن المهدي باحتضان الدعوة لإصدار الصحيفة، ولعله كان أول من فجر فكرتها فقد كان يؤمن أكثر من غيره بأهمية الصحف في قطر قارة كالسودان، وكانت له سابق تجربة في هذا المضمار إذ كان أحد المؤسسين للحضارة التي أسندت

رئاسة تحريرها لأحد أقربائه هو المرحوم حسين شريف. كما كان صاحب امتياز صحيفة النيل التي أسسها في منتصف الثلاثينات مشاركة مع صديقه رجل الأعمال الاغريقي كونتميخا لوص.

وصدرت صحيفة الأمة تحت سيطرة أقلام شباب الأنصار وتحت الهيمنة المالية والإشراف الإداري لدائرة المهدي. وتلى صدور الصحيفة إعلان قيام حزب الأمة التي أعلنت أنها تنطق بلسأنه وتدعو لشعاره (السودان للسودانيين). وحدد الحزب هدفه الرئيسي في (العمل من أجل استقلال السودان بحدوده الجغرافية مع الاحتفاظ بالعلاقات الطيبة مع كل من مصر وبريطانيا).

وكان من بين العوامل التي حدت بحكومة السودان أن توعز أو توحي أو على الأقل أن تأذن بقيام الحزب الجديد إدراكها لمدى قصور الزعماء التقليديين اللذين كانت تتكل عليهم من قبل، وتيقنها من عدم قدرتهم على التعامل مع ما جدّ من أحداث سياسية وما سيجد من تطورات تحتمها المعطيات الدولية وتدعو لها التحولات في موازين القوى المحلية، والتي بدأت نذرها وارهاصاتها تظهر في الأفق القريب، واقتناعها بعدم استطاعتهم كسب ثقة الرأي العام في الحضر خاصة في شمال السودان وشرقه.

ولكن كان للحزب الجديد مسالبه ونقاط ضعفه فقد كان يرتكز على قاعدة الأنصار مما أكسبه عداء طائفة الختمية المناوئة لهم. وقد كان لمساندة الادارة البريطانية له والتي لم تكن لتخفي عن العيان أثرها في ابتعاد القوى المناهضة للادارة الاستعمارية عن صفوفه فقد بدا وكأنه حزب الحكومة.

وقد ضاعف من ذلك الأثر السلبي مبادرة الانصار بمباركة قيام المجلس الاستشاري رغم نقائصه التي تمثلت في صفته الاستشارية إذ كانت قراراته تفتقد صفة الالزام، وفي عضويته التي كانت بالتعيين وفي صفة الانتساب إليه حيث كانت عضويته قاصرة على أبناء المديريات الشمالية دون الجنوبية، كما كان لترحيب الأنصار بالجمعية التشريعية واشتراكهم فيها رغم المقاطعة الشعبية لها وقبولهم لمبدأ التدرج الدستوري، كان لكل تلك العوامل أثرها في انعزال حزب الأمة وانحصار عضويته في فئة الانصار وفي قلة من كبار الموظفين ومن فئة المثقفين الذين نهلوا من ثقافة الانجليز والذين بهرتهم تجربة وستمنستر البرلمانية.

ولكن قبول حزب الأمة لخطة الإدارة البريطانية في التطور الدستوري واشتراكه

في عضوية الجمعية التشريعية لم تجعل منه أداة طيعة في يد الادارة الاستعمارية يحركها كيفما شاء وأنى شاء فقد سبب إصراره على استعمال استصدار تصريح مشترك من دولتي الحكم الثنائي يمنح السودان بمقتضاه الحكم الذاتي قبل نهاية الدورة الثالثة للجمعية حرجاً شديداً للحاكم العام وإدارته، وقد أثار ذلك غضبهم مما جعلهم يفكرون جدياً في خلق تنظيم جديد يكون أكثر طاعة من حزب الأمة وأسرع تلبية لتوجيهاتهم، خاصة وقد بدأوا يتوجسون خيفة من التقارب بين المصريين وبين السيد عبد الرحمن المهدي الذي ظهرت بوادره عقب إعلان النحاس باشا لإلغاء معاهدة ١٩٣٦، فقد سارع السيد عبد الرحمن إلى تأييد إسقاط المصريين لاتفاقية الحكم الثنائي المبرمة في مطلع عام ١٨٩٩. فكان أن أشار الانجليز إلى ثلة من كبار الموظفين وإلى طائفة من زعماء القبائل والعشائر الذين كانوا يثقون في حكمتهم وفي ولائهم أن يؤسسوا حزباً جديداً أطلقوا عليه اسم الحزب الجمهوري الاشتراكي وباركوا قيادته التي تبوأ قمتها ابراهيم بدري أحد كبار الاداريين المتقاعدين والذي عرف بنقده لأسلوب التوسع في منح الامتيازات لبعض السادة الذين كان يصفهم بشبه الاقطاع. ومن هنا كان إصراره على إضافة كلمة «الاشتراكي» لصفة الحزب الجديد الذي كان حسب تكوينه الطبقي وولائه المطلق للسلطات الاستعمارية أبعد ما يكون عن الاشتراكية ومدارسها.

وقد ظن الانجليز خطأ أن القوة الحقيقية في السودان هي بيد أولئك الزعماء الذين يسيطرون على الحياة في الريف والبادية وليس كما يزعم بيتا المهدي والميرغني. وقد اعتبر السيد عبد الرحمن المهدي أن تأسيس الحزب الجديد طعنة وجهت إلى صدره هو بأكثر من رصيفه زعيم طائفة الختمية ولذلك أوعز لصحيفة الأمة بأن تصب جمّ غضبها على الحزب الاشتراكي الجمهوري وأن تسلق الادارة الانجليزية نفسها بألسنة من حديد وتتهمها بأنها تقف على أرضية من المطامع تماماً كالمصريين، وأن كلاً من دولتي الحكم الثنائي ترغبان في بقاء امتيازاتهما ونفوذهما في السودان إلى الأبد.

ولم يقو الحزب الجديد على صد الهجمة الضارية التي قادها ضده السيد عبد الرحمن ورجاله، ناهيك عن حملة الجبهة الاتحادية عليه ووصفها له بأنه بردعة للادارة الاستعمارية، إذ سرعان ما افتضح أمره كنبت بذر بذرته الانجليز ورعوه وسقوه. وقد كان للخلافات بين زعماء القبائل والتي يرجع بعضها للنزاعات التقليدية حول حقوق المرعى والدار وإلى ولاءاتهم الطائفية أثرها في الإخفاق في تحقيق وحدة

الصف بينهم. وقد ارتد الكيد إلى نحور بعضهم الذين جرأ إقدامهم على ولوج أبواب المعترك السياسي نفراً من أبنائهم المتعلمين ومن شباب الأقاليم أن يشقوا عصا الطاعة وأن يبادروهم بالعداء بعد أن كانوا يحفّون بهم وينظرون إلى حرم القبيلة والعشيرة كما ينظر أهل مكة لحرمها. وقد أتاح ارتياد شيوخ القبائل لآفاق السياسة ودون تحفظ الفرصة لحملات الأحزاب المناوئة والتي كانت تتردد قبلها في الدخول في معارك مع السادة رجال الادارة الأهلية الذين كانوا يبدون كالمردة الذين يخشى بأسهم. ولكن سرعان ما انكشف أمرهم بعد أن جردوا من ثياب العفة السياسية ومثلوا للعيان أصناماً صنعت من فخار وصيغت من طين.

ولكن بالرغم من قصر عمر الحزب وموته المبكر، ورغم افتضاح أمره، فإن الانفلات المؤقت لطائفة من زعماء القبائل من قبضة السيد عبد الرحمن وجرأتهم على حزبه وأنصاره وظهورهم في البداية بمظهر المنافس القوي لحزب الأمة في داخل أروقة الجمعية التشريعية، كان لها أثرها الفعال في هزيمة حزب الأمة في انتخابات الحكم الذاتي في عام ١٩٥٣، هذا رغم أن غالبيتهم قد رجعت إلى حظيرة إمام الانصار بعد ما بدا لهم من هوان الادارة البريطانية التي كانوا يظنون بها خيراً ويحسبون أنها قادرة على مواجهة المصريين. ولم يكتف بعضهم بالرجوع إلى قواعدهم في حزب الأمة، بل منهم من تزلف للمصريين قربى وتمسح بأعتابهم متزرعين بقولة قالها محمد نجيب بأنه لا خوف على السودان من مصر ولا ضرر وضرار بعد أن نبذت مصر ثوب الملكية وخلعت رداء النظام الذي كان يطمع في السيادة على السودان وبعد أن لم يعد هناك ملك لمصر يريد أن يلقب بطرا «بملك مصر والسودان»، ومتكئين على وعد قطعه مجلس قيادة الثورة بأن مصر ستكفل للسودانيين ممارسة حق تقرير المصير بحرية تامة وأنها ستنقص من أطراف الادارة البريطانية في السودان وأنهاستقص جناحي الحاكم العام وذلك بقيام لجنة تحد من سلطاته رغم صفتها الاستشارية.

وندم انجليز حكومة السودان أيما ندامة على موقفهم، الذي كانت تنقصه الحكمة، من السيد عبد الرحمن فقد كانوا قد ركبوا متن الغرور وظنوا أنهم قادرون على فعل ما يريدون، فرغم أن السيد قد خرج منتصراً من معركته ضد الحزب الجمهوري الاشتراكي إلا أنه قد أصابه من شظايا المعركة التي خفضت من موازينه في مناطق كان الاعتقاد أنها مقفولة لا تعصى له أمراً ولا ترد له طلباً.

ولكن السيد عبد الرحمن كان نوعاً فريداً من الرجال الذين ينعم الله عليهم

بالبلوى وإن عظمت، لا تزيدهم المصائب إلا قوة ومضاء وعزما. وقد استقبل رجوع طغمة الشيوخ المارقة إلى حظيرته بالترحاب والعفو فقد كان الرجل رأب صدع ورتاق فتق وداعية وئام وكانت منزلته بين الرجال بمنزلة الربيع من الزمان، وليعذرنا أبو الطيب فقد تصرفنا في عجز البيت الأول من قصيدته التي مطلعها:

مغاني الشعب طيبا في المغاني　　　بمنزلة الربيع من الزمان

إذ لم يكن لإمام الأنصار في الناس ثاني، فقد كان أجودهم يداً وأكرمهم عشرة.

والكلام عن السيد عبد الرحمن يطول ولا يكاد ينتهي ولكن لا بد من كلمة قصيرة تقال عن الرجل الذي ترك بصمات أصابعه واضحة على جدر بناء السودان الحديث. والعجيب في الأمر أنه بالرغم من الأذى الذي أصابه والقرح الذي مسه فإن مثقفي الانصار وحزب الأمة وهم كثر ومنهم المؤهل والمقتدر لم يتصدوا لرد الظلم عنه اللهم إلا بمقالات مبتسرة وكلمات تهتم بالمحسنات البديعية أكثر من اهتمامها بالموضوع والمضمون وبشعر تغلب عليه الصنعة مثل ذلك الذي كان يقال في حضرة خلفاء الفاطميين.. والايوبيين ومن حذا حذوهم من الملوك والأمراء المحدثين، وفي مناسبات تقليدية كالاحتفال بحلول العام الهجري وختام احتفالات المولد النبوي الشريف ويوم السابع والعشرين من رجب الذي كان يشهد عقد زيجات جماعية تسمى (الكوره) وهي سنة استنها إمام الأنصار ودرج على حضورها محاربة للعادات البالية ومناهضة للمهور الباهظة التي كانت تقعد بالشباب دون (اتمام نصفهم الحلو) كما نقول في السودان.

ولا نكاد نجد أثراً أدبياً أو جهداً مكتوباً ينصفان الرجل ويسردان أحداث سيرته الذاتية ويعالجان أمر ما خفي من الوقائع والدوافع التي حدت به لقبول مبدأ التدرج الدستوري والتطور المتأني السلمي كسبيل غير جائز لنيل الاستقلال، والتي جعلت خطاه تتسق مع النغم الذي كانت تعزفه الفرقة الانجليزية من بين فرقتي الحكم الثنائي، مما هيأ الفرصة لاعدائه في مصر لإتهامه بممالاة المستعمرين وإتاحتها لخصومه السياسيين والطائفيين المحليين بأن يفتروا عليه الكذب ويصفونه بأنه مطية طيعة في أيدي الانجليز. وحتى القليل من الجهد المكتوب الذي اهتم بالصفحات الناصعات التي تسر القارىء لحياة الرجل مثل مؤلف حفيدة السيد الصادق المهدي (جهاد في سبيل الاستقلال) ومثل شتات الحقائق والوثائق التي جمعها المرحوم عبد الرحمن علي طه في كتابه الذي سماه بشعار حزبه (السودان للسودانيين) لا تشغل

هـذه حيزاً في المكتبة يناسب طول ظل نضال رجل لم يغب عن ناظريه الهدف الذي اختطه لنفسه منذ أن شب عن الطوق ومنذ أن وعى الواجب الملقى على عاتقه بوصفه خلف لخير سلف استطاع أن ينتزع استقلال بلاده من فك استعمار شرس ومن براثن قوم كانوا بئس المتكبرين من بين رصفائهم الاستعماريين.

وكنت آمل أن يثري محمد أحمد محجوب بقلمه الطيع الرفيع المكتبة العربية بكتاب عن سيرة الزعيم الذي كان يبادله وداً بود. ولكن المحجوب رحمه الله اكتفى بتسجيل شذرات وخواطر هنا وهناك في كتابه (محنة الديمقراطية) لا تسمن ولا تغني عن نهم وجوع، ولعل محنته هو الصحية وابتلاءه بحياة المنفى رغم أنه كان اختياراً وأزمة بلاده السياسية لم تيسر له تنفيذ ما كان ينوي أن يفعل والذي وعد به عندما كنا صحبة معتقلة بجوبا، ولعله التواضع هو الذي قعد به دون تحقيق العهد الـذي قطع فقـد كان شـريكاً في القـافلة التي قاد ركبهـا الإمام الـذي كـان يكن لـه الـولاء كله والاحترام.

ونرجو أن يكون انصافنا للسيد عبد الرحمن وما نقدمـه عنه هنـا رغم اقتضابـه وقصوره مدخلاً لمزيد من دراسة سيرة الرجـل وأمجاده، ورداً لـدين مستحق لأياديـه البيض الكثر التي طوق بها جيد السودان، ووفاء لدين أبيه الذي سبق، وذكراه التي سارت بها الركبان في البوادي والحضر وغمرت الشرق والغرب وعمت الأفق.

ويتلخص نقد القوم الذين لا يرقبون في خصم إلاًّ ولازمه ويرتكز اتهامهم لإمام الأنصار على وقائع أربعة أولاها أنه خرج عن طاعـة خليفة المسلمين العثمـاني وأنه كان ضمن الموقعين على وثيقة ولاء وتأييد لبريطانيا عند إعلانها الحزب عام ١٩١٤ م ضـد سلطان تركيـا خليفة المسـلمين، وثـانيها أنـه كان من المحـرضين على حـرب السلطان علي دينار وتقويض أركان سلطنة الفور، وثالثها أنه قدّم سيف والده الإمـام المهدي هدية لملك بريطانيا تعبيراً عن الرضا والخضوع ورمزاً للاستكانة والوفاء وأنه كان من الموقعين على سفر الولاء، والرابعة أنـه ارتضى السير في طـريق التطورات الدستورية الذي شقته وعبدته الادارة البريطانية. وبالطبع فإن دفـع التهم ولو كـانت داحضة عرجاء يقتضي التعرض لتفاصيل الوقائع التي تؤسس عليها وهو ما نحاوله في السطور القليلة الآتية إنشاء الله.

قولة حق عن إمام الانصار

(١٧)

كانت بريطانيا تخشى أن يتبع دخول تركيا الحرب إعلان خليفة المسلمين الرابض بالاستانة الجهاد المقدس ضد الحلفاء باسم الاسلام. وقد اضطرها الأمر إعادة النظر في سياستها مع ابن المهدي ومراجعة حساباتها معه فكان أن قررت أن تطوي السجل القديم وتفتح صفحة جديدة في علاقاتها معه ولو إلى حين. وتجاوب هو سريعاً مع أول بوادر السياسة الجديدة، وكان ذكياً وحسّاباً والتهم الطعم، وهو مدرك لأمره ومخاطره، تحسباً لمزيد من رضا الامبراطورية التي لا تغيب الشمس عن ممتلكاتها وطمعاً وأملاً في أن ترد إليه بضاعة أبيه المسلوبة ليميز أهله وامته ويحفظ اخوته ويزداد كيل بعير. ولذلك فقد سارع لتلبية دعوة الحاكم العام له ضمن طائفة العلماء والمشائخ الذين هرعوا إلى سراي الحاكم العام في السابع من نوفمبر ١٩١٤ م ليستمعوا لساكنها وهو يعلن عليهم خبر دخول تركيا الحرب ضد بريطانيا العظمى كما لم يتوان أيضاً عن إعادة الكرَّة في صبيحة اليوم التالي ليوقع ضمن رهط من الزعماء والعلماء سفراً يعبر عن ولائهم لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية بعد أن استمعوا إلى خطاب من الحاكم العام أشار فيه إلى الحالة الطيبة التي أصبحت عليها البلاد بعد رفع علمي دولتي الحكم الثنائي وإلى الرخاء والاستقرار الذين عما أنحاء القطر تحت ظل إدارته.

ولم يجد السيد عبد الرحمن حرجاً في التوقيع على وثيقة ولاء وتأييد للحكومة التي تربعت على أنقاض الحكم الوطني الذي أقامه والده العظيم بحد السيف، والتي انتهكت الحرمات واستباحت (بقعة المهدي) ثلاثة أيام حسوماً ولم ترع قداسة الموت فهدمت قبة ابيه.

وقد أشار ونجت باشا حاكم السودان آنئذ في مذكراته إلى واقعة لقائه هذا بزمرة

العلماء فقال: (وكان العلماء ورجال الدين يتسابقون لتقديم آيات الخضوع للحكومة ويتبارون أيهم أكثر ولاء لها وكان أكبر أبناء المهدي وهو الآن سير عبد الرحمن المهدي من أشدهم حماساً وأكثرهم اندفاعاً للتعبير عن ولائه).

ولم تكن المأساة لتخفى على السيد عبد الرحمن. ولنا أن نتصور حالة الضيق التي كان عليها وهو يغالب النفس وعفو الخاطر عندما أمسك بالقلم ليمهر بتوقيعه على صك كان يشعر أكثر من غيره بآلام جرحه الغائر ويدرك مدى قسوته على كرامته وأنصاره.

ولذلك نراه يتجاوز ذلك الحدث ويعبره عبوراً سريعاً وخاطفاً، فقد جاء على لسانه في (جهاد في سبيل الاستقلال).

(. . . وكذلك جمع ونجت أعيان السودان ومشائخ الدين والعلماء في سراي الحاكم العام بالخرطوم ووضح لهم سياسة بريطانيا وأبطل قضية المانيا وجرّد موقف تركيا من أية علاقة بحماية الاسلام والتمس منهم الولاء لحكومة السودان. فأجاب الحاضرون بالتأكيد. وقد اجتمعت هذه التأييدات في الكتاب الذي سمي سفر الولاء).

ولعله أراد أن يبرر موقفه بإشارة مقتضبة إلى المكاسب التي حققها توقيعه على وثيقة سفر الولاء، فقد أضاف: (. . . وقد كانت الحكومة ترى أن محاربة المهدي للأتراك في الماضي تدعم قضيتها ضد تركيا في السودان. وقد بدأت الحكومة تلطف سياستها وتتسامح في ذكر اسم المهدي. وقد وضع هذا الاتجاه حداً موقتاً للسياسة التعسفية نحو الأنصار التي وضعها سلاطين باشا، وكان بوصفه مفتشاً عاماً على السودان يشرف على تنفيذها).

ولم يكن يخفى على الانجليز في حينها، الدوافع الكامنة والمغلفة لمبادرة ابن المهدي وافتعاله الحماس لقضية الحلفاء، ولكن حاجتهم لتأييده لهم في معركتهم ضد تركيا جعلهم يخففون من غلواء عدائهم له ولمخلفات وتراث المهدية، ويقبلون مكرهين صاغرين الاعتراف العلني بمكانة ابن المهدي المرموقة ضمن علماء وزعماء البلاد. وقد أشار أحد المؤرخين الانجليز إلى تلك البداية الطيبة في علاقة قومه بكبير اسرة المهدي بقوله (لقد أخرجت حكومة السودان الجن من القمقم، وسيندم القوم إذ لن يستطيعوا أن يرجعوه إلى قواعده ومحبسه مرة أخرى).

ولعل هذا المؤرخ الأجنبي قد انصف إمام الأنصار بأكثر مما فعل نفر من

المؤرخين السودانيين الذين اثبتوا واقعة توقيعه على سفر الولاء دون إشارة إلى الأسباب التي حدت به لمصانعة الحكام المستعمرين.

وكان السيد عبد الرحمن يتحيَّن الفرص لمد جسور الثقة بينه وبين الحكومة ولتمهيد الطريق إلى تصور مشترك ولتبادل المنفعة، تصور يجعلها تقلع عن تنفيذ السياسة التي اختطتها لتحكّم مسارها في الفترة التي أعقبت احتلال البلاد والتي كانت تقضي بتطويق جيوب المهدية وتصفية كافة مواقعها واقتلاع جذورها من النفوس إذا ما استطاعت السلطة الجديدة إلى ذلك سبيلاً.

وكانت الادارة الاستعمارية قد لجأت إلى اسلوب التصفية الجسدية فقتلت الخليفة عبدالله في أم دبيكرات والصديق ابن الإمام المهدي فأعدمت الخليفة شريف وابني المهدي الفاضل والبشري وعمدت إلى تشريد من بقي من أفراد أسر المهدي وخلفائه البالغين منهم ونفيهم إلى خارج البلاد في أقصى شمال مصر وبعدها إلى حلفا.

وكما شهدت سنة الحرب العالمية الأولى تحولاً ملحوظاً في سياسة الادارة الاستعمارية نحو السيد عبد الرحمن بتقريبه إليها فقد شهد ذلك العام أيضاً وما تلاه تفاقم مناوشات السلطان علي دينار ومجاهرته بالعداء لحكومة الخرطوم وإعلان ولائه لخليفة المسلمين العثماني ورفضه (دفع الجزية) السنوية التي كان يدفعها لحكومة السودان منذ أن أسس سلطنته على غرار حكم آبائه وأجداده من سلاطين دارفور، زكريا ومحمد الفضل وعبد الرحمن الرشيد.

وتواترت الأنباء بأن السلطان علي يعد العدة لإعلان الجهاد ضد حكومة الكفار وأن ثمة اتصالات تدور بينه وبين الأتراك واسطة عقدها سنوسي ليبيا.

ومرة أخرى التمست حكومة السودان العون من الزعماء الدينيين ومن ضمنهم السيد عبد الرحمن الذي قدرت أن له مصلحة مباشرة في القضاء على حكم علي دينار الذي كان يحجب عنه التمتع بولاء أبناء دارفور الذين كانوا من أشد أعوان أبيه وخليفته مراساً.

وكان الانجليز وعلى رأسهم الجنرال ونجت باشا الذي كان قد خبر السودان وأهله، يدركون أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به ابن المهدي لإنجاح العملية العسكرية التي كان يجري الإعداد لها للقضاء على السلطان علي دينار، أو على الأقل في تحييد قبائل كردفان التي كان يتصل مرعى أنعامها داخل اقليم دارفور والتي

كانت ترقب الموقف وتتحفز لـلانضمام إلى علي دينـار في مقاومتـه للأعـداء الذين يحاربون خليفة المسلمين.

ولعله من نافلة القول أن السيـد عبد الـرحمن لم يكن يعترف أصـلاً بخلافـة سلطان تركيا على المسلمين ولا يقر من ثمّ بوجوب الولاء الـديني له. ولم يكن ابن المهدي في ذلك وحيداً بين قادة البلاد الاسلامية والعربية فقد كان هناك النظام (حيدر اباد) في الهند وشريف مكة في الحجاز والزعماء السياسيون في الشام والعراق. وكان كل هؤلاء يعارضون زج الخليفة التركي بالمسلمين في حرب ظنوا أنهـا لا ناقـة لهم فيها ولا جمل. ولم يكن عداء المهدويين لتجاوزات الترك بدعة انفردوا بها فقد كانت أغلبية المنظمات السياسية في المشرق العربي ومغربه تلتقي عند المطالبة بالاستقلال الوطني وبالخروج من قبضة الأتراك مما هيأ الفرصة لانبعاث فكـرة القوميـة العربيـة وجعلها تطل برأسها من جديد. ولم يكن ذلك الذي يجري في البلاد العربية بعيـداً عن إدراك السيـد عبد الـرحمن ولم يكن ليخفى عليه وعلى رصيفيـه السيدين علي الميرغني والشريف يوسف الهندي. ولعل هذه هي الساحة السيـاسية الـوحيدة التي جمعت بين ثلاثتهم فقد كان صاحباه على صلة وثيقـة بشريف مكـة الذي شق عصـا الطاعة على الخليفة العثماني وأعلن تحلله من كل ارتباطاته ومـواثيقه مـع تركيـا بل وأعلن الحرب عليها، وكان ذلك الإعلان اثر مؤتمر موسع عقد في الطائف في التاسع من يونيو ١٩١٦ م أي بعد أيام قليلة من سقوط الفاشر وانهيار سلطنة دارفور.

ويدرك كثير من مؤرخي تلك الفترة الدور الذي قام به زعماء الـسودان الدينيون في بث الروح في الدعوة للقومية العربية وذلك بمساعدتهم في قص أجنحـة الدولـة التـركية وانقـاص أطرافهـا، أكثر ممـا يدركـه المؤرخون الـسودانيون. بـل هناك من المؤرخين العرب من يذهـب إلى أبعـد من ذلك ويقـرر أن أول تعبير وتـطبيق عملي لتلك الدعوة كان مسرحه السودان وعلى يدي ولسان حاكمه الانجليزي ونجت باشـا الذي ظل يتصدر حكومتـه منذ مـطلع القرن وإلى مـا قبل نهـاية عقده الثاني بقليـل وبـالتحديـد إلى عام ١٩١٦ م والـذي ما انفـك يدعـو وزراء الخارجيـة البريـطانيـة المتعاقبين للاهتمام بالدور الذي يمكن أن يلعبـه انبعاث دعـوة القوميـة العربيـة في تحقيق النصـر على دولة الخلافة الإسلامية حتى حملها على تأييده فيما ذهب إليه.

وكان هو الذي يدعـو ويحرض زعمـاء السودان الـدينيين الثلاثـة للخروج عن طاعة سلطان تركيا. وبالطبع فإن ثمة ما يبرر عداء ابن المهدي لتركيا بأكثر من عداء صاحبيه لها.

أما فيما يختص بزيارة السيد عبد الرحمن المهدي وآخرين للندن، فقد كان ذلك في يوليو ١٩١٩ م، وكان الغرض المعلن لتلك الزيارة هو تهنئة صاحب الجلالة البريطانية الملك جورج الخامس بنصره على المانيا وحليفتها تركيا. ولكن السبب الخفي والجوهري هو إظهار علماء السودان كقوة فعالة تدحض إدعاءات مصر التي كانت قد قررت سفر وفدها برئاسة سعد زغلول باشا لحضور جلسات مؤتمر الصلح في فرساي لإثارة قضيتها التي كان السودان من ضمن اهتماماتها.

وقد تشكل وفد السودان من السادة علي الميرغني والشريف يوسف الهندي وعبد الرحمن المهدي والشيخ الطيب هاشم والشيخ أبو القاسم أحمد هاشم واسماعيل الازهري (الكبير) والشيخ علي التوم والشيخ ابراهيم موسى والشيخ ابراهيم محمد فرح والشيخ عوض الكريم ابو سن.

وفي لندن استقبل الملك الوفد والقى السيد علي خطاباً بين يديه أصالة عن نفسه ونيابة عن الوفد الذي أسندت إليه رئاسته. وتلاه السيد عبد الرحمن الذي قدم عندما مثل أمام الملك سيف والده الإمام المهدي الذي كان يسميه (سيف النصر) هدية للملك. وقد سارع هذا برد المهند إلى صاحبه مردفاً ذلك بكلمة قصيرة جاء فيها (إني أقبل هذا السيف وأقدر عاطفة الولاء التي دعتكم إلى تقديمه لي كبرهان على إخلاصكم وعطفكم نحوي وإني سأقبله منكم وأعيده لكم ولورثائكم من بعدكم للدفاع عن عرشي وامبراطوريتي وبصفته برهان على قبول شعائر خضوعكم وخضوع أتباعكم). وبالطبع فإنه ليس ثمة ما يبرر، بمنطق اليوم، موقف السيدين وقد أثار خبر تقديم السيد عبد الرحمن سيف أبيه هدية لملك الانجليز حملة ضارية شنتها عليه الصحف المصرية وأوساط المثقفين السودانيين الذين كانوا يتجاوبون مع الثورة التي عمت مصر والتي قادها سعد زغلول ورفاقه بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. ولم يكن غريباً على ثورة كان شعارها (الاستقلال التام أو الموت الزؤام) ولكن الغريب أن يثير الختمية تلك الحملة من جديد وبعد ربع قرن من الزمان، وعندما اشتد الصراع بين الاتحاديين الذين كان يرعاهم زعيم الختمية وبين الاستقلاليين الذين كانوا يستظلون بمظلة السيد عبد الرحمن.

ومرة أخرى يعجز مثقفو حزب الأمة والأنصار عن رد الصاع وعن صد الكيد عن راعيهم، وقد كان يمكنهم إعادة طبع الخطاب الذي ألقاه زعيم الختمية في حضرة الملك بقصر بكنغهام والذي ختمه بعد أن قدم فروض الولاء لملك بريطانيا العظمى وامبراطور الهند بقوله: ـ (جعلتم العدل أساس ملككم الواسع وكانت روح العدالة

والسلام التي امتدت في أنحاء البلاد وما أظهرته حكومة جلالتكم من الاهتمام بشئون السودان والتضحية التي بذلت في سبيل تقدمها واسعادها مادياً وأدبياً، وحياة أهل السودان في المستقبل تتوقف على زيادة ارتباط البلاد بامبراطورية جلالتكم. ولذا نضرع إلى الله القدير أن يمنح جلالتكم العمر الطويل المقرون بالسعادة وأن يحفظ بريطانيا العظمى رافعة لواء الحرية (؟؟!) والمدنية في العالم. ولتخفق الراية البريطانية طويلاً على السودان بأسره (؟!) والسلام).

ولم يكن يخفى على السيد عبد الرحمن وهو الرجل اللماح الذكي ما يمكن أن تسببه هديته تلك له من حرج وجرح مستقبلاً ولذلك حرص أن يعتذر من طرف خفي وبإشارة سريعة إلى الأسباب التي أضطرته إلى ذلك، فقال عند تقديم السيف أنه يفعل ذلك (كبرهان أكيد على سلمى وولائي لعرشكم الرفيع ولكي يكون تسليمه لجلالتكم دليلاً قاطعاً وثابتاً لرغبتي أن تجعلوني وجميع اتباعي وأهلي بالسودان في دائرة سلمكم وعطفكم بعد مرور هذه السنين الطويلة التي برهنت فيها لرجالكم العاملين المدربين بالسودان من إخلاص بالعمل في ظروف مختلفة)... وبالطبع فإنه ليس ثمة ما يبرر، بمنطق اليوم، موقف السيدين ولكن ربما كان لحالة الضعف والهوان التي كانت عليه أحوال المسلمين في أعقاب الحرب العالمية الأولى ما يخفف من إثم تقربهما زلفى إلى كبير دولة البغي وإنْ كان هناك من يرى إلا ما ثمة ما يشفع ويسوغ فعلتهما التي فعلا مهما كانت درجة الحيف والعسف.

وقد حرصت قبل بضع سنين أن ألاحق الظروف التي أدت بإمام الأنصار إلى تقديم سيف أبيه الذي كان يعتز به كثيراً ويتفاءل بحيازته له، وقد تبين لي أن الاقتراح بتقديم السيف كان أصلاً من لدن مستر شارلس أرمين ولس. وكان هذا موظفاً بريطانياً التحق بخدمة حكومة السودان في ١٩٠٥ م وقد نقل حينذاك إلى الخرطوم لشغل وظيفة مساعد مدير المخابرات، وكان ذا دراية بأحوال السودان خاصة كردفان ودنقلا والبحر الأحمر، وكان من دعاة التعاون مع السيد عبد الرحمن وقد توثقت صلته به وقدم للسيد خدمات كثيرة في المجالين الرسمي والشخصي خاصة بعد أن صار مديراً للمخابرات في العشرين من يناير ١٩٢٠ م. وقد ظل يتعاطف مع السيد عبد الرحمن حتى بعد أن تبوأ منصبه مديراً لأعالي النيل وهي وظيفة أدنى نقل إليها عقاباً له على فشله في التنبؤ والتحوط لأحداث عام ١٩٢٤ م ولما أثير حوله من تهم تتعلق بتبديد للمال العام. ولم ينسَ إمام الأنصار فضل الرجل فأسبغ عليه نعمة ظاهرة وباطنة بعد استقلال السودان وجلاء الانجليز عنه.

ولعل السيد عبد الرحمن كان قد أدرك عبء الاقتراح وما يمكن أن يسببه له من حرج فجمع نفراً من شيوخ الأنصار الخلص وشاورهم في الأمر فاستصوبوه، وكان قد ثقل عليهم أمر مواصلة معاداة الانجليز وحدهم.

أما عن التهمة الأخيرة التي وجهت للسيد عبد الرحمن ونالت رواجاً أكثر من سابقتيها فهي واقعة توقيعه على وثيقة الولاء الثانية بعد نهاية الحرب والتي تضاهي رصيفتها الأولى في غلوائها وإسرافها والتي حررها ضمن آخرين عند نشوب الحرب وقبوله السافر للاشتراك في المؤسسات الدستورية التي افتتحها الحاكم العام كالمجلس الاستشاري والجمعية التشريعية رغم عيوبها الظاهرة وقصورها عن تلبية طموح الشعب. ولم يكن السيد عبد الرحمن ليجهل تلك العيوب ولكنه كان مكرهاً على قبول مبدأ التدرج الدستوري فقد كان على قناعة تامة بأنه ليس ثمة سبيل آخر لتحقيق استقلال البلاد وتصفية قواعد الحكم الثنائي وهو الذي لمس أكثر من غيره من الزعماء المدنيين والطائفيين والسياسيين بطش الادارة الاستعمارية التي لم تكتفِ بقتل الخليفة وكبار أفراد اسرته في الأسابيع القليلة التي تلت انتصارها في معركة كرري بل قتلت أخويه اليافعين الفاضل والبشري وقريبه الخليفة شريف في قرية الشكابه وقذفت بجثثهم في النهر بعد أن اثقلتها بالحجارة كي لا تطفو. وقد تم كل ذلك أمام عينيه ولم يكن قد بلغ الرابعة عشر من عمره، بل لم يسلم هو نفسه من أذى المجرمين القتلة فقد أصابه الرصاص في صدره إصابات بليغة. وبالرغم من أنه كان ينزف دماً إلا أن القوة المسلحة الباغية لم تشأ أن تسعفه أو تحمله ضمن الجرحى الآخرين إلى مستشفى سنار خشية إتهام أفرادها بمعرة محاولة قتل صبي لم يبلغ الحلم بعد.

وبقي بالقرية التي شهدت مصرع أقرب الناس إليه فترة من الزمن سيق بعدها هو وبقية الأطفال والعجزة والمستضعفين من الرجال المؤمنين والنساء المؤمنات إلى جزيرة الفيل من ضواحي واد مدني حيث أقاموا بها عشر سنين يزرعون دأباً ويحصدون ولكنها لم تكن كلها كعام يوسف الذي يغاث الناس فيه ويعصرون.

وتواترت الأيام التعسات وتوالت النكبات على الفتى الذي عجمت عوده الحادثات، ولم تكن محنة قبيلة الحلاويين وإعدام شيخهم الانصاري ودحبوبه آخرها. وقد أشار السيد عبد الرحمن إلى ذلك بقوله: - (. . . . وفي عام ١٩٠٨ م ارتجت جوانب النيل الأزرق بحادثة المجاهد عبد القادر بن محمد امام المشهور بود

حبوبه . . . . وقد أثبتت تلك الحادثة للحكومة أن شعلة المهدية لم تخمد في نفوس كثير من الناس وأنها ما زالت قوة فعالة).

وجاء قمع حركة ١٩٢٤ م تعزيزاً للرأي القائل بعدم جدوى مقارعة الانجليز بالسلاح وبضرورة مداراتهم بعد أن تداعت أسباب النضال المسلح وفضائله وترنحت قيمه وجدواه وبعد أن انحسر العدل وانزوى وبات الحق كسيراً أعرجَ، فكان أن وطد العزم على مهادنة الكفرة ومداهنتهم والاستجابة لتوجيهات الإدارة ومنها جمع توقيعات التأييد لها تدعيماً لموقفها أمام اللجنة التي شكلتها حكومة لندن برئاسة وزير المستعمرات اللورد ملنر والتي بدأت تحقيقاتها عن حقيقة الأوضاع السياسية في بداية الأسبوع الثاني من ديسمبر ١٩١٩ م.

ولعلنا نجد شبيهاً لموقف السيد عبد الرحمن مع الحكام الذين أُبتلي بهم السودان ومحاولاته استرضاء أعدائه وكف شرهم وأذاهم بموقف بعض أئمة الشيعة من أسباط فاطمة الزهراء رضي الله عنها وحفدة علي كرم الله وجهه الذين أصابهم من عنت الأمويين ما أصابهم وحتى من العباسيين الذين كانوا ينتمون إليهم نسباً وصهراً، مثل الإمام علي زين العابدين أصغر أحفاد علي والذي شهد مقتل آل البيت في كربلاء والإمام جعفر الصادق الذي سرد الاستاذ عبد الرحمن الشرقاوي طرفاً من سيرتهما في مؤلفه الممتع (أئمة الفقه التسعة) قائلاً عن الثاني: ـ (أنه ظل آخذاً بالتقية التي مقتضاها «ألا يجهر المرء بما يعتقد اتقاء للأذى، وحتى تتحسن الظروف» والأصل في التقيه هو قوله تعالى: ﴿لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله من شيء إلا أن يتقوا منهم تقاه﴾.

ولعل الدليل على أن السيد عبد الرحمن لم يكن في قرارة نفسه راغباً في التعاون مع اعداء ملته راضياً عن الامتثال لأوامرهم وتوجيهاتهم أنه كان يتحين فرص الكيد لهم بالحض على إبداء التذمر من مظاهر استبدادهم تارة وبالتقرب من المصريين تارة أخرى. وقد كانت أول سانحة بدت له في هذا الشأن اضراب طلبة كلية غردون في أوائل الثلاثينات احتجاجاً على تخفيض مرتبات خريجيها نتيجة للأزمة المالية العالمية فقد كان ابنه السيد الصديق في طليعة الطلبة الذين قادوا ونظموا الاضراب. ولم يكن السيد الصديق ليفعل ذلك إلا بتوجيه من والده أو على الأقل إلا برضاه.

كما أنه استغل زيارة أعضاء الجمعية الزراعية الملكية المصرية برئاسة فؤاد أباظة باشا للسودان في منتصف الثلاثينات فأكرم وفادتهم وأحسن استقبالهم بما لم

يفعله أحد مثله، فقد وصل به الأمر أن يردم فرعاً من النيل الأبيض لتمكين سيارات الوفد من مواصلة السير إلى داره بجزيرة أبا . وكان النهر متمرداً عصيّا ومن هنا كانت تسميته بالجاسر. وربما كانت أعظم مواقفه من الادارة الاستعمارية مسارعته إلى تأييد إلغاء مصر لمعاهدة ١٩٣٦ م وإسقاط اتفاقية الحكم الثنائي. ولم يغفر له الانجليز فعلته هذه فقد ردوا عليه بتحريض أعوانهم من زعماء القبائل ورجالات الإدارة الأهلية وبعض كبار الموظفين على تكوين الحزب الجمهوري الاشتراكي الذي سبق أن أشرنا إليه. كما أنه استجاب فوراً لدعوة الرئيس محمد نجيب له لزيارة مصر في الأيام الأولى لانتصار ثورة يوليو. ووجه أعوانه من السياسيين في التاسع عشر من اكتوبر عام ١٩٥٢ م للتوقيع على اتفاقية الجنتلمان التي حررت بالقاهرة مع الجانب المصري برئاسة اللواء نجيب وكان السيد علي الميرغني قد وجهت له دعوة مماثلة لزيارة القاهرة ولكنه لم يستجب لها في وقتها متذرعاً بعدم تحمله برد القاهرة القارس. وقد قبل السيد عبد الرحمن الدعوة رغم البرود الذي كان قد قابله به بعض كبار رجالات مصر ورغم الحملة العدائية التي استقبلته بها بعض صحفها في آخر زياراته لها قبل سنوات قليلة من تلبيته لدعوة القادة الجدد. وكانت الصفاقة بل الوقاحة قد بلغت عند بعض الصحفيين المصريين درجة جعلتهم يطالبون بالقبض عليه وإعدامه كثائر خرج عن طاعة الملك، وقد أشار إلى تلك الحملة السيد عبد الرحمن علي طه ونقل بعض فقرات من قول الصحف الفاحش وضمنه كتابه (السودان للسودانيين).

وكان موقف الصحافة البريطانية من زيارة الرجل للندن يختلف اختلافاً بيّناً عن موقف رصيفاتها المصريات، وكذلك كان حال استقبال كبار الساسة البريطانيين أمثال كلمنت اتلي ومن قبله سلفه مستر ونستون تشرشل فقد كانوا يتسابقون على توقيره والاحتفاء به.

وكان السيد عبد الرحمن يحرص على نفي الزعم بأنه ينطلق في عدم رضاه عن مصر من مواقف ذاتية ويؤكد أن موقفه من الدعوة إلى وحدة وادي النيل ينبع من خشيته أن يبتلع المصريون السودانيين بوصفهم القومية الأقوى والأمة الأكبر عدداً، وأن تطمس الهجرة المصرية، التي لا بد وأنها ستتصاعد مع الزمن كلما ضاقت أرض مصر بأهلها وبما رحبت، معالم الشخصية السودانية وخصائصها القومية، وكان يقول إنه يخشى أن يصيب السودان على أيدي المهاجرين المصريين ما أصاب بعض أقطار المغرب العربي على أيدي المستوطنين الفرنسيين (الكولون) إذ لن يتسنى للسودان الفكاك من اسار مصر إذا ما وطئت أقدام الفلاحين المصريين أرضه، وإن تعاطفه مع الانجليز

يرجع لإدراكه أن قيمهم الحضارية وتجاوبهم مع مقتضيات العصر وتمسكهم بأسباب الحياة الحديثة تعصمهم من الذلل ومن ارتكاب مثل المظالم التي ظل يعاني منها الشعب المصري على أيدي الباشوات والتي لمس السودانيون طرفاً منها في بداية إرساء قواعد الحكم الثنائي وشربوا من كأسها المترعة على أيدي أسلافهم الأتراك والمتمصرين قبل قيام دولة المهدية.

وكان الرجل وأتباعه على قناعة بأن الباشوات شرٌ مكاناً من الانجليز حيث أن هؤلاء سيجلون عن البلاد طائعين أو صاغرين طال الزمن أم قصر، أما المصريون فلن يخرجوا إنْ أذن لهم ولوج الدار التي تمثل بالنسبة لهم بُعداً استراتيجياً وعمقاً يمتص كبرى مشاكل مصر التي تتمثل في عدم التوازن بين الزيادة المضطردة في عدد سكانها وتناقص غلة أرضها.

وبعد أن استوثق انجليز حكومة السودان من موقف السيد عبد الرحمن الصارم من الدعوة لوحدة وادي النيل ورفضه الحازم لمحاولات المصريين تحقيق سيادة التاج المصري على السودان والذي تمثل في المظاهرات العدائية الصاخبة التي سيرها رجاله عام ١٩٤٦ ضد بروتوكول صدقي بيفن والتي فجرتها تصريحات رئيس الوزراء المصري صدقي باشا عندما رجع لمصر من لندن بأنه قد حقق سيادة مصر على السودان، وبعد أن تبين لهم ضرورة الاستعانة بنفوذه واستغلال موقفه ليس محلياً أو داخلياً فقط وإنما في أروقة الأمم المتحدة التي قرر المصريون اللجوء إلى ساحتها، رأوا أن يقربوه إليهم بأكثر من رصفائه الدينيين الآخرين وقد أشار إلى ذلك سير جيمس روبرتسون وقال إنه اتصل بالسيد عبد الرحمن بعد رجوعه من لندن واثر مقابلته لرئيس الوزراء البريطاني مستر اتلي، وطلب منه التعاون مع الإدارة البريطانية، كما عمل الانجليز على كسب كبار رجال السيد وأعوانه وعلى رأسهم عبد الله بك خليل حيث أوحوا إلى مكتب حكومة السودان بلندن إلى كبار المتقاعدين من البريطانيين الإحاطة به والتأثير عليه، وقد أفلحوا في تنفيذ ما أرادوا وقدروا.

ولم يكن سر التحول في موقف الانجليز من السيد عبد الرحمن ليخفى عليه خاصة محاولتهم استغلال سفر وفد الجبهة الاستقلالية برئاسة ابنه السيد الصديق إلى ليك سكسس. وقد اعترف كبار موظفي حكومة السودان الذين بعثهم الحاكم العام لحضور مناقشة قضية السودان في هيئة الأمم وعلى رأسهم مستر كريد السكرتير القضائي، ومستر ميل وكيل حكومة السودان بلندن بأن أعضاء وفد الجبهة الاستقلالية كانوا في مستوى الوفود الأخرى الذين حضروا اجتماعات الجمعية وأنهم لم يكونوا

مجرد برادع ينفذون توجيهات حكومة السودان كما كان ظن المصريين وكما كان يروّج خصومهم الاتحاديون إذ كانوا على درجة كبيرة من العناد والتصلب خاصة بما يختص بمطلب تحقيق استقلال السودان التام.



عن السيدين الجليلين

(١٨)

لم يكن السيد عبد الرحمن المهدي هـو وحده الفـارس بين الزعمـاء الدينيين الذي صال وجـال في الحلبة السيـاسية في العقـد الذي شهـد مولـد السودان الحـر المستقل وفي السنوات القليلة التي سبقته فقد كان له ند « يقاسمه النفوذ الشعبي ولا يقل عنه كياسة ودهاء وفطنة وذكاء هو السيد علي الميـرغني . وكانـا كقطبي الـرحى نقيضين لا يجتمعان ، ولما فعلا في منتصف الخمسينات وبالتحديد في أول ديسمبر ١٩٥٥ كان لقاؤهما طامـة كبرى على حـد زعم محمد أحمد محجوب في الصفحـة السادسة والسبعين بعد المائة من مؤلفه « محنة الديمقـراطية » والـذي عزا التقـارب بينهما إلى حرصهما على الحفاظ على حقوقهما السياسية المكتسبة وإلى الطمع في مزيد منها . ولم يشأ المحجوب ان يقول أن ظهور إسماعيل الأزهري كقـائد استأثر بولاء جانب من القوى التي تزحم الشارع السياسي وكزعيم كاد أن يقاسمهما المجد الدنيوي هو الذي دفعهما إلى أن يتصافحا سياسياً وعلنا ، فقد خشيا إن امتد به الحكم ورئاسة الوزراء أن يطيح بنفوذهما أو ما تبقى ، وأن يفرط ويطغى ، ويذهب بطريقتهما المثلى ، فكان أن أيقنا أن الصلح خير وابقى .

ولـم تكن تلـك بدعـة انفرد بهـا السيـدان الميـرغني والمهـدي فـالصلح بين الطوائف ومهما بلغ بهـا العداء ليس ظـاهرة غـريبة على مجتمـع السودان العـربي الافريقي إذ كثيراً ما تتقاتـل القبائـل حول حقـوق الدار والمـرعى ، ومن أجل المـاء والكلا ، وسرعان ما تحكّم العقل وتنصاع لحكم الاجاويد الـذين يهبون للصلح بين الطوائف المتقاتلة ، والذين غالباً ما يجدون حلاً وسطاً عدلاً حتى ولو بغت إحداهما على الأخرى . ولكن العداء بين زعيمي الأنصار والختمية كانت له ابعاد سياسية زكىّ نارها الزمن والهب اوارها الاستعمـار وأشعل لهيبهـا تنازع المصلحـة وتناقضهـا بين طرفي الحكم الثنائي . . . ومن هنا كان العجب والمفـاجأة وكـانت الضجة الكبـرى حول لقائهما .

وفي الحق فإن الأمر كان يبدو بعيداً بل ومستحيلاً فبجانب العداء التقليدي بين بيتي المهدي والميرغني والذي تزامن مع بداية الدعوة المهدية وتزامل مع ايذان الإمام المهدي بالحرب ضد الحكم التركي الذي كان يسانده المراغنة، كان هناك التباين بين شخصيتي الزعيمين. . . فبقدر ما كان السيد علي انطوائياً لا يحب الجهر ويكره الاضواء. . . كان السيد عبد الرحمن على نقيضه اجتماعياً ملوكياً يفتح صدره وجيبه وداره للناس جميعاً، اصدقاء وأعداء وما بينهما من المؤلفة قلوبهم، وقد التبس الأمر على البعض فوصف أحدهما بأنه قابض اليد وأن الآخر باسطها رغم أن الصفة الأولى لا تستقيم مع التزامات الزعامة الدينية في السودان وأعبائها والتي تستقبل بالضرورة عشرات الوافدين من المحبين والمريدين أطراف النهار وزلفا من الليل. وربما كان الوصف أكثر دقة وأصدق انطباقاً إنْ قيل أن احدهما كان أكثر خشية من الاملاق وأكثر خوفاً من أن يقعد ملوماً محسوراً.

وكان يحلو لبعض الانجليز الذين تيسر لهم الاختلاط بالسيدين إجراء المقارنة بين شخصيتيهما وسلوكهما، ومن هؤلاء سير قاوين بل والذي كان نائباً لمستر بيتون آخر سكرتير إداري بريطاني لحكومة السودان والذي عمل تحت إمرة السيد إسماعيل الأزهري عندما كان يتولى أعباء منصب وزير الداخلية بجانب رئاسته للوزراء إبان فترة الحكم الذاتي، فقد أفرد سطوراً في كتابه (ظلال على الرمال) للمقارنة بين زعيمي الختمية والأنصار فقال:ـ

(ليس ثمة رجلان يختلفان في تكوينهما الشخصي والنفسي كالسيدين. وليس ثمة إثنان لا يثقان في بعضهما البعض مثليهما وكان كل منهما يحوز على ولاء عدد متساو من المريدين المتعصبين، مليونين من البشر لكل منهما. وكان السيد عبد الرحمن عندما رأيته لأول مرة في السابعة والستين من عمره فقد ولد بعد بضعة أشهر من وفاة والده وقد قضى العشرين سنة الأولى من عمره مغموراً مطموراً في مجاهل مديرية النيل الازرق يزرع القطن الذي حقق له أرباحاً طائلة كان لا يجد حرجاً في التفاخر بها إنْ اقتضى الحال التحدث بنعمة الله. وكان ذا شخصية جذابة طويل القامة مهيباً، وكان عاطفياً. وفي المقابل كان السيد علي الذي يكبره بست سنوات قصير القامة بالدرجة التي كانت تجعله ينتعل أحذية عالية الكعب. وكان ذلك القصر يسبب له قدراً من الحرج. وقد قضى السنين الأولى في مصر يدرس الفقه والشريعة.

وبالرغم من أنه كان فكها خفيف الظل ودوداً إلا أنه كان يفقد المقدرة على

الحركة التي كان يتميز بها السيد عبد الرحمن. وكان انطوائياً لا يكاد يبارح داره المتواضعة والواقعة فيما وراء النهر الأزرق والتي لا يطرقها الزوار كثيراً ولا تستقبل الضيوف إلا نادراً. وبينما كان السيد عبد الرحمن كثير الكلام عن السياسة، ينتقل من موضوع لآخر ويسهب كان من الصعب حمل السيد علي للحديث وان فعل فإنه يقصر كلامه على مواضيع عامة تهم العالم كافة، وكانت غالباً ما تدور حول أحداث التاريخ وسير بعض الرجال وعن أحوال الشرق الأوسط الاقتصادية. وكان واسع الاطلاع، ولكن بقدر ما كان السيد عبد الرحمن يتكلم بحماس ويحرص على تأكيد آرائه الشخصية كان السيد علي يفضل الاستماع إلى الردود على الأسئلة التي يبادر هو بتوجيهها، وكان كثيراً ما يلوذ بترديد المأثورات والتعاويذ الدينية).

وقد بدأ السيد علي حياته السياسية صديقاً حميماً للإدارة البريطانية في السودان وانتهى بأن صار لها هماً وحزناً، وبداية حاله ومآله يختلفان تماماً عن تاريخ السيد عبد الرحمن الذي كان الانجليز ينظرون إليه شذراً، ويسمونه خسفاً وبخساً، ويزيدونه عنتاً ورهقاً، والذي انتهى به المطاف أن يكون لهم صديقاً يشيدون بخصاله علنا ولا يهضمون له حقاً.

ويختلف الرأي حول الأسباب التي أدت إلى التحول الجذري في موقف السيد علي الميرغني من الإدارة الاستعمارية إذ ليس ثمة واقعة واضحة تشير إليه ولا بيّنة مباشرة تدل عليه. والقول بأن فكرة معارضته للتدرج الدستوري هي التي أدت به إلى احتضان جبهة القوى الاتحادية التي كانت تنادي بوحدة وادي النيل ليس قولاً صحيحاً على إطلاقه فالسيد علي لم يكن معارضاً باديء الرأي، لفكرة المجلس الاستشاري فقد حرص على أن يحضر جلستي افتتاحه ونهاية دورته الأولى كما تثبت ذلك الصورة الفتوغرافية التي ضمنها مستر هندرسون كتابه «بناء السودان الحديث» بل يذهب سير دقلاس نيوبولد السكرتير الإداري الذي شهد عهده إنشاء ذلك المجلس إلى القول بأن السيد علي كان يُخطّي فكرة قيام المجلس على أساس أنه خطوة متقدمة تتجاوز مرحلة التخلف التي كان عليها السودان. كما أنه لم يكن في قرارة نفسه محباً لمصر رغم ما أسبغته عليه من نعم. وقد أشار إلى تلك الحقيقة الأستاذ محمد أبو القاسم الحاج حمد بتوسع في كتابه القيم الدسم «السودان ـ المأزق التاريخي وآفاق المستقبل» والذي لا نجد نظيراً له في المكتبة السودانية من حيث التحليل الجيد الذكي لخلفيات الأحداث والوقائع التي كيّفت وضع السودان الحديث والمعاصر. وقد نقل الأستاذ في كتابه المذكور فقرة من خطاب بعثه حاكم السودان العام سير

ريجنالد ونجت إلى اللورد كرومر يشير فيه إلى حديث جرى بينه وبين سيادة السيد علي حول تصاعد الحركة الوطنية المصرية وتفاقم موجة العداء للانجليز في مصر، فقد جاء على لسان زعيم الختمية: « لماذا استغرابكم أنتم الانجليز، ذلك المسلك العدائي للمصريين. إنهم سلالات مستعبدة ولا يمكن أن يكونوا أفضل من ذلك. انهم ذوو شخصية متدنية، ثم إنكم لتلامون ـ فوق ذلك ـ على تعليمهم بما يفوق قدراتهم ورفعهم مكاناً عالياً. فلا غرابة أن تكتشفوا أن ما جعلتم منه نصباً لا يستوى إلا على ساقين من طين ».

ولعل أصح التفسيرات لسبب تحول السيد علي عن صداقة الأنجليز هو ما لمسه من تقارب بين حكومة السودان ومنافسه اللدود السيد عبد الرحمن، وخوفه أن يتجاوز ذلك التقارب القدر المتيقن المألوف ويقود في النهاية إلى تنصيب السيد عبد الرحمن ملكاً أو سلطاناً على السودان. وقد أثار حفيظته سماح الانجليز لابن المهدي بإعادة بناء ضريح والده وترميم القبة التي كان كتشنر قد أمر بهدمها. وقد حرص السيد عبد الرحمن أن يكون افتتاح القبة حافلاً وقد تم له ذلك في منتصف يونيو من عام ١٩٤٧ م. وجاء في الكلمة التي ألقاها في تلك المناسبة قوله المأثور.

(وهذا البناء الذي نفتتحه اليوم بعون الله نرجو أن يكون رمزاً لبناء مجد الوطن وجمع كلمة السودانيين، فلا فرق ولا اختلاف ولا حزبية ولا شيع ولا طوائف، ديننا الاسلام ووطننا السودان).

وكان هناك من وصف الحفل للسيد علي الميرغني وقال له ان إمام الانصار يتصرف وكأنه ملك وإنه بدعوته لنبذ الخلاف إنما كان يتعالى على كافة الطوائف والملل والنحل، وإن المجد الذي كان يشير إليه هو مجد والده الذي يزعم أنه يحق له وحده أن يرثه.

وربما كان هناك من الأسباب ما يسوِّغ خيفة السيد علي وما يبرر الهواجس التي انتابته، فقد فتح إعلان استقلال ليبيا وتنصيب أدريس السنوسي ملكاً عليها شهية السيد عبد الرحمن وانصاره فبدأوا يطالبون باستعجال تصفية الحكم الثنائي وآثاره، وقد ردد وزراء وزعماء حزب الأمة ذلك المطلب في مختلف المناسبات التي جمعتهم مع الحاكم العام سير روبرت هاو ومع سير جيمس روبرتسون السكرتير الإداري حينذاك،وكانوا يقولون أن السودان مؤهل أكثر من ليبيا لنيل الاستقلال، ويشيرون من طرف خفي إلى أن ابن المهدي مؤهل أيضاً وبجدارة للملك أكثر من رصيفه الزعيم الديني السنوسي. وكان مما زاد من جرأة الأنصار في هذا الصدد ان تنصيب الملك

أدريس جاء تحت ظل حكومة العمال في بريطانيا التي كان الظن أنها تبغض الأنظمة الملكية ولا ترضى عن قيامها في البلاد المتخلفة. كما أن تعيين عبد الله ابن الشريف حسين من قبل ملكاً على الأردن بعد أن بقي أميراً لسنين عديدة قد ضاعف من أملهم في تحقيق الحلم الذي ظل يراودهم زمناً طويلاً.

وقد انتصر السيد علي اخيراً على الإدارة البريطانية في السودان بعد أن سدد لها ضربتين أصابتا منها مقتلاً. أولاها نجاح حملة المقاطعة الشعبية للجمعية التشريعية خاصة في المدن والتي كان يقف خلفها يدعمها بتوجيهاته لطائفته وبمؤازرته للاحزاب الاتحادية وعلى رأسها حزب الأشقاء القوي الذي كان يتزعمه الرئيس الأزهري، والذي كان يتمتع بنفوذ شعبي لا يضاهيه فيه أحد من رصفائه. وثانيتها فوز الحزب الوطني الاتحادي الذي كان يسانده ويشد من ازره في انتخابات الحكم الذاتي في عام ١٩٥٣ م وهزيمة أعدائه التقليديين الأنصار الذين خاضوا الانتخابات تحت راية حزب الأمة الذي كان يجاهر بصداقته للانجليز ويتعاون مع ادارتها الاستعمارية.

وقد دل انصراف السيد علي عن صداقة الإدارة البريطانية في السودان وتحويله دفة السفينة وتوجيهها صوب مصر منذ النصف الثاني للاربعينات على بعد نظره وإلى حنكته ودرايته وإلى صواب تقديراته السياسية فقد أدرك المعطيات الدولية الجديدة ونفذ بثاقب فكره وبصره إلى المستقبل وما يمكن أن يحدث من تحولات في الخريطة السياسية للشرق الأوسط وفي مواقع الدول ذات المصلحة في المنطقة.

وبالطبع فقد كانت هناك ثمة ظروف موضوعية وعوامل ساعدت في تعميق القرح الذي مس الادارة الاستعمارية البريطانية في السودان وفي زيادة إيلام الجرح الذي انزله بها زعيم الختمية، على رأسها كفاءة الأحزاب الاتحادية التي لمت شتاتها وانصهرت في حزب جديد سمي «الحزب الوطني الاتحادي» والذي خاض بنجاح وذكاء معركة تصفية مخلفات الحكم الثنائي.

ويرجع كثير من الفضل في ضم الشمل ولم صفوف الأحزاب الاتحادية وفي توحيد إرادتها للمساهمة المحمودة من جانب قادة مصر الجدد الذين أطاحوا بالنظام الملكي الفاسد فيها وعلى رأسهم الرئيس محمد نجيب الذي عرف بوده للسودان الذي ولد ونشأ وترعرع تحت سمائه. وعن الظروف التي سبقت ولابست تأسيس الحزب الوطني الاتحادي نورد طرفاً من قول اللواء نجيب عنها لطرافتها والتي ضمنها مذكراته التي سماها «كنت رئيساً لمصر» والتي نشرها المكتب المصري الحديث

وأصدر طبعتها الأولى في سبتمبر ١٩٨٤ م .

« كان علينا أن نجمع السودانيين بمختلف أحزابهم على موقف واحد يتعاونون فيه مع مصر. ودعوناهم فعلاً من أجل ذلك. ورحبت الأحزاب السودانية بالمبادرة المصرية بما في ذلك الأحزاب التي تدعو للاستقلال وتغالي في هذه الدعوة.

جاء السيد عبد الرحمن المهدي واعتذر السيد علي الميرغني عن عدم الحضور لأسباب خاصة في فصل الشتاء وأجل حضوره إلى فصل الصيف. . . . .

وتوليت مع فريق من المفوضين مناقشة وفود الأحزاب السودانية وكان هذا الفريق يتكون من علي ماهر ود. عبد الرازق السنهوري وصلاح سالم وحسين ذو الفقار صبري الشقيق الأكبر لعلي صبري. وانتهى فريق المفاوضات إلى قرار إعداد مذكرة مصرية بخصوص السودان، وكلف حسين صبري باعدادها. لكن المذكرة لم تعجب د. السنهوري فجرت مشادة حادة بينهما في مكتبي وبحضور صلاح سالم. كان د. السنهوري يريد أن ينص في المذكرة على أن لمصر حقوق سيادة في السودان. . على أساس أن جميع العهود التي سبقت قيام الثورة كانت تقول ذلك.

وكان حسين صبري يرى أن النص شكلي لا داعي له وأن واقع اليوم في السودان تخطاه منذ فترة طويلة وأن هذا هو الحل الوحيد لجذب القوى السودانية للتحالف مع مصر ضد النفوذ البريطاني لكن هذا الخلاف في الرأي لم يناقش بالطريقة العادية في الحوار وإنما نوقش بطريقة أترك للاخرين وصفها.

قال حسين صبري : ـ

ـ يا دكتور سنهوري خروج الانجليز من السودان هو بيت القصيد وهذه المذكرة هي سبيلنا إلى ذلك ولا سبيل سواها في ظل ما يحيط بنا من ظروف. . متكاتفين مع السودانيين، فنكسب ثقتهم وإلا تحولنا إلى أعداء لهم.

فقال السنهوري : ـ

ـ اسمع يا حسين يا ابني دول بيضحكوا عليك. . دي ألاعيب سياسية بكره تفهمها لما تكبر. . يستغلوك وأنت مش حاسس.

فغضب حسين من كلام السنهوري ورد عليه في حده. . . وأنت أيش عرفك بالسودان هو أنت تعرف حاجة عن السودانيين؟

وانتهت هذه الأزمة بقرار من مجلس الثورة بإبعاد السنهوري عن السودان ومشاكله والاكتفاء بما يراه صلاح سالم وحسين صبري).

ولكن إنْ كان نجيب قد فشل كما قال في توحيد وجهات النظر المصرية بالنسبة للسودان فقد نجح مع السودانيين حيث يستطرد:

(واستطعت توحيد الأحزاب السودانية لتتفق على رأي واحد. والتقيت بعبد الرحمن المهدي في سراي لطف الله، عمر الخيام - ماريوت الآن - وتوصلت معه إلى اتفاق يقبل به نتيجة استفتاء تقرير المصير.

كما وافقتْ معظم الأحزاب السودانية على تفويض لجنة ثلاثية مكونة من الدرديري أحمد وخضر حمد وميرغني حمزة لاعلان قيام حزب سوداني واحد، يمثل كافة التيارات السودانية التي تميل للاتحاد مع مصر... وكان التفويض يقول: (أقبل قيام الحزب الواحد بأي وضع ترتضيه اللجنة الثلاثية).

ووقع على هذه العبارة محمد نور الدين، حماد توفيق، درديري أحمد اسماعيل، ودرديري محمد عثمان، الطيب محمد خير، وإسماعيل الأزهري وخضر حمد، ومبارك زروق، خضر عمر، علي الشيخ بشير، ميرغني حمزة، يحيى الفضلي، وأنا وصلاح سالم وحسين ذو الفقار صبري.

كان ذلك في ٣٠ اكتوبر ١٩٥٢ م. وفي ٣ نوفمبر وضع ميثاق إعلان الحزب الموحد، ووقع كل هؤلاء في بيتي على قيام الحزب الوطني الاتحادي الذي ضم كافة الأحزاب الاتحادية قبل بدء المحادثات المصرية الانجليزية.

وعن تكوين الحزب الوطني الاتحادي يقول الدرديري محمد عثمان في مذكراتي التي طبعت بمطبعة التمدن بالخرطوم:

« أثناء وجودي في مصر عام ١٩٥٢ م رأيت أن الواجب الوطني يقتضيني أن أحاول ادماج الأحزاب الاتحادية في حزب واحد. وهذه الأحزاب هي مؤتمر الخريجين، مؤتمر السودان، حزب الاشقاء بجناحيه حزب الاتحاديين، حزب وحدة وادي النيل، الجناح اليميني من حزب الأحرار الاتحاديين وحزب الجبهة الوطنية. وقد لعب المصريون دوراً مشكوراً في توحيد هذه الأحزاب والحيلولة دون تبديد الجهود.

وكانت تلك المرحلة من مراحل الحركة الوطنية تقتضي مثل هذا التكتل اتقاء للاصطدامات بين احزاب وهيئات يجمع بينها هدف سياسي عام مشترك. وكان هذا شعور جميع قادة تلك الأحزاب إلا انه كانت هناك عقبات تقف في طريق هذا التكتل وكان في مقدمتها بل أهمها رئاسة ذلك الحزب الواحد.

وفي الفندق الذي كنت أنزل فيه مع السيدين خلف الله خالد وميرغني حمزة زارني في منتصف الليل السيد محمد نور الدين وتحدث إليّ بحضورهما في وجوب حسم هذا الخلاف حول الرئاسة لكي يتم انصهار هذه الأحزاب. ورشحني مشكوراً لتولي رئاسة الحزب. فرفضت وقلت له ان هذا الترشيح ربما زاد من شقة الخلاف.

وفي الصباح اتصلت بكثيرين وأخذت أُقرّب الآراء المتعارضة ولم أزل أبذل جهدي حتى تم لنا أن نكوّن الحزب برئاسة السيد إسماعيل الأزهري واتفقنا بتسميته الحزب الوطني الاتحادي).

ولعل المرحوم الدرديري محمد عثمان لم يشأ، ربما تواضعا منه، أن يطيل الحديث عن معركة الرئاسة للحزب الجديد والتي كاد الخلاف حولها يؤدي إلى فشل الجهود المضنية التي بذلها القادة المصريون الجدد. وقد كان من رأي المصريين وخاصة الرئيس نجيب أن تسند الرئاسة للسيد الدرديري لأنه كان قاضياً يفترض فيه الحيدة والمقدرة على لم الاطراف والتي هي أهم مميزات الرئاسة في حزب هوخلطة ومشيج لعناصر أقرب « للحم الرأس » منها إلى جسم متماسك متسق، ولأنه كان قريباً من السيد علي الميرغني الذي كان المصريون وخاصة نجيب لا يطمئنون كثيراً له ويخشون أن يفلت من بين أيديهم رغم مواقفه الصلبة ضد الجمعية التشريعية وتأييده للاتحاديين منذ منتصف الاربعينات والذي لولاه لكان هؤلاء السياسيون كمّاً مُهملاً. وقد ظلم الرئيس نجيب السيد علي الميرغني كثيراً وظل الحب مفقوداً من جانبه للسيد وذكراه، وقد ضمّن مذكراته فقرة نستحي أن نعيد نقلها هنا ونخشى إنْ فعلنا أن ينطبق علينا وصف ناقل الكفر فهي أقرب للغو الآثم منها إلى النقد الموضوعي وربما حسبه نجيب هيّناً وهو بهتان عظيم.

وثمة سبب خفي كان يقف خلف سعي نجيب وصحبه لتأييد ترشيح الدرديري لرئاسة الحزب الوليد وهو تقليل احتمالات الصدام بينهم والحزب من جانب والإدارة البريطانية في الجانب الآخر فقد كانوا يدركون أن المشوار لا يزال طويلاً ليس فقط لتصفية آثار الحكم الثنائي في السودان وإنما كذلك لتحقيق جلاء الجيش البريطاني عن مصر. وكان ظن المصريين أن الدرديري ربما كان أقرب إلى قلوب الانجليز من اسماعيل الأزهري بوصف أن الأول أخف الشرين وأن رئاسته للحزب الذي يعارض بقاءهم في السودان ربما كان في نظر البريطانيين أقل الضررين خاصة وأنه كان للدرديري تاريخ مع حكومة السودان لم يكن كله شيئاً بغيضاً لديها فقد كان هو ضمن

الوفد الذي اختارته الحكومة من كبار الموظفين والأعيان ليسافر إلى لندن لحضور احتفالات تتويج الملك جورج السادس ملكاً على بريطانيا كما كان أحد الأعضاء في اللجنة التي عينها سير جيمس روبرتسون بوصفه السكرتير الإداري للحكومة، لوضع مشروع دستور الجمعية التشريعية كما كان أحد الأعضاء الأربعة الذين عينوا في عام ١٩٤٥ م لوضع تقرير عن الجنوب.

وفي المقابل كان أزهري يتمتع ببغض الانجليز الذين لم ينسوا له موقفه المؤيد لأضراب طلبة كلية غردون في أوائل الثلاثينات وقد وصفوه باللؤم وعدم الأمانة في أحد تقاريرهم عن أحداث ذلك الاضراب والذي اطّلعنا عليه في دار الوثائق بالخرطوم. ولعل الانجليز قد صدموا من موقف أزهري الذي كانوا يؤملون فيه خيراً كثيراً لهم بوصفه حفيد المفتي السيد إسماعيل الأزهري الكبير الذي لم يكن يخفي وده وولاءه للانجليز ولأنهم كانوا قد أرسلوه في بعثة دراسية إلى جامعة بيروت وضموه إلى هيئة التدريس بكلية غردون بعد نيله مؤهله ودرجته العلمية الجامعية وكان هذا شرفاً عظيماً... وقبلها كانوا قد سمحوا لجده المفتي أن يصطحبه معه في زيارته للندن في عام ١٩١٩ م حيث كان الجد أحد أعضاء الوفد السوداني الذين ذهبوا لتهنئة ملك بريطانيا العظمى وأمبراطور الهند على انتصاره المؤزر في الحرب العالمية الأولى. وعن تكوين ذلك الوفد وعن اشتراك الحفيد (اسماعيل الأزهري) يقول الدكتور جعفر بخيت في مؤلفه عن الادارة البريطانية الذي سبقت الإشارة إليه:

(ويلاحظ خلو الوفد من أي تمثيل لقبائل جنوب السودان ومن التجار والأعيان ومن المثقفين المدنيين. ولعل الوحيدين من الفئة الأخيرة كان هو إسماعيل الأزهري الذي كان قد تخرج لتوه في كلية غردون التذكارية والتحق بمصلحة المعارف مدرساً بمدارسها والذي أصر جده اسماعيل الأزهري على اصطحابه دون أن يكون له وضع رسمي في الوفد) لكي يشرف على « راحتهم » وليقوم بأعباء الترجمة إذا دعا الحال وإذا ما تيسرت للجد الخلوة باصدقائه الانجليز الذين كانت له عندهم حظوة وكان الرجل ذكيا يغلف دهاءه بسذاجة مفتعلة ويظلل فكره ويتستر عليه بادعاء الطيبة التي عرف بها « ابناء الغرب » ويضفي البهجة والمسرة على مستمعيه بالتحدث بلهجتهم التي لا تمجها النفس ولا تملها الأذن... (اما المثقف المدني الآخر فقد كان هو محمد حاج الأمين المدرس بمصلحة المعارف...).

وكان تكوين الحزب الوطني الاتحادي خطوة هامة في تخطيط رجال ثورة يوليو للوصول إلى تسوية سلمية مع الانجليز حول السودان ولكن كان عليهم أيضاً أن يصلوا

إلى نوع من التفاهم مع السيد عبد الرحمن المهدي ورجاله، فكان أن قدموا الدعوة لامام الانصار لزيارة مصر في طريق عودته إلى بلاده من انجلترا التي كان قد شد الرحال لها في اكتوبر ١٩٥٢ م حيث قابل وزير خارجيتها سير انتوني أيدن ورئيس وزرائها مستر ونستون تشرشل ثم زعيم المعارضة مستر اتلي.

وقد قبل السيد عبد الرحمن دعوة مصر وحل ضيفاً عليها وكان معه المرحوم عبد الرحمن علي طه الذي قال عن تلك الزيارة:

(. . . وكان في مصر قبل وصول الإمام إليها السادة محمد أحمد محجوب وأحمد يوسف هاشم ومحمد صالح الشنقيطي الذين قاموا بمجهود كبير لوضع أسس عامة للمفاوضات. . . وبعد وصولنا القاهرة مباشرة اجتمعنا سودانيين ومصريين اجتماعاً غير رسمي لبحث تلك الأسس، ثم قر الرأي على أنها نواة صالحة للمحادثات الرسمية.

عقد الاجتماع الأول الرسمي، وكان بين الأعضاء المصريين السنهوري باشا الذي ثار ثورة عنيفة وهدد بالانسحاب من الجلسة لأنه لا يوافق على أن يمنح الحكم الذاتي الكامل فوراً للسودانيين.

استمرت الجلسة في حالة توتر، وظهرت للاعضاء السودانيين بوادر الفشل في المحادثات فاستقر رأيهم على أن يرسلوا كتاباً رسمياً للواء نجيب يوضحون فيه استياءهم الشديد لاتجاهات. . . السنهوري باشا وخطرها ـ إنْ استمرت ـ على المفاوضات التي بدىء فيها ». وكان أن نحي السنهوري باشا، واستمرت المفاوضات التي انتهت بالوصول إلى اتفاق وقعه عن المصريين اللواء نجيب وكل من علي ماهر والصاغ صلاح سالم وقائد الجناح حسين صبري ذو الفقار، وعن حزب الأمة والاستقلاليين كل من السادة عبد الله الفاضل المهدي ومحمد صالح الشنقيطي ومحمد أحمد محجوب وأحمد يوسف هاشم وعبد السلام الخليفة عبد الله وداود الخليفة عبد الله وبابو نمر وأيوبية عبد الماجد وزيادة أرباب ويعقوب عثمان وعبد الرحمن عابدون وميرغني زاكي الدين وعبد الرحمن علي طه.

وكانت تلك الاتفاقية التي وقعت برئاسة مجلس الوزراء المصري في التاسع عشر من اكتوبر ١٩٥٢ م هي أهم الخطوات التي قادت في النهاية إلى الوثيقة التاريخية التي اتفقت عليها الأحزاب السودانية بحضور الصاغ صلاح سالم في العاشر من يناير ١٩٥٣ م ووقع عليها السادة صديق عبد الرحمن المهدي رئيس حزب

الأمة وعبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة وعبد الرحمن علي طه عضو الحزب وعن الحزب الوطني الاتحادي رئيسه السيد اسماعيل الأزهري ومحمد نور الدين وكيله والدرديري محمد عثمان عضو لجنتيه التنفيذية وعن الحزب الجمهوري الاشتراكي عضواه المؤسسان زين العابدين صالح والدرديري نقد وعن حزب الوطن سكرتير الحزب العام يحيى عبد القادر وقد ذيل الاتفاق بتوقيع الصاغ صلاح سالم كشاهد).

وعن اتفاق الأحزاب السودانية هذا يقول اللواء نجيب في مذكراته: (. . . واتفقت كلمة جميع الأحزاب السودانية على أن يقتصر اختيارهم عند تقرير المصير على الخيار بين الاتحاد مع مصر أو الاستقلال عنها دون أي ارتباط بدولة أخرى. . . وأن يكفل للسودان حرية الاختيار في تحديد سلطات الحاكم العام وسودنة الادارة وجلاء القوات البريطانية قبل إجراء الانتخابات الخاصة بالجمعية التأسيسية التي يناط بها تقرير المصير.

وبارك المهدي والميرغني كلاهما هذا الاتفاق. وهكذا وجد الانجليز أن الأمر الذي استعدوا لتدبيره منذ سنوات قد انقلب عليهم خلال اسابيع، وأصبحت ورقة تقرير المصير في يدنا بعد أن كانت في يد بريطانيا.

فقد كانت بريطانيا كما شرحت تربط موضوع السودان دائماً بشرطين أولهما فصل مشكلته عن مشكلة مصر وثانيهما: حق السودان بمفرده في تقرير مصيره.

وكان الشرطان يهدمان أي مفاوضات معها دائماً. . . وكان علينا أن نزيل هذه العقبات أو نحطمها).

وبعد أن التقت كلمة الأحزاب السودانية بدأت المفاوضات بين المصريين وكان يمثلهم اللواء نجيب والصاغ صلاح سالم وحسين صبري ود. محمود فوزي ود. حامد سلطان وعلي زين العابدين، وبين الانجليز وكان على رأسهم السفير البريطاني سير رالف ستيفنسون ومستر كروزويل الوزير المفوض بسفارة بريطانيا في مصر وسكرتير السفارة الأول مستر باورز. وتم الاتفاق بين الجانبين على توقيع الاتفاقية التي عرفت باسم اتفاقية السودان والتي وقعت في صباح الثاني عشر من فبراير ١٩٥٣ م والتي حوت ثلاث عشرة مادة بعد الديباجة التي جاء فيها:

(لما كانت الحكومة المصرية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا المسماة فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة تؤمنان إيماناً ثابتاً بحق الشعب

السوداني في تقرير مصيره وفي ممارسته له ممارسة فعلية في الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة فقد اتفقنا على ما يأتي :ـ

١) رغبة في تمكين الشعب السوداني من ممارسة تقرير المصير في جو حر محايد تبدأ في اليوم المعين بالمادة التاسعة الواردة فيما بعد فترة انتقال يتوفر للسودانيين فيها الحكم الذاتي الكامل.

٢) لما كانت فترة الانتقال تمهيداً لانهاء الادارة الثنائية إنهاء فعلياً فإنها تعتبر تصفية لهذه الإدارة وتحفظاً إبان فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير.

٣) يكون للحاكم العام إبان فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا داخل البلاد ويمارس سلطاته وفقاً لقانون الحكم الذاتي بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام.

٤) تشكل هذه اللجنة من اثنين سودانيين وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستاني.

٥) لا يمارس الحاكم العام سلطاته بما يتعارض مع وحدة السودان بوصفه اقليماً واحداً.

٦) يظل الحاكم للسودان مسؤولاً مباشرة أمام الحكومتين المتعاقدتين فيما يتعلق بالشؤون الخارجية وأي تغيير يطلبه البرلمان السوداني وأي قرار تتخذه اللجنة يرى فيه الحاكم تعارضاً مع مسؤولياته.

٧) تشكل لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة أعضاء ثلاثة منهم من السودان وعضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وعضو أمريكي وعضو هندي.

٨) رغبة في تهيئة الجو الحر المحايد اللازم لتقرير المصير تشكل لجنة للسودنة تتألف من عضو مصري وعضو من المملكة المتحدة وثلاثة أعضاء سودانيين.

٩) تبدأ فترة الانتقال من يوم توقيع الاتفاقية . . . ومع مراعاة إتمام السودنة تتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإنهاء فترة الانتقال باسرع ما يمكن . . . وينبغي على أية حال ألا تتعدى هذه الفترة ثلاثة أعوام وتنتهي باصدار قرار من البرلمان السوداني يعرب فيه عن رغبته في اتخاذ التدابير للشروع في تقرير المصير.

١٠) عند إعلان الحكومتين المتعاقدتين رسمياً لهذا القرار تضع الحكومة

السودانية القائمة آنذاك مشروعاً بقانون الانتخابات للجمعية التأسيسية وتخضع التدابير التفصيلية لعملية تقرير المصير إلى هذه الجمعية.

١١) تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور إعلان قرار البرلمان السوداني برغبته في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإتمام سحب القوات من السودان في مدة لا تتعدى ثلاثة أشهر.

١٢) تقوم الجمعية التأسيسية بتقرير مصير السودان وباعداد دستور له وبتقرير مصير السودان اما أن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة واما أن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام.

١٣) تتعهد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان وتقوم كل منها باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة بتنفيذ القرار).

وقد سعد السودانيون جميعاً لتوقيع الاتفاقية ما عدانا نحن الشيوعيين فقد أعلنا عليها حرباً لا هوادة فيها ولا التواء واتهمنا موقعيها من رجال ثورة مصر بالخيانة وبالارتماء في أحضان الانجليز ومن ورائهم امريكا. والمأساة أن الوحيدين داخل السودان الذين كانوا يشاركوننا النواح والبكاء كانوا هم رجال الادارة الاستعمارية البغاة.

وانفردنا بمعارضه اتفاقية
الحكم الذاتي

(١٩)

وكان مثلنا ونحن نناطح اجماع الشعب والتقاء ارادة كافة أحزابه كمثل الوعل الذي ناطح الصخر ففقد قرنيه وكالهقل غدا يبتغي قرناً فلم يرجع بأذنيه فقد زادنا موقفنا المعارض للاتفاقية عزلة، وكنا نحسب اننا على صواب وان انفرادنا دون كافة الهيئات السياسية بنقدها يُقوّي من بنيتنا ويكسبنا ثقة المتشككين في أصالة مواقف مصر من السودان، وكان ظننا أنهم كُثر. وقد وقفنا بجانب مدافعنا كما يقول التعبير الانجليزي نشاقق المصريين حتى من بعد ما تبين لنا أن موقفنا المعارض لم يفسح لنا موقعاً من العقول التي لم تقتنع بحجتنا الداحضة ومن النفوس التي لم تر في اتهاماتنا لنجيب وصحبه الا تُهماً زائفة. وكنا كمن يحاول عبثاً أن يطفىء مصابيح الفرحة الكبرى التي عمَّت الربوع وأسرت القلوب أو على الأقل أنْ يعتم نورها الذي أضاء الآفاق. فكان حالنا كحال عوف بن عطية التيمي الذي قال:

وإذا هوازن جمعوا فتناشدوا
جنباتهم الفيتني لم أنشد

ولعل ذلك لا زال حال الرفاق الذين « لا يعجبهم العجب ولا الصيام في رجب » والذين لا يطيب لهم الا استهجان الحسنات ولا يحلو لهم الا تتبع عثرات الناس وتعقب سقطات العباد. وقد إنصبَّ نقدنا للاتفاقية على أنها أجلَّت الجلاء الى ثلاث سنوات وانها اعطت الحاكم العام « سلطات خطرة ليستغلها في تقوية النفوذ البريطاني والضغط على البرلمان ».

ولم يكن العيب، واقع الأمر، في الاتفاقية بقدر ما كان في عقولنا القاصرة أو المسكرة التي لا تصل إليها حقيقة من هدى ولا صدى، وفي مذاقنا الذي لا يذوق الا حنظلاً:

يـجـدون فـي طـعـم الـحـلاوة عـلـقـماً
ويـكـافـئـون عـلـى الـجـمـيـل اسـاءة

وفي ميزاننا الـذي يتأرجح وفق اهـواء الـروس الـذين استبـد بهم القلق في السنوات العشر التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية وجعلهم يتشككون في أصالة حركات التحرر الوطني ولا يرون في كل مبادرة للتفاهم معهـا لا يكونـون هم طرفـاً فيها، الا خطراً محدقاً. وقد بلغ بهم الخوف في تلك السنين التي كان تفوق أمريكا العسكري فيها بادياً حـداً جعلهم كما يقـول ديفيد شيلر في كتـابه الأخيـر (روسيا) يحجمون عن نشر خريطة طقس بلادهم اليومية في التلفاز خـوفاً من ضـربة خـاطفة توجه لهم في يوم سماؤه صافية.

وقد اعترف عبد الخالق محجوب بخطأ موقف الحزب من الاتفاقية ولكن كان ذلك بعد خمس سنوات من إعلان استقلال البلاد الذي كانت هذه الاتفاقية المدخل القـانوني لـه، وذلك في إشـارة عابـرة في (لمحات من تـاريـخ الحـزب الشيـوعي الـسوداني) حيث يقول:

« ولكن الحزب الشيوعي السوداني في تقديره للاتفاقية أخطأ في ذلك الـوقت لأنه نظر إليها من زاوية واحدة. نظر الى مزالقها التي يستغلها المستعمرون وإلى كونها مناورة للمستعمرين ليخلقوا وضعاً شرعياً، في البلاد لاستمرار نفوذهم ولم ينظر إليها باعتبارها نتاجاً من نتاج الكفـاح الشعبي الذي كـان بالامكـان أن يثمر أوفـر منها لـو تقيدت احزاب الطبقة الوسطى بحلفها في الجبهة المتحدة لتحرير السودان ولكن هذا لا يمنـع أن المستعمرين تحت ضغط الحـركة الجمـاهيـريـة في الـسـودان اضـطروا للتراجع ـ وأن الاتفاقية تراجع من جانبهم يمكن استغلالها لصالح الشعب السوداني.

ولقد قام الحزب الشيوعي السوداني بتصحيح موقفه واتخـاذ موقف تسليم في اجتماع اللجنة المركزية التاريخي في مارس من عام ١٩٥٣ م والاجتماعات اللاحقة للهيئات المركزية).

ولعل الحقيقة التي لم يشأ سكرتير الحزب الافصـاح عنها في هـذا الصدد أن موقف الحزب الشيوعي السوداني المعادي للثورة المصرية والمعارض للاتفاقية التي هي أحد أبرز منجزاتها، قد فُرض عليه فرضاً من دوائر معينـةفي الحركـة الشيوعيـة العالمية خاصة من الحزب الشيوعي البريطاني الذي كان أداة طيعة في يدي الحزب الشيوعي السوفيتي والـذي كان على صلة بعبـد الخالق عن طـريق مسؤول الطلاب

السودانيين الشيوعيين ببريطانيا وبواسطة تبادل الرسائل مع بعض كبار قادة الحزب أمثال هاري بوليت وادريس كوكس وعلى رأسهم سكرتير عام الحزب واجاني بالم دت، الذي كان يزعم أنه أدرى من غيره من زعماء الأحزاب الشيوعية الأوروبية، بشؤون حركات التحرر الوطني وبمغاليق صنعة السياسة في بلاد العالم الثالث نسبة لأصله الخلاسي حيث كان أبوه هندياً وأمه من سلالة سويدية.

واذكر أن المرحوم قاسم أمين في احدى زياراته للخرطوم من عطبرة قبل أن يستقر مقامه بالأولى، قد خاطب عبد الخالق في أمر مراجعة موقف الحزب من الثورة المصرية ومن الاتفاقية، وقد أيدتُ قاسم في موقفه الذي كان أقرب للالتماس منه إلى طلب إعادة النظر. وكان رأينا الاثنين أنه يكفي تلك الثورة فخراً انها اطاحت بالعرش الذي ظل المصريون يرزحون تحت وطأته آلاف السنين ومنذ عهد الفرعون الذي نادى في قومه وقال عزه بالاثم (أليس لي ملك مصر وهذه الانهار تجري من تحتي. . .) ولكن عبد الخالق استطاع أن يقنعنا أنها احدى احابيل الاستعمار الحديث الذي يقدم السم في الدسم والذي تحتل مصر بموقعها الجيوبوليتيكي الفريد، مكاناً عليًا في استراتيجيته العالمية. وقد بلغ الأمر في النهاية بقاسم ان يسّطر كراسة تحمل نقداً لاذعاً للاتفاقية.

وبالطبع فإن ما قاله سكرتير الحزب كان يمثل جانباً من الحقيقة فقد تبين أخيراً أن الامريكان قد مارسوا ضغوطاً فعالة على الانجليز حملتهم على ترضية مصر التي أصرت على تصفية الحكم الثنائي في السودان واجلاء قواته عن أرضه قبل أن يتم عن أرضها هي نفسها. وكان منطق الامريكان أنه لا يجوز ولا ينبغي لبلد أفريقي خفيف الوزن والثقل كالسوذان أن يُشَكل عقبة كؤوداً تحول دون مساهمة مصر في مشاريع الأمن العسكري الغربي. وقد تعرض السير قاوين بل في كتابه الذي سبقت الاشارة إليه « ظلال على الرمال » الى موقف الأمريكان وقال إن اهتمامهم بالسودان بلغ درجة جعل سفارتهم بالقاهرة تنشىء لها مركزاً أو نقطة استماع دائمة في الخرطوم يمدها بالمعلومات والاخبار التي تمكنها من التقويم الصائب للأحداث التي تكيّف نظرتها الى حاله، وقد أدى بها حرصها على تسقط الأخبار الصحيحة أنها استبدلت ضابط الاتصال الذي بعثت به الى الخرطوم في أكتوبر من عام ١٩٥٢ بآخر عندما تبين لها أنه يتعاطف مع وجهة نظر الادارة البريطانية التي تسيطر على مقاليد الأمور في العاصمة السودانية. كما أشار إلى ذلك وبتوسع نسبي أكثر وودوارد في كتابه « الحكم الثنائي والوطنية السودانية » الذي أشرنا إليه آنفاً والذي ذكر أنه كان من رأي أمريكا ومنذ

أحداث حريق القاهرة أن يشتركوا هم في المحادثات التي اقترحوا مواصلتها بين بريطانيا ومصر وأن يفسح المجال ربما لفرنسا وتركيا للمساهمة في تسوية النزاع بين الفريقين البريطاني والمصري. كما تناول الموضوع سير جيمس روبرتسون السكرتير الاداري لحكومة السودان الذي ذكر أن دوائر وزارة الخارجية الامريكية كانت تتشكك في مواقف السلك الاداري البريطاني في السودان، ولذلك فقد بعثت بمستشار خبير بشؤون الشرق الأوسط للخرطوم والذي وصل إلى قناعة بأن « اهتمام الموظفين البريطانيين بمستقبل عشرة ملايين من السود الملاعين الذين هم عدد سكان السودان ـ يفوق اهتمامهم بمسائل الدفاع عن العالم الغربي » وقد جاء هذا الاقتباس لحديث الخبير الامريكي في الرسالة الدورية التي درج سير جيمس روبرتسون على توجيهها كل شهر الى كبار الموظفين البريطانيين العاملين تحت امرته. وكان تاريخ هذه السابع من يونيو ١٩٥٢.

ولكن بجانب هذه الحقيقة فإن ثمة حقيقة أخرى تغافلها عبد الخالق وهي أن قادة مصر الجدد لم يكونوا مجرد قطع شطرنج تحركها الأيادي الأمريكية كما تشاء أو كما تريد فقد كانوا على علم بمواقف أمريكا وكانوا يدركون أبعاد الدوافع التي حدت بها إلى الضغط على بريطانيا للتراجع عن مواقفها المتزمتة حول السودان كعربون لكسب صداقة مصر وكتمهيد لحملها على الانضمام لحلف الشرق الأوسط العسكري.

وقد اضطرتنا العزلة التي أصبحنا عليها نتيجة لخروجنا عن الاجماع الشعبي ومروقنا من زمرة الهيئات التي تشكل الجبهة المتحدة لتحرير السودان وقبلها جبهة الكفاح إلى تلمس طرق التفاهم مع حزب الأمة، وقد انتهى بنا المطاف بعد ما يقرب من السنة ونصف إلى الارتماء في أحضان الجبهة الاستقلالية التي كانت تنعم برضاء الإدارة الاستعمارية في البلاد متناسين أن التناقض الرئيسي في مرحلة النضال الوطني الديمقراطي هو الذي بيننا وبين الاستعمار وأعوانه وليس ضد معسكر وحدة وادي النيل رغم استهجاننا لشعار الوحدة.

وقد تفاقمت الأزمة بيننا وبين الأحزاب الاتحادية التي كنا من قبل قد حمّلناها تبعة فشل الاضراب العام الذي دعا له إتحاد العمال بتوجيه مباشر من قيادة الحزب في إبريل ١٩٥٢ تحت ستار الدفاع عن الحريات العامة، بل واتهمناها هي ونفر من قادة السكة حديد بعطبرة بالتواطؤ مع حكومة الاستعمار بالخرطوم لتخريب الاضراب وتفشيله.

وقد ظل الحزب يدافع عن قرار إضراب أبريل رغم الشرخ الذي أصاب الحركة النقابية نتيجة سوء الاعداد له، ويسند فشله كالعادة إلى (نشاط اليمينية الانتهازية التي يقودها اليوم علي محمد بشير واضرابه) كما جاء في (لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوداني).

وقد اضطر الحزب الشيوعي رغم معارضته للوفاق الذي تم بين المصريين والانجليز أن يستعد لخوض الانتخابات التي أشارت إليها اتفاقية فبراير فكان عليه أن يفكر جدّياً في خلق تنظيم يباشر عن طريقه تلك الانتخابات، ومن هنا كان الاعلان عن قيام الجبهة المعادية للاستعمار التي يقول عنها كتيب اللمحات (لقد نما هذا التنظيم في الفترة التي سبقت الانتخابات الأولى مباشرة وكان نتاجاً لتنظيم صغير لمباشرة الانتخابات على أساس جبهة من الديمقراطيين. فالجبهة المعادية للاستعمار لم تكن حزباً شيوعياً يسير على مبادىء الماركسية اللينينية بل كانت حزباً ديمقراطياً يتصل بالجماهير في أكثر من أفق ويمثل فيه الشيوعيون مركز الصدارة ».

ورغم الإدعاء بأن الجبهة المعادية للاستعمار كانت محاولة لبناء الجبهة الوطنية الديمقراطية في شكل حزب الا أنها فشلت في تجميع القوى الديمقراطية وظلت إلى حين موتها ورغم الادعاءات ـ الكاذبة منبراً شيوعياً خالصاً. وقد اعترف سكرتير الحزب بعجز الجبهة عن تحقيق الهدف الرئيسي من انشائها ولكنه كعادته أسند فشلها إلى قيادتها هي وليس لقيادة الحزب التي كانت الجبهة تجسيداً له.

تقول اللمحات « لم تنجح الجبهة المعادية للاستعمار وخاصة في قيادتها أن تحدث اسلوباً مبتكراً للتعاون مع الشخصيات الديمقراطية وإلى تنشيطها في النضال العملي وبهذا ورغم أنها انتشرت في مناطق بعيدة إلا أنها عادت مرة أخرى لتصحيح المنبر القانوني للحزب الشيوعي السوداني وبهذا فقدت أهم أسباب وجودها ».

وقد ورثت الجبهة كل أخطاء الحزب الشيوعي فقد اتسمت مواقفها بالتناقض وعدم الثبات فهي تارة ضد مصر وتارة أخرى معها وهي ضد جمال عبد الناصر ثم هي معه باندفاع لا ضابط له ولا فرامل وهي ضد أزهري ثم هي معه، وهي على خلاف مع حزب الأمة ثم هي خليفته في الجبهة الاستقلالية.

وقد ظلت تعادي قادة ثورة يوليو وخاصة جمال عبد الناصر وتتهمه بأنه أخطر عملاء امريكا وجهاز مخابراتها في المنطقة. ولكن بمجرد أن أتجه الرجل نحو الروس وعقد صفقة السلاح مع براغ تغير موقفنا وانقلب القدح إلى مدح وصار تقدمياً بعد أن

كان رجعياً، وأصبحت الجيوش في بلاد العالم الثالث احتياطياً ثورياً بل طليعة للقوى الثورية بعد أن كانت بؤرة للرجعية وأداة قمع طيّعة في أيدي الاستعماريين. ثم كان موقفنا من أزهري فقد بادرناه بالعداء منذ أن كنا طلبة بمصر وظللنا نتصيد الأخطاء ونسند كل مثالب الحركة الوطنية إليه وإلى حزبه. وبعد أن كنا نتهمه بأنه عميل لمصر أصبحنا نتهمه بالتواطؤ على الحكومة البريطانية بعد أن أثرنا الشكوك حول زيارة قام بها للندن في أعقاب مؤتمر باندونق الذي انعقد في اندونيسيا في عام ١٩٥٥ م وعملنا جاهدين ضمن آخرين على إسقاط حكومته في البرلمان ولكن بعد أن تم لنا ما أردنا بادلناه الود.... وبعض مودات الرجال سراب كما يقول ابن حزم، وكنا قبلها قد وجهنا رفاقنا للتصويت لحزبه في انتخابات الحكم الذاتي، ولكن بمجرد أن الف حكومته الأولى في مطلع عام ١٩٥٤ م نكصنا على أعقابنا حتى وصل بنا الحال إلى الانضمام إلى الجبهة الاستقلالية. فقد اوعزنا للجنة اتحاد طلاب كلية الخرطوم الجامعية والتي كانت تأتمر بأوامر قيادة الحزب أن تتقدم بمشروع يجمع شتات الأحزاب الاستقلالية في تنظيم واحد فكان أن دعت تلك اللجنة إلى اجتماع عام لطلبة الكلية بدار الاتحاد بالخرطوم في الخامس عشر من يناير ١٩٥٥ م وذلك لبحث مستقبل السودان واتخاذ قرار يعبر عن رأي طلبة الجامعة. واتخذ الطلاب قراراً جماعياً عرضوه على اجتماع عقد في يوم الأثنين التاسع والعشرين من نفس الشهر حضره مندوبون عن أحزاب الأمة والجمهوري والجمهوري الاشتراكي والجبهة المعادية للاستعمار ونفر من الشخصيات المستقلة وثلة من زعماء العمال. وقد أصدر ذلك الاجتماع بياناً جاء فيه:

(تجتمع الآن عقب الدعوة التي وجهها السيد محمد أحمد محجوب في الليلة السياسية التي أقيمت بدار الجبهة المعادية للاستعمار بأم درمان وأهاب فيها بالأحزاب والشخصيات أن تتكتل حول شعار الاستقلال على الأسس التي قدمها اتحاد كلية الخرطوم الجامعية وهي:

الاستقلال التام.

كفالة الحريات العامة.

عدم ربط بلادنا بالأحلاف العسكرية ومعونات الدول الأجنبية التي تؤثر على سيادتنا.

إن هذه النقاط في الواقع تمثل أسس الالتقاء بين جميع السودانيين الذين يريدون حقاً تحرير بلادهم تحريراً يحفظ لها عزتها وتقدمها. ونحن الآن نرتبط بهذه

الأسس للعمل المشترك من أجل بلادنا.

على هذه الأسس القويمة تم تكوين الجبهة الاستقلالية وانضمت فيها الأحزاب التالية:

حزب الأمة، الحزب الجمهوري الاشتراكي، الجبهة المعادية للاستعمار.

وكنا قد اتخذنا للجبهة المعادية للاستعمار داراً بأم درمان بحي « مكي ودعروسه » دعونا عند افتتاحه طائفة من رجال حزب الأمة والأنصار وبعض المستقلين. وكان أبرز المتحدثين أحمد خير المحامي الذي قال كلمة اهتزت لها أرجاء الدار بالقبول والرضاء فقد أشبع غرورنا عندما قال إننا كالسلف الصالح الذي كان يجاهد الظلم ويعفّ عند المغنم، وعندما شبهنا بذلك الذي مدحه أبو العلاء المعري:

وهل يرد الحوض الروى مبادراً
مع الناس أم يأبى الزحام فيستاني

وقال عنا إننا نغرس الزرع ونسقيه ونتعهده ونهز شجرته اليانعة ثم نقف بعيداً نعجب لتهافت الآخرين الذين يقبلون مسرعين مهطعين، ويتسابقون لالتقاط الثمار.

وكانت الليالي السياسية التي تقيمها الجبهة الاستقلالية هي أهم مظاهر التعاون بيننا وبين حزب الأمة، وقد جعلناها منبراً للاثارة ضد مصر وأعوانهاالاتحاديين نسلقهم بالسنة حداد ونلهب ظهورهم بمقامع من حديد وندمي جلودهم بأقلام مدادها الصديد، وقد غرَّنا الثناء الذي كان يكيله لنا الانصار الذين وجدوا في الجرأة التي كنا نتصف بها أكثر من غيرنا متنفساً لهم بعد الانتصار الذي حققه أزهري عليهم في الانتخابات التي أعلنت نتائجها قبل ذلك ببضعة أشهر.

وكان المغفور له الإمام عبد الرحمن المهدي أسعد ما يكون بنشاطنا وبتنسيق نضالنا مع أنصاره وكان يحلو له أن يداعبنا بتشبيهنا (بكلاب الحر) وكان هذا الوصف كما يبدو مدحاً في غالب الذم حيث لم يكن الرجل لعَّاناً ولا هجاءً ولا شتاماً. وكنا نحن أسعد من الأنصار حالاً فقد يسر لنا حلفنا معهم ولوج دارهم التي كانت منطقة محظوره علينا دخولها وكنا نحسب أن بملكنا خلق قواعد فكرية وتنظيمية ثابتة لنا بين صفوفهم. وبالطبع فقد كان تقديرنا خاطئاً اذ ظل الانصار ولا يزالون بخير ينأوْن بأنفسهم عن المزالق والمكائد، ويدرأون عن بلادهم البلوى والشر الوافد. وكان نصيبنا من الرغي والكلام في الليالي السياسية وافراً وقد اشتهر منا ثلاثة هم

المرحومان قاسم أمين وعبد الرحمن عبد الرحيم الوسيلة والأستاذ محمد سعيد معروف مد الله في أيامه وذلك قبل أن يمن الله عليه، فضلاً منه ونعمة، بالخروج من زمرتنا. ولعلني كنت رابعهم وانكرهم قولاً وأكثرهم إسرافاً ولغواً.

وكان الاتحاديون يعجبون لحلفنا مع الأنصار. وأذكر أن المرحوم يحيى الفضلى قال لي وقد رآني في صحبة الأمير نقد الله ماذا يجمعكما، أنت شيوعي وهو أنصاري؟ وأنشد قول عمر بن أبي ربيعة:

أيها المنكح الثريا سهيلا
عمرك الله كيف يلتقيان
هي شامية إذا ما استقلت
وسهيل اذا استقل يماني

ولقد وثّقت الهزيمة التي منينا بها في الانتخابات من صلاتنا بحزب الأمة، فقد قرّب وقوفنا معاً في المعارضة الشقة التي كانت تفصل بيننا وكان حزبنا قد فشل في انتزاع أي من الدوائر الانتخابية الجغرافية ولولا الانتصار الذي حققه لنا المرحوم حسن الطاهر زروق في دوائر الخريجين لكان حصادنا في الانتخابات صفرا.

وقد بذل الحزب الشيوعي بشقه السرى وبوجهه العلني قصارى جهده للفوز بدائرة عطبرة حيث الطبقةالتي يؤلهها الشيوعيون قولاً عندما يكونون في المعارضة ولا يأبهون لها عندما يستقلون مدارج السلطة، وحيث أن مرشح الحزب كان هو أحد ابرز قادته المرحوم قاسم أمين فقد شددت الرحال إلى عطبرة لدفع الطعن القانوني الذي أثاره مرشح الحزب الوطني الاتحادي المنافس لقاسم بعدم أهليته للترشيح حيث لم يكن قاسم قد بلغ الثلاثين وهي السن التي تؤهله للترشيح. وقد تحايلنا على أحد قواعد قانون الاثبات بأن قدّمنا للمحكمة التي كانت تنظر في الطعن وكانت برئاسة المرحوم أحمد بدري القاضي المقيم، نسخة من القرآن الكريم، خُطت باليد من قديم، وتوارثها والد قاسم أباً عن أب، وكنا قد حمّلنا صفحة كتاب الله التالية للغلاف سطوراً قلّد فيها قاسم، غفر الله له ولنا جميعاً، خط يد أبيه وكتبها بمداد (العمار).

وكانت السطور تقول إن قاسم قد وُلد في تاريخ من شأنه أن يجعل ترشيحه مقبولاً ووفق متطلبات القانون. وقد اعتمدت المحكمة حجتنا البائرة اذ أخذت بالتاريخ المسطور واعتبرته قرينة قاطعة لا تقبل الدليل العكسي على صحة تاريخ ميلاد قاسم الذي لم يُكتب له الفوز رغم ما بذلنا من جهد وما وسعنا من حيل وكيد.

ولعله ما من موقف يبين التخبط السياسي الذي كنا عليه في الخمسينات مثل موقفنا من الانتخابات التي أجريت في الشهرين الأخيرين من عام ١٩٥٣ م فقد بدأنا بالتنسيق مع الحزب الاتحادي وصوتنا إلى جانب مرشحيه في الدوائر التي لم يكن لنا فيها مرشحون وانتهينا بمعاداته بعد الانتصار الذي حققه والذي أسهمنا فيه، ولم نكتف بمجرد الموقف المعارض المستقل بل سعينا إلى جمع شتات الاحزاب الاستقلالية التي انصبت جهودنا أبان معركة الانتخابات لهزيمتها كما سبق القول وكما سيجيء في الصفحات التالية.

معركة أنتخابات الحكم الذاتي

(٢٠)

ضاق باشوات مصر ذرعاً بالسودان فقد كان هو المعضلة التي قصمت ظهر كافة المحاولات لتسوية علاقـاتهم مع بـريطانيـا العظمى والصخـرة التي تحطمت عليهـا مفاوضاتهم طيلة العشرينات وأوائل الثلاثينات. ولذلك كان توقيع اتفاقية فبراير ١٩٥٣ حـدثاً هاماً ونصراً مبيناً لدبلوماسية اللواء نجيب ورفاقه من أعضاء مجلس ثورة يوليو الذين كانوا حديثي عهد بالسلطة، حيث لم يكونوا قد أكملوا بعد سنتهم الأولى في الحكم.

وقد نصَّت الاتفاقية كما أشرنا آنفاً على قيام جمعية تأسيسية مهمتها تقرير مصير السودان وإصدار دستور له وحددت مواصفات تقرير المصير بأنه أحد خيارين لا ثالث لهما، الاستقلال التام أو إقرار صلة ما بمصر.

وقد اعتبر المراقبون قبول المصريين لإعطاء السودانيين حق تقرير المصير حول الارتباط بمصر أو الاستقلال عنها مجازفة كبرى. وقد قبل نجيب وصحبه التحدي. وعن ذلك يقول في مذكراته:

(. . . وهكذا وجد الانجليز أن الأمر الذي استعدوا لتدبيره منـذ سنوات قـد انقلب عليهم خلال أسابيع. . . . وأصبحت ورقة «تقـرير المصيـر» في يدنـا بعد أن كانت في يد بريطانيا. فقد كانت بريطانيا تربط موضوع السودان دائماً بشرطين:

أولهما: فصل مشكلته عن مشكلة مصر، وثـانيهما: حق الســودان بمفرده في تقرير مصيره. وكان الشرطان يهدمان أي مفاوضات معهـا دائماً. . . وكـان علينا أن نزيل هذه العقبات أو نحطمها.

وتم ذلك يوم أرسلتُ إلى المسئولين البريطانيين المذكـرة التي أعدت بـاسم مصر، وتضمنت:

١ ـ تمكين السودان من ممارسة الحكم الذاتي.
٢ ـ تهيئة الجو المحايد لانتخابات تقرير المصير.

فأسقط في يد بريطانيا ولم تستطع المراوغة.....).

ولكن الانجليز لم يقبلوا التوقيع على الاتفاقية رغم مخاطرها على مصر إلا بعد أن وافق المفاوض المصري على عدة شروط من بينها عدم إجراء أي تعديل في الدوائر الانتخابية التي كانت الادارة البريطانية قد قررتها سلفاً.

وقد حاول اللواء نجيب والصاغ صلاح سالم، وكلاهما من مواليد السودان، أن يقنعا الأحزاب السودانية بضرورة قيام حكومة ائتلافية تجنب البلاد مغبة نتائج انتخابات تجري في ظل الادارة الاستعمارية، ولكن لم تجد تلك المحاولات قبولاً لدى حزب الأمة.

وأجريت الانتخابات وكانت معركة حامية من اليوم الأول لتسجيل الناخبين، وحمي وطيسها وظل أوارها يشتد يوماً بعد يوم وكلما قرب يوم الحسم. وكان طرفاها الرئيسيان معسكر الاتحاديين بقيادة الرئيس اسماعيل الأزهري وتحت رعاية زعيم طائفة الختمية السيد علي المرغني ومعسكر الاستقلاليين الذي كان يتزعمه عبد الله بك خليل ويرعاه زعيم الأنصار السيد عبد الرحمن المهدي. وكان شعار الاتحاديين وحدة وادي النيل تحت التاج المصري وشعار الاستقلاليين الاستقلال التام وكان شعارنا نحن الشيوعيين الكفاح المشترك مع الشعب المصري لتحقيق جلاء الاستعمار عن وادي النيل ثم تقرير المصير.

وهناك من المؤرخين من يُشبِّه حال الحزبين الرئيسيين المتنافسين في السودان، وهما الحزب الوطني الاتحادي وحزب الأمة، بحال الحزب الوطني الذي أسسه مصطفى كامل باشا في مطلع القرن والذي كان ينادي بالوحدة مع تركيا وحال حزب الأمة المصري الذي كان يتزعمه أحمد لطفي السيد ويدعو لاستقلال مصر.

وبالطبع فإن هناك ثمة ما يسوِّغ هذا التشبيه، فحزب مصطفى كامل كان يشابه حزب أزهري من حيث معاداته للانجليز ومقاطعته لمشاريعهم الدستورية، ومن حيث أنهما كانا يمثلان حزبي الأغلبية، ومن حيث ارتماؤهما في أحضان دولتين أخريين هما تركيا في حالة حزب مصطفى كامل ومصر في حالة أزهري، استعانة بهما من تغول الانجليز وسياجاً ودرءاً، ومن حيث التكوين الطبقي للزعيمين ابني الطبقة المتوسطة والتي كانت تعرف بفئة «الأفندية».

أما حزبا الأمة في القطرين فإنهما بجانب تطابق اسميهما كان هناك تطابق شعاريهما (مصر للمصريين) و (السودان للسودانيين). كذلك كان هناك تعاونهما مع الادارة الاستعمارية البريطانية في البلدين، فكما بارك حزب الأمة السوداني قيام الجمعية التشريعية واشترك فيها كان موقف حزب الأمة المصري من قبل إذ اشترك أيضاً في تنظيم مشابه لصنوه السوداني وكان يسمى أيضاً بالجمعية التشريعية.

ولكن بالرغم من التشابه بين كل من الحزبين في البلدين الشقيقين إلا أن ثمة علامات تميزهما عن بعضهما. فالحزب الوطني المصري نشأ في ظروف كانت الامبراطورية البريطانية في أوج قوتها إذ أن هناك من يقول إن مصطفى كامل لم يكن هو مؤسسه وان تاريخ تأسيسه لا يرجع إلى العشرين من سبتمبر ١٩٠٧، كما تزعم طائفة من المؤرخين وإنما يعود إلى عام ١٨٨٢، وإن مبدعه هو الزعيم أحمد عرابي باشا. ويستدلون على ذلك بخطاب بعث به الأخير في السابع والعشرين من مايو ١٨٨٢ إلى نفر من أنصاره بعد استقالة وزارة اللواء محمود سامي البارودي باشا جاء فيه:

«... فأخبركم بأن هيئة النظارة استعفت لأمر سياسي فلا تهتموا من هذا الأمر مطلقاً لأنني وإن كنت استعفيت من نظارة الجهادية لكن لم استعف من رئاسة الحزب الوطني».

أما حزب أزهري فقد نشأ وترعرع في ظروف مختلفة تتميز بتسارع خطى العد التنازلي لمجد بريطانيا الامبراطوري. كما أنه لم يتسن لمصطفى كامل أن يذوق حلاوة نتيجة نضاله إذ مات شاباً في عام ١٩٠٨ أي بعد سنة واحدة من تزعمه للحزب الوطنيّ، وهو في هذا يختلف عن اسماعيل الأزهري الذي ترأس أول وزارة في ظل الحكم الذاتي وأول وزارة تحت علم السودان الحر المستقل كما ترأس مجلس السيادة بعد انتخابات ١٩٦٥. وقد ظل الأزهري يناضل داخل السودان ومصر بينما انصرف جهد مصطفى كامل إلى الخطابة والتنقل بين مدن أوربا خاصة فرنسا، وإلى الاثارة عن طريق المقالات والكتابة في صحيفة اللواء التي أسسها في عام (١٩٠٠) وفي غيرها من الصحف الأوربية.

ثم أن الحزب الوطني الاتحادي السوداني كان أكثر جدية في دعوته للوحدة مع مصر وأكثر ولاء لها من دعوة الحزب الوطني المصري للوحدة مع تركيا. ولا يضعف من هذا الزعم حقيقة تنكر أزهري فيما بعد لشعار وحدة وادي النيل وإعلانه لاستقلال

البلاد من داخل البرلمان دون التزام بإعطاء الفرصة القانونية للخيار الثاني الذي نصت عليه اتفاقية فبراير والتي أجريت الانتخابات على أساسها.

أما حزبا الأمة في البلدين فرغم تطابق اسميهما وشعاراتهما وسلوكهما السياسي فإن ثمة ما يفرق بينهما. فالحزب المصري كان يمثل طبقة كبار ملاك الأراضي ومن سار على دربهم من المثقفين مثل أحمد لطفي السيد الذي اسندت إليه رئاسة تحرير «الجريدة» لسان حال حزب الأمة الذي كان يرأسه حسن عبد الرازق باشا، وكالدكتور محمد حسين هيكل والدكتور طه حسين الذي كان قد تتلمذ على يدي أحمد لطفي السيد الذي كان يلقب باستاذ الجيل. أما حزب الأمة السوداني فإن الرابطة التي كانت تجمع بين قاعدته هي الولاء الديني لبيت الإمام المهدي ولذلك فقد كانت جذوره أعمق وأقدر على منازلة الزمن والعواصف السياسية من رصيفه المصري الذي أصابه الذبول بعد تنحية راعيه اللورد كرومر المندوب السامي البريطاني في مصر، ثم الجمود والاندثار اثر تعيين الدون غورست خلفاً لكرومر. وقد اتبع سير الدون سياسة جديدة للوفاق مع الخديوي عباس الذي كان يتعاطف مع الحزب الوطني والذي كان يناصره مصطفى كامل.

وثمة ملاحظة دقيقة وذكية أشار إليها الناقد المصري القادر الاستاذ رجاء النقاش في بحثه «أدباء معاصرون». يقول الأستاذ المبدع الحصيف (. . . ولا بد أن نقف هنا لحظة لتسجيل نوع من التناقض الغريب داخل حزب الأمة «المصري» فلقد كان الحزب كجهاز سياسي حزباً رجعياً شديد الرجعية يميل إلى مهادنة الانجليز والتعاون الهادي معهم. وكان من الناحية الفكرية حزباً مغلقاً لا تكاد تكون له مبادىء واضحة ولا يكاد يكون له منهج وقيمة أو أهمية. ومع ذلك «وهنا التناقض» استطاع لطفي السيد وحده من بين أعضاء الحزب أن يخلق تياراً فكرياً واسعاً كان من الواضح أن حزب الأمة نفسه لا علاقة له بهذا التيار. وهكذا كان هناك انفصال بين السياسيين الذين يكونون الجسم الأساسي للحزب وبين هذا المفكر النشيط الذي يكوِّن وحده تياراً خاصاً به وهو لطفي السيد. . . ويجمع حوله عدداً كبيراً من المثقفين.

كان هناك تيار سياسي خافت في حزب الأمة لا أثر له ولا شعبية، بينما كان هناك تيار آخر هو تيار فكري منتسب بالدرجة الأولى إلى لطفي السيد. . . . ربما لا يحس به أعضاء حزب الأمة أنفسهم، هؤلاء الذين لا يعنيهم إلا أن يحافظوا على مصالحهم حيث سماهم لطفي السيد «وقد كان واحداً منهم في النهاية» باسم أصحاب المصالح الحقيقية. ولم يكن لأحمد لطفي السيد قرين أو نظير في حزب الأمة

السوداني ولا لتياره مثيل أو ظهير.

وأجريت الانتخابات في شهر نوفمبر من عام ١٩٥٣ في كل أنحاء السودان، وكان الإقبال عليها عظيماً، إذ كان الظن أن الأحزاب ستلتزم بشعاراتها في حالة فوزها. وقد كان مستقبل البلاد في مفترق الطرق إما إعلان الاستقلال التام أو تحقيق وحدة وادي النيل تحت التاج المصري. ولم يكن في الحسبان أن الاتحاديين سينقضون عهد مصر بعد ميثاقه، وأن رئيسهم الأزهري سيكون أول المنادين بالاستقلال من فوق منبر البرلمان.

وبداهة فإن هذا ليس مجال بحث مضمون الشعارات الثلاثة التي جرت الانتخابات على ضوئها ولا مجال تحديد جذور دعوتي الاستقلال أو الوحدة، ولكن ذلك لا يمنعنا من أن نحيل القارىء الكريم إلى كتاب دسم عالج مكونات تلك الجذور بتوسع وتعمق وبأصالة تتواضع أمامها كل الاجتهادات والكتابات التي سبقته وهو: (السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل) لمؤلفه الكاتب الذكي المقتدر الأستاذ محمد أبو القاسم حاج حمد الذي سبق أن أشرت إليه والذي لم يجد الرواج الذي يليق به بين رصفائه الذين يجلسون متمهلين بغير وجه حق في المكتبة السودانية.

وقد حفلت تلك الانتخابات بالأحداث الطريفة التي كان مبعثها حداثة عهدنا بها، وحدة الصراع الذي كان يزكيه ويشعل لهيبه دولتا الحكم الثنائي، اللتان لم تخفيا انحيازهما للطائفتين المتصارعتين تشدان أزر كل منهما، وتشركانها في الأمر وتستعينان بها في المحافل الدولية.

وكنا نحن معشر المحامين أسعد الناس بتلك الانتخابات فقد كانت زاداً أثرى العقول وينبوعاً ملأ الجيوب. ولعلها كانت أول مرة يلم الناس فيها بطرف من فقه القانون الوضعي الذي أيقظه الجدل الذي كان طرفاه المحجوب عن الاستقلاليين ومبارك زروق عن الاتحاديين. ولا أعرف جدلاً قانونياً شدَّ الناس إليه كذلك الذي دار حول الطعن في بعض قرارات لجنة الانتخابات التي كان يرأسها القانوني الهندي سوكومارسن. فقد إمتد النزاع الفقهي إلى ماهيَّة القرار الإداري وإلى كُنه القرار السياسي وإلى وسائل الطعن في كل منهما وإلى محل الاختصاص بالنظر في أمرهما، وأصبح المثقفون وحتى غير القانونيين يرددون بل ويعرفون الفرق بين الـ «المانديمس» والـ «سرتراري». وربما كانت قضية حل الحزب الشيوعي السوداني في منتصف الستينات هي القضية الوحيدة في تاريخ البلاد التي تشارك قضية الطعن

في أوامر لجنة الانتخابات من حيث الاستحواذ على اهتمام الرأي العام.

وكانت لجنة الانتخابات تلك ذات صفة دولية إذ كانت تتكون بجانب رئيسها الهندي من ثلاثة أعضاء أمريكي ومصري وبريطاني وثلاثة من السودانيين يمثلون الاتحاديين والاستقلاليين والجنوبيين هم على التوالي خلف الله خالد وعبد السلام الخليفة عبد الله وغوردن بولي. وكان الاتحاديون قد أقاموا الدنيا ضد سوكومارسن واتهموه بالتعاطف مع منافسيهم، وبالانحياز إلى جانب الحاكم العام وإداراته. وبلغ بهم الأمر أن أمروا ممثلهم بالإنسحاب من اللجنة وصعّدوا من حملتهم ضدها. وقد أثمرت تخطيطاتهم إذ اعتدل مسلك الهندي وزمرته، وطابت العودة والمقام للسيد خلف الله بين ظهراني اللجنة من جديد.

ولم تكن الانتخابات متعة لنا فحسب، كما أشرت، وإنما منفعة أيضاً. فقد كان سوق المحامين «حاراً» كما يقولون، إذ لم يكن عددهم يجاوز عدد أصابع اليدين، وقد عرف المرشحون سلاح التقاضي وسبل اللجوء إلى المحاكم طعناً، بحق وبغير وجه حق، في أهلية منافسيهم، ولقد يسّر لهم الأمر ركاكة صياغة قانون محاربة الأساليب الفاسدة وغموض واتساع نطاق سلطانه وتضارب الأحكام الصادرة بمقتضاه.

ولعل أشهر القضايا التي أُقيمت تحت ذلك القانون تلك التي رفعها الحزب الوطني الاتحادي ضد سكرتير عام حزب الأمة السيد عبد الله بك خليل الذي كان قد رشح نفسه نائباً عن دائرة أم كدادة بدارفور متهماً له باتباع الأساليب الفاسدة وذلك بتزويده لبعض الناخبين بالغذاء والكساء والماء. وأذكر أن المرحوم مبارك زروق المحامي طلب مني أن أُمثّل الاتهام ضد عبدالله بك. ولما سألته عن السبب الذي يحول دون قيامه هو أو زميله ابراهيم المفتي المحامي بالمهمة أجابني بأن كليهما مرشح في الانتخابات ويرغبان في التفرغ لها. وقد علمت من زروق فيما بعد وبعد تقادم السنين أنه كان قد كُلِّف أصلاً من جانب حزبه بمقاضاة عبدالله خليل ولكنه كانت تربطه بالرجل علاقات ود وصداقة لم تكن تسمح له وتسوِّغ مطالبه المحكمة، وفي مواجهته، بادانته وإصدار الحكم ضده... وقد كان جيلهم جيل فضل.

وقبلتُ أنا المهمة فبجانب دوافعي السياسية الجامحة كان إغراء المال الذي دُفع لي كأتعاب كبيراً... وأقلتنا طائرة صغيرة خاصة طراز «دف» إلى الفاشر، وكنا عصبة، القاضي محمد أحمد أبو رنات كبير القضاة السودانيين الذي أسند له رئيس القضاء أمر المحاكمة نظراً لأهميتها، والمتهم عبدالله بك خليل، ومحاميه محمد

أحمد محجوب، وممثل الاتهام أحمد سليمان. وكان الجو داخل الطائرة لطيفاً وكأننا أفراد أسرة واحدة. ومكثنا بضعة أيام بالفاشر كنا فيها جميعاً موضع احتفاء الكرام من المواطنين والضباط وأذكر من الأخيرين الملازمين جعفر محمد نميري وبشير حسن بشير وصلاح عبد السلام الخليفة عبدالله، وتوجهنا بعدها إلى أم كدادة حيث نزلنا في «استراحة» واحدة. وأصر عبدالله بك خليل على أن نكون كلنا، القاضي ومحاميه هو ومحامي الاتهام، في ضيافته. وكان يقول لي (يا بني إنكم تدّعون أنكم تحاربون الاستعمار. ولكن لا تعلمون أن هذه القوانين التي تحركونها ضدي اليوم هي من صنع الاستعمار وهي أخطر أنواع أسلحته إذ من شأنها أن تسلب السودانيين أعز خصالهم وهي نجدة الضعيف وإغاثة الملهوف... أليس من المفارقات أن يكون سبب تقديمي للمحاكمة أني كسوتُ العريان، وقدمتُ الطعام للجوعان، وجُدتُ بالماء للعطشان.)

وانعقدت المحكمة وصال المحجوب وجال، وتجلّى كعادته. وصدر الحكم ببراءة عبدالله بك.... ولعلني كنت أسعد الناس بتلك النتيجة فقد عرفتُ الرجل عن قرب ولمستُ عفته وتبينت أصالته.

ورحم الله الذين تبوأوا الدار والإيمان من قبلنا... فقد كانت النفوس أكثر طيبة والقلوب أكثر رقة.

عن أحداث أول مارس

(٢١)

وأعلنت نتيجة انتخابات مجلس النواب في التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٥٣. وكان رئيس لجنة الانتخابات الدكتور سوكومارسن قد خاطب الشعب قبل ذلك بثلاثة أيام وأشاد بسلوك الناخبين وبنسبة التصويت العالية التي قال انها تراوحت بين السبعين والتسعين في المائة من قوائم الناخبين المسجلين.

وكان أول من أُعلن عن فوزه من المرشحين الشيخ مشاور جمعة سهل عن احدى دوائر كردفان. . . . وكان اتحادياً. وتفاءل صُحبةُ حزبه خيراً، فقد كان الرجل على خلق ودين، وكان حافظاً للكتاب المبين، يتلوه بصوت رخيم يغبطه عليه أمثاله من المقرئين المجوّدين.

وكان حصاد الاتحاديين إحدى وخمسين دائرة، وحصيلة حزب الأمة ثلاثاً وعشرين، ونصيب الجمهوريين الاشتراكيين ثلاث، وكيْل الجنوبيين سبع، وثمار جهد المستقلين اثنتي عشر دائرة. أما نحن فقد قطفنا ثمرة واحدة من دوائر الخريجين نالها الأستاذ حسن الطاهر زروق أحد أقدم مؤسسي الحزب الشيوعي السوداني وأحد البارزين من قادة الجبهة المعادية للاستعمار.

وكانت النتيجة مفاجأة غير سارة لانجليز حكومة السودان بل ومذهلة، فقد كانت تقديراتهم في مارس ١٩٥٣ أن حزب الأمة سيفوز بثلاث وثلاثين دائرة، يليهم الاتحاديون بشقيهم (الأشقاء والختمية) الذين قدروا أنهم سينالون ثماني عشرة دائرة ثم الحزب الجمهوري الذي حسبوا أنه سيمثل بستة عشر نائباً.

وقد نفَّس أحد الصحفيين البريطانيين عن غضبه، وعبَّر عن غيظ أبناء جلدته وبجدته باصدار كتاب سخيف جعل له عنواناً سمجاً فاجراً «عندما استلقى الله على

ظهره ضاحكاً » سخر فيه من السودان وممارسات شعبه الانتخابية وتهكم علينا واتخذنا هُزواً.

ولم يستعص على إداريي حكومة السودان إيجاد التفسيرات التي تبرز سوء تقديرهم وفساد رأيهم فقد أسندوا الأمر إلى تدفق الأموال المصرية وإلى نشاط الصاغ صلاح سالم ومعاونيه من السودانيين المقيمين بمصر والذين شدوا الرحال إلى السودان خفافاً وثقالاً، رهباناً وفرساناً يدعون للوحدة مع مصر عياناً بياناً ليلاً ونهاراً. كما عاب الانجليز على أصدقائهم من الاستقلاليين تواكلهم واطمئنانهم وتراخيهم السياسي. ولم يسلم حتى السيد عبد الرحمن المهدي وابنه السيد الصديق من غمزهم ولمزهم فقد زعموا أن السيد الكبير كان يتعالى على خوض المعركة بنفسه وترك أمرها إلى ابنه الذي زعموا أن وزنه كان خفيفاً.

وتوجس الحادبون على مستقبل السودان خيفة من تآمر الانجليز إذ كان السير جيمس روبرتسون قد أدلى بتصريح مهووس لاحدى الصحف الأجنبية، قبيل الانتخابات بقليل، وكان مخموراً، هدد فيه وأنذر بأن «الاستقلاليين الانفصاليين سيثيرونها حرباً لا هوادة فيها إنْ لم يكتب لهم الفوز في المعركة القادمة».

ولعل سير جيمس كان يشير إلى كلمات جاءت على لسان السيد محمد الخليفة شريف أحد كبار أسرة المهدي ومن أبرز مؤسسي حزب الأمة توعد بها خصومهم السياسيين بأن الانتخابات إنْ حققتْ لهم نصراً ساحقاً مؤزراً فنِعما هي وإلا فإنهم سيحسمون الأمر بسيوفهم.

وقد حمد الناس وخاصة الأزهري مسارعة دوائر الأنصار بدحض مزاعم السيد محمد الخليفة شريف واستهجانها لتصريحات السكرتير الاداري.

واطمأن الاتحاديون ومن ورائهم المصريون وبعث رئيسهم اسماعيل الأزهري في اليوم التاسع من يناير ١٩٥٤ بخطاب إلى الحاكم العام حمله إليه السيد مبارك زروق المحامي أحد المقربين الخلص للأزهري، ننقله بحذافيره لأنه يمثل طريقة الرئيس الأزهري المقتضبة في الكتابة والكلام التي لا تعرف المقدمات التي تدخل في نطاق ما لا يلزم.

«معالي الحاكم العام» الخرطوم

سلام

بالاشارة إلى المادة ١٤ (٢) من قانون الحكم الذاتي، نتقدم لمعاليكم بقائمة

الوزراء التاليين للتعيين:

السيد/ اسماعيل الأزهري	عضو البرلمان رئيس الوزراء ووزير الداخلية
السيد/ محمد نور الدين	عضو البرلمان ووزير الأشغال
السيد/ ميرغني حمزة	عضو البرلمان ووزير المعارف والزراعة والري
السيد/ حماد توفيق	عضو البرلمان ووزير المالية
السيد/ ابراهيم المفتي	عضو البرلمان ووزير الاقتصاد والتجارة
السيد/ مبارك زروق	عضو البرلمان ووزير المواصلات
السيد/ خلف الله خالد	عضو البرلمان ووزير الدفاع
السيد/ علي عبد الرحمن الأمين	عضو البرلمان ووزير العدل
السيد/ الدكتور أمين السيد	عضو البرلمان ووزير الصحة
السيد/ بولين الير بيبور	عضو البرلمان وزير دولة
السيد/ داك دي	عضو البرلمان وزير دولة
السيد/ سانتينو دينج تنج	عضو البرلمان وزير دولة

ملحوظة:

أما باقي المصالح فتشكل لها وزارات ويعين لها وزراء مثل الشئون الاجتماعية وغيرها.

الإمضاء
اسماعيل الأزهري
رئيس مجلس الوزراء

وكان أزهري قد تلقى قبلها بيومين خطاباً من الحاكم العام جاء فيه: (استناداً إلى المادة ١٣ من دستور الحكم الذاتي يعين الحاكم العام بموجب هذا حضرة النائب المحترم السيد/ اسماعيل الأزهري رئيساً لمجلس الوزراء باعتباره الشخص الذي انتخبه البرلمان لهذا الغرض).

الإمضاء
ر.ج ـ هاو
١٩٥٤/١/٧ م

وقد عين الحاكم العام السيد/ اسماعيل الأزهري رئيساً للوزراء تأسيساً على قرار مجلس النواب الذي كان قد اتخذه في نفس ذلك اليوم.

وكانت جلسة مجلس النواب في ذلك اليوم قد بدأت بكلمة ألقاها رئيس المجلس بابكر عوض الله أخطر بمقتضاها النواب بموافقة الحاكم العام على اختياره رئيساً لمجلسهم.

وبعد أن فرغ من كلمته وأدى القسم هو والنواب تلاه محمد أحمد محجوب وألقى كلمة قصيرة بوصفه زعيماً للمعارضة. ثم قفى على اثره اسماعيل الأزهري بوصفه زعيماً للأغلبية الذي هنأ رئيس المجلس بثقة النواب. ثم انتقل المجلس إلى اختيار رئيس مجلس الوزراء. وكان أن تقدم ميرغني حمزة وثناه بولين الير بترشيح اسماعيل الأزهري ـ للرئاسة. ثم تقدم صديق المهدي وثناه بوث ديو بترشيح محمد أحمد محجوب وكانت النتيجة ستة وخمسين صوتاً لأزهري وسبعة وثلاثين لمحمد أحمد المحجوب، وامتنع ثلاثة أعضاء عن التصويت وتغيب رابع.

وأقبلتِ الوزارةُ على أزهري تجرجر أذيالها كشأن الخلافة مع المهدي العباسي الذي قال فيها أبو العتاهية شعراً لا زالت الأجيال تردده من بعده.

أتته الخلافة منقادة	إليه تجرجر أذيالها
فلم تك تصلح إلا له	ولم يكن يصلح إلا لها
ولو رامها أحد غيره	لزلزلت الأرض زلزالها

وظن أزهري أنه قادر عليها وبدأ ينظم شئون البيت كما يقول التعبير الانجليزي ومضت أسابيع الحكم الأولى هانئة راغدة. وحُدد أول مارس ١٩٥٤ م يوماً للاحتفال بافتتاح أول برلمان سوداني ودعي الرئيس محمد نجيب للمشاركة في أفراح ذلك اليوم وكذلك مستر سلوين لويد عن وزارة الخارجية البريطانية.

ونترك المجال لمذكرات اللواء نجيب تصف لنا أحداث ذلك اليوم العاصف الذي انفجر فيه أول لغم وضع في طريق الحكم الذاتي.

يقول نجيب:

(... وصلت الطائرة الخرطوم، فوجئت بالآلاف من أبناء الجنوب بملابسهم البيضاء يحتشدون في المطار قبل ساعات من هبوط الطائرة. كنت في هذه اللحظة قد مر عليَّ ٣٠ سنة لم أر فيها السودان وفي هذه اللحظة كان قلبي يخفق فرحاً، لأنني سأرى السودان وألتقي بذكرياتي فيه بعد كل هذه السنين... ولكن ما أن نزلت الطائرة إلى أرض المطار حتى فوجئت بمظاهرة كبيرة تهتف في وجهي (لا مصري ولا بريطاني السودان للسوداني).

وفي الزحام وقع «الكاب».. ثم جاءوا إليَّ به.. واستعرضتُ حرس الشرف.. وخرجت من المطار بعد أن التقيت بكبار المستقبلين وكان منهم رجال الحزب الوطني الاتحادي والسيد صديق المهدي الذي حمل لي تحيات والده السيد عبد الرحمن المهدي.

وفي الحقيقة أنا لم اعتبر هذا الهتاف، هتافاً معادياً أو مثيراً فقد كان هذا ما نريده فعلاً.. السودان للسوداني.. لا لمصري ولا لبريطاني. وقابلت الحاكم العام البريطاني الذي حاول إقناعي بأنها مظاهرات خطيرة وهتافات تستحق أن نواجهها بشدة. وقال لي:

شوف بيقولوا ايه.. إنهم يهتفون ضد بلدينا.

قلت لهم:

عندهم حق، فما يقولونه هو الحقيقة.

وعرفت وأنا عند الحاكم العام أن البوليس اشتبك مع المتظاهرين وأدى ذلك إلى تساقط عدد من القتلى والجرحى، قدر بحوالي ٧١ قتيلاً و١٠٧ جرحى.

كنا نتناول الافطار عندما وصلتنا هذه الأنباء.. وساعتها قلت للحاكم العام: أنت السبب.

لكنه أنكر صلته بما حدث وحاول إقناعي بأنه يرتعش من الخوف وقبل أن نكمل كلامنا، كان المتظاهرون يحيطون بالقصر الذي نجلس في داخله، فوجدها الحاكم البريطاني فرصة ليندمج في الدور الذي يلعبه أمامي.. فقال في فزع كاذب:

دول حيرمونا في البحر.

فقلت له: اترك لي هذه المشكلة

وبدأت اتصل تلفونياً بالسيد عبد الرحمن المهدي.. وفشلت... تسع مرات أحاول وفشلت.. في كل مرة كنت أسمع فيها صوته تقطع المكالمة.. وعلمت أن الأمر مدبر لكي لا تنفض المظاهرات.

وتأكد لي ذلك، عندما رفض الحاكم العام أن أخرج إلى شرفة القصر وأكلم المتظاهرين بحجة المحافظة على حياتي. لكنني خرجت إلى الجماهير وخطبت فيها.

قلت لهم: إن الله كفى المؤمنين شر القتال.. وما تفعلونه لن يجر سوى

المصائب لكم. . وما أن بدأت الجماهير تهدأ وتستجيب حتى هاجمتها قوات البوليس مرة أخرى دون أي مبرر، فمات ١٢ شخصاً وجرح آخرون. فتجددت المظاهرات مرة أخرى وتضاعفت شراستها.

كانت مؤامرة رتبها سلوين لويد وكيل وزارة الخارجية البريطانية الذي وصل الخرطوم بدعوة المشاركة في الاحتفالات. لكنه لم يبرح مكانه ولم يظهر أمام الناس حتى حملته الطائرة إلى لندن.

وشارك في تنفيذ المؤامرة الحاكم العام البريطاني وساعدهما الأنصار الذين لم ينجحوا في الانتخابات. . وكان الهدف منها ضرب أي اتجاه في السودان للاتحاد مع مصر.

وفشلت احتفالات افتتاح البرلمان. وأُلغيت الجلسة الافتتاحية وقررتُ العودة إلى مصر في اليوم التالي مباشرة.

حضر الحاكم لمقابلتي وهو عاري الرأس، فطلبتُ منه أن يلبس قبعته ويحضر لتوديعي في المطار. فلم يتردد وحضر هو واسماعيل الأزهري.

وفي المطار راح العمال السودانيون يهتفون لي ولمصر ولوحدة وادي النيل.

ولتكتمل الصورة نفسح المجال لسير قاوين بل ليروي لنا قصة ذلك اليوم بوصفه الرجل الذي خلف السكرتير الاداري البريطاني في وزارة الداخلية التي تولى اسماعيل الأزهري شئونها بجانب رئاسته لمجلس الوزراء.

(حددت الحكومة اليوم الأول من مارس موعداً لافتتاح البرلمان ودعت على عجل عدداً من الضيوف لتمثيل دولهم في ذلك اليوم المشهود الذي كان الظن أنه سيكون عظيماً باهراً. وقد اتخذ أزهري قرارين خطرين رغم نصيحتنا له بعدم اتخاذهما. أولهما دعوة اللواء نجيب وثانيهما اعتبار يوم الافتتاح عطلة عامة. وقد اغتنم الأنصار الفرصة لاستعراض عضلاتهم والتعبير عن عدائهم للنفوذ المصري المتزايد وقد اذهلتهم نتيجة الانتخابات والهزيمة التي لم تكن في حسبانهم. . هرعوا إلى الخرطوم وقد أسهمت العطلة العامة في خروج الآلاف منهم ومن الختمية إلى الشوارع. وكان عشرون ألفاً من رجالات الأنصار قد احتشدوا منذ الفجر في ساحة المطار حيث كان قد أعلن أن طائرة الرئيس المصري ستصل في الثامنة صباحاً كما احتشدت جماهير الختمية في ساحة سراي الحاكم العام وأمام مبنى السكرتارية المطل على النيل. وعندما وصلتُ إلى مكتبي قبيل الثامنة كان الميدان الذي يفصل

بين السكرتارية وبين النيل الأزرق يموج بالجماهير المتوترة. وقد استطاع الحاكم بصحبة نجيب أن يشق طريقه بعناء وجهد إلى السراي حيث انضم إليهما مستر سلوين لويد وزير الخارجية البريطاني. وقد أحكمت الحشود الاحاطة بالسراي وحدث ما كان متوقعاً. بدأ القتال قبل الساعة الحادية عشرة. وقد التأم جمع أزهري ووزارته في مكتبه بالدور الأرضي الذي يجاور مكتبي وظللنا جميعاً نرقب مستسلمين لا حول لنا ولا قوة في ما يدور في الميادين التي لا تبعد أكثر من ثلاثين يارده من المكتب الذي ضمّنا، وكان القتال مستمراً والصراع بين الطوائف المتنازعة ممتداً عندما شهدنا مقتل هوغ ماقويجان قومندان بوليس الخرطوم ورهط من معاونيه الذين هبّوا لفض الصدام. وكان الرجل قد جلس معنا قبل ذلك بثلاثة أيام في مكتب أزهري يجادلنا ويبين لنا خطورة ما نحن مقدمون عليه. وقد كان منظراً كئيباً ذلك الذي شهدناه فقد قُطِّع جسده ومساعده واثني عشر من رجال فرقته وتشتتت أشلاؤهم وكانوا عزلاً من السلاح اللهم إلا من عصي «ودرقات» لم تسعفهم ولم تغن عنهم من الأمر شيئاً. واستدعت فرقة من قوة دفاع السودان التي بادرت باطلاق النار. . . . وتفرقت الجموع التي خلفت وراءها آثار المعركة والتي تمثلت في آلاف الأحذية والنعال والعمم التي تركها أصحابها الذين ولوا فراراً ومُلئوا رُعباً.

وتأجل حفل افتتاح البرلمان وأُعلنت حالة الطوارىء، وغادر اللواء نجيب الخرطوم في فجر اليوم التالي. وكذلك فعل غيره من الضيوف المدعوين.

وقد حمد الانجليز ومنهم سير قاوين لأزهري موقفه الذي وصفوه بالحكمة حيث رفض أن يرمي باللائمة على مستشاريه البريطانيين كما رفض اتخاذ أية اجراءات تحفظية ضد قادة حزب الأمة والأنصار رغم سعي البعض لحمله على اعتقال السيد الصديق المهدي وعبدالله بك خليل ونفر من كبار قادة حزبهما وشيوخ الأنصار.

وبالطبع فقد كنا نحن ضمن طليعة المطالبين بالقصاص فقد كنا كطويس نبتغي الفتنة ونذكي نارها. وكان المرحوم شيخ محمد أحمد المرضي أول من أطلق علينا هذا الوصف. وطويس هذا كان كزعم أبي الفرج الأصفهاني صاحب الأغاني «ولعاً بالشعر الذي قالته الأوس والخزرج في حروبهم. كان يريد بذلك الاغراء. فقلَّ مجلس اجتمع فيه هذان الحيان فغنى فيه طويس الا وقع فيه شيء. . . فكان يبدي السرائر ويخرج الضغائن».

وقد حكى الرئيس أزهري لعبد الله بك خليل عندما كنا في معتقل جوبا أن أحدهم، وكان من قبلُ صديقاً لعبد الله بك، حرّضه على اعتقاله ولكن المرحوم

أزهري ردَّه بعد أن زجره، فخرج خَجِلاً مُذعِناً.

ومهما كان من أمر ما أشيع عن تواطؤ قادة حزب الأمة وإسهامهم في الإعداد لأحداث ذلك اليوم العبوس القمطرير فإن التاريخ سيحمد للسيد الصديق المهدي ومحمد أحمد محجوب ومن قبلهم، بالطبع، للسيد الإمام عبد الرحمن المهدي موقفهم الذي أفسد تخطيطات الادارة الاستعمارية البريطانية التي حاولت أن تستغل مغبة أحداث مارس لإعلان حالة الانهيار الدستوري الذي كان سيؤدي لا محالة لعرقلة إجراءات ومواقيت الجلاء ومن ثم استكمال سيادة البلاد.

وعن هذه المحاولات يقول المحجوب في كتابه «محنة الديمقراطية» سالف الذكر:

«لقد كان لحادث أول مارس مغباته السياسية. فقد أُستدعيتُ بوصفي زعيماً للمعارضة لمقابلة الحاكم العام سير روبرت هاو بسراياه بالخرطوم والذي بادر بتبليغي رسالة فحواها أنه سيستعمل سلطاته بإعلان حالة الانهيار الدستوري إذا ما أبدت الجبهة الاستقلالية عدم رضائها عن الحالة في البلاد. وقد اتصلتُ بدوري بالسيد الصديق المهدي رئيس حزب الأمة وسلمته الرسالة. وقد استقر رأينا على رفض إعلان حالة الانهيار الدستوري وقد بلغتُ ذلك للسراي في صبيحة اليوم التالي».

وهناك من يزعم أن أحداث أول مارس قد آتت أكلها وحققت الهدف منها. فقد تيقَّن أزهري أنه ما من سبيل للاستقرار دون الاستقلال. . . فكانت الردة وكان هجران شعار وحدة وادي النيل.

بداية المسيرة في درب الاستقلال

(٢٢)

وأسدل الستارُ على أحداث أول مارس بعد أن أصدرت محكمة كبرى، شكلها رئيس القضاء سير وليام لندسي برئاسة أحد قضاة المحكمة العليا الانجليز، أحكاماً تتفاوت بين الإعدام والسجن على نفر من قادة حزب الأمة والأنصار، أبرزهم عبد الله عبد الرحمن نقد الله وعلي فرح وعوض صالح الذي استبدل حكم الإعدام عليه بالسجن.

وأعلن عن افتتاح البرلمان رسمياً بمجلسيه في العاشر من مارس ١٩٥٤ بعد أن حالت أحداث الشغب، كما سمتها المحكمة الكبرى، دون افتتاحه في مطلع الشهر، وكانت عضوية مجلس الشيوخ قد اكتملت بعد إعلان أسماء المعينين من رجاله. وكما أحرز الاتحاديون أغلبية مقاعدمجلس النواب كان كذلك حالهم في مجلس الشيوخ، إذ بلغ عددهم اثنين وثلاثين شيخاً منهم عشرة بالتعيين، بينما نال حزب الأمة سبعة مقاعد ثلاثة منها بالانتخاب، أما الجنوبيون الشيوخ فقد كانوا أربعة أحدهم بالتعيين، وعين شيخ واحد من رجالات الحزب الجمهوري الاشتراكي الذين فشلوا جميعاً في نيل مقعد عن طريق الانتخاب. كما عين أربعة من المستقلين ليكون جمعهم ستة.

وأجريت الانتخابات لرئاسة مجلس الشيوخ، وقد فاز بها أحمد محمد يسن مرشح الحزب الاتحادي وكان قد نازله أحمد محمد صالح عن الاستقلاليين. كما إختير خلف الله خالد زعيماً للشيوخ اسوة برفيق دربه الحزبي مبارك زروق الذي أنتخب زعيماً للأغلبية بمجلس النواب. وكانت بعض دوائر الحزب تخشى أن يعترض الحاكم العام على تعيين أحمد محمد يسن لرئاسة الشيوخ تحت ستار أنه حزبي صارخ كما فعل مع ابراهيم المفتي المحامي الذي كان النواب قد اختاروه

رئيساً لمجلسهم بأغلبية أربعة وخمسين صوتاً في مقابل ثلاثة وأربعين نالها منافسه عبد الفتاح المغربي مرشح الاستقلاليين.

وبافتتاح البرلمان وتشكيل مجلس الوزراء واختيار عضوية لجنتي الحاكم العام والسودنة اكتمل البناء الدستوري لفترة الحكم الذاتي. وكان الحاكم العام قد أقر تعيين ابراهيم يوسف سليمان ومحمود الفضلي ودكتور عثمان أبو عكر أعضاء بلجنة السودنة، وكانوا ثلاثتهم من الاتحاديين. وكانت الحكومة المصرية قد اختارت عبد الحميد داود ممثلاً لها في تلك اللجنة، واختارت بريطانيا مستر روبرت ريتشارد سون. وقد اتفق على أن تكون رئاسة اللجنة للسودانيين يتبادلونها بالتناوب وكان دكتور أبو عكر أول رئيس لها. وكانت المادة الثامنة من اتفاقية فبراير قد حددت اختصاصات اللجنة باكمال سودنة الوظائف الادارية ومرفقي الشرطة وقوة دفاع السودان وكافة الوظائف التي ربما أثَّرت على إرادة الناخبين عند ممارستهم لحق تقرير المصير.

وكان إداريو حكومة السودان يرون، على عكس رأي السودانيين من أعضاء لجنة السودنة، ان مدة الثلاث سنوات المحددة لإكمال إجراءات سودنة الوظائف لا تكفي. وقد حاول الرئيس اسماعيل الأزهري، الذي كان غالباً ما يجنح إلى التوفيق بين الآراء المتعارضة في تلك الفترة الحرجة من تاريخ البلاد، أن يجد حلاً وسطاً فقال إنه يمكن أن تتم في ظرف سنتين اثنتين، ولكن الأعضاء السودانيين استطاعوا أن يستصدروا قراراً بإمكانية اكتمال سودنة كافة الوظائف في فترة غايتها سنة ونصف.

وقد انجزت لجنة السودنة مهمتها بجدارة ونجاح استحقت عليه ثناء الشعب الذي لن ينسى لها هذه المحمدة.

وبالرغم من سعي اللجنة الدؤوب للقيام بواجبها في أقصر وقت ممكن فقد ظللنا، في الحزب الشيوعي نلهب ظهرها بالنقد خاصة عندما اقترح مبارك زروق في البرلمان، بوصفه زعيماً للأغلبية، إجازة قانون تعويض الأجانب. وكان نائب الجبهة المعادية للاستعمار حسن الطاهر زروق هو النائب الوحيد الذي عارض التعويضات وكان ذلك في الجلسة التي انعقدت في الرابع عشر من يوليو ١٩٥٤ م وقد خاطب في كلمته الموظفين الانجليز وأشار عليهم أن (يتجهوا إلى دولتي الحكم الثنائي ليبحثوا عن حقوقهم لأن في هذا الوقت فإن الدولتين هما صاحبتا الحق) وختم كلمته «وأخيراً أريد أن أذكر أن حريتنا لن تتم بدفع التعويضات إذ الواقع أن الاستعمار حتى هذه اللحظة لا زال يدبر المؤامرات. وأريد أن احذر أن الاستعمار يتعدى حتى على الدول

التي تم تحريرها تماماً ولهذا فمن واجبنا ألا نغيب عن هذه الحقيقة لحظة واحدة».

وكان القدر من المال الذي رصدته الحكومة للتعويضات والذي التمست من البرلمان إجازته لا يجاوز المليون ونصف من الجنيهات إلا قليلاً، ولم يكن هذا وحتى بمنطق الخمسينات مبلغاً كبيراً، وقد أشار مبارك زروق إلى أهمية إجازة قانون التعويضات على أساس أنه مدعاة لحمل قطاع من موظفي الحكومة الأجانب على إنهاء خدماتهم طوعاً واختياراً، وكانت طائفة منهم تمثل عقبة كؤود في طريق تحقيق سيادة البلاد.

وفي الحق فإن انجليز حكومة السودان كانوا من السطوة بالدرجة التي كانت دوائر الحكم في وايتهول تضع اعتباراً خاصاً لآرائهم. وقد أشارت إلى ذلك صحيفة التايمز اللندنية التي ذكرت في عددها الصادر في الثامن من أبريل ١٩٥٢ م أن رجال الإدارة البريطانية في السودان يضعون أنفسهم خارج نطاق سلطان دولتي الحكم الثنائي. وقد ذهب بعض المؤرخين المعاصرين إلى القول بأنه ليس ثمة إدارة بريطانية فيما وراء البحار في مثل جبروت وقوة حكومة الخرطوم البريطانية.

وقد أشار سير قاوين بل، وكان آخر من غادر الخرطوم من كبار الاداريين الانجليز، إلى ضآلة التعويضات التي استحقها في نهاية خدمته في آخر عام ١٩٥٤، فقد كان المعاش السنوي الذي قرر له لا يعدو الستمائة جنيه، كما كانت جملة المبلغ الذي قبضه عن خدمة ثلاثة وعشرين عاماً في المنطقة العربية سبعة آلاف جنيه فقط.

والعجيب في الأمر أن طائفة من رجال حزب الأمة ممن عُرفوا بصلاتهم الحميمة مع بعض كبار رجال الإدارة البريطانيين أسهموا في الحملة الضارية التي قدناها ضد حكومة أزهري عندما قررت الاحتفال بتوديع الحاكم العام وضد الشعار الذي طرحته (أحرار في بلادنا كرماء لضيوفنا). وكنا قد أصدرنا بياناً قبل يوم من ذلك الاحتفال باسم الجبهة المعادية للاستعمار. جاء فيه:

(دعت الحكومة لاحتفال يوم ٨ مارس لتوديع الحاكم العام السير روبرت هاو. جاءت هذه الدعوة في وقت يتطلع فيه شعبنا نحو التحرر الوطني والاستقلال والديمقراطية والسلم، وجاءت في وقت يستعد فيه شعبنا لمعركة حاسمة لإجبار جيوش الاحتلال للانسحاب نهائياً عن بلادنا ولوضع حد نهائي لحكم المستعمرين الأسود الذي روى أرض الوطن بدماء شهدائنا وداس على عزتنا وسيادتنا الوطنية.

إن مجيء هذه الدعوة في مثل هذا الوقت يعد تنكراً لشهدائنا وإهانة واستفزازاً لشعورنا الوطني. فلم يكن السير روبرت هاو أو سلفه أو خلفه، يمثلون سوى رأس الرمح في الاضطهاد والاحتلال الاستعماري).

وذيلنا البيان بالتحريض «لنمحوا هذا العار الذي تريد الحكومة أن تسوده على جبين الوطن، لنتحد في المقاطعة التامة لهذا الاحتفال ولنجعل من يوم ٨ مارس يوم تضامن في سبيل الجلاء... عاش كفاح الشعب السوداني». كما أوحينا إلى اتحاد طلبة كلية الخرطوم الجامعية لإصدار بيان يحمل نفس المعنى وكذلك فعلت الهيئات التي تأتمر بأمرنا.

ومن قبل كان هناك موقف مماثل لموقف حكومة أزهري المتعاطف مع الموظفين الأجانب، بطله السيد عبد الرحمن المهدي راعي حزب الأمة الذي كان بعض رجاله من أعضاء الجمعية التشريعية قد رفضوا التصديق في الجمعية على زيادة المرتبات التي طالب بها الموظفون الانجليز والتي لم تكن تتعدى المائة ألف من الجنيهات. وقد أشار الأستاذ يحيى محمد عبد القادر إلى ذلك في كتابه الممتع (على هامش الأحداث في السودان) بقوله:

(حين اشتد الجدل بين أعضاء الجمعية التشريعية حول الزيادة التي طالب بها الموظفون البريطانيون على مرتباتهم وكانت الزيادة في جملتها لا تزيد على مائة ألف جنيهاً. وشارك الإمام عبد الرحمن المهدي في اجتماع حضره بعض الصحفيين وبعض أعضاء الجمعية متسائلاً:

(هل بأيدي هؤلاء الموظفين الانجليز أن يعينوا على تحقيق استقلال السودان؟ فأجيب بنعم. قال: إذن لماذا تقفون منهم هذا الموقف. اعتبروا المائة ألف رشوة لتحقيق الاستقلال. فهل هذا المبلغ بكثير على الاستقلال!؟).

ولعل مما يبرىء ذمة أزهري وتاريخه في هذا الصدد أنه بعد أن تم له تحقيق جلاء الجيش البريطاني وكبار موظفي الادارة الاستعمارية رفض أن يستجيب لرغبة الحاكم العام في تشويه استحقاقاته وأمر بصرف مكافأة متواضعة القدر له، بل ورفض السماح له بزيارة الخرطوم لاستكمال شحن منقولاته الشخصية التي كان قد خلفها وراءه بسراي الحاكم عندما تركها على عجل في مارس ١٩٥٥. وعن ذلك يقول الأستاذ محمد سعيد محمد الحسن في مذكراته الوافية التي نشرت صحيفة الشرق الأوسط السعودية طرفاً منها:

«وفي اليوم التالي لوصوله للخرطوم، قام الصاغ صلاح الدين سالم بزيارة اسماعيل الأزهري في مكتبه برئاسة مجلس الوزراء، حيث استمع منه إلى واقعة صغيرة حدثت قبل وصوله بقليل، حيث أفاده بوصول إشارة عاجلة من سير نوكس هلم آخر حاكم عام للسودان يستأذنه في السماح له بالحضور ليوم أو يومين على الأكثر لجمع ملابسه وحاجياته الخاصة. ولكن الرئيس أزهري قرر رفض هذا الطلب، واعداً الحاكم العام السابق بأن مندوباً من قبل حكومة السودان سيشرف بنفسه على جمعها ويتولى إرسالها إليه في لندن، ومؤكداً أن حكومة السودان مسئولة عن تعويضه عن أي شيء يفقده من حاجياته.

ولكن الحاكم العام السابق يعود فيطلب شيئاً آخر من حكومة السودان. . . طلباً خاصاً، وهو تسوية مكافأة. فيجيب رئيس الوزراء هذا الطلب، ويقرر له مكافأة ألف جنيه عن خدماته ويوجه بالإسراع في إرسالها إليه.

ورد الصاغ صلاح سالم: سبحانك ربي تعز من تشاء، وتذل من تشاء، سبحانك يا من تغير ولا تتغير. . . . سير نوكس هلم خليفة الجنرال كتشنر وهادلستون وسير روبرت هاو يستأذن رئيس وزراء السودان في زيارة للخرطوم ليوم واحد، فيرفض، ويمنعه من العودة إلى الخرطوم».

وقد واصلنا حملة النقد ضد الحكومة رغم خطواتها الحثيثة في طريق إكمال إجراءات سودنة الوظائف وتحقيق جلاء القوات الأجنبية وتصفية مخلفات الحكم الثنائي، ورغم بدايتها الطيبة في مجال تأمين الحريات العامة والتي كان أهم مظاهرها إلغاء قانون النشاط الهدام الذي كان يعرف بالقانون رقم ٢٢ ـ ١٩٥٣ والذي سنه المجلس التنفيذي، وكنا قددعونا لعقد مؤتمر للدفاع عن الحريات في أواخر عام ١٩٥٣ بمبادرة من اتحاد العمال الذي كان الحزب الشيوعي يسيطر على قيادته، وكونا لجنة للدفاع عن الحريات، سميناها «الهيئة الشعبية الدائمة للدفاع عن الحريات».

وقد جعلنا من مطالب العمال النقابية ومن العنت الذي ظل يلازم حياة المزارعين نقاطاً للصدام والاحتكاك المتواصلين مع الحكومة وقد بلغ بنا الأمر أن نسهم بطريق خفي في إسقاط الحكومة الوطنية الأولى، فقد طرحنا شعار تشكيل «حكومة وطنية ديمقراطية تمثل جماع مصالح الطبقات المنتظمة في الجبهة الوطنية الديمقراطية». وكان أزهري قد اضطر لتقديم استقالة وزارته عندما سقط اقتراح إجازة الميزانية بأربعة أصوات وذلك في جلسة البرلمان التي انعقدت في الخميس العاشر من نوفمبر.

وكان في مقدمة النواب الذين عملوا على إسقاط الحكومة النائب محمد جباره العوض أحد البارزين في قيادة الحزب الحاكم والذي كان قريب الصلة بقيادة الحزب الشيوعي السوداني. . . . . ولكن مرة أخرى نتراجع عن موقفنا ونسهم في إرجاع أزهري للحكم وذلك بعد خمسة أيام فقط من إسقاط حكومته.

وكان ازهري قد أفاق لتوه من آثار الصدمة التي سببها انفجار لغم الجنوب والذي كان أكثر عتواً من سابقه لغم أحداث مارس، والذي لا زالت البلاد بعد ثلاثين سنة من تفجيرة تئن تحت وطأته وتشكو من ألم جرحه الغائر.

ولا نجد وصفاً لحوادث الجنوب التي تفجرت في صبيحة الثامن عشر من أغسطس ١٩٥٥ أكثر دقة وأدعى للصدق من تقرير «لجنة التحقيق الاداري في حوادث الجنوب» الذي نشرته اللجنة التي كونها وزير الداخلية في الثامن من سبتمبر ١٩٥٥ برئاسة القاضي ت. س. قطران وهو عربي الأصل فلسطيني المولد والتي ضمت في عضويتها خليفة محجوب مدير عام مشاريع الاستوائية آنذاك ولوليك لادو زعيم ليريا، والذي ننشر مقتطفات منه في الفصل التالي.

مآسي حوادث الجنوب

(٢٣)

لخصت اللجنة أحداث الجنوب في مقدمة جاء فيها «لقد حدثت أشد الاضطرابات خطورة في المديرية الاستوائية وتأثرت بها كل المدن والقرى وسادت حالة من الفوضى التامة وعدم النظام الشامل لمدة أربعة عشر يوماً. فتعطلت الخدمات العامة وقطعت طرق المواصلات وأغلقت دواوين الحكومة. وفي يوم ٢٠ أغسطس أعلنت حالة الطوارىء في المديريات الجنوبية الثلاث وكان لقوات الفوضى وعدم النظام اليد العليا لمدة اسبوعين. وقد كان الهجوم موجهاً على أرواح وممتلكات الشماليين دون سواهم وارتكبت جرائم القتل وحرق المنازل والممتلكات والنهب والسلب وقد اشترك في ارتكاب هذه الجرائم الجنود ورجال البوليس والسجانة والأهالي الجنوبين».

وشهدت توريت من أعمال الاستوائية بداية الأحداث. وكان ذلك في الساعة السابعة والنصف من صباح الثامن عشر من أغسطس ١٩٥٥ حيث تجمع (البلك نمرة ٢ من الفرقة الجنوبية في ميدان الطابور. وقد سبق أن أعطيت التعليمات للبلك بالسفر للخرطوم للاشتراك في الاحتفالات بجلاء القوات الأجنبية عن السودان. وقد أعدت عربات لتنقلهم إلى جوبا ليستقلوا منها الباخرة للخرطوم. وكانت قلة من الضباط الشماليين موجودين في ميدان الطابور برئاسة قائد الفرقة الجنوبية الأمير الاي اسماعيل بك سالم. أما الباقون وعددهم تسعة يعاونهم اثنان من الأمباشية فقد كان أحدهم منتظراً بمخزن الأسلحة والأدوية يشرفون على إدارة أعمالهم المكتبية وبما أنه كان معروفاً أنه من المحتمل أن يعصى البلك إطاعة أوامر السفر للخرطوم فقد اتخذ قائد الفرقة الجنوبية الاحتياطات التالية:

١ ـ أن تصرف الأسلحة فقط دون ذخيرة.

٢ ـ أن تصرف الأسلحة على دفع وذلك بأن يذهب بلتون واحد لمخزن الأسلحة ليستلم السلاح ويستغل عربة اللوري المنتظرة ويسافر إلى جوبا، وبعد أن يبدأ سفر البلتون الأول يذهب بلتون آخر وهكذا دواليك.

وبينما كان البلتون الأول سائراً إلى مخزن الأسلحة سمع همساً يدور بين جنود البلك وقد طلبوا من الضابط الشمالي اليوزباشي صلاح عبد الماجد أن يأتي فوراً باللواء (الامير الاي سالم) ليخبرهم بالتأكيد بالمدة التي سيقضونها في الخرطوم فأجابهم اليوزباشي صلاح وهو يتميز غيظاً بأن (اللواء) غير موجود. وفي نفس الوقت وصل رجال البلتون الأول إلى مخزن السلاح وبعد أن تسلموا بنادقهم أمروا أن يقفوا انتباه ويركبوا اللواري التي كانت في انتظارهم. ولكنهم عصوا الأمر واندفعوا عائدين إلى ميدان الطابور ووقفوا خلف بقية جنود البلك.

أمر الأميرالاي سالم أركان حربه الملازم أول محمد عبد القادر بأن يخطر شاويشية البلك بأنه قد ألغى أمر السفر. وقد فعل ذلك ولكن كان هناك هياج شديد واضطراب. وفي نفس الوقت هجم بقية أفراد البلك على مخازن الأسلحة والذخيرة وابتدأوا في كسرها وقد رجع معهم بعض جنود البلتون الأول. ثم ركب الأميرالاي سالم ومعه البمباشي محجوب طه والمرحوم البمباشي بانقا عبد الحفيظ عربة بوكس «هيرسوبا سنايبر» واتجهوا بطريق فرعي ليروا ما يدور في مخازن الأسلحة والذخيرة. وفي الوقت نفسه جرى اليوزباشي صلاح نحو عربته وأمر سائقه أن يبدأ السير، وبينما بدأ يفعل وقبل أن يقفل الباب فقد قيل أن اليوزباشي صلاح أطلق رصاص مسدسه على سائقه مرتين ودفعه خارج العربة ثم تولى قيادة العربة (ينكر اليزباشي صلاح هذا)... وعندما اقترب الأميرالاي سالم والبمباشيان مخازن الأسلحة والذخيرة أطلق الجنود النار عليهم وأصيب البمباشي بانقا عبد الحفيظ ومات في الحال (كان جالساً في خلف عربة البكس). وانضم جنود البلكات الأخرى إلى البلك ٢ وانتشر إطلاق النار في كل مكان دون تمييز وأطلق الرصاص على صلاح فأصيب في بطنه وقد اتخذ كل من الضباط الشماليين الآخرين طريقته الخاصة للنجاة... ذهب الأميرالاي سالم والبمباشي محجوب طه عن طريق مطار توريت إلى المركز حيث أودعوا جثمان بانقا. وبينما كانوا يتحدثون إلى مساعد مفتش المركز برنابا أفندي وصلت عربة لاندروفر مملوءة بالمتمردين وقالوا أنهم يريدون إطلاق النار على (اللواء) ولكن مساعد مفتش المركز جرد قائدهم من السلاح في الحال وأخذ منهم العربة. أما رجال البوليس فرغم إثارة الحوادث لهم فإنهم لم يخرجوا من اليد. وقد أفلح الأميرالاي والبمباشي

محجوب طه ومفتش البوليس الجنوبي بتوريت في الخروج من المركز وهربوا في عربتين من توريت قاصدين كتري التي وصلوها الساعة ١٠,٤٥ صباحاً يوم ١٨ أغسطس.

وعندما كانت الساعة التاسعة والنصف صباحاً كان كل شخص في توريت قد عرف أمر التمرد. وبعد أن نجح المتمردون في السطو على مخازن الأسلحة والذخيرة ابتدأوا في البحث عن الضباط الشماليين وغيرهم من الرجال الشماليين الذين لم يتمكنوا من الفرار من توريت. وقد أعطيت أسلحة لكثير من المدنيين الذين سبق أن فصلتهم سلطات الجيش. وقتل ثلاثة ضباط واثنان من صف الضباط من الشماليين وقد كان الأخيران في مكتبهما. ويبدو أنه لم يكن للمتمردين قائد. وعمت الفوضى وساد عدم النظام كل مكان. وابتدأ المتمردون في نهب متاجر الشماليين دون غيرهم. وقد كان النهب قليلاً في يوم ١٨ أغسطس. وقضى المتمردون طوال اليوم في ترحيل نسائهم وأطفالهم إلى الغرب. وكان صوت الرصاص يسمع في كل مكان ولقد غادر توريت كثير من الأهالي نسبة لحالة الذعر وقد غرق ثلاثة وخمسون جنوبياً من بينهم أطفال كثيرون عند عبورهم نهر كنيتي خارج توريت.

تجمع الشماليون في منزلين حيث قضوا الليلة وأرسلوا بعضاً من أطفالهم إلى الارسالية. . . وطول نهار يوم ١٩ أغسطس كان الأهالي ينهبون في متاجر الشماليين ومنازلهم وقد تسلحوا بالحراب والأقواس والنشّاب وكان كذلك يفعل الجنود الذين ابتدأوا في العودة لتوريت. وقد نهبت منازل الضباط الشماليين في ذلك اليوم أيضاً. وفي الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم ١٩أغسطس طلب رجال البوليس الذين كانوا في ذلك الوقت يبدون أنهم مخلصون في أداء أعمالهم من الشماليين الحضور للسجن لحمايتهم. وقد قبلوا ذلك ووضع الرجال في العنبر المخصص لهم في السجن ما عدا خمسة منهم اختاروا أن يكونوا مع عوائلهم في عنبر النساء. وقد سمع المتمردون بأن الشماليين قد حفظوا في حراسة آمنة وقاموا بمحاولات متعددة لأخذ مفاتيح عنابر السجن من باشجاويش البوليس ولكنهم فشلوا. ولم يكن بقية رجال البوليس مخلصين وقد هددوا الباشجاويش ولكنه استطاع أن يصمد أمامهم. وفي العصر نشر الملازم ثاني رينالدو لوليا والملازم ثاني منديري اوتزاكي اللذان فرا من جوبا أخباراً بأن الهجانة العرب أطلقوا عليهما النار في جوبا كما أطلقوا النار وقتلوا الجنوبيين من جنود ومدنيين. وفي الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١٠ أغسطس وصل إلى السجن لوريان محملان بالمتمردين المسلحين بالبنادق ومعهم مدفعان من

البرن. وطلبوا للمرة الثانية من باشجاويش السجن أن يسلمهم مفاتيح السجن ولكنه رفض أيضاً. وعندما انقسم المتمردون إلى فئتين. ذهبت احداهما إلى عنبر النساء والأخرى إلى عنبر الرجال. وتسلق اثنان من المتمردين الحائط إلى أن وصلا نافذة في عنبر الرجال وأطلقا رصاصهما على التجار الشماليين بينما أطلق الآخرون الرصاص على باب الحجرة من مدفع البرن. وفي نفس الوقت أطلق رصاص متواصل على عنبر النساء. وقد جرح ستة وثلاثون تاجراً من أولئك الذين كانوا في عنبر الرجال جروحاً مميتة بينما أصيب خمسة آخرون بجراح مختلفة كما قتل الرجال الخمسة الذين فضلوا البقاء مع النساء وقتل أيضاً أربع نساء وثمانية أطفال من بينهم طفل وضع في عنبر السجن تلك الليلة ونجت امرأة واحدة وطفل واحد.

وفي مساء يوم ٢٠ أغسطس فتحت أبواب عنابر السجن بعد أن أخذت المفاتيح عنوة من الباشجاويش المخلص وأحضرت عربتان من لواري الجيش وأمر الأحياء بوضع الجثث في احدى العربات وقد تمكن أربعة من الشماليين من الاختفاء في سقف الحجرة وذلك بين الزنك وسقف القش ولم يرهم المتمردون ونقل الشماليون السبعة الذين أصيبوا بجروح ومن بينهم المرأة والطفل إلى المستشفى. كما أمر خمسة آخرون بتنظيف العنابر من الدماء وأمر بقية الشماليين ركوب عربة اللوري التي سارت بهم في طريق كبويتا ثم توقفت عن السير وأمروا بإنزال الجثث وكانت ترافقهم عربة لوري أخرى بها جنود من الفرقة الجنوبية ورجال بوليس. ويحسن أن نترك هنا أحد الذين تمكنوا من النجاة بحياتهم أن يكمل القصة.

كان ذلك في الساعة السادسة مساء ولم يكن الظلام مخيماً تماماً. وبعد أن سارت بنا العربة مسافة مائتي متر في طريق كبويتا أوقفنا وابتدأنا في إنزال الجثث. وكون الجنود ورجال البوليس نصف دائرة وقد عرفنا ما سيحدث بعد ذلك وحاولنا أن نطيل عملية إنزال الجثث حتى يخيم الظلام وتكون لدينا فرصة للفرار إلى الغابة. ثم ابتدأ الجنود ورجال البوليس في تعمير بنادقهم وبمجرد شروعهم في ذلك هربنا وأطلقت النار علينا وتمكنتُ من الفرار وعلمتُ فيما بعد أن ثلاثة آخرين فقط تمكنوا من النجاة بأرواحهم وقتل تسعة. . . . . نقل أحد عشر شمالياً إلى المستشفى حيث وجدوا عناية من المبشرين الكاثوليك وقد انضم إليهم في يوم ٢٤ أغسطس ضابطان شماليان تمكنا من الفرار إلى الغابة في يوم ١٨ أغسطس ولكنهم أجبرهم الجوع والظمأ للرجوع إلى توريت. وفي مساء يوم ٢٤/ أغسطس حضر الضابط الجنوبي الملازم ثاني البينو تمبي للأب الكاثوليكي وأمر بأخذ الشماليين إلى عنابر سجن

الجيش «حيث يجدون عناية أكثر» على حد قوله. . . . وفي ٢٥ أغسطس أخرج الضابطان الشماليان الصاغ حاج اسماعيل خير الله والملازم أول حسن أحمد خليفة من عنبر السجن وأطلق عليهم الرصاص وكيل بلك أمين فخرا صريعين. ثم أخرج اثنان من التجار الشماليين ليدفنا جثتي الضابطين وبينما كانا يحملان الجثتين أطلق عليهما الرصاص وكيل بلك امين نفسه وأرداهما قتيلين.

وقد بلغ عدد ضحايا توريت من الشماليين أيام الفتنة ثمانية وسبعين، منهم خمسة من الضباط واثنان من صف الضباط والبقية من التجار وزوجاتهم وأطفالهم وقلة من العمال والموظفين.

وفي كتري قتل تسعة من الشماليين وفي كبويتا بلغ عدد الضحايا خمسة وثلاثين شمالياً. وقتل في تركاكا ستة من التجار الشماليين وموظف واحد. وفي ياي اغتيل اثنان وثلاثون مواطناً شمالياً وأعدم سبعة عشر شمالياً في لوكا وثلاثة في لابيا وفي مريدي بلغ عدد الضحايا سبعة وعشرين شمالياً وفي يامبيو وانزارا قتل خمسة وأربعون من الشماليين وقتل شمالي في كل من ملكان ورمبيك.

وقد بلغ عدد ضحايا أيام التمرد في الجنوب ستة وثلاثين وثلاثمائة شمالياً وخمسة وسبعين جنوبياً.

وكان من بين هذا العدد الكبير الذي فجعت فيهم البلاد نفر من خيرة أبنائها المثقفين منهم الطاهر السراج الذي كان يرجى منه الكثير والذي كان يشغل عندما لقي حتفه في انزارا منصب مدير لجنة مشاريع الاستوائية بالنيابة وثلة من إدارييها المرموقين أمثال محمد عمر يعقوب الذي لقي ربه راضياً مرضياً بمريدي حيث كان يشغل وظيفة مفتش المركز والفاضل عبد الله الشفيع مفتش مركز ياي والذي أهدر دمه وزوجته وطفليه حبيب وصلاح وابن عمه مفتش الزراعة عبد المجيد الشفيع وبعض من المُعلمين النابهين، محمد النذير وأحمد علي، وأمثالهم من الموظفين والتجار والعمال كثيرون.

ونكتفي بقصة توريت ونصرف النظر عن مآسي تركاكا وانزارا وكابويتا وياي ومريدي كي لا ننكأ جُرحاً قديماً. . . ولكن لكي تكتمل صورة أحداث تلك الأيام العصيبة بالجنوب ننقل صفحات من مذكرات اللواء أحمد عبدالوهاب والتي لم تنشر بعد والتي خصني بها ضمن قلة من أصدقائه. يقول السيد اللواء طيب الله ثراه:

في يوم ١٨/٨/١٩٥٥ انفجر الوضع بعنف شديد ووحشية لا مثيل لها وفوجىء

قائد الفرقة وضباطه الشماليون بهذا الموقف الرهيب فقد تمردت القوة بتوريت واستولت على كل الذخيرة والأسلحة بالمحطة. وكانت خطتهم أن يقتلوا كل الشماليين بتوريت فبدأوا بمهاجمة الضباط الشماليين ومن معهم من ضباط الصف والفنيين وطاردوهم أينما كانوا وكان بعضهم بمنازلهم وقتلوهم ولم ينج منهم إلا القليل. وفي نفس الوقت اتصلوا بالمحطات الأخرى كابويتا ومريدي ويامبيو وأخيراً ببحر الغزال وأعالي النيل. ففعلت تلك المحطات بالمثل وقتلت بعض من كان بينهم من الشماليين. كان من بين الضحايا البكباشية بانقا عبد الحفيظ وابراهيم محمد مصطفى وابراهيم الياس وحسن محمود والملازمين اسماعيل علي خير الله ومحمد عبد القادر وبحيري وخليفة.

ولقد نجا من الموت كل من مزمل غندور وصلاح عبد الماجد وعبد الرحيم سعيد وفضل الله حماد. ولولا وجود بلوك من الهجانة بجوبا لانتهت جوبا بل المنطقة كلها ولتغيرت كل إجراءات العملية التي اتخذت ولتضاعفت الخسائر ولكن الله سلم.

كان من الناجين من الموت الأمير الاي اسماعيل سالم والبكباشي محجوب طه اللذان تمكنا من دخول كينيا على عربات الجيش. والجدير بالذكر أن الضابط الجنوبي الوحيد الذي لم يشترك في التمرد هو الملازم مادي (فرقة المهندسين بالاستوائية) بل كان له الفضل كل الفضل في مساعدة بعض جنوده الشماليين وحمايتهم وخلاصهم من موت محقق.

وقد وصل الذين نجوا إلى جوبا مشياً على الأقدام وفي حالة يرثى لها والتحقوا بالوحدات التي وصلت إلى جوبا كما وصلت أنباء مقتل المفتشين الاداريين السيد محمد عمر بمريدي والفاضل الشفيع بياي وعدد كبير من رجال الحكومة والمعلمين بالضفة الغربية (ومريدي) كما قتلت زوج الفاضل الشفيع وأبناؤه خارج ياي.

ومنذ أن بلغته أنباء التمرد شرع القائد العام الفريق أحمد محمد في إرسال قواته لإنقاذ الموقف. وفي نفس اليوم هرعت القوات إلى جوبا بالقاطرات في أفواج متتابعة وكنت قائد مدرسة المشاة وحامية أم درمان فقد كنت مسئولاً عن استقبال وإرسال تلك الوحدات إلى المطار.

وفي حوالي الساعة ١٢٠٠ أبلغته أن آخر فوج قد تحرك إلى المطار فما كان منه إلا أن أصدر لي الأمر بالتحرك إلى جوبا مع الفوج الأخير (أي بعد ساعتين) لتسلم قيادة تلك القوة وأردف قائلاً أن ليس لديه أي معلومات أو أوامر يزودني بها فكل ما

يعلم هو أن هناك تمرداً أو قتلاً. فتركت مكتبي لاستعد وفي تمام الساعة ١٤٠٠ كنت بالمطار حيث تنتظرني آخر طائرة. وكانت الرحلة إلى جوبا تستغرق حوالي أربع ساعات. وجدت هناك السيد القائمقام حسن بشير نصر والطاهر عبد الرحمن والضباط الناجين من توريت.

كان المطار في قبضتنا والحمد لله تمكنت كل القوات التي أرسلت للمنطقة من الهبوط والاقلاع بسهولة ويسر. كما كان المطار هو المكان الوحيد الذي أمكن التجمع فيه لكل المدنيين تحت رعاية الجيش. وقد كان موقف المدنيين الشماليين رائعاً فقد قاموا بكثير من الأعمال والحراسة.

وبمجرد اكتمال القوة بجوبا والتي بلغت مجموعة لواء (أورطة من كل قوة) وصل السيد الوزير مبارك زروق يرافقه السيد القائد العام والسيد لوس مستشار الحاكم العام (البريطاني) وعقدوا اجتماعاً كبيراً بمنزل السيد مدير المديرية عبد العزيز عمر الأمين. وبحثوا معي الخطة التي وضعتها لكل العمليات وإليكم بعض نقاط وتقدير الموقف التي قادت إلى الخطة:

الغرض: استرجاع كل المدن التي سيطر عليها المتردون توطئة لجمع الأسلحة والذخائر التي اصبحت بحوزة المتمردين والأهالي وإعادة الأمن والنظام إلى المنطقة.

القوات: لقد كان لديَّ القوة الكافية للحفاظ على جوبا القاعدة وإننا نتفوق كثيراً على المتمردين المتشتتين بالغابة.

الروح المعنوية: كانت الروح المعنوية عالية بالنسبة لجنودنا بينما روح المتمردين تنهار بسرعة وسادهم الرعب والفزع. كنا نتوقع تسليم الموجودين بتوريت وضواحيها وهم أغلبية حسب وعد قائدهم الملازم رونالدو والذي حضر بنفسه إلى جوبا وهو يرفع علماً أبيض بعد أن فشل في الحصول على أي مساعدة من يوغندا وكان على اتصال لاسلكي بها كما أن الحاكم العام (بالسودان حثهم على الاستسلام وذلك بعد أن قطع إجازته وعاد إلى البلاد).

عامل الزمن: بعد اكتمال القوة بجوبا واستعدادها فقد كان أهم العوامل هو عامل الزمن. فليس هناك ما يدعو للتأخير خصوصاً وأن هناك كثيراً من المدنيين في كل المراكز يهددون كل يوم بالقتل.... كما أن التحرك يجب أن يتم في وقت واحد

نحو الضفتين الشرقية والغربية وخصوصاً نحو مريدي التي ما زال بها عدد كبير من المعلمين والمعلمات الشماليين.

الخطة: تنقسم القوة إلى ثلاثة طوابير:

١ ـ طابور يتحرك لتوريت تحت قيادتي.
٢ ـ طابور يتحرك للضفة الغربية بقيادة المقدم مقبول الأمين.
٣ ـ والثالث يبقى للحفاظ على الأمن بجوبا تحت قيادة العميد حسن بشير نصر.

ولكن السير لوس المستشار اعترض عليها وقال أنه لا يرى داعياً إلى إرسال قوة للضفة الغربية فالمهم استرجاع توريت ولما لم أقبل هذا الرأي ولم يتدخل السيد القائد العام اتصل السيد المستشار بالحاكم العام بالخرطوم وبلغه ما دار من نقاش وأخيراً وافق الحاكم العام واشترط على الا استعمل القوة أكثر من اللازم (ونحن نفهم أن القانون لا يسمح إلا باستعمال أقل قوة ممكنة لتحقيق الهدف واننا لا نفرط في ذخيرتنا أو نعبث بها وبالأرواح).

صمم السيد المستشار والقائد العام على أن يرافقاني إلى توريت، وبعد انتهاء ذلك الاجتماع جمعتُ الضباط القادة وصرفت لهم الأوامر للتحرك صباح اليوم الثاني.

تحرك مقبول الأمين وقوته إلى الضفة الغربية نحو ياي ومريدي وتحركت أنا ومن معي بعد أن عبرنا النهر بواسطة بنطون (ولا يوجد كبري آنذاك).

وتقدمنا بالطريق الوحيد المؤدي إلى توريت وقد خاب ظننا وظن المستشار سيرلوس إذ لم نجد أثراً لقائد المتمردين الملازم رولاندو بل كان الأمر عكس ذلك، فقد بدأ المتمردون في إطلاق النار علينا من مرتفعات على جانبي الطريق ولكن ذلك لم يمنعنا من التقدم ولم يؤخر سيرنا إلا بالقدر الذي يوجب الحذر ويمكن المقدمة من أداء واجبها (إزالة المقاومة).

وصلنا إلى خارج توريت في نفس اليوم قبل المغيب ودخلناها صباحاً ولكنا وجدناها خالية من أي متمرد ضابطاً أو جندياً واعتذر قائدهم عن عدم استطاعته اقناعهم ففروا إلى الغابة إلا قائدهم رولاندو وجندي واحد أو اثنين. وجدناها كما قال الشاعر:

وقفتُ فيها وأصحابي أسائلها	عيّت جواباً وما بالربع من أحد
أضحت خلاء وأضحى أهلها احتملوا	أخنى عليها الذي أخنى على لُبد

لقد حملوا الأسلحة والذخيرة كلها من المخازن وفروا إلى الغابة بعد أن خربوها تماماً، ونهبوا المتاجر والمنازل.

وضعت خطة دفاع مؤقتة حول المنطقة إذ علمنا أن المتمردين لم يذهبوا بعيداً وأنهم بالغابة والأحراش خلف المدينة وفي الصباح الباكر أعدت توزيع الوحدات ثم بدأت في الارسال إلى بعض السلاطين والبوليس.

قضى معنا السيد القائد العام والمستشار ليلتين بتوريت ثم عادا إلى جوبا فالخرطوم.

وكان يرافقنا السيد عربي عبد الباسط مفتش توريت فبدأ يباشر بعض العمل وكوّن مجموعة لجمع الجثث التي تركت بالمنازل.

بدأت البلوكات في المطاردة وجمع المتمردين والأسلحة والذخيرة من كل الضواحي والقرى الصغيرة. وكان دور بعض السلاطين بارزاً ولا بأس به فقد استطعنا في فترة وجيزة جمع كثير من الأسلحة والذخيرة كما بدأ بعض المتمردين يعودون بأسلحتهم إلا أن كثيراً منهم قد غادر المنطقة إلى يوغندا.

ومن الفظائع التي ارتكبوها حرق أكثر من خمسة وستين رجلاً وامرأة وطفلاً بعد أن جمعهم البوليس واستلم أسلحتهم ثم وضعهم في عنبرين بدعوى أنهم سيحمونهم من المتمردين فكانت الحماية أن سمحوا للمتمردين أن يعتدوا عليهم وقتلهم جميعاً بنيران مدافعهم الرشاشة من النافذة ولم ينج منهم واحد. ثم حملوهم إلى شجرة كبيرة وصبوا عليهم الغاز وحرقوهم فلم نجد لهم أثراً غير العظام وذرات الرماد فجمعناها ودفناها هناك.

والقافلة تسير

(٢٤)

وسارعنا نحن، كعادتنا، لاتهام الحكومة بالتقصير في معالجة أزمة الجنوب وطالبنا باستعجال تنفيذ اجراءات جلاء القوات الأجنبية. وكنا قبلها ببضعة شهور وبالتحديد في التاسع من أبريل ١٩٥٥ قد أوحينا لاجتماع لجان النقابات المنضوية تحت لواء اتحاد العمال أن يحتضن حملة توقيع على ميثاق وطني يضم الجبهة الاستقلالية والحزب الحاكم وحزب الاستقلال الجمهوري يطالب بعقد دورة فوق العادة للبرلمان يتخذ فيها قراراً بإجلاء القوات الأجنبية من أراضي السودان في الأول من أغسطس ١٩٥٥. كما أرسلت سكرتارية الجبهة المعادية للاستعمار مذكرة إلى رئيس مجلس الوزراء اسماعيل الأزهري اتهمته فيها بالمماطلة في تحقيق الجلاء وقلنا «إننا نعتبر موقف الحكومة من مطلب الجلاء موقفاً خطيراً يهدد كفاحنا الوطني للقضاء على الاستعمار وكسب الاستقلال والسيادة الوطنية».

وتقدمنا في الثالث من أغسطس ١٩٥٥ باقتراح لكافة الأحزاب والهيئات النقابية والفئوية بجعل السادس عشر من أغسطس ١٩٥٥ عيداً شعبياً يتخذ فيه البرلمان قراراً إجماعياً بإتمام جلاء القوات الأجنبية.

وبالفعل اجتمع البرلمان وقرر مجلس النواب في جلسته الثانية بعد الثلاثين المنعقدة في يوم الثلاثاء السادس عشر من أغسطس ١٩٥٥ قراراً إجماعياً رفعه رئيس الوزراء إلى الحاكم العام ينص:

«نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعاً نعرب عن رغبتنا في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير فوراً. ونرجو من معاليكم إخطار الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار بمقتضى المادة التاسعة من الاتفاقيات بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا بتاريخ ١٢ من فبراير ١٩٥٣ بشأن الحكم الذاتي.

وقد آمن كثير من الناس واقتنعوا بزعمنا أن تمرد الجنوب كان رد فعل مباشر من الإدارة البريطانية الاستعمارية على مطالبة البرلمان باستعجال اتخاذ تدابير لإتمام الجلاء، إذ انفجر الموقف في توريت بعد يومين فقط من تاريخ جلسة البرلمان الذي اتخذ فيها القرار الاجماعي بوجوب خروج القوات الأجنبية من أراضينا. وقد نشط الحزب الشيوعي وتوابعه وروافده السرية والعلنية نشاطاً فائقاً في تلك الأيام التي تزامنت مع أحداث الجنوب. وكالعادة كان اتحاد العمال سباقاً في هذا المضمار فقد أصدر بياناً بعد ثلاثة أيام من تمرد توريت، وبعد أن تجمع لديه الحد الأدنى من المعلومات طالب فيه بالوقوف ضد تدخل الحاكم العام «لأن تدخله يعطيه الفرصة الكاملة ليتحكم كما يشاء لمصلحة بريطانيا والرجوع بنا القهقرى». كما ناشد النواب والشيوخ أن «يسجلوا احتجاجاً صارخاً خارج البرلمان وداخله ضد نشاط الجواسيس الانجليز وأن نطالب جميعاً بقفل الإرساليات المكمن الرجعي للاستعمار وطرد الانجليز من هناك. ونطالب بشدة بوقوف الدعايات المصرية المغرضة التي تساعد إلى حد كبير الاستعمار البريطاني وأهدافه التي يعمل لها في الجنوب منذ أكثر من خمسين عاماً».

وكان أهم ما جاء في ذلك البيان التالي:

« وكحق طبيعي للقوميات الجنوبية ولإشاعة الثقة بين الجنوبيين واحترام إرادتهم أن يعلن البرلمان حق المديريات الجنوبية في الحكم الذاتي تحت إطار السودان الموحد في الدستور الجديد لأن في ذلك ما يطور الجنوب ويطور بلادنا بشكل متكامل».

ولعلنا كنا بذلك أول من طرح شعار الحكم الذاتي الاقليمي وقد أردفنا بيان اتحاد العمال بمذكرة باسم اللجنة التنفيذية للجبهة المعادية للاستعمار ووجهناها في السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٥٥ إلى رئيس الوزراء ورؤساء الأحزاب واتحاد نقابات عمال السودان واتحاد مزارعي الجزيرة واتحاد كلية الخرطوم الجامعية. وكانت أهم المطالب التي احتوتها:

(١) قفل الحدود بين جنوب السودان ومستعمرات بريطانيا في شرق أفريقيا كإجراء وقائي ضد تسرب نفوذ الإداريين البريطانيين الذين اختاروا الإقامة بكينيا ويوغندة بعد أن تمت سودنة وظائفهم حيث كانوا يعملون كمفتشين إداريين بالمديريات الجنوبية.

(٢) إقصاء كافة المبشرين المسيحيين الأجانب من الجنوب.

(٣) إلغاء قانون المناطق المقفولة وتيسير الهجرة بين الشمال والجنوب.

(٤) إلغاء ضريبة (الدقنية) ورفعها عن كاهل المواطنين الجنوبيين.

(٥) العمل على الإرتقاء بالمستوى المعيشي والثقافي والاجتماعي للجنوب.

وبالطبع فقد كنا محقين في حملتنا المُضرية الضارية ضد الانجليز وتحميلنا لهم وزر ما حدث في الجنوب.

ولعل غلاتهم المسرفين قد ندموا على أنهم لم يفصلوا الجنوب عن الشمال قبل ذلك بسنين. وكانت طائفة منهم تطالب بذلك متخذة من الاختلافات العرقية والدينية ومن بُعد الشّقة الثقافية والاجتماعية متكأ تسوّغ به سياسة الفصل، وتدعو في نفس الوقت إلى ضم الجنوب إلى مستعمرات بريطانيا في شرق افريقيا حيث المزاج المشترك والتكوين النفسي الشعبي المتشابه وحيث تماثل التراث التاريخي وتوافر أسباب التكامل وإمكانات التكافل.

ولا يزال نفر من مؤرخي الامبراطورية، التي زالت دولتها وأفل نجمها، يعضون بنان الندم على ضياع الفرصة التي فلتت من بين أيدي ساستها في النصف الأول من عشرينات هذا القرن عقب اغتيال حاكم السودان العام في القاهرة سير لي ستاك في عام ١٩٢٤. فقد رأى وقتها بعض من كبار الموظفين الانجليز في مصر والسودان أن يُضمّن الانذار البريطاني الذي كُلِّف المندوب السامي البريطاني اللورد اللنبي بتقديمه للحكومة المصرية، احتجاجاً على مقتل الحاكم، مطلباً إضافياً يحقق فصل جنوب السودان عن بقية أنحاء القطر.

وقد ظل الأمل وإلى بداية الأربعينات يداعب طائفة من الإداريين البريطانيين الذين كانوا يعملون في الجنوب بإمكانية تحقيق ذلك الحلم. ولكن تغير الحال مع نهاية الحرب العالمية الثانية حيث اقتضت مصالح بريطانيا في ذلك الوقت السماح بقدر متيقن من العلاقات الطيبة بين شمال السودان وجنوبه كخطوة ضرورية تجعل السودان يبدو كوحدة متناسقة تقف سداً منيعاً في وجه الأطماع والطموحات المصرية. . . ومن هنا كانت الدعوة لعقد مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧. وقد ساعد على هذا التحول في السياسة البريطانية ما لمسه الانجليز من تعاطف بعض مثقفي الجنوب وحرصهم على مد جسور الثقة مع مواطنيهم في الشمال وذلك على عكس ما كانت عليه غالبية السلاطين وزعماء القبائل.

وكان ثمة تساؤل يدور حول المكاسب التي يحققها اشتراك الجنوبيين في عضوية الجمعية التشريعية التي كان مجلس الحاكم العام قد ارتضى قيامها. وقد حسم مؤتمر جوبا الذي عقد في عام ١٩٤٧ الأمر بأن أوصى باشتراك الجنوبيين في عضوية المؤسسة والمساهمة في مداولاتها.

وقد أسقط في أيدي انجليز حكومة السودان وخاب فألهم بعد توقيع اتفاقية القاهرة في فبراير ١٩٥٢ وبعد جولة الصاغ صلاح سالم في الجنوب ونجاحه في جذب كثير من المثقفين بل وبعض السلاطين إلى جانب مصر ومنهم زعيم قبيلة المورو السلطان جامبو. وقد اكتسب صلاح سالم شهرة واسعة إبان رحلته تلك وشغل حيزاً واسعاً في الصحافة العالمية التي أطلق بعضها عليه وصف «الصاغ الراقص» إذ لم يكن يستحي أن يرقص مع فتيان وفتيات الجنوب ويشاركهم أفراحهم لاهياً ومداعباً.

وليس هنا، بالطبع، مجال التوسع في مناقشة قضية الجنوب وملاحقة أحداثها. وسنفعل ذلك إن أذن الله وشاء في الكتاب التالي لهذا السجل عند مناقشة مؤتمر الجنوب الذي دعت له حكومة اكتوبر في مارس ١٩٦٥.

ولكن قبل ذلك لا بد من إثبات رأي أحد عتاة رجال الإدارة البريطانيين عن أحداث الجنوب، وهو سير قاوين بل الذي سلفت الإشارة إليه والذي كان اخر من ذهب إلى غير رجعة، من كبار رجال السلك الإداري البريطانيين. يقول سير قاوين في (ظلال على الرمال): -

«إن مسئولية مأساة أحداث الجنوب تتقاسمها أطراف عدة هي إدارة الحكم الثنائي، والحكومة المصرية، والسودانيون الشماليون الذين كانوا على المسرح السياسي قبل أول مارس ١٩٥٤ وحكومة السودان التي آلت إليها مقاليد السلطة بعد ذلك».

ولعله قد صدق، مع تفاوت درجي في مدى المسئولية وفي ثقل الوزن الذي ينقض الظهر.

لقــاء السيديــن

(٢٥)

ولم يكد اسماعيل الأزهري يفيق من صدمة أحداث الجنوب ويتنفس الصعداء بعد نجاح حكومته في إتمام عمليات الجلاء، وينعم بالأمنة بعد توجس وقلق، ويخلد للنعاس بعد طول سهاد وأرق، حتى واجهه السيدان عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني بالتقائهما الذي وصفه محمد أحمد محجوب بأنه كان كارثة كبرى.

ولا زال البعض يعجب لصدور ذلك الوصف من المحجوب إذ لم نسمع منه طيلة حياته السياسية الحافلة كلمة تجرح السيد الميرغني الكبير أو تثير حفيظة بيته الكريم، والذي عرف بولائه للسيد عبد الرحمن وتقربه إلى أبنائه دون زلفى والذي كان يقول عن إمام الأنصار أنه يكفيه فخراً أنه ابن الرجل الأسطورة الذي قلّ أن يجود الزمان بمثله من حيث سمو حميته الدينية ورسوخ قاعدته الشعبية ومن حيث عبقريته العسكرية.

ويرد انصار التقاء السيدين أن المحجوب كان من المنتفعين بتقارب الرجلين إذ تقلد لأول مرة منصب وزير الخارجية المرموق بعد سقوط حكومة الأزهري (الذي كان أحد ثمار الالتقاء) ويشيرون إلى انضمام محجوب إلى عضوية حزب الأمة بعد أقل من ثلاثة أشهر من الاطاحة برئاسة أزهري للوزارة وهو الذي كان ينأى بنفسه عن النشاط الحزبي الضيق مكتفياً بوضعه كأمين عام للجبهة الاستقلالية.

ولعله قد فات على هؤلاء أن المحجوب إنما كان يشير إلى الآثار السلبية البعيدة لذلك اللقاء وإلى نتائجه غير المباشرة والتي أسهمت في محنة الديمقراطية في السودان والتي من مظاهرها أنه كان يكتب تلك السطور بعيداً عن بلاده منفياً.

وواقعة التقاء السيدين قصة جديرة بأن تروى. ونفسح المجال لمذكرات الدرديري محمد عثمان أحد مهندسي ذلك القاء:

وكانت السيادة البريطانية تعتمد في بقاء الحكم الاستعماري في السودان على التناقضات وفي مقدمتها الخلاف التقليدي بين طائفتي الختمية والأنصار وبين رئيسي هاتين الطائفتين وكانت لا تألو جهداً في إيقاد النار بينهما وإلهاب روح العداء وتوسيع الشقة.

وعندما خرج البريطانيون كانوا يظنون أنهم وضعوا قنبلة زمنية سرعان ما تنفجر، ذلك هو الخلاف الطائفي، الذي كانوا يعتقدون أنه عميق الجذور وأنه لا توجد قوة في هذا الوجود تستطيع استئصاله في زمن قصير.

غير أنني منذ أن أدركت الحياة العامة كان أمر هذا الخلاف يشغل خاطري.... لم أكن أقبل هذه الوضعية الجائرة التي يريد المستعمر ترسيخها، وكانت صلتي بالسيدين الجليلين دائماً تحثني وتشجعني على أن أحاول عمل شيء.

وكانت صلتي بالسيد علي صلة صداقة ومحبة في الله قامت على ابتغاء الخير والمصلحة للسودان واستمرت على هذا المنهاج وسوف تستمر ما دام في العمر بقية.

وكانت صلتي بالسيد عبد الرحمن المهدي طيب الله ثراه صلة قوية ربطها التاريخ يوم أن جعل جدي حاج خالد أول المناصرين للمهدي الباذلين أنفسهم ونفيسهم في سبيل الله والوطن ويوم كان والدي محمد عثمان خالد أحد زعماء الحركة المهدية وأمرائها وسفرائها وسياسييها العاملين.

وكان السيد عبد الرحمن المهدي يمحضني الثقة ويعتقد فيَّ الإخلاص.... وكنتُ أجد مثل ذلك بطبيعة الحال عند السيد علي الميرغني.

ومن هنا استطعت في الساعة المناسبة أن أنجح فأقرب الشقة بين السيدين... ووفقني الله إلى الجمع بينهما في ذلك اللقاء التاريخي العظيم الذي غيَّر إلى حد كبير من مجرى الحوادث في السودان ووجهها وجهة لم تكن في حسبان أكثر المراقبين دقة حتى قال بعض الساسة الانجليز الذين كانوا بالسودان لقد تحققت احدى المعجزات بالسودان بالتقاء السيدين.

جئت في احدى الليالي إلى السيد عبد الرحمن المهدي رحمه الله فقابلني السيد كعادته طلقاً مستبشراً ورحب بي ترحيباً حاراً... وكان معنا في المجلس السيد الصديق المهدي نجله الأكبر.

وقد بدأتُ حديثي مع السيد عبد الرحمن بالناحية التي أعلم يقيناً أنها تهزه من أعماقه وتفتح مغاليق قلبه، فذكرته بواجبنا جميعاً في صيانة الاستقلال بعد أن حصلنا

عليه بتضحيات وتوفيق من الله . . . وأن هذا الاستقلال لن يصان إلا بالوحدة القوية وأن هذه الوحدة لن تتم ويقدر لها البقاء والخلاف بين السيدين يشكل خطراً دائماً يستغله المستغلون. وأشرت إلى ما يؤمن به الانجليز من أنهم تركوا قنبلة زمنية تدمر السودان في الوقت المناسب وهي هذا الخلاف.

واستمع إليّ عبد الرحمن بكل جوارحه وقال في عبارات منقوشة الآن في سويداء قلبي بأصابع من نور أني لا أمانع في هذا اللقاء بل هو أمنية طالما تاقت إليها نفسي ولكنها أمنية عسيرة التحقيق لأن تحقيقها يجب أن يكون من طرفين لا من طرف واحد وإذا قبلتُ فمن لي بأن يقبل الطرف الآخر.

قلت إني سأتكلم مع الطرف الآخر في هذا الشأن للحصول على موافقته وأملي قوي في الله الذي يريد بهذه البلاد خيراً.

وأسرعت فتحدثت إلى السيد علي الميرغني في الموضوع ولم أحتج إلى كلام كثير لإقناعه فقد كانت الضرورات الوطنية أقوى من أن تخفى عليه. وفي الحال حدد ميعاداً كان اليوم التالي مباشرة لاستقبال السيد عبد الرحمن في منزله بحلة خوجلي ولم يطلع أحد على ميعاد تلك المقابلة أو على ما سبقها من مقدمات ولم يكد يتقابل الزعيمان الجليلان حتى تركتهما منفردين فترة. . . . ولا يعرف إلا الله حتى الآن ما دار بينهما.

ولكن هذا الاجتماع العاجل أسفر عن اتفاق تام سجل في بيان أذيع للناس. وقد استلمته بيدي من أيديهما فور كتابته وتوقيعه.

وكان البيان مقتضباً: ـ

«الآن وقد شاء الله، فتحقق الأمل العظيم الذي ظلت تنشده البلاد منذ آن، فالتقينا وتصافينا ابتغاء مرضاة الله والوطن».

يسرنا أن نعلن عزمنا على الوقوف متكاتفين في كل ما يعود على الأمة السودانية الكريمة بالخير والسعادة والحرية والسيادة الكاملة.

إننا إذ نحرص على أن تجتاز البلاد هذه المرحلة الدقيقة بطمأنينة وسلام إلى مصيرها العظيم المأمول في سبيل خدمة وطنهم العزيز وتحقيق أمانيه الكبرى حتى يتوفر الاستقرار والطمأنينة الضروريتان في هذا الظرف العصيب.

ونرجو أن يتهيأ بذلك الجو الملائم لتعاون جميع أحبابنا ومؤيدينا على البر

والتقوى والخير العام.

كما نأمل أن يمكن التقاء جميع الأحزاب في الحال على قيام حكومة قومية تكون صمام الأمان لكل ذلك: ونستطيع إنقاذ البلاد من كل خطر متوقع.

والله المستعان والموفق لما فيه الخير والصواب

١٩٥٥/١٢/٣

علي الميرغني ـ عبد الرحمن المهدي

ولعل أدق ما كتب عن وصف ذلك اللقاء وذيوله المباشرة ما جاء في أحد أعداد صحيفة الأيام بعد أكثر من عقدين من الزمان من حدوثه بقلم الأستاذ أحمد محمد شاموق:

كان صباح أول ديسمبر ١٩٥٥ معتدلاً بعض الشيء بعد موجة البرد النسبية التي مرت في الأيام السابقة.

ومن المصادفات الجميلة أن ذلك الاعتدال في الطقس صاحبته موجة من الاعتدال والتفاؤل في الجو السياسي تترجمت في قمتها في اجتماع السيدين: السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي.

كان هذا الخبر الكبير عنوان الصحف الرئيسي ذلك الصباح صحيفة الأيام مثلاً كان عنوانها الكبير: قصة لقاء السيدين ـ الاجتماع الأول بعد ٩ سنوات استمر أربعين دقيقة، وهو عنوان بقدر ما هو مثير فقد كان دقيقاً وشاملاً.

لقد كان الاجتماع مهماً ومفيداً جداً إذ يسر كثيراً من العقبات التي كانت تعترض سبيل الاستقلال لكنه في الجانب الآخر كان يحمل نذر شر للحزب الوطني الاتحادي الذي كان يتصارع فيه تياران: تيار الختمية وتيار غير الختمية، التيار الاتحادي والتيار الاستقلالي. ولكن أصح تفريق بين التيارين يميل إليه المراقبون هو أولاً أنهما ليسا تيارين بل جناحان: جناح الأشقاء وجناح غير الأشقاء.

وعندما سألت أحد الصحف السيد اسماعيل الأزهري رئيس الوزراء إن كان لديه تعليق على الاجتماع أجاب في اقتضاب أنه كان يعلم به قبل حدوثه. ولم يشأ أن يزيد على ذلك.

ولكن في الواقع لقد أحدث اجتماع السيدين (هكذا كان يختصر يومها) إزعاجاً شديداً للحكومة ولقادة الحزب الوطني الاتحادي. فعقد مجلس الوزراء اجتماعاً

خاصاً ظهر الخميس (١ ديسمبر) ناقش فيه الاحتمالات السياسية المترتبة على لقاء السيدين.

ونذكر هنا أن مجلس الوزراء كان يتكون من تحالف اتحادي جنوبي، تسعة من وزرائه من الاتحاديين وثلاثة من الجنوبيين إلا أنه في منتصف عام ١٩٥٥ استقال ثلاثة من الوزراء الاتحاديين أو فصلهم الأزهري، هم محمد نور الدين وميرغني حمزه وأمين السيد.

سبق اجتماع مجلس الوزراء مشاورات عديدة ومكثفة بين قادة الحزب وعدد من نوابه استعرضوا فيها الموقف بصورة عامة. وفي ختام الاجتماع رأت قيادة الحزب أن الموقف لم ينجل تماماً بعد، وأن النتائج المترتبة على هذا الاجتماع واجتماع اليوم التالي (الأحد ٢ ديسمبر) لم تتقرر بعد. ولذلك رؤي أن يتأجل اجتماع الهيئة البرلمانية الذي كان مقرراً عقده ليل ٣٠ نوفمبر.

هذه كانت التفاعلات داخل الحزب الوطني الاتحادي كانت هنالك تفاعلات أخرى أو ردات فعل داخل دوائر الأحزاب المؤتلفة إذ تلقت أنباء اجتماع القمة باغتباط واضح باعتبارها انتصاراً لوجهة نظرهم الداعية للحكومة القومية.

والأحزاب المؤتلفة كانت تضم كل التجمعات السياسية في الساحة السودانية باستثناء الحزب الوطني الاتحادي. وهي الجبهة المتحدة التي رفعت شعار الحكومة القومية وتجمعت تحته بحجة إيجاد حكومة كل السودان لمواجهة قضايا الاستقلال صفاً واحداً، هذه الأحزاب هي حزب الأمة، حزب الاستقلال الجمهوري حزب الأحرار الجنوبي، الجبهة الاتحادية، الحزب الجمهوري الاشتراكي والجبهة المعادية للإستعمار.

أما الحزب الوطني فقد ظل يراقب تطور فكرة الحكومة القومية بحذر وإن كان معظم قادته بدأوا يقاومون الفكرة عن طريق التصريحات الفردية فالحزب يشكل الحكومة بالطريقة التي يريد وله الأغلبية الصوتية داخل البرلمان... وتلك كانت لعبة الديمقراطية.

ولكن الذي أزعج قادة الحزب الوطني الاتحادي أن مقابلة السيدين ظلت سراً مغلقاً بالنسبة لهم فهم لم يعلموا بها إلا قبيل موعد الاجتماع وسمعوا بها لأول مرة من آل المهدي في تسرب مقصود للسر. ثم أكد آل المهدي للأزهري فيما بعد أن المحادثات لم تصل إلى شاطوء السياسة بعد. وعندما تصل يصبح لا مناص من إشراك السياسيين فيها.

ورغم هذا التطمين فقد ظل السؤال الهاجس يرن في أذن الأزهري ورجاله إلى أي حد ستظل تلك المحادثات طائفية وإلى أي مدى ستصبح سياسية؟

خارج نطاق السياسة كانت تفاعلات قضايا تمرد الجنوب تحدث صدى عالياً في الصحف ففي عصر الخميس (١ ديسمبر) أصدر القاضي عثمان الطيب قاضي المديريات الجنوبية حكماً بالسجن ٥ سنوات على عضو مجلس النواب الياكوزي بعد إدانته تحت المادة ٩٧ من قانون العقوبات لإثارة حرب ضد الحكومة القائمة، كذلك أصدرت محكمة كبرى برئاسة القاضي عبد الحليم الطاهر حكماً على سبعة متهمين من أعضاء حزب الأحرار الجنوبي وقد دافع عن المتهمين الأستاذ أحمد سليمان المحامي ومن بين المدانين اتون اتيليو سكرتير حزب الأحرار الجنوبي في أعالي النيل وكان نصيبه خمس سنوات سجناً. وأعلن في خبر ثالث أن اللواء أحمد باشا محمد القائد العام للجيش سيسافر إلى جوبا يوم الاثنين التالي (٥ ديسمبر) حاملاً معه التصديق على الأحكام التي صدرت على الدفعة الأولى من المتمردين. ورابع الأخبار عن تمرد الجنوب عن التحقيق الذي أجرته «لجنة التحقيق الادارية» مع سرسيو ايرو الذي كان يومها عضواً في لجنة الحاكم العام منذ أبريل ١٩٥٤.

وفي صفحة الأيام الداخلية تحقيق عن الجنوب والتمرد كتبه الأستاذ محمد ميرغني.

وظلت لقاءات القمة بين السيدين تثير جدلاً واهتماماً في المسرح السياسي وفي الصحافة طوال ذلك الاسبوع فبينما كانت صحف ٢ ديسمبر ما زالت تتحدث عن زيارة ٣٠ نوفمبر التي قام بها السيد عبد الرحمن المهدي للسيد علي الميرغني ظهرت صحف ٣ ديسمبر وهي تتابع الزيارة الثانية التي رد بها السيد علي الميرغني زيارة السيد عبد الرحمن المهدي.

إذن فقد تم اللقاء الثاني خلال اسبوع واحد بين السيدين بسراي السيد عبد الرحمن بالخرطوم. وقيل يومها أن تلك كانت أول مرة يزور فيها السيد علي آل المهدي في دارهم.

لم تتسرب معلومات كثيرة من داخل الاجتماع وكل ما انعكس في الصحف هو كلام من خارج الاجتماع. وخلا الاجتماع من رجال السياسة إذ لم يحضره إلا كبار رجال البيتين والطائفتين وعلى رأس رجال الأنصار السيد الصديق المهدي والسيد عبدالله الفاضل وعلى رأس الختمية السيدان محمد عثمان والخليفة سوار الذهب

والتكهن الوحيد عكسته صحيفة الأيام مأخوذة من تقسيمات زمن الاجتماع فقد جلس السيد علي ومرافقوه إلى آل المهدي في الصالون الكبير بسراي المهدي لفترة قصيرة ثم طلب الزعيمان أن يختليا لبعضهما فترة من الزمن فدلفا إلى حجرة داخلية لم يمكثا فيها إلا نحواً من ربع ساعة تكهن فيها مندوب الأيام بأن الاجتماع كان لتبادل عبارات المجاملة والشكر والاتفاق على وحدة الصف قبل أن يغادر الختمية الدار في حفاوة مضيفهم كما دخلوها في حفاوتهم.

وقد طلب الصحفيون من الزعيمين أن تؤخذ لهما صورة معاً فقال سيادة الميرغني انه اعترض على الصورة الرسمية في منزله وهو يعترض عليها هنا حتى لا يفرق بين الدارين. ولما علم أن الصورة للصحافة قال ان الصحفيين يأخذون صورهم بلا استئذان فاعتبر مصور الأيام أن ذلك إذن من سيادته فالتقط لهما الصورة ونشرتها الصحيفة في صفحتها الأولى.

والواقع أن الصحيفة لم تكن دقيقة تماماً إذ بعد ثلاثة أيام نشرت قصة الصورة، فذكرت رواية أخرى للقصة نسبت مصدر الحوار والاذن بالتقاط الصورة للسيد عبد الرحمن.

بعد نهاية الاجتماع تم الاتفاق على إصدار بيان مساء اليوم التالي يوضح الغرض من اللقاء. وتقرر أن يجتمع السيد الصديق المهدي والسيد الدرديري محمد عثمان على مائدة الافطار صباح اليوم التالي لوضع صياغة البيان الذي سيعرض قبل إعلانه على السيدين.

في مساء السبت (٣ ديسمبر) صدر بيان السيدين. كان قصيراً لم تتعد كلماته الـ ١٢٩ واشتمل على أربع فقرات رئيسية أشار في البدء إلى عزم السيدين على الوقوف متكاتفين في كل ما يعود على الأمة السودانية بالخير والسعادة والحرية والسيادة الكاملة.

وأكد السيدان حرصهما على أن تجتاز البلاد هذه المرحلة الدقيقة بطمأنينة وسلام ثم أهابا بالمواطنين جميعاً أن ينسوا ذواتهم في سبيل خدمة وطنهم حتى يتوفر الاستقرار والطمأنينة الضروريان في هذا الظرف العصيب. ويرجوان أن يتهيأ بذلك الجو الملائم لتعاون جميع الأحباب والمريدين على البر والتقوى والخير العام.

ثم وجها ـ في الختام ـ ضرورة قيام حكومة قومية تكون صمام الأمان لكل ذلك وتستطيع إنقاذ البلاد من كل خطر متوقع.

في المساء انتهزت الأحزاب المؤتلفة فرصة لقاء السيدين فأقاموا ليلة سياسية عن ذلك اللقاء وعن الحكومة القومية وتحدث فيها الأساتذة محمد أحمد محجوب، ميرغني حمزه محمد نور الدين، أمين التوم وستانسلاوس عبدالله بيساما.

من خطوات التحرك نحو الاستقلال وقعت الحكومتان البريطانية والمصرية اتفاقاً بشأن إجراءات تقرير المصير في السودان لقد اتفقت الدولتان على تعديل الاتفاق الذي عقد بينهما في ١٢ فبراير ١٩٥٣ بحيث يتم تقرير المصير عن طريق الاستفتاء الشعبي بدلاً من تقريره بواسطة الجمعية التأسيسية وذلك استجابة لرغبة الشعب السوداني (كما عللت الدولتان).

والواقع أن التحرك السياسي في السودان كان قد تقدم كثيراً في هذه الآونة. إذ تعدى فكرة الوصول إلى الاستقلال عن طريق الجمعية التأسيسية أو عن طريق الاستفتاء العام.... وبدأ استكشاف الطريق الأيسر والأسلم والأسرع وهو إعلان الاستقلال من داخل البرلمان القائم وذلك لأن قيام استفتاء أو انتخابات جديدة لجمعية تأسيسية عملية مرهقة للسودان ومكلفة وقد تكون الظروف غير ملائمة لها في بعض المناطق كالجنوب الذي خرج لتوه مما يشبه حرباً أهلية محدودة.

وبالطبع كان للجبهة المعادية للاستعمار رأيها حول ذلك اللقاء. فقد أصدرنا بياناً في الثالث عشر من أكتوبر رحبنا فيه «بالمساعي الجارية اليوم بين طائفتي الأنصار والختمية وبين السيدين الجليلين السيد علي الميرغني والسيد عبد الرحمن المهدي» وانها «قد وجدت صدى حسناً في نفوس المواطنين...» وقلنا «اننا نحترم العقائد الطائفية والدينية في بلادنا ولا نريد أن تقوم جفوة بين المنتمين للطوائف أو احتكاك بينهم ونستنكر تلك الجفوة وذلك الاحتكاك. وفي نفس الوقت لا نريد أن تخرج الطوائف عن نطاق شعائرها الدينية إلى تكتلات سياسية تقف مناهضة لبعضها كما حدث في الانتخابات الماضية.

لا يسعنا في هذا المجال إلا أن نرحب بالاتجاه الذي سارت فيه مساعي الوفاق بين السيدين الجليلين، والذي يريد أن يحتفظ للسيدين الجليلين بمكانتهما الدينية ويبعد الطائفتين عن المعترك السياسي بصورة نهائية ويعطي مطلق الحرية لاتباعهما في العمل السياسي.....».

وقد كان ذلك اللقاء انتصاراً للسيد عبد الرحمن الذي كان يسعى له دون جدوى ومن منتصف الأربعينات وخاصة من قبل زيارته لندن لمقابلة رئيس وزرائها

والتحدث معه حول المفاوضات التي كانت جارية بين مصر وبريطانيا. وقد عمق التقاء السيدين من هوة الخلاف بين أزهري والختمية وأدى من ثم إلى زعزعة حكومة الاتحاديين وإلى إجبار الرئيس أزهري إلى تعديل وزراته بعد ذلك بأقل من شهرين وإدخال ثلة من رجال السيدين إلى رحابها ثم إلى الاطاحة به وبحكومته الائتلافية في يوليو من عام ١٩٥٦ م.

واقبلنا على مصر

بعد

أن اقبلت على موسكو

(٢٦)

وظللنا نحمّل مصر جانباً من مسئولية تفجير الموقف في الجنوب ـ واقتحمنا محراب الصدق وزججنا باسم صلاح سالم وقلنا إن من أسباب تأزم الحال تصرفاته أثناء رحلته للجنوب والتي اتسمت بالطيش والنزق. ولم نرحمه حتى بعد إعفائه من مسئولياته في كافة مرافق الدولة والثورة المصرية. وقد أشرنا إلى محنته شامتين في عدد الميدان الصادر في أول سبتمبر من عام ١٩٥٥ م وقلنا عنه.

(. . . . . ومهما كانت الأسباب التي من أجلها أُبعد صلاح سالم فإن رأينا حول الموقف من مصر وفي السودان هو نفس رأينا يوم كان صلاح يملأ الدنيا ضجيجاً ويوم كان يفسد الضمائر لهدم استقلال الوطن».

إننا ما زلنا نعتقد أن النظام القائم في مصر هو حكم دكتاتوري يخنق أنفاس شقيقنا الشعب المصري ويمنع تطوره الديمقراطي نحو حياة أفضل).

وفجأة أذاعت وكالات الأنباء خبر كسر مصر لقيد شراء السلاح من المعسكر الغربي واتجاهها نحو المعسكر الشرقي كمورد للسلاح بديل. وسارعت الميدان بنشر الخبر بخط واضح في الصفحة الأولى من عددها الثالث عشر بعد المائة الصادر في الخميس التاسع والعشرين من سبتمبر، ونشرت طرفاً من خطاب كان قد ألقاه عبد الناصر قبل ذلك بيومين، جاء فيه:

(ساومتنا فرنسا واشترطت أن نسكت عن مذابح شمال أفريقيا لتمدنا بالسلاح واشترطت أمريكا لتزويدنا بالسلاح أن نوقع معها ميثاق أمن متبادل وأن ندخل في حلف من الأحلاف ولكننا أصررنا على أن يكون تسليحنا بلا قيد حتى جاء رد تشيكوسلوفاكيا بأنها مستعدة لأن تمدنا بحاجتنا من الأسلحة التي نريدها على أساس تجاري بحت قبلنا في الحال).

وأقبلنا نحن بدورنا على عبد الناصر في الحال. وكنا قبلها ومذ تفجير الثورة المصرية صيف ١٩٥٢ م قد بادرْنا، كما سبق وأن ذكرنا، انطلاقاً من مواقع عدائنا لكل ما نظن أنه امريكي، إلى إدانة ثورة يوليو وإعلان الحرب الكلامية ضدها وتطور الأمر بنا إلى التشكيك في محاولات الفتية المصريين مدّ جسور الثقة مع أحزاب السودان وطوائفه إلى تكثيف الحملة الدعائية ضد مجهودات صلاح سالم لإصلاح ذات البين بين مصر والسودان وإلى الطعن في سعي الرئيس اللواء محمد نجيب لتوحيد السودانيين عند مطلب واحد يحقق الجلاء عن البلاد. وبلغ بنا الأمر أن رفضنا قبول اتفاقية ١٩٥٣ التي سلمت بحق السودانيين في تقرير مصيرهم. فكان أن انعزلنا عن سائر تنظيمات البلاد السياسية. وأدت بنا ادانتنا لثورة يوليو العسكرية وبغضنا لعبد الناصر وصحبه أن انسلخنا من جبهة الكفاح وانضممنا إلى الجبهة الاستقلالية التي كانت تتمتع بتأييد الإدارة البريطانية في البلاد وتنعم برضائها. وقد كان للدعاية السوفيتية التي تخوض معارك الحرب الباردة ضد امريكا وحلفائها ولتوجيهات الحزب الشيوعي البريطاني الذي كان ولا زال يلهث مثل كلب الصيد وراء الروس أثرهما في إذكاء نار العداء بيننا وبين اشقائنا قادة مصر. وكانت صحيفة الميدان التي تنطق منذ ذلك الوقت باسم الحزب الشيوعي السوداني المنبر الرئيسي الذي تنطلق منه حملة عدائنا ضدهم. وكنا على يقين وقتها أنه ما من انقلاب عسكري في بلاد آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية إلا هو خلق أمريكي وان كل الانقلابات السائدة وقتئذ إن هي إلا مسخ تديره وكالة المخابرات الامريكية. وكان ظننا أن ذلك هو موقف الرفاق السوفيت وبقية دول المعسكر الشرقي لا تبديل فيه ولا تحويل.

وأعلنت بعض تفاصيل صفقة السلاح مع براغ... وضغط على الزر وانقشعت سحابة الصيف من سماء العلاقات الروسية المصرية وتبع ذلك تحول مفاجيء في موقف الأحزاب الشيوعية في المنطقة العربية وفي أوربا الغربية ووجدنا أنفسنا نسبح بحمد فتية مصر وثورة مصر، وخلعنا ثوب العداء كما يخلع الثعبان جلده البالي ولا تبالي وبدأنا ندافع عن تنظيمات الضباط في بلاد العالم الثالث ونقول انها احتياطي ثوري. وشيئاً فشيئاً ارتقينا بها في سلم المجد، الذي كنا نزعم أن احتلال قمته وقفٌ علينا وحدناه وفسحنا لها المجال بعد أن أسبغنا عليها وصف طلائع البعث.

وبادرنا بإرسال برقية عاجلة لجمال عبد الناصر بتوقيع عبد الرحمن عبد الرحيم الوسيلة، أمين عام الجبهة المعادية للاستعمار، جاء فيها:

(نيابة عن الجبهة المعادية للاستعمار احيي موقفكم الوطني ضد حلف العراق ـ

ملاحظة مهمة

هـذه الـصفـحـة والـصـفـحـات بـالأرقـام الـتـالـيـة مـن كتاب (ومشيناها خطى) الجزء الثاني مفقودة من النسخة الأصلية التي صور منها الكتا ب:

أرقام الصفحا ت:

(٢٧٣)(٢٧٦)(٢٧٧)(٢٨٠)(٢٨١)(٢٨٤)(٢٨٥)

فنرجو شاكرين لكم ممن تتوفر عنده نسخة من الكتاب أن يصور لنا الصفحات المذكورة (ولو بجهاز الجوال) ويرسلها لنا على البريدالإلكتروني :

MUSTORAT@GMAIL.COM

أو على الخاص في صفحة الفيسبو ك:

https://facebook.com/MUSTORAT/

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

مسطو رات

وقد كشف الكاتب المصري الكبير، محمد حسنين هيكل في كتابه (عبد الناصر والعالم) ما خفي من أمرها.

يقول الصحفي الأديب الأريب:

(جاءت نقطة التحول الثانية في شئون الشرق الأوسط في فبراير ١٩٥٥ عندما أغار الاسرائيليون على معسكر الجيش المصري في غزه وقتلوا ٣٨ جندياً مصرياً... حدث ذلك في زمن من أزمنة الانشقاق في العالم العربي.... كان النظام العراقي قد انضم إلى حلف بغداد، وكان الرئيس عبد الناصر معارضاً للحلف بشدة، مؤمناً بأنه محاولة تقودها بريطانيا لاجتذاب الدول العربية الأخرى وعزل مصر.... وهكذا تعرض الرئيس عبد الناصر إلى ضغط شديد عندما ضرب الاسرائيليون ضربتهم في غزه. ولم يلق سوى تأييد ضئيل من الدول العربية الأخرى. وكان حلف بغداد يهدده... وكان قلقاً من مكائد وكالة المخابرات المركزية الامريكية. وكان عليه أن يحصل على السلاح من مكان ما، وأن يجهز جيشه لمواجهة التهديد الذي يشكله بن جوريون.

حاول عبد الناصر شراء أسلحة ولى زمانها من مخلفات الحرب العالمية الثانية من بلجيكا.. وحصل على قطع قليلة من السلاح من إيطاليا. وجرَّب السويد وسويسرا واسبانيا وحاول حمل البريطانيين على الإفراج عن ٨٠ دبابة سنتوريون كانت الحكومة المصرية تعاقدت على شرائها قبل الثورة وسددت ثمنها فأرسل البريطانيون ١٦ وقالوا انهم سيسلمون الباقي بشرط أن توقف مصر حملاتها على حلف بغداد وفي الوقت ذاته بدأت المخابرات المصرية تحصل على معلومات بشأن مشتريات اسرائيل من الأسلحة من فرنسا وهي المشتريات التي بدأت عام ١٩٥٤.

وغالباً ما كان يتردد أن الفرنسيين اعطوا اسرائيل الأسلحة بسبب تأييد مصر للثورة في شمال افريقيا....

ولذلك كان من الحيوي، بالنسبة إلى الرئيس عبد الناصر، أن يحصل على السلاح من مكان ما..... من أي مكان.

وكان أن قرر عبد الناصر أن يشترك في مؤتمر باندونج وتوجه إلى هناك بصحبة نهرو رئيس وزراء الهند. وفي رانجون عاصمة بورما انضم إليهما شوين لاي وزير خارجية الصين الشعبية وقتذاك. وقام نهرو بتعريف عبد الناصر إلى شوين لاي. وأعجب الزعيمان ببعضهما البعض على الفور، وطلب شوين لاي مقابلة عبد الناصر

في أصيل ذلك اليوم.

ويواصل هيكل سرد قصة الصفقة:

وكان شوين لاي في انتظار عبد الناصر هناك وهو يدخن السيجارة تلو الأخرى وقد بدا جامد الملامح في سترته ذات الياقة العالية.

وتحدثنا أولاً عن مؤتمر باندونج، وتحدث شو عن الحالة في الهند الصينية وعن علاقات الصين بالولايات المتحدة. وتحدث الرئيس عبد الناصر عن الشرق الأوسط. ثم بحثا في قطاعات التعاون الممكن بين بلديهما وقال شوين لاي مبرهناً لعبد الناصر عن الإمكانيات العظمى للأسواق الصينية، إن الصين تستطيع أن تستهلك كل القطن الذي تنتجه مصر بمجرد أن تطلب إلى كل صيني تطويل سترته خمس سنتمترات. ورد عليه الرئيس عبد الناصر بأن الحصول على الأسلحة هو من الميادين التي يرغب حقاً في التعاون فيه. توجه عبد الناصر بسؤال مباشر إلى شوين لاي يستفسر منه إذا كان يعتقد أن الاتحاد السوفيتي على استعداد أن يبيع السلاح إلى مصر.

كانت هذه أول فاتحة استهلالية لصفقة الأسلحة ووعد شوين لاي بأن يسأل الرئيس الروسي، وأضاف أنه يعرف أن عندهم فكرة رفيعة حسنة عن الحكومة المصرية. وكان الموقف قد تغير. ذلك أن كلاًّ من الاتحاد السوفيتي والصين كانا في البداية شديدا الارتياب في الزعماء الثوريين المصريين وخاصة الاتحاد السوفيتي، الذي حمل عليهم بعنف ناعتاً إياهم بأنهم حفنة من الفاشيين الذين يحاولون خنق حرية الجماهير الشعبية. لكن الموقف الروسي تعدل بسبب معارضة عبد الناصر للامبريالية ولحلف بغداد الموجه ضد الاتحاد السوفيتي.

واستدرك شوين لاي محذراً من أنه إذا وافق الروس على بيع الأسلحة إلى مصر فإن مواقفهم ستخلق لمصر كثيراً من التعقيدات مع الدول الغربية.

ورد عبد الناصر بأنه مستعد لمواجهة التعقيدات لأن السبيل الوحيد الذي بقي مفتوحاً أمامه كان الحصول على السلاح من الاتحاد السوفيتي وأشار إلى أنه كان، بعد الثورة، قد خفض ميزانية الجيش واستخدم السبعين مليون دولار التي صادرها من فاروق لبناء المستشفيات والمدارس والطرقات واستدرك قائلاً: (إننا لا نستطيع أن ندافع عن انفسنا بالمستشفيات أو المدارس.. فكل ما نفعله هو أننا نهيئها للاسرائيليين كي يحتلوها).

ونفذ شو ما وعد به وبعث بعد عودة عبد الناصر من باندونج رسالة قال فيها إن

ملاحظة مهمة

هـذه الـصـفـحـة والـصـفـحـات بـالأرقـام الـتـالـيـة مـن كـتـاب (ومشيناها خطى) الجزء الثاني مفقودة من النسخة الأصلية التي صور منها الكتا ب:

أرقام الصفحا ت:

(٢٧٣)(٢٧٦)(٢٧٧)(٢٨٠)(٢٨١)(٢٨٤)(٢٨٥)

فنرجو شاكرين لكم ممن تتوفر عنده نسخة من الكتاب أن يصور لنا الصفحات المذكورة (ولو بجهاز الجوال) ويرسلها لنا على البريدالإلكتروني :

MUSTORAT@GMAIL.COM

أو على الخاص في صفحة الفيسبو ك:

https://facebook.com/MUSTORAT/

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

مسطو رات

ورفرف العلم خفَّاقًا

(٢٧)

واقتربت فترة الحكم الذاتي من النهاية وكانت اتفاقية القاهرة قد حددتها بثلاث سنوات، وارتفعت درجة حرارة النشاط السياسي، وكنا قد اصدرنا في الأسبوع الأول من سبتمبر ١٩٥٥ بياناً باسم الجبهة المعادية للاستعمار قلنا فيه: إن ميثاق الجبهة الاستقلالية لا ينفذ جدّياً من كل الأحزاب المشتركة فيها. وركزنا على نقد حزب الأمة الذي قلنا إن أفعاله تتنافى مع أقواله وأشرنا إلى موقفه من الأحلاف العسكرية وقلنا ان (موقفه من هذه القضية الأساسية موقف ينطوي على عدم الجدية في النضال ضد الأحلاف، فبينما يصرح قادة الحزب بمعارضتهم لفظياً نجد أنهم عملياً لا تنطبق أعمالهم على أقوالهم. إن المثل الحي لهذا التناقض هو مثل اللجنة الدولية التي اقترح فيها حزب الأمة الباكستان المرتبطة بالأحلاف وعارض عضوية الهند التي تعتبر من أصلب المناضلين ضد الأحلاف).

كما هاجمنا موقف حزب الأمة من موضوع إطلاق الحريات العامة وقلنا ان حاله في هذا الصدد يتماثل مع موقفه من الأحلاف العسكرية، أفعال تتعارض مع الأقوال وقلنا انه قد (خرق بشكل واضح الاتفاق الذي تم في اجتماع الجبهة الاستقلالية بمعارضة تأجيل البرلمان قبل النظر في الاقتراح المقدم لتعديل القوانين المقيدة للحريات). وخلصنا إلى القول بأن تنظيم الجبهة الاستقلالية (لم يعد أمراً ذا جدوى لتحقيق ميثاق الاستقلال النظيف فحسب بل يصبح هذا التنظيم عائقاً في سبيل الوصول إلى هذا الهدف. وإزاء كل هذه الحقائق فإن الجبهة المعادية للاستعمار ترى ضرورة انسحابها من تنظيم الجبهة الاستقلالية. وتؤكد الجبهة المعادية للاستعمار أنها حزب يناضل ضد التفرق الطائفي ولا يفضل طائفة على أخرى بل سيظل مكافحاً في سبيل توحيد الشعب ورأب الانقسام وفي سبيل توحيد شعبنا من أجل مطالبه الأساسية. إن حزب الجبهة المعادية للاستعمار يرفع مع جميع

ملاحظة مهمة

هـذه الـصـفـحـة والـصـفـحـات بـالأرقـام الـتـالـيـة مـن كـتـاب (ومشيناها خطى) الجزء الثاني مفقودة من النسخة الأصلية التي صور منها الكتا ب:

أرقام الصفحا ت:

(٢٧٣)(٢٧٦)(٢٧٧)(٢٨٠)(٢٨١)(٢٨٤)(٢٨٥)

فنرجو شاكرين لكم ممن تتوفر عنده نسخة من الكتاب أن يصور لنا الصفحات المذكورة (ولو بجهاز الجوال) ويرسلها لنا على البريدالإلكتروني :

MUSTORAT@GMAIL.COM

أو على الخاص في صفحة الفيسبو ك:

https://facebook.com/MUSTORAT/

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

مسطو رات

ملاحظة مهمة

هـذه الـصـفـحـة والـصـفـحـات بـالأرقـام الـتـالـيـة مـن كـتـاب (ومشيناها خطى) الجزء الثاني مفقودة من النسخة الأصلية التي صور منها الكتا ب:

أرقام الصفحا ت:

(٢٧٣)(٢٧٦)(٢٧٧)(٢٨٠)(٢٨١)(٢٨٤)(٢٨٥)

فنرجو شاكرين لكم ممن تتوفر عنده نسخة من الكتاب أن يصور لنا الصفحات المذكورة (ولو بجهاز الجوال) ويرسلها لنا على البريدالإلكتروني :

MUSTORAT@GMAIL.COM

أو على الخاص في صفحة الفيسبو ك:

/https://facebook.com/MUSTORAT

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

مسطو رات

نفسه ولا بد أن يمارسه مباشرة. وأن ممارسة هذا الحق عن طريق البرلمان الحالي أو الجمعية التأسيسية لا يمثل حقيقة رأي الشعب...) وكذلك أصـدرت الميدان في عدد السبت ٢٩ من اكتوبر تصريحاً مماثلاً للمرحوم قاسم أمين زعيم الحزب. وجاء في كلمة الميدان ما يلي:

(لقد قابل الشعب بفتور عظيم الدعوة لإعلان الاستقلال من داخل البرلمان القائم...) وفي الاثنين ١٠/٣١ وبالخط العريض (اتساع حركة الشعب من أجل الاستفتاء والجمعية التأسيسية: توحيد الأمة ضرورة عاجلة لاحباط المؤامرة الاستعمارية) وفي ٣/١١/ كان العنوان الرئيسي للصفحة الأولى من الميدان التساؤل الثاني (هل يلجأ الاستعمار للوسائل الدموية لإلغاء تقرير المصير بعد فشل التضليل).

ولم يأبه أزهري وصحبه لموقفنا الذي وصفه بأنه (مجرد ضجة في فنجان) وأن دعوتنا للاستفتاء كرغوة الصابون سرعان ما تتلاشى، وكفقاقيع الهواء سرعان ما تنجلي.

وكان البعض الذين لم يكونوا في مثل تحضّر الرجل وأدبه يقولون عنا (الكلاب تنبح والذئاب تعوي والقافلة تسير).

وانجز أزهري وعده، وأوعز بدعوة البرلمان للانعقاد في العاشر من صباح الاثنين الأغر التاسع عشر من ديسمبر ١٩٥٥ وتقرر بالإجماع أن توقف الإجراءات إذا لم يفرغ المجلس من الأعمال المعروضة عليه عند الساعة الواحدة من بعد الظهر. كما أجيز بالإجماع أيضاً:

(أنه من رأي هذا المجلس أن مطالب الأعضاء الجنوبيين لحكومة فدرالية للمديريات الجنوبية الثلاث ستعطي الاعتبار الكافي بواسطة الجمعية التأسيسية. وقد تقدم به السيد ميرغني حسين زاكي الدين.

ثم تلاه السيد عبد الرحمن محمد ابراهيم دبسكه الذي طلب إرسال خطاب إلى معالي الحاكم العام بالنص التالي:

نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعاً نعلن باسم شعب السودان أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ونرجو من معاليكم أن تطلبوا من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بهذا الاعلان فوراً. وقد أجيز بالاجماع.

ثم قرأ السيد حسن جبريل سليمان:

بما أنه يترتب على الاعتراف باستقلال السودان قيام رأس دولة سوداني فإنه من رأي هذا المجلس أن ينتخب البرلمان لجنة من خمسة سودانيين لتمارس سلطات رأس الدولة بمقتضى أحكام دستور مؤقت يقره البرلمان الحالي حتى يتم انتخاب رأس الدولة بمقتضى أحكام دستور السودان النهائي. كما أنه من رأي هذا المجلس أن تكون الرئاسة في اللجنة دورية في كل شهر وأن تضع اللجنة لائحة لتنظيم أعمالها.

وقد أجيز الرأي أيضاً بالإجماع.

ونهض من بعده السيد محي الدين الحاج محمد ليقترح: إن من رأي هذا المجلس أن تقوم جمعية تأسيسية منتخبة لوضع وإقرار الدستور البرلماني للسودان وقانون الانتخاب للبرلمان السوداني المقبل. ونال الرأي الموافقة الاجماعية.

وأبرق سكرتير الجبهة المعادية للاستعمار عبد الرحمن عبد الرحيم الوسيلة لجمال عبد الناصر:

اسمحوا لنا أن نؤكد للشعب المصري ولكم اعترافنا بالمساندة العظمى التي قدمتموها لشعبنا. لقد كان لنضال الشعب المصري الزاخر بالتضحيات وارتباطنا معه في الكفاح المشترك أعظم الأثر فيما حققناه من انتصارات. ان على شعبنا في المستقبل أيضاً توثيق روابط الكفاح المشترك وبناء علاقات صداقة دائمة فذلك هو الطريق الأكيد لحماية استقلالهما وسيادتهما ولتأسيس مراكز تساعد جميع الشعوب الافريقية على التحرر من الاستعمار.

إن الجبهة المعادية للاستعمار تثق بأن حكومتكم ستبادر بالاعتراف بدولتنا المستقلة كاملة السيادة فذلك سيساعد حتماً على تقوية الصداقة بين شعبينا وتفويت الفرصة على كل من يحاول تدمير العلاقات الطيبة بين شعبينا).

وتلقى سكرتير الجبهة الرد التالي من عبد الناصر: (تأثرت غاية الأثر ببرقيتكم الرفيعة لما تضمنته من روح الأخوة ومشاعر الصداقة، وليس هذا بمستغرب بين قطرين وشقيقين يعيشان في واد واحد ويرتويان بنيل واحد، كما أنهما يشتركان في اللغة والدين ويتفقان على مناهضة الاستعمار والمستعمرين. وإني إذ أبعث إليكم بأطيب الثناء أرجو لاخوتنا السودانيين كل سعادة ورخاء).

وهلَّ الفاتح الأغر من يناير ١٩٥٦ ورفع علم السودان معلناً استعادة شعب لسيادته.

ملاحظة مهمة
هـذه الـصـفـحـة والـصـفـحـات بـالأرقـام الـتـالـيـة مـن كـتـاب (ومشيناها خطى) الجزء الثاني مفقودة من النسخة الأصلية التي صور منها الكتا ب:
أرقام الصفحا ت:
(٢٧٣)(٢٧٦)(٢٧٧)(٢٨٠)(٢٨١)(٢٨٤)(٢٨٥)
فنرجو شاكرين لكم ممن تتوفر عنده نسخة من الكتاب أن يصور لنا الصفحات المذكورة (ولو بجهاز الجوال) ويرسلها لنا على البريدالإلكتروني :
MUSTORAT@GMAIL.COM
أو على الخاص في صفحة الفيسبو ك:
https://facebook.com/MUSTORAT/
شاكرين لكم حسن تعاونكم.
مسطو رات

فهرس المحتويات